وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة/ كلية الآداب

البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان

العربية أنموذجاً

رسالة قدمها إلى

مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة

عبد الحسن عباس حسن الجمل الزويني

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد عبد الزهرة غافل الشريفي

1431هـ **2010م**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَليُّ العَظِيمُ

سورة البقرة: الآية (142)

الإهداء

إِلى... مَنْ كانَ يَأتيني بِالسَّحابِ...

وَشَهِدَ الغَرْسَ وَكَمْ يَرَ الثَّمَرَ...

إِلَيْكَ أَخي: عِماد (1965ــ 2009) في ذِكْرى

رَحيلِكَ الأُولى...

عَبدُ الحَسَن

إقرار المشرف

أشهد أنَّ هذه الرسالة قد أُعدّت بإشرافي، بمراحلها كافّة، وأرشّحها للمناقشة.

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي

التاريخ: / / 2010م

بناءً على ترشيح المشرف العلمي وتقرير الخبير العلمي ، أُرشّح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

رئيس القسم: أ. م. د. رحيم خريبط الساعدي

التاريخ: / / 2010م

قرار لجنة المناقشة

نشهد، نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها ، أنّنا قد اطّلعنا على الرسالة الموسومة : (البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان) ، يوم الخميس 2010/12/2 ، وقد ناقشنا الطالب (عبد الحسن عباس حسن) في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، بتقدير: (   )

الإمضاء
الأستاذ الدكتور
صبحي ناصر حسين
(رئيساً)
/   / 2010

الإمضاء
الأستاذ المساعد الدكتور
مشكور كاظم العوادي
(عضواً)
/   / 2010

الإمضاء
الأستاذ المساعد الدكتور
حسن عبد المجيد الشاعر
(عضواً)
/   / 2010

الإمضاء
الأستاذ المساعد الدكتور
محمد عبد الزهرة غافل الشريفي
(عضواً ومشرفاً)
/   / 2010

صادقَ مجلس كلية الآداب/ جامعة الكوفة على قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء
الأستاذ المساعد الدكتور
علاء حسين الرهيمي
عميد كلية الآداب/جامعة الكوفة
/   / 2010

شكر وعرفان

"من نشرَ ثوبَ الثناءِ فقد أدّى واجبَ الجزاءِ ، وفي كتمانِ الشكرِ جحودٌ لما وجبَ من الحقّ ، ودخولٌ في كفرِ النعمِ" .

أودُّ أن أشكر:

- الأساتذة : الدكتور صاحب أبو جناح (كلية الآداب الجامعة المستنصرية)، والدكتور صباح عباس السالم، والدكتور علي ناصر غالب (كلية التربية جامعة بابل)، والدكتور عماد الدليمي (كلية اللغات جامعة بغداد)؛ لنصحهم إياي في بداية بحثي، والدكتور مشكور العوادي (كلية الآداب جامعة الكوفة)؛ لإرشاده إياي لبعض المقالات المهمة ، وسؤاله عني وعن بحثي .
- أساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب جامعة الكوفة كافّة، ولاسيما الدكتور رحيم خريبط الساعدي ، والدكتور حاكم حبيب الكريطي ، والدكتور خليل عبد السادة.
- الدكتور حيدر غضبان الجبوري: نِعمَ الصديق والأخ والمُعين.
- الأستاذ نعمان باقر الخاقاني: لطالما قضيت عني ما كان واجباً عليّ.
- الأستاذ يوسف شريف يوسف المعمار: لن أنسى موقفك معي.
- عائلتي الكبيرة؛ لأدائهم واجباتي، ولاسيما أخي محمد باقر(أبو علاء) .
- عائلتي الصغيرة؛ شكراً لصبركم عليّ، وتحمّلكم انشغالي عنكم ، ولولا نكرانكم الذات لما تمّ هذا البحث.
- الإخوة : نائل تويج، وحيدر الوائلي، وفراس زنبور، وفاضل الشيباني.
- الإخوة الأعزاء: زملائي في الدراسات العليا ، وأحمد الكعبي المنضّد الصبور.
- موظفي مكتبة: الروضة الحيدرية، والحكيم، والإمام الحسن (ع)، وكلية الآداب في جامعة الكوفة، والمكتبة المركزية ومكتبة كلية الآداب في جامعة بابل، ومكتبة المجمع العلمي العراقي، ومكتبة كلية اللغات في جامعة بغداد، ومكتبة مصادر في الوزيرية .
- كل من أعانني بكلمة أو سؤال أو تشجيع.

الباحث

جدول ببعض رموز المستشرقين المستعملة في البحث

الرمز	ما يعادله بالكتابة المقطعية	ما يعادله في العربية
a	ـَ	الفتحة القصيرة
ā	ـً	ألف المدّ
i	ـِ	الكسرة القصيرة
i	ـٍ	ياء المدّ
u	ـُ	الضمة القصيرة
ū	ـٌ	واو المدّ
w	و ـُِ	الواو المتحركة
y	يـ ـُِ	الياء المتحركة
á	ء ـَ	الهمزة المفتوحة
Š	شـ	الشين
ḳ	قـ	القاف

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الهادي الأمين، وعلى آله الطيبين المطهرين، ومن تبعه بحقٍّ وصدقٍ ويقين إلى قيام يوم الدين.

أما بعد

فقد استقطبت اللغة العربية غير العرب دارسين لها، فتعلّموها وشغفوا بها على نحوٍ لافت للنظر مرتين، الأولى حين انتشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، فاحتاج أبناء الشعوب غير العربية (الموالي) أن يتقنوا العربية؛ لكونها لغة الدين والدولة والحضارة، حتى برع منهم علماء فيها. والثانية لمّا درسها الغربيون واهتموا بتعلمها لأسباب شتّى، منها ما هو ديني أو سياسي أو علمي، في إطار الحركة الاستشراقية.

إشكاليات البحث وتساؤلاته

سعى الباحث إلى الإجابة عن إشكاليات البحث وتساؤلاته، وأبرزها:

1. مكانة اللغة العربية في دراسات المستشرقين الألمان.
2. القضايا والمسائل التي اهتموا بها، والمناهج التي في ضوئها درسوا العربية، والأحكام التي أطلقوها، والتفسيرات التي تبنّوها.
3. أثر الحركة الفكرية في أوربا ولاسيما في ألمانيا على المستشرقين، وما تبع ذلك من إسقاطات، وكذلك منطلقاته ومرجعياته في وصف اللغة العربية وتقعيدها وتفسيرها، سواء أكانت إيديولوجية أم معرفية؟
4. تقويم المُنجز اللغوي للمستشرقين الألمان، وإيضاح جديده، وأثره في الدراسات اللغوية للمحدثين.

أهمية الموضوع

في رأي الباحث، يكتسب هذا الموضوع أهميته من:

1. الاهتمام بمعرفة رأي الآخر في المُنجز اللغوي العربي، ومحاكمة هذا الرأي، والتفكير بجديده، وربما تبنّيه.
2. السعي إلى تجديد الدرس اللغوي العربي على أساس أحكام (غربيين) اختصّوا بالعربية.
3. غُربة المستشرق الألماني عن العربية، تجعله أبصر بمواضع النقد، وأشدّ جرأة على ارتياد آفاق جديدة في دراستها.
4. إقامة الصلة بين التراث اللغوي العربي ، والدراسات اللغوية للمستشرقين، مما يُعدُّ أنموذجاً للحوار بين الشرق والغرب حول مائدة العربية.

إطار الموضوع وحدوده

في عنوان الموضوع شيء من العموم، لو خصّصه الباحث لأطال. ولما اصطفى الباحث بعضاً من مؤلفات المستشرقين الألمان وبحوثهم، وجب عليه أن يُقيّد عنوانه بقيود:

1. اقتصر الباحث على دراساتهم المطبوعة والمترجمة والموجّهة نحو دراسة العربية الفصحى. وإن استأنس ببعض قواعد الساميات المتّفق عليها.
2. عكف الباحث على دراسة مؤلفات سبعة مستشرقين ألمان، لهم عشرة كتب، ومقالات عدّة، وهم:
   - تيودور نولدكه (1836–1930): تاريخ القرآن، واللغات السامية.
   - برجشتراسر (1886–1933): التطور النحوي للغة العربية.
   - أوغست فيشر (1865–1949): المعجم اللغوي التاريخي.
   - شاده (1883–1952): علم الأصوات عند سيبويه وعندنا.
   - بروكلمان (1868–1956): فقه اللغات السامية، وتاريخ الأدب العربي، وتاريخ الشعوب الإسلامية.
   - يوهان فك (1894–1974): العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب.
   - إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية (ط1، 1929).

   هذا فضلاً عن البحوث والمقالات المترجمة لبعض هؤلاء المستشرقين حصراً، توزّعت في المجلات ودائرة المعارف الإسلامية وبعض الكتب.
3. يقصد الباحث بـ (البحث اللغوي) ما تعارف عليه الدرس اللغوي الحديث من ضم المستوى التركيبي إليه.

ولم يرمِ الباحث من اختياره (المستشرقين الألمان)، عزلهم عن نظرائهم من مستشرقي البلدان الأخرى، فهذا فصل للأوشاج العلمية، ولكن تميّز جهودهم وتنوّعها والتنويه بموضوعيّتها وحضورها الفاعل، وما يُحتّمه المنهج العلمي من ضرورة تحديد المادة العلمية المدروسة، كلّها أسباب حملت الباحث على أن يلتجأ إلى معيار المواطنة.

الدراسات السابقة

لم يُسبق الباحث بمن وقف عند دراسة جهود المستشرقين اللغوية في ضوء معيار المواطنة على حدِّ اطّلاعه المتواضع، وتتبّعه القليل. وهناك أطروحة دكتوراه للطالب فارس حسن محسن السلطاني، عنوانها (جهود المستشرقين اللغوية)، وهي لم تتعارض مع هذا البحث، للاختلاف الكبير في إطار البحث ومنهجه وقضاياه ومادته، وحتى أسلوب التناول. وللاستدلال على عدم التعارض، تكفي المقارنة– على سبيل المثال لا الحصر– بين موضوع (أقسام الكلام) أو (معجم فيشر) في البحثين، لمعرفة حجم الاختلاف والتباين. وإن أفاد الباحث منها في مواطن مُشار إليها.

صعوبات البحث

كان البحث في دراسات المستشرقين الألمان، محاولة مُغرية وممتعة، لكنها شاقّة؛ لمواجهة الباحث صعوبات، أهمّها:

1. جدَّة دراسات المستشرقين على الباحث، وثراؤها بالآراء والتفسيرات الجديدة، وهذا تطلّب من الباحث شيئين، أولهما مرور الباحث على العربية وتاريخ دراساتها وفقهها ومستوياتها ومسائل قرآنية كالقراءات ورسم المصحف، والمناهج اللغوية. وثانيهما حضور الباحث على صفحات بحثه ليدلو برأيه مصححاً ومناقشاً ومقوّماً ومعارضاً وربما مؤيداً.
2. تنّوع الأعمال المدروسة واختلاف قضاياها ومنهجها، وحجومها، مما أوجب اختلاف العرض والمعالجة بحسب المادة الخام.
3. من صعوبات هذا البحث، مصادره. فالكتب منها تشعّبت وتناثرت وتباعدت أماكنها، أو ندرت، فضلاً عن البحوث والمقالات، فقد كابد الباحث- وهو ما يعرفه المختصون- صعوبة الحصول عليها، ولاسيما إذا شكّلت ربع المصادر. وآخر الصعوبات اجتهاد القائمين على المكتبات في فهرسة الدراسات الاستشراقية من غير معيار واضح وموحّد.

منهج الباحث

أهم سمات منهج الباحث، ما يأتي:

1. قوامه: الوصف والتفسير والتقويم، في الأعم الأغلب.
2. رأي المستشرق الألماني هو محور البحث، وعليه تُعقد المناقشة، وربما يُستعان أحياناً بعرض آراء غير الألمان.
3. اقتصر الباحث- في سبيل الخروج بتقويم عام- على عرض القضايا والاهتمامات التي تُشكّل ملمحاً في دراسات هؤلاء المستشرقين، وترك من التفصيلات التي لا تتّسق بضابط منهجي، ولا تأتلف مع غيرها بوحدة الموضوع.
4. احتكم الباحث إلى الموضوعية، فلم يتنكّر لتراثه اللغوي الثرّ، وأنّى له ذلك ؟ ولم يبخس المستشرقين جهودهم.

هيكل البحث وخطّته

اكتمل البحث واستوى في: مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة وملحق . فأما المدخل، فعرَّف بالاستشراق عموماً، ثم انتقل إلى عرض بدايات الاستشراق الألماني ، وتطوّر دراساته، وأهم عوامل هذا التطوّر، ومظاهره فخصائصه. وكشف عن أثر هذه الدراسات عند المحدثين.

وفي الفصل الأول عنى الباحث بتاريخ الدراسات اللغوية عند العرب: من حيث بواعثها وتطورها وأهميتها والمآخذ عليها وأصالتها. واشتمل الفصل الثاني على دراسة ما يتّصل بالفصحى وروايتها والخط العربي ورسم المصحف والقراءات القرآنية. وفي الفصل الثالث عرض الباحث لمستويات العربية الثلاثة: الصوتي والصرفي والتركيبي ، مقسماً كل مستوى بحسب قضاياه. مع عرض مصطلحات كل مستوى وما يقابله في العربية. واختص الفصل الرابع بالحديث عن مناهج دراسة العربية عند المستشرقين الألمان، وكانت ثلاثة مناهج، ذكرها الباحث بحسب أقربها ظهوراً فالأبعد ثمّ الأبعد. أما الخاتمة فلم تكن تلخيصاً للبحث، فقد عرضت نتائجه، فضلا عمّا عنَّ للباحث من مقترحات. وفي الملحق ترجم الباحث لأهم المستشرقين الذين وردت أسماؤهم في البحث .

مصادر البحث ومراجعه

إذا ما استثنى الباحث دراسات المستشرقين الألمان، عماد بحثه، فقد استعان لإكمال هذا البحث بأهم مصادر التراث اللغوي ابتداءً بكتاب سيبويه حتى مؤلفات السيوطي مروراً بالمعاجم العربية وكتب التفسير والقراءات ومعاني القرآن والبلاغة العربية. وقد نهل الباحث من مراجع المحدثين: كتباً وبحوثاً، منهم على سبيل المثال: إبراهيم أنيس وتمام حسان وكمال بشر وعبد الصبور شاهين وسعيد حسن بحيري ومهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي وغانم قدوري الحمد وسواهم من الدارسين. وقد استعمل الباحث مؤلفات بعض المستشرقين غير الألمان، مثل: هنري فليش وجان كانتينو وموسكاتي وجون هيوود وسواهم.

وأخيراً، فالبحث والباحث مدينان للمشرف العلمي الأستاذ المساعد الدكتور محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، فقد رعى البحث حين قدحت فكرته في ذهن صاحبه، حتى استوى على سوقه، فإن كان طيّباً فبه طاب، وبفضل توجيهاته وآرائه أينع وأثمر. والباحث ليُكبر به الروح العلمية الشفافة والخلق الرصين، والتواضع الجّم، جزاه الله عن طلاّبه أفضل الجزاء.

وفي الختام، إن نال هذا البحث الرضا والقبول، فذلك توفيق من الله وحُسن تأييده، وإلاّ فما قصَّر الباحث في اجتهاده، لا حرمه الله التوفيق، وهداية السُّبُل.

مدخل إلى دراسات
المستشرقين الألمان

الاستشراق

تعريفه

يتباين تعريف الاستشراق من باحث لآخر؛ لتنوع موضوعاته وعدم تجانسها، أو لاختلاف توجهات باحثيه ومؤرخيه، أو لغيرهما من الأسباب. وهذا التنوع والاختلاف جعلا بعض الباحثين يرون تعريفه عصياً أو ضرباً من المحال[1]. ولا يوافقهم الباحث منتقياً تعريفاً يراه وافيا بالغرض، يضم في إطاره العام الكم الكبير والمتنوع من الدراسات الاستشراقية في مختلف فروع المعرفة، فالاستشراق "تسمية شاملة دالة على دراسة العلوم واللغات والحضارات الخاصة بآسيا وأفريقيا منذ العصور المبكرة وحتى العصر الحاضر..."[2].

دوافع نشأته

اختلف عددها بين الباحثين[3]، ولعل أهمها دوافع: اقتصادية، وأيدلوجية، وعلمية، ودينية، واستعمارية، ومنهم من اقتصر على بعضها.

بدايته

يختلف الباحثون[4] أيضاً بتحديد بداياته، فمنهم من يردّها إلى (القرن العاشر الميلادي) بترجمة علوم العرب أو (القرن الثاني عشر الميلادي) بترجمة القرآن الكريم إلى اللاتينية أو (القرن الرابع عشر الميلادي) بتأسيس كراس لتعليم العربية بخمس جامعات أوربية، أو (القرن السابع عشر الميلادي) أو (الثامن عشر الميلادي) بأول ظهور لمصطلح الاستشراق (Orientalism) في الانجليزية، ومنهم من يرى غير ذلك. وليس من قصد الباحث أن يتتبع تاريخ الاستشراق وتفصيلاته، لئلا يخرج عن سياق البحث، ولكن من قصدهِ أن يصحح ما يتردّد عند مؤرخي الاستشراق، بأنَّ أوربا ما عرفت اللغة العربية قبل ترجمة القرآن الكريم لأغراض تبشيرية، أمّا هذا فرأيٌ يُجانب الحقيقة. فلقد درّست جامعاتُ أوربا العربية لغةً للعلوم والحضارة[5]،

---

(1) ظ: نقد الخطاب الاستشراقي، د. ساسي سالم: 17/1 ، وأثر الاستشراق، د. نديم جابري: 75-76.

(2) الاستشراق الألماني في السبعينيات، روميـر، ضمن كتاب (الاستشراق الألماني، د. أحمد محمود هويدي):91، وظ94-95. وللإطلاع ظ: الدراسات القرآنية في ألمانيا، د. أحمد محمود هويدي:67، والمستشرقون والدراسات القرآنية: د. محمد حسين الصغير:11 ، ونقد الخطاب الاستشراقي: 17/1-27.

(3) ظ: تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان: 145/4 ، ومناهج المستشرقين، د. سعدون محمود: 20-23، والمستشرقون والدراسات القرآنية: 13-18، وافتراءات المستشرقين، د. يحيى مراد: 23-35.

(4) ظ: المستشرقون، نجيب العقيقي: 120/1، وتاريخ حركة الاستشراق: يوهان فك: 15،17-20، والإسلام والمسلمون في ألمانيا، الشيخ طه الولي: 37، وافتراءات المستشرقين: 36-49.

(5) ظ: موجز تاريخ علم اللغة، روبنز: 169-180، وتاريخ آداب اللغة العربية: 144/4.

هذا فضلاً عما كان للأندلس من أثر في نشوء الاهتمام الأوربي بالعربية وبعلوم المسلمين[1]. وبهذا يقرر الباحث بأنَّ المعرفة الأوربية المبكرة للعربية لا صلة لها بالحركة الاستشراقية. ومن يكشف عن جذور العلاقة بين الاستشراق وأهمية تعلّم العربية، فإنه لا يكشف جديداً لاعتراف مؤرخي الاستشراق الغربيين أنفسهم بذلك[2].

المستشرقون الألمان

البدايات الأولى

تتداخل البدايات الأولى للاستشراق الألماني بالصراعات الدينية. وقد دعت ترجمة الكتاب المقدّس- بعهديه- من اللغات الشرقية إلى اللاتينية، إلى اقتناء المخطوطات العربية والعبرية ودراسة قواعد لغات الشرق[3]. وبوجود سياقات مثل التبشير أصبحت اللغة في عصر النهضة بأوربا محط دراسة مركزة، فبدأت دراسة العربية في أحضان كليات اللاهوت[4]. ويغالي مستشرقون بإعادة بدايات الاستشراق إلى (القرن الثاني عشر الميلادي)، ويرى الباحث هذه العودة مغالاة وتجاوزاً على الحقيقة؛ لأنها ما كانت استشراقاً علمياً و"مقاصدها ما كانت معرفية بل تبشيرية"[5]، تدرّس فيها اللغة لغرض ديني. ثمّ ظهر في ألمانيا من رجال الكنيسة من حاول اصطناع أدوات لمكافحة الإسلام أكثر فاعلية من تشويهه، وقد تكللّت هذه الجهود بقمة هذه التصورات في "أعمال مارتن لوثر عن الإسلام والترك في مطلع القرن السادس عشر"[6]. ويتفق أغلب مؤرخي الاستشراق الألماني على أنَّ بداية الدراسات العربية في ألمانيا كانت في أواخر (القرن السادس عشر الميلادي)[7]. والباحث يوافقهم بشرط وصفها بالبدايات المتواضعة وغير المستقلة عن التأثير الديني[8]. وخلال (القرن السابع عشر الميلادي) كان الاهتمام بالعربية في ألمانيا أقّل بكثير عمّا كان عليه في هولندا أو ايطاليا أو فرنسا أو إنجلترا؛ لقلة المخطوطات العربية والدعم المالي، وكان على المهتمين بالعربية من الألمان السفر إلى هذه البلدان لدراستها

---

(1) ظ: المستشرقون:678/2، الجهود اللغوية في القرن الرابع عشر الهجري د. عفيف عبد الرحمن: 401.

(2) ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 13، 15-20،والدراسات العربية، رودي بارت ، (مقدمة المترجم: 4)، 9-10.

(3) ظ: المستشرقون: 678/2، تاريخ حركة الاستشراق: 48-55.

(4) ظ: اللغة ودارسوها، فيفن لو، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية: 785/3)، وفقه اللغات السامية: بروكلمان (مقدمة المترجم: 6).

(5) المستشرقون الألمان، د. رضوان السيد: 11، ظ: تراث الإسلام، شاخت وبوزورث: ق61/1.

(6) المستشرقون الألمان (د. رضوان): 11، ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 17-19.

(7) ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 55، والاستشراق الألماني إلى أين؟ هارتموت بوتبسين: 135، والمستشرقون الألمان، صلاح الدين المنجد: 7/1.

(8) للإطلاع على هذه البدايات ظ: المستشرقون الألمان (صلاح الدين): 7/1، وتراث الإسلام: ق63/1، وتاريخ حركة الاستشراق: 55-66، والمستشرقون: 678/2،681،683، والإسلام والمسلمون: 26.

والتعمق بأسرارها. وظلّت دراسة العربية متّسمة بقلة ضبط ترجمات التراث العربي، وبقاء دورها مسخراً لتفسير التوراة[1].

صراع الاستقلال

يمثل (القرن الثامن عشر الميلادي) تحولاً مهماً للحركة الفكرية والفنية والأدبية في ألمانيا. فبفضل (التنوير)[*] والحركة الرومانسية والإصلاح الديني والانفتاح السياسي، تطورت دراسة العربية، وخرجت عن التوظيف اللاهوتي، وظهر تحمّس لكل ما هو شرقي[2]. وسرعان ما ما عمت أوربا ومنها ألمانيا ترجمات القرآن الكريم بكل اللغات الأوربية الحية في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، فتحسنت صورة الإسلام والنبي(صلّى الله عليه وآله وسلّم)[3]. وظهر اتجاه علمي لدراسة القرآن الكريم وشخصيته (صلّى الله عليه وآله وسلّم) واللغة العربية. وأهم بداياتها تمثلت يوحنا يعقوب رايسكه (1716-1774)[4]. ورايسكه ذو أثر كبير في تاريخ حركة الاستشراق الألماني، وربما الأوربي، فهو مؤسسُ اتجاهه العلمي، ومؤصلُ تقاليده العريقة، إذ كانت العربية إلى عصرهِ تُدرس لتفسير نصوص الكتاب المقدس – بعهديه-[5]، فجعل دراستها علماً مستقلاً في ألمانيا، أي: درس العربية بذاتها ومن أجل ذاتها، وبهذا فهو يرفض أيَّة قراءة لاهوتية للغة العربية. وكان عبقرياً في العربية، تعلمها من دون عون خارجي. ولعلَّ أكثر أعماله أهمية تحقيقه معلقة طرفة بن العبد وترجمته إياها سنة (1742) ؛

---

(1) للمزيد ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 94-99.

(*) التنوير Enlightenment: اتجاه اجتماعي سياسي فلسفي، ساد أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ويتميز بفكرة التقدم وعدم الثقة بالتقاليد، والتفاؤل والإيمان بالعقل والدعوة إلى التفكير الذاتي. مدرسة فرانكفورت، توم بوتومور: 178.

(2) للمزيد ظ: يوحنا يعقوب رايسكه، د.بيتر بخمان: 65-66،وتاريخ حركة الاستشراق: 101،والمستشرقون الألمان (صلاح الدين): 179/1،والدراسات العربية في ألمانيا، ألبرت ديتريش: 8-9،والدراسات العربية في ألمانيا، د.جيرت كوك: 208،وتراث الإسلام: ق 66/1-68،والدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا، د. ميشال جحا: 101،والدراسات العربية (رودي): 15-17.

(3) ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 98، 105، 106.

(4) للمزيد عنه ظ: الدراسات القرآنية في ألمانيا: 70-74،71، الدراسات العربية (جيرت): 208،ورايسكه: 67، 71،ونشر التراث العربي ودراسته في ألمانيا د. فايبكه فالتر: 353-354،والدراسات العربية في ألمانيا (ديتريش): 9-10،وتراث الإسلام: ق67/1 45،وتاريخ حركة الاستشراق: 122،110،وتاريخ الاستشراق الألماني، أحمد حسن عبد السلام: 193-195،والمستشرقون: 692/2-694،والإسلام والمسلمون: 28،والمستشرقون الألمان، صلاح الدين: 8/1

(5) ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 122، رايسكه: 69.

لأثر هذا التحقيق في تحرير نصوص العربية من تبعية مقيتة لسواها،فلم يشر رايسكه في تحقيقه إلى استعمال العربية وسيلةً لشرح الكتاب المقدس،فضاق المستشرقون بتحقيق نصوص العربية وتراثها لذاتها. وبتحقيقه معلقة طرفة قد حرر الاستشراق "من الأغلال التي غلّلها بها اللاهوتيون شرّاح الكتاب المقدس. وحدد رايسكه موضوع علمه، وهو اللغة العربية والأدب العربي وتاريخ البلدان العربية لا غير"[1]. فرفع من "منزلة فقه اللغة العربية إلى مصاف علم مستقل"[2]. ولمواقفه من العربية، والإسلام والنبي محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، حاربه رجال اللاهوت. ويقول بيتر بخمان: "كان رايسكه يدافع عن شرف الإسلام وعن صدق النبي محمد واكتسب بمديحه فضائل الثقافة العربية والإسلامية، بغضاء اللاهوتيين من أساتذة جامعة لايبزغ"[3]. فأُبعد عن التدريس بالجامعة، ولم تسهل طباعة كتبه، ولم يسمح له بإلقاء محاضرات على الطلاب[4].

وقد يكون مستغرباً أن يعيش رايسكه عصر التنوير، ويلاقي محاربة وبغضاً، ولكن على الرغم من الانتشار الواسع لحركة التنوير، بقيت حتى عصره تشكو قلة الأنصار وكثرة الأعداء[5]، الأعداء[5]، وربما كانت نخبوية في أول أمرها. ولا يُعدم القرن الثامن عشر الميلادي في ألمانيا من مستشرقين، ولكن تبقى إسهامات رايسكه هي الأبرز لما تركته من أثرٍ، ولأنها حلقة وصل ربطت بين بدايات الاستشراق الألماني وتطوّره.

وقد أُعجِب برايسكه ومؤلفاته عميدُ الاستشراق الأوربي: الفرنسي سلفستر دوساسي (1758–1838)، وتلميذه الألماني فلايشر، وصارت جامعة لايبزغ تنظر إلى رايسكه على أنه والدها الروحي ومؤسسها[6]. وفي نهاية القرن الثامن عشر الميلادي تعزز شعار "تخليص الاستشراق من قبضة اللاهوت"[7] في ألمانيا، ولعل سببه "ضعف تأثير الدين في الحياة الألمانية الألمانية بسبب تطور العلم والفلسفة، ونتائج البحث في الكتاب المقدس التي أزالت الأوهام، فضلا عن قوى العلمنة الشديدة"[8]، وشهدت الدراسات العربية في أوائل القرن التاسع عشر تقدما كبيرا على يد فلايشر (1801–1888)، على نحو ما سيأتي.

التلاقح والتأسيس

---

(1) رايسكه: 69.

(2) تاريخ حركة الاستشراق: 122.

(3) رايسكه: 66.

(4) ظ: تاريخ الاستشراق الألماني: 196.

(5) ظ: رايسكه: 68.

(6) ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 123، والإسلام والمسلمون: 28، رايسكه: 71.

(7) تاريخ حركة الاستشراق: 10.

(8) قصة الحضارة: مج9، ج 13/3.

تسلم القرنُ التاسع عشر الميلادي الاستشراقَ الألماني، وقد خاض صراع الاستقلال. وهو صراع أخرجه من رَحِم الأقاويل والمماحكات الأيدلوجية، وسار في تطوره على خط موازٍ مع نهضة الغرب العلمية[1]. وبحسب التتبع المتواضع للباحث، فإنه يرى أن هناك عوامل مؤثرة في الاستشراق الألماني في هذا القرن، منها:

1. اكتشاف اللغة السنسكريتية (1786):

إنّ اكتشاف السنسكريتية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي مثّل تحَولا مهما أدّى إلى تطوّر الدراسة اللغوية. إذ عُني قبل اكتشافها بدراسة فقه اللغتين: اللاتينية واليونانية، وبعد ذلك نشأت شيئاً فشيئاً طريقة المقارنة العلمية بين اللغات[2]، فأخذت لغات الشرق مكانة في البحث اللغوي في أوربا. وفي ألمانيا أخذ علماء اللغة في جامعاتها يطوّرون الدراسات المقارنة بإطار تاريخي[3].

2. اتجاهات علم اللغة في ألمانيا:

ورث علمُ اللغة في ألمانيا في القرن التاسع عشر الميلادي من القرن الثامن عشر الميلادي اهتماما بإنماء الدراسات اللغوية المقارنة والتاريخية[4]. حتى صارت- فيما بعد- هذه الدراسات مقصورة على الألمان[5]. وقد أثّر اللغوي الألماني فرانز بوب- تلميذ المستشرق الفرنسي: دوساسي- في أفكار المستشرقين الألمان[6]. ولاسيما أن مفاهيم علم اللغة والاستشراق اللغوي واحدة[7]. وظهر اتجاهان في دراسة اللغة بألمانيا أثرا على المستشرق الألماني، هما:

أ. <u>الاتجاه الفيلولوجي</u>:

في ضوئه رُبِط بين اللغة وجنس المتكلمين بها، وبُحِثت العلاقة بين الأمة ولغتها، فظهرت تفسيرات قومية لظواهر لغوية[8]؛ ولذلك أكد همبولت (1767-1835) على اللغة

---

(1) ظ: أثر الاستشراق: 74، 75.

(2) ظ: المدخل إلى علم اللغة، د. رمضان عبد التواب: 181، ومدخل إلى علم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح: 9.

(3) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 226.

(4) ظ: م . ن : 226، وفقه اللغات السامية (مقدمة المترجم: 5-6).

(5) ظ: مدخل إلى علم اللسان: 21.

(6) ظ: وضع الاستشراق المختص بالإسلاميات، مكسيم رودنسون: 90 ضمن كتاب (الاستشراق بين دعاته ومعارضيه).

(7) ظ: فقه اللغات السامية: 10.

(8) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 281.

بوصفها "خاصية مميزة للأمة أو الجماعة التي تتكلمها"[1]. وليس ببعيد أن ينبثق فهم (الفيلولوجيا/ فقه اللغة) على أنه معرفة لحضارة الأمة بنشر نصوصها ثم دراستها.

ب. الاتجاه العلمي:

تأثر هذا الاتجاه بألمانيا بجهود شلايشر (1821–1868) ودعوته لتطويع العلوم الطبيعية ومناهجها في خدمة علم اللغة وتفسير التغير بقوانين واضحة، متأثراً بالترجمة الألمانية لكتاب (أصل الأنواع) لدارون[2].

وتعزز هذا الاتجاه بنشر (النحاة الجدد) نظريتهم عام (1878) في لايبزغ– معقل الاستشراق الألماني– فأرادوا منها "تأسيس عملهم في علم اللغة التاريخي– المقارن في إطار العلوم الطبيعية"[3]. وأهم ميادنين لهم: علم الأصوات وعلم اللهجات. وينتمي نولدكه وبروكلمان– وبروكلمان– في مجال علم اللغات السامية– إلى مدرسة (النحاة الجدد)[4].

3. أثر المستشرق الفرنسي دوساسي:

شهدت دراسة اللغات الشرقية، ومنها اللغة العربية تطوراً في أوربا في القرن الثامن عشر. وفي القرن التاسع عشر حدثت الانطلاقة الكبرى في البحث اللغوي، إذ " كانت مدرسةُ اللغات الشرقية الحية التي أسست في باريس (1795)، وجهة المتخصصين في اللغة العربية، وأدّى استقلال الدراسات العربية إلى بثِّ روح جديدة فيها، فألف سلفستر دوساسي سنة (1810) كتابه (النحو العربي). واتجه تلاميذه بعزيمة ونشاط إلى المخطوطات العربية وحققوا عدداً كبيراً منها، كما أنصرف بعضهم إلى إعداد المعاجم، نذكر منهم فريتاج وفلوجل، وفي نفس الوقت كان المنهج المقارن في البحث اللغوي يتبلور ويتقدم تقدماً رائعاً"[5]. ولا تكمن أهمية دوساسي (1758–1838) بأثره في تدريسه أوائل المستشرقين الألمان وأكثرهم فعالية، مثل: فلايشر وإيفالد وفريتاج وفلوجل، ولكن بشيئين آخرين، لا يقلان عنه أهميةً:

<u>أحدهما</u>: توجيه طلابه، وأكثرهم من ألمانيا[6] إلى تحقيق المخطوطات العربية وإعداد المعاجم، لتكون عدّتهم المعرفية مُعتمدة على أسس صحيحة، من الإطلاع على التراث العربي، بنصوصه، من غير وسيط يتمثل بالمنتخبات.

---

(1) موجز تاريخ علم اللغة: 286.

(2) ظ: م. ن: 294.

(3) م. ن: 297.

(4) ظ: علم اللغة العربية: 129.

(5) البحث اللغوي، د. محمود فهمي حجازي: 90، ظ: اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث: 67.

(6) ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 147، 149، 151.

والآخر: كونه حلقة الوصل بين علم اللغة بمنهجه المقارن، والاستشراق اللغوي بوجهته الفيلولوجية، يؤكد ذلك أنه درّس مستشرقين ألمان وتتلمذ عنده علماء لغةٍ ألمان، مثل: شليجل والاخوين جريم وهمبولت، ومؤسس اللغويات المقارنة فرانز بوب[1]. ويرى الباحث لفلايشر (1801–1888) أهمية خاصة في تاريخ الاستشراق الألماني لأسباب هي:

1. اهتماماته بفقه اللغة، وهي سمة طبعت فيما بعد الاستشراق الألماني عموماً، سواء أكانت تأثراً بأستاذه دو ساسي[2]، أم بأبحاث فقه اللغة في المدرسة الألمانية.
2. تـأثيرُه العلمي المباشر وغير المباشر في أهم المستشرقين الألمان من بعده، مثل: أوغست فيشر، وبروكلمان وبرجشتراسر وشاده وغيرهم، ولحصول جامعة لايبزغ بفضل تدريسه ومكانته وأعماله على المركز الطليعي في الدراسات العربية[3]، فأصبحت محطة بارزة في الاستشراق الألماني. ولا ننسى دوره في تنظيم المستشرقين الألمان في أول جمعية لهم عام 1845[4]. ويجب ألاّ يغيب عنا دور مستشرقين ألمان من الطراز الأول، الأول، عاصروا فلايشر، وكانوا تلامذة لدوساسي أيضاً، وأبرزهم:

1. إيفالد (1802–1875):

عُدَّ مع فلايشر من مؤسسي الدراسات العربية في ألمانيا، ولكنه وجّهها وجهة تاريخية[5].
تاريخية[5].

2. فريتاج (1788–1861):

لعل أهم أعماله معجمه (العربي– اللاتيني)، الذي مازال موضع إفادة[6].

3. فلوجيل (1802–1870):

أشهر أعماله: تحقيق (كشف الظنون) و(التعريفات)، وتأليفه (نجوم الفرقان في أطراف القرآن)، وهو أول معجم مفهرس لألفاظ القرآن الكريم في اللغة العربية[7]. ومن أعماله الرائدة أنه

---

[1] ظ: مدخل إلى علم اللسان: 9.

[2] ظ: تراث الإسلام: ق75/1.

[3] ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 171، وعن أهمية أعماله ومكانته ظ: الدراسات العربية (ديتريش): 11.

[4] ظ: الدراسات العربية (رودي): 19، والمستشرقون: 706/2–707، 687–688 ،وتاريخ حركة الاستشراق: 171–174، وتراث الإسلام: ق77/1، والمستشرقون الألمان (د. رضوان): 15.

[5] ظ: المستشرقون: 2/ 679، وتاريخ حركة الاستشراق: 167.

[6] المستشرقون: 678/2، وتاريخ حركة الاستشراق: 166.

[7] ظ: المستشرقون: 701/2–702،والإسلام والمسلمون: 31 ،والمستشرقون الألمان (د. رضوان): 15.

صاحب أول كتاب في مدارس العرب النحوية نشره عام (1862)[1]، خلافاً لما هو سائد بين الدارسين المحدثين[2] بأنه (جوتولد فايل) المولود بين عام (1883) و(1888)[3].

تطور دراساتهم

لم يكن الاستشراق الألماني ليتطور فجأة، بل بدأب رجالاته على تطوير دراساتهم وتنويع مصادرهم كالمخطوطات والآثار والوثائق والبرديات، وبتراكم البحوث أيضاً. وأهمية منتصف القرن التاسع عشر من عمر الاستشراق الألماني ترجع إلى عاملين:

الأول: خصب دراسات هذهِ المرحلة ووضوح صفتها العلمية[4].

الثاني: ازدهار الدراسات اللغوية وتناميها السريع.

ومما سرّع في تطوّر الاستشراق حينها، ما شهدته أوربا ولاسيما ألمانيا ، الثورتين: المعرفية، والصناعية[5]، وكذلك انفصال الاستشراق الألماني شبه التام عن اللاهوت[6]. وتطلَّب تطوره أيضاً ترك الآراء المسبقة والاعتراف بمكانة الشرق لرسم صورة موضوعية له. وغدت في حكم المتعارف عليه الصفة الموضوعية في دراسات الاستشراق الألماني في اللغة العربية. ولهذه الصفة يُعزى بقاء المستشرقين الألمان العاملين "في الصعيد اللغوي بمنأى عن هجوم الرأي العام العربي والإسلامي..."[7]، ومن هنا "بدا الطريق اللغوي الوسيلة الأنجع للتحرر من مقولات اللاهوتيين حول الإسلام..."[8]. وفيما يأتي أهمُّ محطات تطوّر دراساتهم .

أولا: العوامل المؤثرة

أ. العوامل الفكرية[9]:

وأبرزها: الحركة الرومانسية والاتجاه التاريخي في ألمانيا والفيلولوجيا الألمانية.

---

(1) ظ: المستشرقون: 701/2.

(2) ظ: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 15.

(3) ظ: المستشرقون: 791/2-794.

(4) ظ: الدراسات العربية، (رودي): 17.

(5) ظ: الاستشراق، د. محمد الدعمي: 53، والاستشراق، إدوارد سعيد: 52.

(6) ظ: الدراسات القرآنية في ألمانيا: 70.

(7) الدراسات العربية، (رودي): 17، ظ: تاريخ القرآن، نولدكه، (مقدمة الطبعة العربية: XV).

(8) المستشرقون الألمان، د. رضوان: 13.

(9) ظ: حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، بيرنارد لويس، ضمن كتاب (الاستشراق بين دعاته ومعارضيه): 137،والدراسات العربية (رودي): 16-17،والمستشرقون: 699/2، المستشرقون الألمان (د. رضوان): 13،وتاريخ حركة الاستشراق: 14،وتاريخ القرآن (نولدكه) (مقدمة الترجمة العربية: X).

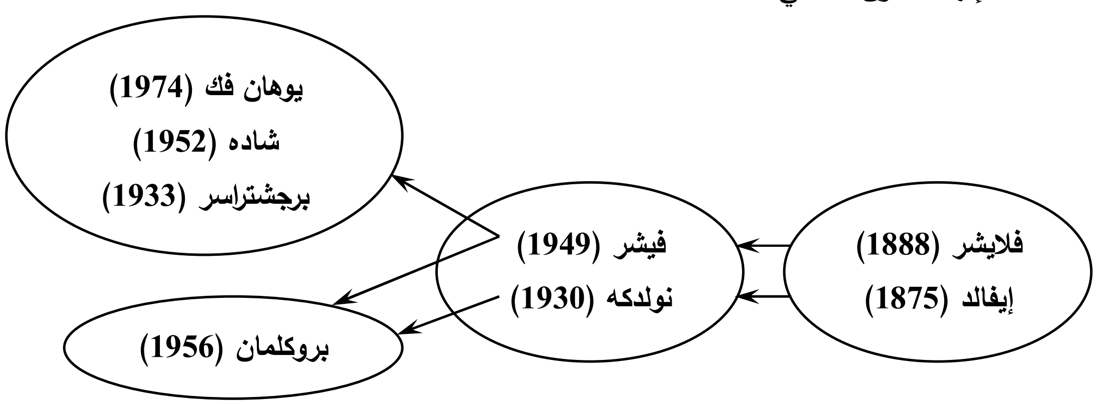
ب. العوامل الفنية[1]**:**

وأهمها تعاظم أعداد المخطوطات العربية والإسلامية في ألمانيا، وتقدّم وسائل النقل، والحاجة إلى مترجمين يتقنون لغات الشرق.

وقد أدت العوامل الفكرية والفنية إلى تقدم كبير في دراسة العربية، وإنشاء معاهد وكليات متخصصة فيها. وبنهاية القرن التاسع عشر الميلادي ولازدياد تحقيق المخطوطات العربية، صار المستشرقون الألمان يرجعون إلى التراث اللغوي العربي عبر مصادرهِ الأصول، غير مكتفين بالمختارات والمنتخبات والترجمة عن لغة وسيطة؛ فانتظمت "دراستهم في علم اللغة عند العرب"[2]، بل ترجم جوستاف يان (1837–1917) إلى الألمانية: (كتاب سيبويه بشرح السيرافي)، و(شرح المفصل لابن يعيش)[3].

<u>**ثانياً: أهم المستشرقين**</u>

وإذا ما طاب للباحث أن يتصّور الاستشراق الألماني بأكثر رجالاته تميّزاً، في حلقات متصلة، فإنها ستكون كالآتي:



أي إنّنا قد وصلنا بتتبع الاستشراق الألماني وتطوره إلى الجيل الثاني ممثلاً بأبرز رجالاته: نولدكه وفيشر. يُعدُّ نولدكه (1836–1930) نقطة تحوّل في الاستشراق الألماني،

---

(1) ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 55، والمستشرقون: 678/2، 681، 683،ومناهج المستشرقين: 41،وجهود المستشرقين في تحقيق التراث العربي الإسلامي، د. عباس محمد حسن: 61–66، وحالة الدراسات: 131،وتراث الإسلام: ق86/1،والمستشرقون الألمان (د. رضوان): 30،واتجاهات المستشرقين، د. محمود فهمي حجازي: 68.

(2) تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين: مج8، ج8/1.

(3)عن جهودهم في ترجمة التراث العربي إلى الألمانية، ظ: دور الترجمة في التقريب بين الثقافة العربية والثقافة الألمانية، د. محمود فهمي حجازي، ضمن كتاب (الحوار العربي الألماني): 133، 138، والدراسات العربية في ألمانيا (ديتريش): 13–14، والبحث اللغوي: 92–93.

إذ وصف بأنه "أعظم مستشرقي عصره الألمان"[1]. ويراه الباحث متوسعاً في دراسة العربية ونصوصها باتجاهين:

- عمودي: بما عُرف عنه من ترتيب تاريخي في كتابه (تاريخ القرآن)، فقد عالج (نشوء)[*] القرآن وجمعه وترتيب سوره بمنهج تاريخي. وكذلك كتابه (اللغات السامية)، الذي عرض فيه هذهِ اللغات عرضاً تاريخياً مع مقارنات ليست بكثيرة للعربية مع أخواتها الساميات.
- أفقي: أو بمنهج وصفي– متأثراً بالألمانية وغيرها–، فأعاد وصف العربية من جديد، كما في دراساته غير المترجمة[2]. ولمّا تُوفّي سنة (1930م) فقدَ الاستشراق الألماني التقليدي ذو التاريخانية المعروفة، أهم رجالاته.

أما معاصره أوغست فيشر (1865–1949م)، فهو أهم المستشرقين في لايبزغ بعد فلايشر، وتميّز بمكانة رصينة لأسباب منها:

1. وراثته التحليل الفيلولوجي للعربية من تقاليد أستاذه فلايشر، أساساً لا غنى عنه للتعامل مع النصوص العربية[3].
2. حضوره العربي، الذي تمثّل بمعجمه التاريخي، وعضوية مجمع اللغة العربية في القاهرة.
3. تلمذة أهم المستشرقين الألمان عنده، منهم: بروكلمان وبرجشتراسر وشاده ويوهان فك وأنطوان شبيتالر وغيرهم[4].

ثالثا: أبرز الأعمال واتجاهاتها[5]

1. ازدياد تحقيق مخطوطات التراث العربي، ونيل الدرجات العلمية فيها، وإلقاء المحاضرات في تحقيقها.
2. ظهور الاهتمام ، فيما بعد ، باللهجات العربية الحديثة (العامية)، من خلال تقعيدها أو عمل أطالس لغوية لها.
3. تطور الدراسات السامية المقارنة.
4. صنع الفهارس (البيلوغرافيات) للمطبوع والمخطوط من التراث العربي.

---

[1] تاريخ حركة الاستشراق: 225.

[*] هذا مايعتقده نولدكه ، أمّا المسلمون فيؤمنون بالقرآن الكريم تنزيلا من ربّ العالمين .

[2] للمزيد عنها ظ: المستشرقون: 738/2–740. وكان الدكتور رمضان عبد التواب ينوي ترجمة كتاب نولدكه (العربية الفصحى).

[3] ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 325.

[4] للإطلاع ظ: م. ن: 325–326، والمستشرقون: 771/2–772.

[5] ظ:المستشـرقون :705/2–706، 709، 714، 719، 724، 737، 741، 748، 759، 760، 792–810، تاريخ حركة الاستشراق:251–252، 254، 256، والمدخل إلى علم اللغة : 147–148، 158–164.

5. الإسهام في الدراسات اللغوية في العالم العربي من خلال الانتداب للتدريس في الجامعة المصرية آنذاك، أو التعيين في المجامع اللغوية العربية.
6. التميُّز ببعض الاهتمامات، كالاهتمام بالدراسة التاريخية للعربية كلماتٍ وأساليب، أو الاهتمام بالدراسات الصوتية عند العرب أو القراءات القرآنية.

مظاهر التطور

لم يزل الاستشراق الألماني مهتماً بالدراسات الأدبية واللغوية حتى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [1]. وبدأت السياسة الألمانية تؤثر في تطوّر هذا الاستشراق، وهو تطورٌ مسَّ أدواته وموضوعاته. وإذا ما أراد الباحث عرض أهم مظاهر تطوّرِه، فإنّه سيُقسّمها- مبتكراً- على:

1. تطور في أدوات البحث:

وذلك بزيادة رحلات الألمان إلى الشرق، إمّا للكشف عن الآثار والحفائر والنقوش القديمة؛ لدراسة حضاراته [2]، وإمّا بإرسال الرحلات البحثية، لدراسة مجتمعاته. ومن أدوات البحث الأخرى إنشاء فروع لمعاهد استشراقية ألمانية في عواصم عربية في ستينيات القرن العشرين[3].

2. تطور في الموضوعات:

ساعد على هذا التطور ظهور حاجة لتخصصات جديدة تتطلبها العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها، وحاجة الرأي العام الألماني لمعرفة صورة صحيحة عن الشرق الحديث[4]، وكلا هذين الأمرين هدفا لتعميق الفهم الألماني بالشرق وبالعالم الإسلامي. ورسّخ هذا التطور نزعةٌ إلى التخصص الدقيق سادت الاستشراق ومختلف الأوساط العلمية.

ويجب التنبيه على أنه في النصف الثاني من القرن العشرين انفصلت الدراسات الإسلامية للاستشراق الألماني عن فقه اللغة العربية[5]، "وهذا الفصل قد أضرّ بالدراسات الإسلامية حيث إنه لا يمكن التعمق في الدراسات الإسلامية بدون معرفة اللغات الشرقية وخاصة اللغة العربية"[6]، فالدراسة المعمقة للعربية تعد شرطا لأي عمل استشراقي رصين. وانطوت بوفاة

---

[1] ظ: تطور الاستشراق، د.عبد الجبار ناجي: 46.
[2] ظ: المساهمة الألمانية، ليتمان، ضمن كتاب (الاستشراق الألماني): 41-49، وللمزيد ظ: 67-72، (مقدمة المترجم: 12).
[3] ظ: المستشرقون الألمان (د. رضوان): 81، والدراسات العربية (د. ميشال): 110، والمستشرقون: 2/687-688.
[4] ظ: نشر التراث العربي: 354، والاستشراق الألماني في السبعينيات: 108.
[5] ظ: الدراسات العربية (رودي): 31-33، 79-81، والمستشرقون: 1/745-746.
[6] الاستشراق الألماني، هويدي (مقدمة المترجم: 12)، وظ: المساهمة الألمانية: 36.

بروكلمان سنة (1956) مرحلة ذهبية للاستشراق الألماني، إذ عدل هذا الاستشراق من الموسوعية والتنوع إلى التخصص. وانتهى عدم اكتراثه بحاضر العالمين العربي والإسلامي وشؤونهما. ولكن هذا لا يعني أنَّ المستشرقين الألمان انقطعوا نهائيا عن مجاراة التيار الكلاسيكي في أبحاث فقه اللغة والمقارنات السامية ،ولا سيما مع مستشرقين أمثال :هلموت ريتر وفلايش همر. والأدق أن يقال :إن الاستشراق الألماني ما انصرف عن تقاليدهِ البحثية وموضوعاته التي يُؤثرها،البتة، ولكنه خصَّص لها مساحة أقل من قبلُ .

وأثّر تطور الاستشراق الألماني، في دراسة اللغة العربية؛ لأن رجاله المعاصرين أخذوا يبتعدون عن العربية الفصحى، أو التراثية أو الكلاسيكية بحسب ما يسّمونها لأسباب هي [(1)]:

1. إن الاحتكاك المباشر مع الشعوب العربية، أظهر حاجة للتواصل معها بلغة عربية، (معاصرة) أو (عامية).
2. كان المستشرقون الألمان التقليديون متأثرين بالدرس اللغوي العربي، ثمّ بدأ التخفف من تأثيره؛ لظهور الجانب التعليمي في تأليفاتهم في النحو العربي، حتى صارت العربية عند المعاصرين تُقعَّد "على أساس النظرية الغربية التقليدية ذات الأصل اليوناني"[(2)]، في العرض والوصف. وبدت دراسة العربية تعوزها الدقة، وغريبة عمّا اعتاد عليه المستشرقون الألمان في وصف لغتهم الألمانية[(3)].ويرى الباحث منشأ الغرابة ، أنهم درسوا العربية من خلال وسيط لغوي، ولم يتقنوها مثل الجيل الذي سبقهم. وأخذ التخفف من تأثير التراث اللغوي العربي، والاستغناء عن بعض أحكام نحاة العربية أو تقسيماتهم يأخذ "شكلاً من التدرج التاريخي..."[(4)]. وبحسب ما تقَّدم، يمكن عقد مقارنة بين الجيلين لبيان أهم الفوارق:

الاستشراق الألماني التقليدي	الاستشراق الألماني المعاصر
1. درس الفصحى وعرضها متأثراً بمصادر التراث اللغوي العربي.	1. وصف العربية وعرضها متأثراً بالنظرية اللغوية الغربية.
2. اهتم بالفصحى واللهجات العربية القديمة ونصوصهما، وقارنهما باللغات السامية.	2. اهتم بالفصحى المعاصرة (المكتوبة)، والعاميات المعاصرة (المنطوقة).

وبذلك ظهرت فروق تميّز الاستشراق الألماني المعاصر بها، تتمثّل ببروز التخصص الدقيق (في المجال المعرفي أو البلد المدروس)، وبرجوع المستشرق في دراسته العربية من خلال وسيط، واهتمامه بالموضوعات المعاصرة.

---

(1) ظ: بحوث في الاستشراق واللغة ، د.إسماعيل أحمد عمايرة: 294–295، 318–319.

(2) م. ن: 295.

(3) ظ: م. ن: 313.

(4) م. ن.

خصائص دراساتهم

قَدَّم المستشرقون الألمان جهوداً طيبة وإسهامات كثيرة في الدراسات العربية والإسلامية، ولعلهم أكثر مستشرقي أوربا إنتاجا. إن نظرة واحدة متفحصة في إحدى البيلوغرافيات، تُظهِر أن تأليفهم هو خمس تأليف أقرانهم الأوربيين مجتمعين، وتحقيقاتهم تبلغ الثلث[1].

ولقد كُتب عن خصائص دراسات المستشرقين الألمان، ولكن كانت تُسرد من غير تبويب ينتظمها. وبعد إمعان النظر، ارتأى الباحث أن يُقسمها على:

أولا: خصائص المنهج

1. المنهج العلمي:

امتازت دراساتهم . في الغالب . بالدقة والنزاهة وعدم التعصب والموضوعية[2]، أي: اتّسمت بخصائص المنهج العلمي ، وانصرفت إلى أهداف علمية . وقد ردَّ باحث هذهِ الصفات العلمية للبحث في ألمانيا لما "للذهنية الألمانية من ولوع بالبحث، وتقصّي جوانب هامة وصعبة من جوانب حضارة البشر"[3]. إن امتياز الاستشراق الألماني بالمنهج العلمي الدقيق صيَّر الوجهة المهمة في أعماله إلى الوجهتين : الأدبية واللغوية، تحقيقاً وتأليفاً وترجمة، وخلاف الأمر، صحيحٌ أيضا.

2. التراكم المعرفي:

تعدّ دراساتهم سلسلة من حلقات متصلة، إذ يبني اللاحق منهم منجزه على الجهود السابقة، فكل مستشرق ألماني " يبني على أساس من نتائج بحوث سلفه، يتبناها تارة، وتارة يكملها ويحسنها..."[4]، وصار "علم الاستشراق كما هو بين أيدينا نتيجة نشاط أجيال عديدة من العلماء"[5]. وليس ببعيد أنّ هذا التراكم المعرفي، والعلمي، من أسباب تطوّر الاستشراق الألماني تطوراً ملموساً. وقد جمع الباحث من قراءاته، أمثلة عدّة للتراكم المعرفي، وبوَّبها على النحوالآتي:

أ. حقل الفهرسة:

---

(1) ظ: الجهود اللغوية في القرن الرابع عشر الهجري، د. عفيف عبد الرحمن: 421-461، 407-419.

(2) للمزيد ظ: الاستشراق الألماني (د. ميشال):257، والاستشراق الألماني، د. هويدي (تقديم د. زقزوق: 3)، الدراسات العربية (د. ميشال): 101، والمستشرقون الألمان (صلاح الدين): 1/7-12، والإسلام والمسلمون: 78-79.

(3) كارل بروكلمان (علي شلق): 226.

(4) الدراسات العربية (رودي): 9.

(5) م. ن.

لقد ساد جامعات ألمانيا في القرن التاسع عشر الميلادي ميل للفهرسة، وتصنيف كشافات للعلوم والفنون مرتبة بدقة[1]. وتعزّز هذا الميل بازدياد دراسات المستشرقين الألمان وتطورها. وأبرز صوره (تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان فهو "عمل مرجعي لا يستغنى عنه باحث"[2]، ومن ثمّ واصل فؤاد سزكين[*] بتأليفه (تاريخ التراث العربي)، فزاد وجدَّد واستدرك[3]. ولم يتوقف حقل الفهرسة حديثاً فواصل المستشرق رينهارد فيبرت التأليف بكتابه (الطبعات المهمة من كتب التراث العربي في اللغة والشعر العربيين من 1960-2000م)[4].

ب. حقل الرصد التاريخي:

حين أرّخ بروكلمان لمسيرة الاستشراق الألماني[5]، فإنّه قد مارس تقليداً لهذا الاستشراق يتمثل بكثرة الدراسات التي يكتبها المستشرقون الألمان، التي توضّح تطوّره التاريخي[6]. ومن أهم أهم هذهِ الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

1. تاريخ حركة الاستشراق: يوهان فك.
2. الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية: رودي بارت.
3. الدراسات العربية في ألمانيا، تطورها التاريخي، ووضعها الحالي: ألبرت ديتريش.

واقتُصِر على حقلي الفهرسة ، والرصد التاريخي، وتُرِكت بعض المجالات، مثل الحقل المعجمي، والدراسات القرآنية، والتحقيق، والترجمة، خشية الإطالة.

3. التخصص:

تتخصص بعض الجامعات الألمانية بموضوعات معينة، أو يغلب طابع ما أو اتجاه محدّد، فيُركزّ عليه[7]؛ لذا نرى أنّ "الطابع اللغوي يغلب على اتجاهات كل من معاهد جامعة: ارلنغن وتوينغن وكولن ولايبزغ"[8]. وتختص جامعات أخرى بالاتجاهات التاريخية أو بالفلسفة الإسلامية والدراسات الدينية التقليدية[9]. كما يتخصص أجيال من المستشرقين الألمان

---

[1] ظ: المدخل إلى الدراسات التاريخية، أنجلو اوسينوبوس، ضمن كتاب (النقد التاريخي): 241-242.

[2] تاريخ الأدب العربي، بروكلمان حياته وأعماله د. محمود فهمي حجازي: ق 1، 29/1، وظ: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ،د.رمضان عبد التواب: 60-63، والدراسات العربية، رودي: 63، والبحث اللغوي: 91-92، والدراسات العربية في ألمانيا (ديتريش): 25.

[*] مستشرق ألماني في أصل تركي.

[3] ظ: تاريخ التراث العربي: مج 1، ج7/1، 11.

[4] ظ: ويبقى الاستعراب الألماني معلماً، د. محمد حسين الأعرجي: 156-157.

[5] ظ: المنتقى من دراسات المستشرقين، صلاح الدين المنجد: 33/1، والمستشرقون: 781/2.

[6] ظ: الاستشراق الألماني (هويدي) (مقدمة المترجم: 9).

[7] للمزيد ظ: نشر التراث العربي: 355-357.

[8] الاستشراق الألماني إلى أين؟: 139.

[9] ظ: م. ن.

بموضوعات معينة، مثل[1]: نشر مخطوطات الفرق الدينية ،أو دراسة تاريخ بعض القوميات الإسلامية كالفرس والأتراك، أو الاهتمام بتاريخ العلوم عند العرب ، وتحقيق مخطوطاتها.

4. المؤسساتية:

ولانَّ "المستشرقين الألمان منظمون"[2]، فقد أسَّس أوائلهم (الجمعية الشرقية الألمانية) سنة (1845) في لايبزغ و قبلها المكتبات[3]، فراحتا تصدران الدوريات العلمية الرصينة، وتحققان التراث العربي، وتقيمان مؤتمرات المستشرقين الألمان، وترسلان الشباب منهم للإقامة في الشرق ومتابعة دراساتهم[4].

<u>ثانيا: خصائص التأليف في الموضوعات</u>

إن من أهم ما تميَّز المستشرقون الألمان بدراسته: فقه اللغة- بالمنظور الغربي- ، واللهجات، والمعاجم

1. فقه اللغة:

إنّ كثيراً من مؤرخي الاستشراق ودارسيه، يعرفونه بأنّه "علم يختص بفقه اللغة خاصة"[5]. وهو بهذِهِ الاهتمامات يعيش تاريخ اللغة العربية وعصرها الذهبي. ووظّف المستشرقون الألمان التقنيات الفيلولوجية التي كانت تصحح النصوص وتشرحها وتنشرها محققة وطبقوها على العربية[6]، في سعي منهم لاستكشاف الحضارتين العربية والإسلامية من خلال النصوص التي أنتجتهما[7].

2. المعجم العربي:

ترجع الأغراض الأولى للتأليف في المعجم العربي إلى حاجة تعليمية- تبشيرية، تتمثل بالرغبة في معرفة مفردات عربية[8]. ثمّ تطور التأليف المعجمي عند المستشرقين الألمان منقسماً على قسمين: <u>أولهما</u>، نظري، أي: التأليف في المعجمية العربية : نشأتها، ومدارسها، وتاريخها،

---

[1] ظ: تطور الاستشراق: 41، 58، 67-69، 77، وجهود المستشرقين في تحقيق التراث: 107-110، 117-127، 129-130، 164-191، والدراسات العربية في ألمانيا (ديتريش): 23-24.

[2] الدراسات العربية، رودي: 104.

[3] ظ: م. ن، المستشرقون: 2/681-686، 687.

[4] للمزيد ظ: المستشرقون الألمان (صلاح الدين): 1/12، وصورة الاستشراق الألماني: 337-341. والدراسات العربية (رودي): 103-106، والإسلام والمسلمون: 90-101.

[5] الدراسات العربية (رودي): 11، وتاريخ حركة الاستشراق (مقدمة المترجم: 9).

[6] ظ: حالة الدراسات: 134.

[7] ظ: تاريخ القرآن، (نولدكه) (مقدمة الترجمة العربية: X).

[8] ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 21.

وأصالتها[1]. وثانيهما، تطبيقي، أي: تأليف معاجم عربية، على وفق عدة مناهج لغوية. ولعل جديدَ التأليف المعجمي في العربية عند المستشرقين الألمان، يتضمن ما يأتي[2]:

1. فهرسة النصوص معجمياً مثل: (نجوم الفرقان في أطراف القرآن) لفلوجل.
2. التأصيل المقارن للألفاظ المعربة مثل: (الألفاظ الآرامية في القرآن) لفرينكل.
3. فكرة المعجم التاريخي، مثل (المعجم اللغوي التاريخي) لأوغست فيشر.
4. المعجم الوصفي لمرحلة معينة مثل (معجم العربية المعاصرة) لهانز فير.
5. المعجم الإحصائي ذو الحقل الدلالي الواحد، مثل (معجم الألوان في الشعر العربي) لـ: ف. فيشر.
6. تأليف معاجم اللهجات العربية الحديثة (العامية).

3. اللهجات العربية:

وتطورت دراسة اللهجات العربية الحديثة (العامية) على أيدي المستشرقين عامّتهم، لأسباب فكرية كالتغريب اللغوي بالدعوة إلى هجر الفصحى وإحلال (العامية) مكانها، أو لغوية، وهي بشقين[3]:

أ. تعليمية، بسبب الازدواجية اللغوية في مجتمعاتنا.

ب. علمية، لتحديد الظواهر الأساسية في الاختلاف اللهجي والتنوع اللغوي متوسلة بعدّة مناهج لغوية، وأبرز وسائلها: الأطلس اللغوي.

والمستشرقون الألمان باهتمامهم في دراسة اللهجات العربية الحديثة ليسوا بدعاً من علماء اللغة في أوربا الذين صاروا منذ عصر النهضة بتأثير الرومانسية يعنون بدراسة اللهجات[4]. ومن أشكال الاهتمام، والتأليف فيها[5]:

الأول: دراسة موضوع محدد فيها كاسم الاستفهام أو الإشارة أو نظام التعريف.

الثاني: التقعيد للهجة كلها.

---

[1] للمزيد ظ: تاريخ التراث العربي: مج8، ج1/11-12، والدراسات العربية (رودي): 61-63، 97-99، والبحث اللغوي: 93-95، والمعجم اللغوي التاريخي، (مقدمة أ.فيشر: 6، 20-21،32).

[2] للمزيد ظ: الدراسات العربية (د. ميشال): 102، والدراسات العربية (رودي): 97، 99، والمستشرقون: 701/2، 719، وتاريخ حركة الاستشراق: 251-252، 254، والإسلام والمسلمون: 29، واتجاهات المستشرقين: 71.

[3] ظ: البحث اللغوي: 90، 95-101، واتجاهات المستشرقين: 68-70 ، وموجز تاريخ علم اللغة: 301، وفي وفي اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: 13، وفي علم اللغة العام، د. عبد الصبور شاهين: 144.

[4] ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 174، 176، 301، والبحث اللغوي: 99.

[5] ظ: الدراسات العربية (رودي): 96-97، وتاريخ التراث العربي، مج 8، ج2/1، وتاريخ اللغات السامية: 190، والبحث اللغوي: 96-97، 100، وقطوف أدبية ،عبد السلام محمد هارون: 66.

الثالث: تأليف معاجم للهجات، بحسب ما ذُكِر قبل قليل.

وينبغي التفريق بين الدعوة إلى الكتابة بالعامية أو إحلالها محل الفصحى، ودراسة العامية، فالأخيرة " نشاط علمي يتصل باللغة، وله أثره في تفهم الفصحى تاريخيا ووصفياً"[1]، والدعوة إلى إحلالها "محل الفصحى لا تمت إلى البحث للغوي بصلة..."[2]. إنَّ دراسة اللهجات تهدف إلى معرفة الواقع اللغوي بحسب ما هو عليه لا كما ينبغي له أن يكون.

أثر دراساتهم: (البداية والتطور)

لم يقتصر تأثير الاستشراق الألماني على الدراسات اللغوية في العالم العربي فحسب، بل كان مؤسساً مهماً لمدارس استشراقية مثل الروسية[3] والأمريكية[4]، ولا يخفى أُثره على مدارس استشراقية عريقة، مثل المدرستين الفرنسية والإنجليزية، ولاسيما في أعمالهما المتأخرة في مطلع القرن العشرين[5].

وإذا عاد الباحث للعالم العربي، فيلحظ أن الاستشراق الأوربي قد مهَّد ، ببحوثه اللغوية عن العربية، البدايات الأولى والمهمة للتجديد اللغوي، ويرى دارس أنَّ "ملامح التأثر بالمنهج التاريخي- المقارن واضحة عند الطهطاوي"[6]، ويكاد يكون من أوائل العرب المتأثرين بالمناهج اللغوية لدى الغربيين، ولكن يردّ الباحث عليه بأن المقارنات اللغوية بين العربية والفرنسية التي يعقدها الطهطاوي (1801-1873م)، ويذكرها هذا الدارس نفسه[7] لا تدخل ضمن المنهج المقارن؛ لانَّ اللغتين كلتيهما ليستا من أسرة واحدة، والمنهج المقارن يدرس لغات الأسرة اللغوية الواحدة، أو لهجاتها. أمّا المنهج الذي يدرس لغتين من أسرتين مختلفتين لغرض تعليمي، كما هو واضح من مقارنة الطهطاوي، فهو المنهج التقابلي[8].

ولعلَّ أوَّل تأثير للاستشراق الألماني في العالم العربي كان سنة 1870م، إذ تم الاتفاق بين مصر والسلطات الأوربية على أن يكون عالمٌ ألمانيٌ مديراً المكتبة الخديوية (الكتبخانة) ،

---

(1) فقه اللغة العربية، د. كاصد الزيدي: 385.

(2) اتجاهات المستشرقين: 69.

(3) ظ: الاستشراق الروسي، د. عبد الرحيم العطاوي: 74، 76، 81-84، 85.

(4) ظ: تطور الاستشراق: 51.

(5) ظ: الفكر الإسلامي، محمد أركون: 264.

(6) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، د. حافظ إسماعيلي: 35.

(7) ظ: م. ن: 35-36.

(8) للمزيد عن المنهج التقابلي ظ: مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي: 26-28.

فكان أول مدير لها (شتيرن) ثمّ خلفه (شبيتا) ، و(فولرز) ،و(موريتس)، ثمّ (شاده)[1]. وهناك إشاراتٌ لتواصل علماء الشرق مع مؤتمرات المستشرقين[2]. وفي لبنان[3]، نجد تأثر جبر ضومط، ضومط، وإبراهيم اليازجي، وشكيب أرسلان بأبحاث المستشرقين الألمان خاصة، ولاسيما جرجي زيدان، من خلال تأليفه بالمنهجين: المقارن والتاريخي، ومثالهما كتاباه: (الفلسفة اللغوية) ،و(اللغة العربية كائن حي). وتأثَّر أيضاً بطريقتهم في كتابة الأدب العربي، وأسلوب دراستهم العربية[4]. ويشير الأب أنستاس ماري الكرملي بكثرة في مؤلفاته إلى آراء المستشرقين الألمان[5]: الألمان[5]: متأثراً بها، أو مصِّححاً لها، وفي الوقت نفسه يستعينون بمقالاته[6].

ولعل أكثر أثار الاستشراق الألماني انتظاماً وأبرزها وأوضحها، كان بعد تأسيس الجامعة المصرية (القاهرة الآن) عام 1908م. إذ قدم إلى التدريس فيها مستشرقون ألمان، منهم: إينو ليتمان، وبرجشتراسر، وشاده ،وبول كراوس، فأرسوا الدعائم الأولى لعلم اللغة، وفقه اللغات السامية[7]. وأبرز تلامذتهم طه حسين[8]. ومما ساعد على دخول أثر الاستشراق الألماني برضا برضا عالٍ توقيتُ دخوله، فحركة الإصلاح العربي بروّادها أمثال: الأفغاني (1838-1897) ،والكواكبي (1855-1902) ،ومحمد عبده (1849-1905)، وقبلهم الطهطاوي (1801-1873)، ودخول المطابع، كلها حوافز ليّنت العقل العربي، ليتقبل نقداً وتوصيفا جديداً لتراثه النحوي. وقام أولئك المستشرقون وغيرهم بالتدريس، وإلقاء المحاضرات، ولعلَّ أشهرهم برجشتراسر، الذي ألقى في العام الدراسي (1929-1930م) محاضرات عن (التطور النحوي في اللغة العربية)، وفي العام الدراسي (1931-1932م) ألقى محاضرات عن (أصول نقد النصوص ونشر الكتب)[9]، ويراه الباحث أشهر المحاضرين؛ لأن محاضراته ألقت بظلالها على تقدم

---

(1) ظ: المستشرقون: 633/2، 705، 757، 775، والمساهمات الألمانية: 37، والمستشرقون الألمان (د. رضوان): 53.

(2) المستشرقون: 1101/3، وفي اللهجات العربية: 10.

(3) للمزيد ظ: فلسفة اللغة العربية (مقدمة يعقوب صروف: ج): 34-42، واتجاهات البحث اللغوي، د. رياض قاسم: 49-50، 198، والمستشرقون الألمان (د. رضوان): 54.

(4) ظ: العرب قبل الإسلام، جرجي زيدان: 33، 36، وتاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان: 7/1، 15، والعربية وعلم اللغة البنيوي ، د.حلمي خليل: 13.

(5) ظ: الأب أنستاس ماري الكرملي، د. حكمت كشلي: 16، 54، 56، 71، 96، ونشوء اللغة العربية، الأب أنستاس ماري الكرملي: 146-147، وأغلاط اللغويين الأقدمين، الأب أنستاس ماري الكرملي: 4.

(6) ظ: المعجم اللغوي التاريخي، (مقدمة فيشر: 6).

(7) ظ: البحث اللغوي: 28، والعربية وعلم اللغة البنيوي: 39-140، والمقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية، د. عبد الرحمن أيوب: 152، ضمن كتاب (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية).

(8) ظ: طه حسين مؤرخاً، عمر مقداد الجمني: 46، 60-61.

(9) ظ: التطور النحوي للغة العربية (مقدمة د. رمضان: 4)، وأصول نقد النصوص (مقدمة د. البكري: 5).

الدراسات في علم اللغة في (الجامعة المصرية)، وتقدم فن تحقيق النصوص. ولجهود هؤلاء المستشرقين ساد في الجامعة المصرية المنهجان اللغويان: المقارن ،والتاريخي[1]. واستمر تأثيرُ جهودهم حتى الأربعينيات من القرن العشرين بظهور كتابي علي عبد الواحد وافي (علم اللغة) ،و(فقه اللغة). وإن كان الناظر في مصادره يراه معتمداً لمراجع كثير في علميْ اللغة المقارن والتاريخي، ومؤلفات المستشرقين الألمان مثل نولدكه ،وبروكلمان ،وولفنسون ،وليتمان ولاسيما في كتابه (فقه اللغة)[2].

ومن صور حضورهم وأثرهم في ذلك ، تعيينهم في المجامع اللغوية العربية، فقد عُيّن فيشر وليتمان عضوين في مجمع اللغة العربية في القاهرة[3]، وعُيّن بروكلمان وهارتمان و ريتر في مجمع اللغة العربية في دمشق[4]. زيادة على إسهاماتهم في حركة نشر التراث العربي محققاً، محققاً، ليس في ألمانيا، بل في مصر[5]. وقد كان للاستشراق الألماني أيادٍ بيضاء تسرُّ الباحثين في نشر التراث العربي محققاً، فتأثر بهم الرعيل الأول من المحققين العرب[6].

وعمّق أثر الاستشراق الألماني عاملان هما :

الأول: الانفتاح على الثقافة واللغة الألمانيتين وعدم الاقتصار على الانجليزية والفرنسية منهما[7].

الثاني: إرسال البعثات العلمية للجامعات الألمانية، ولاسيما الاستشراقية منها، وحين عادت ترجمت عن الألمانية دراسات مهمة، وأبرز طلابها الأوائل عبد الهادي أبو ريدة، وعبد الحليم النجار وغيرهم. وتلاهم جيل من الباحثين تخرجوا من ألمانيا ودرّسوا علم اللغة في جامعة القاهرة مثل: مراد كامل ،وخليل محمود عساكر ،وفؤاد حسنين ،وخليل يحيى نامي ،ومحمود فهمي حجازي ،ومحمد عوني عبد الرؤوف[8]، ورمضان عبد التواب ،وسعيد حسن بحيري في جامعة عين شمس، ومحمود أحمد نحلة في جامعة الإسكندرية، وغيرهم.

---

(1) ظ: العربية وعلم اللغة البنيوي: 139-140، والبحث اللغوي: 80.

(2) ظ: فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي: 5، 9، 16، 17، 25، 61، 66، 90، 91، 97، 99، 100، 102.

(3) ظ: المساهمة الألمانية: 37-38، والاستشراق الألماني (د. ميشال): 258.

(4) ظ: الدراسات العربية في ألمانيا (ديتريش): 29.

(5) ظ: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي،د.محمود محمد الطناحي: 122-123، 125، 126، 130.

(6) للمزيد ظ: مناهج تحقيق التراث: 58، وقطوف أدبية: 37-38، 62، 68-70، 150.

(7) ظ: طه حسين والأدب الألماني، مصطفى ماهر : 60-61.

(8) ظ: البحث اللغوي: 80.

أثر الاستشراق الألماني في دراسة العربية

وسنعرض بإيجاز لأثره، وسنقتصر على أكثره وضوحاً، مما أثار حَراكاً لغوياً، وقد ارتأى الباحث تقسيمه على ما يأتي:

الأول: أثره في اتجاهات الدراسات اللغوية

أ. الاتجاه التاريخي:

وفتح هذا الباب من التأليف كتاب (العربية:دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ليوهان فك، إذ درس العربية في مختلف عصورها، وتابع تطورها التاريخي في مستوياتها الأربعة، مستعملاً مصادر أدبية ،وجغرافية ،وتاريخية من خارج عصر الاستشهاد. ومن أهم الدراسات المتأثرة به أو التي أُلّفت على غراره:

1. مستقبل اللغة العربية المشتركة، د. إبراهيم أنيس (1960) .
2. دلالة الألفاظ العربية، د. مراد كامل(1963) .
3. في علم اللغة التاريخي (دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى)، د. البدراوي زهران (1979) .
4. ملامح من تاريخ اللغة العربية، د. أحمد نصيف الجنابي (1981) .
5. اللهجة المصرية الفاطمية، عطية سليمان أحمد (1993) .
6. علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي.
7. التطور اللغوي في عربية القرون الأولى، د. رمضان عبد التواب.

فضلا عمّا ألهمه من توجهات لدراسة التراث العربي المتمثل بكتب (لحن العامة)، و(التراث الجغرافي) ،والمصادر التاريخية والطبية وغيرها. وممّا يؤسف له أنَّ بعض الدارسين المحدثين ممّن لا يعوزهم قلّة التأليف، لجأوا إلى نقل كثير من فصول كتاب (العربية) بعد تلخيصها، وأخذ كثير من آراء يوهان فك واستنتاجاته وشواهدِ من غير إشارة. وأبرز هذهِ الدراسات: (مستقبل اللغة العربية المشتركة)[1]، و(دلالة الألفاظ العربية)[2]، و(ملامح من تاريخ اللغة العربية)[3]. وممّا يزيد الباحث استغراباً، أنَّ أحمد نصيف الجنابي لم يذكر كتاب (العربية) في هوامشه إلاّ مرة واحدة، متعجباً من استنتاج لمؤلفه يوهان فك[4]!.

---

[1] ظ: مستقبل اللغة العربية المشتركة: 14، 15، 16، 22، 26، 28، 32، 33، 34، 35، والعربية: 19، 224، 245، 249، 41، 101، 161، 174–175، 179، 202–203، 175.

[2] ظ: دلالة الألفاظ العربية: 37–38، 39، 40، 42، 43، 44، والعربية: 15 و18–20، 24–25، 32، 40–41 و47–52، 59، 65، 67، 90.

[3] ظ: ملامح من تاريخ اللغة العربية: 135–156، 159–172، 172–182، 183–191، 193–211 والعربية: 18–55، 93–108، 138–149، 151–159، 215–237.

[4] ظ: ملامح من تاريخ اللغة العربية: 198 (هامش1–2).

إنَّ كثرة هذا النقل والتلخيص، يجعل الباحث يعدّ هذهِ الكتب الثلاثة ولاسيما كتابا (دلالة الألفاظ العربية) و(ملامح من تاريخ اللغة العربية) نسختين ملخصتين وموجزتين لكتاب (العربية) ليوهان فك، ولكن القارئ يُحرَمُ معهما من الأمثلة الممتعة التي يوردها يوهان بكثرة[*].

ب. الاتجاه المقارن:

وتأثر بعض الدارسين المحدثين العرب في هذا الاتجاه من التأليف اللغوي بكتاب (فقه اللغات السامية) لكارل بروكلمان، منهم:

1. رمضان عبد التواب في كتابيه (المدخل إلى علم اللغة) و(التطور اللغوي) وغيرهما. فقد تأثّر بمصطلحات بروكلمان الصرفية، وردَّدها واستعملها كثيراً[1]، وأخذ أمثلة بروكلمان وبعض تعريفاته وتقسيماته من غير إشارة لذلك[2].
2. خالد إسماعيل علي في كتابه (فقه لغات العاربة المقارن). وبحسب قراءات الباحث المتواضعة، فهو أكثر الباحثين العراقيين تمثّلاً لمنهج المستشرقين الألمان، وقد صرح بهذا التأثير[3]. وإن نظرة متفحصة للموضوعات التي عالجها في كتابه (فقه لغات العاربة المقارن) نراه يعرض من خلالها للموضوعات نفسها التي عرضها بروكلمان في كتابه (فقه اللغات السامية)[**]، منها على سبيل المثال موضوع: الضمير، والمشتقات، وأوزان الفعل الثلاثي والمزيد، وأوزان الأسماء، ومقولات الجنس (التذكير والتأنيث)، والعدد (المفرد والمثنى والجمع)، والتعيين (التعريف والتنكير)، واسم العدد، ولاحقة الإعراب[4].

---

[*] ومن الدراسات المتأثرة بكتاب (العربية) ليوهان فك كتاب (علم اللغة العربية) للدكتور محمود فهمي حجازي. للمزيد ظ: علم اللغة العربية (الفصول ملخصة بإيجاز شديد): 251–257،257–260، 261–63، 263–267، 267–270، والعربية: 59–149، 150–159، 174–188، 161–173، 198–214، 215–237.

[1] ظ: المدخل إلى علم اللغة: 229، 231، 232، 234، 237، 238، 239، 240، وفقه اللغات السامية: 109–110، 111.

[2] ظ: التطور اللغوي: 24، 26، 27، 29، 3، 35، 42، 57، 64، وفقه اللغات السامية: 56، 57، 58، 59–60، 61–62، 64، 77–78، 80.

[3] ظ: فقه لغات العاربة المقارن: أ–ب.

[**] ينبغي ملاحظة التشابه حتى في عنوان الكتاب، واختلاف توصيف اللغات (بالسامية) أو (العاربة) اصطلاحي ليس غير.

[4] ظ: فقه لغات العاربة المقارن: 174–184، 224–226، 227–229، 244–248، 257، 271،164، 279، 292، وفقه اللغة السامية: 85–92، 93–94، 95–99، 100–102، 103–104، 105–107، 109–112، 120–121.

الثاني: أثره في تجديد الدراسات اللغوية

إن ما أحدثه المنجز اللغوي للمستشرقين في أوائل تلقيه، كان متواضعاً قياساً إلى أهميته وجدّته؛ لسببين: أولهما، موضوعي، يتمثل في أنَّه لم يكن تطوراً طبيعياً، بل جاء متزامناً مع تأسيس الجامعة المصرية، وحاجتها إلى أساتذة أوربيين يجعلون العلم فيها مزدهراً. وثانيهما ذاتي يتمثل في عدم القدرة على تمثّل مناهج المستشرقين الألمان وهضمها؛ لسطوة تراثنا اللغوي، ولمحاذير دينية تتمثل بأفضلية لغة القرآن على لغة الكفار[1]. ولتأكيد أثره في التجديد اللغوي سيعرض الباحث مثالين رغبة في الاختصار؛ لأنّه يريد لفصول بحثه اللاحقة أن تكشف مزيداً من الأثر والتأثر.

المثال الأول: ما فتحته محاضرات برجشتراسر (التطور النحوي) من باب أمام التجديد في دراسة العربية، والإفادة من المنهجين المقارن والتاريخي، وأبرز تأثر بها كان عند إبراهيم مصطفى[*] في كتابه (إحياء النحو 1937)، وعبد المجيد عابدين في كتابه (المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية 1951م)[2]. وربما أراد عبد المجيد عابدين أن يطوّر محاولة إبراهيم مصطفى التجديدية بإفادته من دراسات المستشرقين على نحو أعمق.

المثال الثاني: لقد كانت الدراسة الصوتية عند العرب أقرب الدراسات اللغوية إلى الوصفية والملاحظة الذاتية، وأبعدها عن التعليل، ولَمَّا أشار المستشرقان الألمانيان برجشتراسر[3] ،وشاده[4]، إلى التطور الصوتي الذي لحق بعض الأصوات العربية، فقد فتحا باب الاهتمام بالوصف الجديد لمخارج لأصوات العربية وصفاتها، سابقين أول محاولة حديثة قام بها إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية) في سنة 1947م في طبعته الأولى[**].

ولا يقتصر أثر الاستشراق الألماني على هذين الاتجاهين فحسب ، بل بعث في مصر – بوصفها في نظر الباحث أكثر الدول العربية تأثرا وإفادة من دراسات هذا الاستشراق– تياراً لغوياً. فتسيّد الدراسات اللغوية في مصر تياران:

---

(1) ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي، عبد المجيد عابدين: 22–23.

(*) وقد شارك إبراهيم مصطفى في بحثه (أول من وضع النحو) في مؤتمر المستشرقين الحادي والعشرين بباريس 1948، ظ: (مقدمة في علوم اللغة، د. البدراوي زهران: 39).

(2) ظ: إحياء النحو: 43–45، 48، والمدخل إلى دراسة النحو العربي: 4–5،20. فقد ترجم برجشتراسر لإبراهيم مصطفى نصاً لبروكلمان، ظ: إحياء النحو: 43.

(3) ظ: التطور النحوي:16–20.

(4) ظ: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، آرثور شاده: 44–46، 58–59.

(**) في دراسات علماء التجويد، ملاحظات في اختلاف نطق بعض الأصوات عن وصف سيبويه لها، وعن تطور صوت الطاء على سبيل ، ظ: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري: 244–247.

الأول: يمثله خريجو جامعة لندن ولاسيما تلامذة فيرث، مثل: إبراهيم أنيس والجيل الذي تلاه، مثل: تمام حسان، ومحمود السعران، وكمال بشر، وعبد الرحمن أيوب، واهتم هذا التيار بالتأليف بمنهج وصفي، فأشاعوا إعادة توصيف العربية على وفقه، وترجموا مؤلفات مهمة في علم اللغة الوصفي. إنّ ما كتبه تمام حسان– خريج جامعة لندن–، قد خصَّ المنهج الوصفي بكتابين نظريين[1]، وآخر تطبيقي[2]

الثاني: يمثله خريجو جامعات ألمانيا ولاسيما المهتمة منها بالدراسات الاستشراقية، ولاسيما تلامذة المستشرقين الألمان، مثل: عبد الحليم النجار ،ومراد كامل ،والسيد يعقوب بكر ،ورمضان عبد التواب ،ومحمود فهمي حجازي وغيرهم، واهتم هذا التيار بالتأليف على وفق مناهج المستشرقين الألمان، فأشاعوا المنهجين التاريخي والمقارن أكثر من سواهما، واهتموا أيضاً بالتراث تحقيقاً ونشراً، وبترجمة أهم دراسات المستشرقين الألمان، ولعلَّ أبرزهم– برأي الباحث– وأكثرهم تمثلاً للمنهج الألماني رمضان عبد التواب. وتتضح أيسر مقارنة بين الاتجاهين فيما كتبه في كتابه (المدخل إلى علم اللغة)، فلقد تكلم على المنهج المقارن[3]، ومن ثمّ خصَّه بتطبيقات صوتية ،وصرفية ،وتركيبية كثيرة وصلت إلى ثلث الكتاب تقريباً[4]. وممّا يُعطي كتابه كتابه انحيازاً لطابع الاستشراق الألماني في دراساته اللغوية، ومسوّغا للباحث ليسميه (المدخل إلى علم اللغة المقارن). ولكن نظرة سريعة لتبيان الفرق بين التيارين يُنظر الجدول الآتي:

المدرسة الألمانية في مصر[5]	المدرسة الإنجليزية فيها
1. اهتمت بترجمة دراسات تاريخية ومقارنة تخصّ العربية عن الألمانية، واهتمت بالمكتوب.	1. اهتمت بترجمة دراسات عن الانجليزية ، طابعها العام : الدراسة الوصفية، واهتمت بالمنطوق.
2. لقيت أعمالها اهتماماً كبيراً وترحيباً عالياً.	2. أثارت أعمالها ردود فعل متباينة.
3. اهتمت بالتراث تحقيقاً ونشراً ودراسة.	3. لم تحقق التراث في الغالب، واهتمت بنقدهِ وإعادة وصفه وتفسيره.
4. تأثرت بكبار المستشرقين الألمان وأعمالهم، مثل نولدكه وبروكلمان وغيرهما.	4. تأثرت بأبرز علماء اللغة الإنجليزية مثل فيرث.

(1) هما: (مناهج البحث في اللغة) ،و(اللغة بين المعيارية والوصفية).

(2) هو (اللغة العربية، معناها ومبناها).

(3) ظ: 198–211.

(4) ظ: 213–307.

(5) للأقطار العربية الأخرى خريجون من الجامعات الألمانية، منهم على سبيل المثال: د. إسماعيل أحمد عمايرة عمايرة من الأردن، و د. أحمد إرحيم هبّو من سوريا، و د. خالد إسماعيل علي من العراق وغيرهم.

5. أهم ممثليها: عبد الحليم النجار ،ورمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومن المعاصرين: سعيد حسن بحيري، ولا تزال مستمرة وإن تطورت قليلا.	5. أهم ممثليها: إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وكمال بشر، وعبد الرحمن أيوب ،ومحمود السعران، ولا تزال مستمرة.

لقد أسهمت دراسات المستشرقين الألمان بتفسيراتها الجديدة في فهم كثير من القضايا العربية على نحو تبين معه بعض القصور في تراثنا اللغوي. وقد أفصحت دراساتهم عن كفاية في دراسة العربية بمنهج تاريخي ومقارن، مع ربطها – أحياناً – بوصف لغوي جديد. ثمّ عمَّق أثرهم تلامذتُهم من خريجي جامعات ألمانيا.

الفصلُ الأوّل

الدراسات اللغوية عند العرب

الفصل الأول
الدراسات اللغوية عند العرب

نشأتها

انبثقت الدراسات اللغوية عند العرب معنيّةً بتفهّم القرآن الكريم، ومُندفعةً للحفاظ على العربية، على وفق ما تقتضيه الضرورات الحضارية التي مثّلتها الحياة الجديدة في ظل الفتوحات الإسلامية. فلم ينقضِ القرن الثاني للهجرة، حتى تكشّف عن درس لغوي، يُثير إلى الآن مزيداً من الاهتمام.

وإذا ما ذهب الباحث مع بروكلمان[1]، ونولدكه[2]، وغيرهما[3]، إلى وصف عمل ابن عباس (68هـ) في استشهاده بتفسير المفردات القرآنية بأبيات من الشعر الجاهلي، من أوائل الأعمال اللغوية المُنظّمة والمقصودة في تاريخ الدراسات اللغوية، فإن الباحث يزيد عليه، نقط أبي الأسود الدؤلي (69هـ)، فقد كان عملاً قرآنياً، قصد تثبيت النطق العربي للقرآن الكريم[4]، وإنّ هذه الجهود بدا دافعُها الأول متمثّلاً بالقرآن الكريم وتفسيره، وتبيان غوامضه، وإيضاح علائقه التركيبية، في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة. لذا نجد أحد الدارسين من يقصر أسباب نشأة هذه الدراسات على فهم القرآن الكريم[5].

إن أوائل هذه الجهود قد نشأت مختلطة، ومتداخلة ، مع الدراسات القرآنية[6]، ربما لأنها كانت دراسات شفوية، تعتمد النص لتُحلّله بمستوياته كلها. وبتقدمها تم الاستقلال في التأليف اللغوي، وصار الخليل بن أحمد (175هـ)، يدرس النحو غايةً لفهم اللغة العربية، وليس بوصفه أداةً لتفسير القرآن الكريم[7].

إنّ الاهتمام بمعاني المفردات، وفهم أسرار التركيب، ولاسيما مع النص القرآني، أنشأ علمي النحو والمعجم وجعلهما عربيين ومتزامنين. وما كان هذا إلاّ تماشياً مع النظرة اللغوية الحديثة، التي تقول، بأنّ: "النحو والمعجم، قسمان هامان من البنية اللغوية"[8]. وقد ألمح دارس

---

(1) ظ: تاريخ الأدب العربي: ق395/2.

(2) ظ: تاريخ القرآن: نولدكه: 383.

(3) ظ: تاريخ التراث العربي: مج1، ج64/1-65.

(4) ظ: القرآن الكريم وأثره، د. عبد العال سالم مكرم: 56، المعجمية العربية، جون أ.هيوود: 39.

(5) ظ: النحو العربي والدرس الحديث ،د.عبده الراجحي: 11، 16، فقه اللغة في الكتب العربية د.عبده الراجحي: الراجحي: 33-35.

(6) ظ: الدراسات اللغوية عند العرب، محمد حسين آل ياسين: 78، المعجم العربي ، د. حسين نصار: 31/1.

(7) ظ: الخليل بن أحمد، د. مهدي المخزومي: 37.

(8) علم اللغة وصناعة المعجم، د. علي القاسمي: 63.

إلى هذه الحقيقة، فعدَّ تطورهما غير ناشئ من تأثير أجنبي، وإنما هو تطوّر مدين إلى عبقرية العربية[1]. وصارت بذلك عوامل نشأة الدراسات اللغوية عند العرب، أدلةً لأصالتها.

وقد عرض الدارسون المحدثون للعوامل التي أدّت إلى نشأة هذه الدراسات، وأسهبوا فيها، وفصّلوها[2]. ولا يميل الباحث إلى تضخيم الأسباب وتكثيرها، ولا يقبل أن يكون من الأسباب ما يُسمّونه بالسبب القومي. وكأننا ننتظر من عرب صدر الإسلام روحاً قومية تبعث هذه الدراسات اللغوية، ونسينا أن الروح القومية هذه شيءٌ جديد، والمنهجية تتطلّب أن توضع الأحداث وتفسيراتها في سياقها التاريخي المعقول، ومن ثمّ، فلا يصحُّ عند الباحث من عوامل النشأة إلاّ الحاجات التعليمية، والدوافع الدينية، ويوافق في ذلك فيشر بروكلمان، ونولدكه أيضاً[3].

وإذا كان انبثاق دراسة العربية يحتضنهُ فهم القرآن الكريم، فلقد صار (الموالي)، عاملاً مُسرِّعاً في تطوّرها. ودخولهم أضعف العربية، وأحاق بها ما يُهدّد وحدتها وسلامتها، وإن كان دخولهم قد أسهم في نشر الإسلام. وصار التباين– فيما بعد– واضحاً بين اللغة الفصحى واللغة المنطوقة[4]. وأضحى طموح (الموالي) امتلاك العربية، رغبةً في التكلّم بها، وقراءة القرآن، واحتلال مكانةٍ مرموقة في المجتمع العربي[5]. ممّا أوجد دافعاً في نهاية القرن الأول لدراسة قواعد اللغة العربية، ومنع تدهورها[6]. ويتّضح أنّ غاية أوائل هذه الدراسة كانت تفهّم القرآن الكريم، وانتهت إلى تقعيد الفصحى لمواجهة اللحن، ولغة (الموالي) الزاحفة، وبذلك بقيت الغاية التعليمية حافزاً يُسيّر الدراسات اللغوية. وقد أثَّر سعي الموالي لتعلّم العربية، في تحويل دراسة "النحو العربي من منهج علمي، إلى منهج تعليمي..."[7]، مبتدئاً بما هو عملي[8]، ومقتصراً على على مجرّد النطق الصحيح، وفيما بعد تطوّرت دراسة العربية، وتعقّدت بصورة كبيرة .

وقد أجاد كثير من (الموالي) في دراسة العربية، وتفوّقوا فيها، وهذا مرجعه أمران:

الأول: أمل يحدوهم في تولي المناصب والتقرّب إلى الحكّام، بإجادة لغة الدولة والدين.

---

[1] ظ: تراث الإسلام: ج2/8–9.

[2] وللمزيد ظ: التفكير اللغوي، بين القديم والحديث، د. كمال بشر: 272–273، وعلم اللغة: 353–354، والنحو العربي والدرس الحديث: 34–35، الأصول، د. تمام حسان: 21–27.

[3] ظ: المعجم اللغوي التاريخي:(المقدمة: 4)،وتاريخ الأدب العربي: ق1، مج450/2،وتاريخ القرآن: 563.

[4] ظ: اللغات السامية : 79، وتاريخ اللغات السامية : 188.

[5] ظ: تاريخ الشعوب الإسلامية: 26/2–27.

[6] ظ: العربية : 44، وتاريخ اللغات السامية: 188.

[7] الأصول: 26، و ظ: 27، 260.

[8] ظ: فقه اللغة في الكتب العربية: 33.

الثاني: شعورهم بظلم فكرة (السليقة) المعتمدة شرطاً في إجادة العربية، وبخسها لإمكاناتهم؛ ولهذا كان بعضهم مثل أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) "مولعاً لكونه من الموالي بالعثور على الشيء في لغة البدو ويتناوله بالنقد والتصحيح"[1].

وتطوّرت الدراسات اللغوية على أيدي (الموالي) والعرب، ولاسيما في العصر العباسي، وقد نوّه يوهان فك بها وبقيمتها وتكاملها، وبعرضها "اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات، والصيغ، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات، على صورة محيطة شاملة، بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح لمستزيد"[2].

أصالتها

عنى الدارسون المحدثون، مستشرقين وعرباً، بالحديث عن أصالة الدراسات اللغوية عند العرب. ويردُّ الباحث دعاوى التأثير الأجنبي إلى فكرتين:

الأولى: نشأة علوم العربية ناضجة.

الثانية: سيطرة فكرة السبق الزمني.

أمّا الفكرة الأولى، فليست بصحيحة، فلم يولد علم من علوم اللغة العربية متكاملاً، وناضجاً، بل خضعت كلها لناموس الارتقاء، فالنحو، نشأ لحاجات دينية وتعليمية، ثمّ تطوّر حتى وصل مُدوّناً بكتاب سيبويه، ثمّ أخذ بالنضج أكثر فيما بعد. أما المعجم العربي، فقد نشأ بأسئلةٍ تدور حول معاني بعض كلمات القرآن الكريم، ثمّ تطوّر إلى رسائل لغوية صغيرة، فمعاجم الموضوعات، ثمّ المعاجم الكبيرة. إنّ مردّدي هذه الفكرة يتناسون بواعث نشأة هذه الدراسات، وهي بواعث تنتمي للبيئة العربية، ولضرورات الدين الجديد (الإسلام).

أما الفكرة الثانية، فهي فكرة عامة لا دليل على صحة تطبيقها في تراثنا اللغوي. فلم يعرف علماء اللغة العربية، اللغات الأخرى- إلاّ لمماً- كي ينقلوا أنظمتها، فتطبّق على العربية. فإن عرفها بعضهم فلم تتعدَّ معرفتهم ملاحظات يسيرة لم تُستثمر لغوياً.

إن من الحقائق عند مؤرخي علم اللغة، أن "العناية باللغة وبالمشكلات اللغوية العملية قد أدّت إلى نشأة العلم اللغوي، بشكل مستقل في أكثر من مركز من مراكز الحضارة، وكان لكل مركز فيها مزاياه ومنجزاته"[3]، وليس مركز الحضارة الإسلامية بدعاً من غيرها. زيادة على ذلك، ذلك، فإن لكل تراث لغوي تاريخه الخاص، وإسهاماته المُميّزة التي لا يمكن ربطه بعلاقة تاريخية

---

[1] العربية: 55-56.

[2] م. ن: 14، و ظ: 13.

[3] موجز تاريخ علم اللغة: 23.

إلاّ بطريقة مُصطنعة[1]. وتكمن أهمية الدراسات اللغوية عند العرب في نظر المستشرقين عموماً في[2]:

أ. وقوعها في موقع متوسط في الجغرافية والتاريخ بين الدراسات اللغوية اليونانية في الغرب، والدراسات اللغوية الهندية في الشرق.

ب. أهميتها؛ لكونها حلقة مهمة في سلسلة العلوم الإسلامية، ومنجزاً لمن أراد تقويم الحضارة الإسلامية، ووسيلة لإجادة العربية وترجمة نصوصها وتحقيقها.

إن القرآن الكريم نص لغوي، اقتضت العناية به الخوض في دراسات لغوية وأدبية، تطورت بمرور الزمن إلى ما عليه الآن. وفي الصفحات الآتية، سيُرى استدلالٌ على أصالة الدرس اللغوي عند العرب في دراساتهم : الصوتية ،والمعجمية ،والنحوية . عندها تُثبت الأصالة من غير تعصّب للعربية أو قسرٍ لنصوصها.

أولاً: الدراسات الصوتية عند العرب

بواعثها

يمثّل القرآن الكريم في تلاوته، ورواية قراءاته، وتفسيره وشرح غريب مفرداته، أهم باعث على تبكير العرب بدراساتهم اللغوية. وقد أشار مؤرخو علم اللغة إلى ظاهرة ارتباط نضج الدراسات اللغوية، ولاسيما الصوتية، بوجود كتاب ديني مقدّس، كما عند الهنود القدماء[3]. وينقل كمال بشر هذه الفكرة عن فيرث، الذي يقول: "إن الدراسات الصوتية نشأت في أحضان لغتين مقدّستين، هما العربية، والسنسكريتية"[4].

ولم يغب هذا عن المستشرقين الألمان في حديثهم عن الدراسة الصوتية عند العرب، فيقول آرتورشاده: "إن هذا الباعث كان القرآن الشريف..."[5]، وفي مكان آخر يُفصّل قوله: "إن حدوث علم الأصوات عند العرب، مقرون بنشوء علم التجويد..."[6]. أما برجشتراسر، فيوضّح هذه النشأة بقوله: "وقد كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو، ثمّ استعاره أهل

---

[1] ظ: اللغة ودارسوها ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية): 788/3.

[2] ظ: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، جيرار تروبو: 125، والمستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، د. إسماعيل أحمد عمايرة: 13-14.

[3] للمزيد ظ: اللغة ودارسوها: 828/3، والبحث اللغوي عند الهنود، د. أحمد مختار عمر: 46.

[4] التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 29.

[5] علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: 30.

[6] م. ن: 31.

الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلاتٍ كثيرة، مأخوذة من القرآن"[1]، وبذلك صارت الدراسة الصوتية في التراث اللغوي العربي مقدمة لموضوع آخر ، لكنها متصلة به .

وتُعدّ دراسة الأصوات وقضاياها من أولى خطوات الدرس اللغوي . وليس بغريب أن تكون هذه الدراسة ممّا حفّزها اللحن . فهذا اللحن الذي جعل أبا الأسود الدؤلي يبتكر نقطه، كان منه ما يُعد أخطاءً صوتية، شملت الخطأ في أداء بعض أصوات العربية، أو عدم التمكّن من لفظها، لأن متعلمي أيّة لغة– كما يرى كمال بشر– مُعرّضون للخطأ في نطقها[2]. أمّا إذا نظرنا للإعراب على أنه لاحقة صرفية، فسيكون الخطأ الإعرابي خطأً صوتياً. وبذلك لا يكون تجويد القرآن الكريم وحده الباعث على الدراسة الصوتية، ولاسيما أن الدراسات الصوتية الأولى التي وصلت إلى الدارسين كانت إما مختلطة بغيرها، وإمّا "ملحقة بالنحو، لا ممهدة له ولا معينة على فهمه كما ينبغي أن تكون"[3]. زيادة على أن تجويد القرآن باعث متأخر، فلقد تأخر التأليف في التجويد إلى القرون الأربعة الهجرية الأولى. وبذلك يصح رأي غانم قدوري بأن "دراسة الأصوات العربية... كان يتقاسمها علماء الصوت وعلماء التجويد..."[4]. وهذا الاهتمام بالدراسات الصوتية الصوتية في مرحلة متأخرة اختص بها "علماء التجويد والأداء القرآني..."[5]، وإن لم تنقطع دراسات العلماء الآخرين عن الاهتمام بها، والتأليف فيها.

تطورها وأهميتها

نشا علم الأصوات جزءاً من النحو العربي، وعُدّت دراستها مقدمة لغيرها، فجاءت عند الخليل مقدمة لعمله المعجمي، فوظّف نظريته الصوتية في فكرةٍ رياضية لإحصاء مفردات العربية وإمكانياتها في الاستعمال. أما سيبويه فقد مهّدت دراسته الصوتية لموضوع الإدغام، فوظّفها في مجال التشكيل الصوتي (الفونولوجيا). ولم تستقل الدراسة الصوتية إلاّ على يد ابن جني في القرن الرابع الهجري، في كتابه (سر صناعة الإعراب)، فكان "العمل الوحيد للنحاة الذي أخذ شكلاً مستقلاً..."[6]، وقد كتب ابن جني فيه "أصولاً لعلم الأصوات العام، على الطريقة العربية، وعلى أساسٍ من الأفكار الأصلية..."[7]. ولكن هذا لا يعني أنه عمل صوتي مستقل،

---

(1) التطور النحوي: 11.

(2) ظ: علم الأصوات: 587.

(3) الأصول: 97، وظ: 96.

(4) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 83.

(5) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 277، وظ: 276.

(6) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 81.

(7) التفكير الصوتي، هنري فليش: 55.

فقـــد خُلطـــت مادتـــه الصـــوتية بقضـــايا فرعيـــة صـــرفية ،ونحويـــة وغيرهمـــا[1]. إن أول من صدَّر دراسته النحوية بالأصوات – بحسب قراءات الباحث القليلة– هو أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)[2]، ثمّ ثنّاه بالتصريف، فعلم النحو في كتابه (ارتشاف الضرب).

وصـدر علمـاء اللغـة العربيـة فـي دراسـتهم الصـوتية عـن عقليـتهم الخاصـة، وطبيعـة العربيـة[3]. ومـا عُدَّ مـن انجـازات الـدرس الصـوتي، إن هو إلاّ نتيجـة لأصـالة هذا الـدرس غيـر المسبوق، حتى نوّه شاده بجهود سيبويه الصوتية[4].

أصالتها

ابتُليت الدراسـات اللغويـة عنـد العـرب بمـن يُشـكك بأصـالتها مـن المحـدثين: مستشـرقين وعرباً. والفكرة التي يهمُّ الباحث بترسيخها، إن بواعث الدراسة الصوتية هي نفسها أدلـة أصـالتها. وطالما يُتحدّث عن الدراسات الصوتية، فينبغي التفريق بين الشك في نسبة كتاب (العين) إلـى الخليل، وهو موضوع سنناقشه في موضوع (المعجم العربي)، والشك في أصالة الترتيب المخرجي لأصوات العربية.

والتشكيك في الدراسات الصوتية ينفيه شاده بقولـه: "نُرجّح أن العرب استحدثوا هذا الفن مـن المدارك العربيـة بأنفسـهم، ولـم يقتبسوه مـن أي شـعب غيرهم"[5]، ويشـير هذا الـنص إلـى أن أصالة هذه الدراسات نابعة من الحقائق والنتائج الصوتية التـي توصّل إليها العرب، وصادرة عن عقليتهم الخاصة وطبيعة لغتهم، كما مرَّ قبل قليل. أما بروكلمان فيذهب إلى أبعد من هذا مقرراً حقيقة لغوية عامـة، فيقول: "ولا تـأثير للهنـد... فـي علـم الأصـوات كمـا زعـم فوللرز، وإن وجدت بعض المشابهات العارضة اتفاقاً من طبيعة البحث"[6]. وبروكلمان محق؛ لأن التشابه في ترتيب ترتيب الأصوات مخرجياً، مما تقتضيه الطبيعة اللغوية المشتركة، أي إنـه تشابه من "النمط الذي تشـترك فيــه الأمــم المختلفــة، بحكـم العوامـل الثقافيــة... وبحكـم اتفــاق العقليــة البشــرية فــي الأساسيات..."[7]. فضـلاً عـن أن الخليل فـي ترتيبـه المخرجـي لأصـوات العربيـة، كانـت أمامـه طريقتان لترتيب الأصوات العربية بعد أن ازورَّ عن الترتيبين: الأبجدي ،والألف بائي، فإما يختار

---

[1] ظ: على سبيل المثال: 139/1، 144، 157، 166، 227، 273، 304. وقد سمّى ابن جني عمله صراحة بعلم الأصوات، ظ: سر صناعة الإعراب: 10/1.

[2] ظ: ارتشاف الضرب: 5/1–21.

[3] ظ: التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 381–382.

[4] ظ: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا : 100.

[5] م. ن: 30.

[6] تاريخ الأدب العربي: ق1 مج2/445.

[7] التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 383.

ترتيب الأصوات من الأعلى إلى الأسفل، أو بالضد، وبذلك بلغت فرصة التشابه بين الترتيبين: الهندي والعربي- إن تشابها كلياً- 50%، وهي نسبة عالية. زيادة على أن الترتيب المخرجي كان مقصوداً من الخليل وليس مقتبساً، فإن غايته من ذلك بناء معجمه الإحصائي، بحسب ما سيأتي الحديث عنه.

ولمّا مرَّ الباحث بالتأثير الهندي، فيجب أن يوفيه حقّه من البحث، وإن كان شاده وبروكلمان، مع نفي هذا التأثير، ولكن ذلك لا يكفي. إن أبرز القائلين بتأثر الخليل بترتيب الهنود: جرجي زيدان[1]، ومحمود السعران[2]، وأحمد مختار عمر[3]. وأبرز الذاهبين إلى أصالة ترتيبه: محمود فهمي حجازي[4]، وعبد الله درويش[5]، ومحمد حسين آل ياسين[6]، وإبراهيم السامرائي ،ومهدي المخزومي[7]، وحسين نصار[8]، وكيس فرستيج[9]، وشك روبنز بأمر وجوده[10]. وتحتاج أصالة الدراسة الصوتية متمثلة بأصالة ترتيب الخليل المخرجي، لمزيد من الأدلة لتستقر في الأذهان حقيقة علمية، ومنها الحقائق الآتية:

1. حين يتم اقتباس نظام لغوي من لغة ما إلى لغة أخرى ليصف أحد مستوياتها، فلا بُدَّ من أن نلاحظ قدراً مشتركاً بين النظامين: الواصف والموصوف، في الأفكار والمصطلحات، أو تشابهاً واضحاً؛ ليتبيّن وجود تشابه مردّه اقتباس النظام الواصف. ولكننا واجدون في لغة الوصف الصوتي عند الخليل في مقدمة (العين)[11]، أو عند سيبويه في (كتابه)[12]، مصطلحاتٍ وجملاً عربية تخلو من آثار الاقتباس، أو إلى أي شيء مهما صغُر يشير إلى مرجعية هندية أو غيرها للدرس الصوتي العربي.
2. إن التشابه في الترتيب المخرجي في اللغتين، أمر طبيعي بنظر الباحثين لسببين:

---

(1) ظ: تاريخ التمدن الإسلامي: 78/3، 135، 158-161.

(2) ظ: علم اللغة: 99، وظ: 94-95.

(3) ظ: البحث اللغوي عند الهنود: 142، والبحث اللغوي عند العرب: 344.

(4) ظ: البحث اللغوي: 11-12.

(5) ظ: كتاب العين (مقدمة المحقق: 31/1-32)، والمعاجم العربية: 73-75.

(6) ظ: الدراسات اللغوية عند العرب: 86-87.

(7) ظ: كتاب (العين) (مقدمة المحققين: 9/1-17)، والتطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي: 10.

(8) ظ: المعجم العربي: 222/1-226.

(9) ظ: أعلام الفكر اللغوي: 53/3-54.

(10) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 173.

(11) ظ : كتاب العين، (د.السامرائي ود.المخزومي): 47/1-61.

(12) ظ: كتاب سيبويه: 431/4-436.

أ. اهتمام اللغتين بالشكل اللغوي[1]، وممّا عُدَّ معه دراساتهما الصوتية من علم اللغة الوصفي.

ب. أنه تشابه اقتضته الطبيعة اللغوية المشتركة[2].

3. تختلف تفاصيل الوصف الصوتي بين هاتين اللغتين، مما يؤكد ألاّ اقتباس بينهما، ومن مظاهر الاختلاف[3]:

أ. معرفة الدرس الصوتي الهندي تقسيم أصوات العلة إلى: علة، وأنصاف علة، وبسيطة، ومركبة، ولم يعرف الدرس الصوتي العربي إلاّ رموز العلل البسيطة فقط.

ب. إدراك علماء السنسكريتية أهمية الوترين الصوتيين. وكان الجهل بدورهما من أبرز المآخذ على الدرس الصوتي العربي، بحسب ما سيأتي.

ج. معرفتهم بالمقطع وأجزائه بدقة، وأنواعه وقواعده التفصيلية. ومثله النبر، فقد عرفوه وقواعده، ودرجاته، ومواضعه. والمقطع والنبر مما عيب على الدرس الصوتي العربي القديم عدم المعرفة بهما.

د. اختلاف الأصوات الهندية عن العربية كمّاً وكيفاً.

هـ. اختلاف الدرس الصوتي الهندي عن العربي في إعطائه دوراً للمزمار والرئتين في إنتاج الصوت[4]. ولا يعرف الدرس الصوتي العربي الحنجرة، ولا ما بعدها، وآخر مخارج الأصوات العربية الحلق.

و. يبدأ الخليل ترتيبه المخرجي بالصوامت (الصحاح)، مؤخراً الصوائت (العلل)[5]، والأمر على خلافه في الترتيب الهندي.

وبعد هذا العرض لاختلاف الدرسين وغيرها من الحقائق، يفترض الباحث بأنّ التشابه لو كان كاملاً، لوجدت أسئلة لا جواب لها ، نحو: من الذي اطّلع على الدراسات اللغوية للهنود ولاسيما الصوتية، ثمّ قام بترجمتها؟ ومن استوعبها فرآها أنسب من الأنظمة الصوتية الأُخرى، فاختارها للعربية نظاماً صوتياً؟ ولا يستطيع باحث منصف أن ينسب التأثير الهندي إلى ترتيب

---

[1] للمزيد من اهتمام اللغتين العربية والهندية بالشكل ظ: اللغة ودارسوها: 3/827-831.

[2] ظ: البحث: 36.

[3] ظ: البحث اللغوي عند الهنود: 48، 53-55، 56-57، 150-152، 157، والبحث اللغوي عند العرب: 344-345.

[4] ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 235.

[5] ظ: كتاب العين، (السامرائي والمخزومي): 1/48، 57، 58.

الخليل المخرجي، لما تقدّم عرضه، وأن المترجم من الهندية إلى العربية لم يكن من بينه دراسة صوتية فضلاً عن لغوية[1].

ثم إنّ القائلين بالتأثير الهندي، متذبذبون في أقوالهم؛ لانعدام الدليل الوثائقي، فنراهم مستعملين لغة مواربة، أو مخففة أحياناً. ولنأخذ مثالاً على ذلك أحمد مختار عمر، أشهر القائلين بالتأثير الهندي، وبعض أقواله المتضاربة:

1. بعدما يذكر كثيراً من تحفظاته عن التأثير الهندي في الدرس اللغوي العربي، نحو ذكره أن هناك أوجه اختلاف كثيرة[2] تقف شاهداً على استقلالية العقلية العربية وغيرها، قال: "إن بعضاً من الحقائق المشتركة بين الهنود والعرب قد وقع اتفاقاً بمحض الصدفة، أو نتيجة للتشابه المعين بين اللغتين..."[3]، وقال أيضاً: "وقد يتشابه العملان أو يتطابقان ويظل كل منهما أصيلاً في ذاته. بل إن كثيراً من الأحكام التي أُطلقت خاصة بقضايا التأثير والتأثّر قد أثبتت الأيام خطأها، ومنها ما يتعلّق بالصلة بين الهنود والعرب"[4]!
2. ولارتباط الدرس الصوتي بالقرآن الكريم، نسف أحمد مختار عمر التأثير الهندي بقوله: "ولم يكن من المستساغ حينئذٍ أن يغترف من دراسات السابقين في نفس الميدان، وينسجوا على منوالها، حتى لا يطبقوا أحكاماً ارتبطت بدياناتٍ غير إسلامية على لغة القرآن والرسول..."[5]!
3. إن ترتيب الأصوات المخرجي هو الأساس الذي قام عليه كتاب (العين)، ومن ثَمّ فمن يتبنّى القول بالتأثير الهندي، مثل أحمد مختار عمر، سيطعن بأصالة (العين)، ولكنه ينفي الأثر الهندي في المعاجم العربية، بل يرى خلاف ذلك في وجود تأثير عربي في قيام المعجمية الهندية[6].

المآخذ عليها

وهي مآخذ ترجع إلى طبيعة العصر آنذاك. منها النقد الذي وجّهه برجشتراسر إلى المصطلحات الصوتية عند العرب، فرأى أنها تختلف عن المصطلحات الصوتية عند الغربيين، إذ إنّ "أصل بعضها غامض، لكن معناها واضح، وهي مجهور بمعنى صوتي، ومهموس بمعنى

---

(1) للمزيد عن المترجم من التراث الهندي ظ: البحث اللغوي عند الهنود: 121–126، والفكر اليوناني، ديمتري غوتاس: 63–64، و(مقدمة المترجم: 18).

(2) للمزيد منها ظ: البحث اللغوي عند الهنود: 150–153، والبحث اللغوي عند العرب: 344–346.

(3) البحث اللغوي عند الهنود: 150.

(4) البحث اللغوي عند الهنود: 137، وظ: البحث اللغوي عند العرب: 341.

(5) البحث اللغوي عند الهنود: 160–161.

(6) ظ: البحث اللغوي عند الهنود: 45، 97، 98، 146–149، والبحث اللغوي عند العرب: 60، 343.

غير صوتي، وشديد بمعنى آني، ورخو بمعنى متماد..."[1]. أما الباحث فيرى أن هذه المصطلحات حسبها أنها شاعت بين علماء العربية واشتهرت، ولم يصعب عليهم فهمها؛ لذا نجد عبارات سيبويه ومصطلحاته الصوتية هي نفسها عند علماء العربية المتأخرين لم تتغيّر كثيراً، بخلاف المصطلح النحوي عنده. فلا جديد بالمصطلح الصوتي إلاّ يسيرٌ منذ سيبويه حتى صدور كتاب (الأصوات اللغوية) لإبراهيم أنيس في الأربعينيات هذا شيء . والشيء الثاني أن الجهر والهمس مصطلحان سائدان اليوم في الدراسة الصوتية الحديثة، لكنّ الشديد يُعبَّر عنه الآن بالانفجاري، والرخو بالاحتكاكي[2]. وزيادة على هذا نوّه مؤرخو علم اللغة العام بقدرة علماء العربية "على وصف الأصوات... العربية بمصطلحات واضحة..."[3]. ولعل ما يؤخذ على سيبويه ليس مصطلحاته، بل تعريفاته الصوتية، ولاسيما تعريفه للمجهور والمهموس، اللذين يشوبهما غموض أشار إليه أكثر من دارس محدث[4]؛ لاستعمال القدماء في تعريفاتهم عبارات لا لا يتداولها الدرس الصوتي الحديث.

ومن المآخذ: التعبير عن الصوت المنطوق المسموع، والحرف المرئي بلفظ واحد[5]. وإذا وإذا كان المأخذ الأول عملياً يدخل ضمن علم الأصوات النطقي، فإن هذا المأخذ نظري، يخص خلط مفهومين بمصطلح واحد. ويُظهر لنا هذا الخلط بين الحرف والصوت، إشكالاً يتمثّل في عدِّ الحركات الطويلة حروفاً، فالفتحة الطويلة يُعبّر الخط العربي عنها ألفاً، وهذا الألف ليس حرفاً صحيحاً بل علامة خطية على فتحة طويلة[6]. وعُدَّ هذا خلطاً بين الصائت والصامت[7]. ومن أمثلته في تراثنا قول ابن جني عن مطل الحركات: "وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشئُ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو"[8]. وما يذكره بعض الدارسين من نصوص لا يستنتج منها إلاّ أن مصطلح الصوت أعم من مصطلح الحرف[9]. إن محاولة ترسيخ وعي القدماء بالفرق الدقيق بين المصطلحين كما تعيه الدراسات

---

(1) التطور النحوي: 14-15.

(2) ظ: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 19-22، 23-24.

(3) موجز تاريخ علم اللغة: 173.

(4) على سبيل المثال ظ: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: 60-3-63. ويُنظر تسويغ د. إبراهيم أنيس لغموض تعريفات سيبويه، الأصوات اللغوية: 124-127.

(5) ظ: علم الأصوات عند سيبويه: 35.

(6) ظ: م. ن: 68.

(7) ظ: التفكير الصوتي: 64، ودروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو : 20، 21.

(8) الخصائص: 121/3.

(9) ظ: في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية: 29-31.

الصوتية الحديثة، تمحّل لا يصحّ. وقد نبّه المحدثون من الدارسين العرب على هذا، يقول تمام حسان: "من الواضح أن سيبويه... لم يكن يفرق بين اصطلاحي (الحرف) و(الصوت)... فالحرف لديه يشمل كل ذلك"[1]. أي إنّ الحرف في التراث اللغوي حين يُطلق تكون له دلالتان: صوتية وكتابية (خطية). ويجب توضيح أن التفريق بين الحرف والصوت هو من نتاج الدرس الصوتي الحديث، ومُتأتٍ من تفريق سوسير بين الكلام Parole واللغة Langue، وشيوع نظرية الفونيم[2].

ثانياً: المعجم العربي
أهميته، واختلاف مدارسه

يحظى المعجم العربي لدى المستشرقين الألمان، وغيرهم بالإعجاب والتقدير عموماً، وسبب ذلك يعود إلى :

1. ما يقدمه هذا المعجم من مساعدة في معرفة أصول بعض الكلمات ذات الأصل السامي، وبهذا الشأن يقول نولدكه: "وسيظل المعجم العربي دائماً الوسيلة المساعدة لإلقاء الضوء على التعابير الغامضة، في اللغات السامية الأخرى"[3]. وهذا السبب ينطلق من رؤية العربية أقدم اللغات السامية، وأكثرهن محافظة على الخصائص السامية الأولى، بل في المعجم العربي من الأصول اللغوية ما يزيد على معجم اللغات السريانية ،والحبشية ،والأكدية مجتمعة[4].
2. ما يكتنزه المعجم العربي من ثراء لغوي، ووفرة معجمية، بالرغم من بساطة الحياة العربية، يقول نولدكه: "وإنه لا بُدَّ أن يزداد تعجّب المرء من وفرة مفردات اللغة العربية، عندما يعرف أن علاقات المعيشة لدى العرب بسيطة جداً"[5]. ومثله بروكلمان الذي جعل إحدى ميزات العربية ثروة معجمها[6].

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 57، وظ: 66، 74، ومناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان: 90، 119-121.

(2) ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان: 118، والمدخل إلى علم اللغة: 83-85، 87-88، واللغة واللغة العربية معناها ومبناها: 66.

(3) اللغات السامية: 81.

(4) ظ: المعجم السرياني، بنيامين حداد، ضمن كتاب (المعجمية العربية): 475.

(5) اللغات السامية: 80-81.

(6) ظ: موجز في علم اللغات السامية، بروكلمان: 40، نقلاً عن فلسفة اللغة العربية، د. عثمان أمين: 56، والمعجم اللغوي التاريخي (المقدمة: 1، 4).

إن غنى المعجم العربي وثراءه جعل فيشر، ويوافقه فون كريمر على ذلك، يُقرنه إلى إنجازات الصين المعجمية[1]. ولا يوافق المستشرق الإنجليزي جون هيوود على هذه المقارنة؛ لأن العرب عنده في وضع المعاجم "قد تبوؤا مركزاً رئيساً في الزمان والمكان بين العالم القديم والحديث، وكذلك بين الشرق والغرب"[2]. والحق مع هيوود؛ لأنه لا يلتفت إلى السبق الزمني في تأليف الصين لمعجمها، على الرغم من أهميته، بل راح يقوّم المعجم لديهما بقيمته. والباحث لا يساوي بين المعجمين: العربي والصيني؛ لاختلاف الغرض من تأليف كل منهما، فالمعجم العربي كان يهدف إلى "تسجيل كل المادة اللغوية بطريقة منظمة، وهو بهذا يختلف عن كل المعاجم الأولى للأمم الأخرى، التي كان هدفها شرح الكلمات النادرة أو الصعبة"[3]، مثل المعاجم الصينية[4]. والعرب من روّاد صناعة المعجم، بل يذهب بعض المستشرقين إلى أبعد من هذا ويعد "علم المعاجم العربية... الأساس الذي قامت عليه المعاجم الغربية العربية"[5]، وكيف لا يكون العرب أصلاء في تأليفهم المعجمي، والحافز الأول لنشأة المعجم كان جهودهم الأولى لفهم نص القرآن الكريم، ولاسيما المنهج الذي ابتكره ابن عباس غير مسبوقٍ إليه، وهو الاحتجاج بالشعر في تفسير مفردات القرآن، وتوضيحها وشرحها[6].

وممّا لفت أنظار المستشرقين الألمان اختلاف مدارس المعجم العربي، أي: تنوّع مناهج التأليف المعجمي. وقد ابتدأ هذا التأليف بالرسائل اللغوية الصغيرة في القرن الثاني للهجرة، وهي مُرتّبة ترتيباً موضوعياً، فقد "وضع كثير من اللغويين، شتّى الموضوعات لعلم المفردات، وجمعوا الثروة اللفظية في مجموعات متفرقة"[7]. وسميت هذه الرسائل اللغوية بمعاجم الموضوعات، واشتملت على كتب الغريب ،واللغات، والحيوان ،والنوادر ،وخلق الإنسان وغيرها، ثمّ صارت من منابع المعاجم العربية الكبيرة[8]. وقبل هذه الرسائل اللغوية كان المعجم فكرة موجودة في صدور العرب الموثوق بهم من الصحابة ،والتابعين ،ورواة اللغة، وهي بمثابة معاجم يرجع إليها مثل منهج ابن عباس في أجوبته عن (سؤالات نافع). ثمّ تطوّرت هذه المعاجم الشفوية– إذا صحَّ

---

[1] ظ: المعجم اللغوي التاريخي (المقدمة: 4).

[2] المعجمية العربية: 16.

[3] البحث اللغوي عند الهنود: 146، وظ: المعجم العربي: 1/222–255.

[4] ظ: اللغة ودارسوها: 3/833.

[5] تراث الإسلام: ق2/172، ظ: تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي: 1/14.

[6] للمزيد ظ: سؤالات نافع بن الأزرق: 5.

[7] العربية: 154.

[8] ظ: معاجم الموضوعات، د. محمود سليمان ياقوت: 24، 145، والغريب المصنف لأبي عبيد (تقديم رشاد الحمزاوي: 6).

الاصطلاح- وترقَّت لتأخذ طابع التدوين بحسب الموضوعات، فنشأت معاجم الموضوعات. واستمرت هذه المعاجم حتى القرن الخامس الهجري. ولم تنسخها طريقتا الترتيب المخرجي ،أو الباب والفصل؛ لذا نجد ابن سيده (ت 458) يُصنّف أوسع معجم موضوعي وهو (المخصص) على غرار (الغريب المصنف) لأبي عبيد (ت 224)[1]. ويُرجّح المستشرق الألماني فؤاد سزكين أن "غنى اللغة العربية الظاهر في الألفاظ المترادفة... قد أفضى... إلى ترتيب الألفاظ بحسب دلالتها"[2]. ويُزيد الباحث على هذا السبب المهم سببين:

1. تنظيم ألفاظ اللغة بحسب الموضوعات، حرصاً عليها، وحفظاً لما يتلقونه من رواة اللغة.
2. تحديد معيار الفصاحة باستعمال كلمات توردها هذه المعاجم في مرحلة كان اللحن وعدم الدقة يكاد أن ينتشر في استعمال اللفظة المناسبة. أي أن من أغراضها التثقيف اللغوي[3]، ولاسيما بعد ازدياد حاجة (الموالي) لمعرفة دقائق الفروق اللغوية.

أما مدارس التأليف المعجمي عند العرب، فقد ردّ أ.فيشر التفاوت في ترتيب الحروف الهجائية في المعاجم العربية "إلى تقديرات علمية خاصة بكل مصنّف، وليس لهذا التفاوت اعتبار عام"[4]. ولا يرى الباحث الأمر كذلك ، بل لكل مدرسة معجمية عربية داعٍ وربما أكثر في ترتيب ترتيب ورود كلماتها، فمنها ما هو مُرتّبٌ بحسب مخارج الأصوات، وتشمل معاجم مدرسة (العين)، التي ترمي إلى إحصاء اللغة، ومنها ما هو مُرتّب بحسب الحرفين الأخير فالأول(الباب والفصل) وتشمل معاجم مدرسة (الصحاح) ، التي تضع نصب عينيها سهولة حصول المتأدبين على القوافي والأسجاع. أما مدرسة (أساس البلاغة)، فقد رتّبت الكلمات بحسب الحرف الأول فالثاني فالثالث ؛ لمراعاتها أموراً بلاغية. ومما يجب ألاّ يغيب عن الذهن أن التأليف المعجمي عند العرب بمدارسه المختلفة يقترن بالمراحل التي مرَّ بها الترتيب في المعاجم العربية، وبذلك يؤدي اختلاف مدارس التأليف المعجمي دوراً مهماً في فهم نشأة المعجمية العربية وتطورها وأصالتها. فعلى سبيل المثال لمّا كان الدافع هو إحصاء مفردات العربية فقد ظهر الترتيب الصوتي، وحين روعي تزويد المتأدبين بالقوافي أُبتكر نظام الباب والفصل ، وهكذا.

نقد المعجم العربي

---

[1] ظ: تاريخ التراث العربي: مج8 ج19/1-20، ومعاجم الموضوعات: 16-17.

[2] تاريخ التراث العربي: مج8 ج20/1.

[3] ظ: معاجم الموضوعات: 15-18.

[4] المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 1).

نقد الدارسون المحدثون: مستشرقين وعرباً المعجم العربي، وهو في أغلبه نقد منهجي. ولكن هل الناقدين المحدثين جهود معجمية توازي جهود القدماء، وإن كانت على مستوى الجمع؟ الجواب: لا. ومع موافقة الباحث لبعض هذا النقد، يرى للقدماء مسوّغات، فيما اتخذوه من طرائق في جمع اللغة وروايتها وتدوينها، ستُعرض في الفصل اللاحقة . وللمحدثين وجوهُ نقدٍ كثيرة، لن يعرض الباحث إلاّ لما ذكره المستشرقون الألمان . وتتلخص في نقد: طريقة بعض المعاجم، وترتيب كلماتها، ومعياريتها الشديدة.

أولاً: نقد طريقة معاجم الموضوعات

معاجم الموضوعات "لون من التأليف المعجمي عند العرب، من شأنه أن ينظّم ألفاظ اللغة حسب الموضوعات، بمعنى أن العمل المعجمي يجمع الألفاظ المتصلة بالخيل أو النبات أو أوصاف النساء... وينظمها تحت عنوان يجمعها معاً..."[1].

ويساعد هذا اللون من التأليف الباحثين عن ألفاظ لمعان موجودة في أذهانهم، أو على حفظ اللغة التي تؤخذ من الأعراب، ومن ثمّ تصنيفها للإفادة منها. وهي من أقدم ما أُلِّف في اللغة العربية، إن لم يكن أقدمها[2].

ينقد برجشتراسر جوانب من هذا التأليف المعجمي، فيقول: "غير أنهم لم يوفوه كل الاستيفاء، فإنهم وإن كانوا قد جمعوا مثلاً كل الكلمات التي ترجع إلى الخيل، وبيّنوا معانيها، وفرّقوا بينها، فقد اعتمدوا في ذلك على الكلمات أولاً، ثمّ شرحوا معانيها، وكان ينبغي أن يسلكوا ضد هذه الطريقة... فيبدأوا بالأشياء، ثم يتساءلوا كيف تُسمّى؟ فإذا أردنا أن نفهم معاني كل الكلمات المتعلقة بالبئر، والفروق بينها، لزمنا أن نتعرف ما هو البئر؟ وما أنواعه؟ ومن أي الأشياء يتكون؟ إلى آخر ذلك، فإن الشيء أقدم من اسمه في كثير من الحالات"[3]. ولا يوافق الباحث برجشتراسر على نقده هذا؛ لأسباب:

أ. إن التعريف في المعاجم العربية، كان مرمى لسهام نقد المحدثين، فقد وُصِفت هذه المعاجم بعدم دقّتها في التعريف والشرح[4]، فكيف يُشكَل على معاجم الموضوعات في تعريفاتها، وهي تأليف معجمي رائد، سبق المعجم العربي؟! ثمّ إن هذا النوع من التأليف كان للعرب، ولمن خالط حضارتهم، وامتزج بطباعهم، ويعرفون ما البئر، ولم يكن موجهاً لمستشرقي أوروبا. ثمّ كيف يُنقد تأليف معجمي كان ابن مرحلته في ضوء المعارف المعجمية الحديثة؟

---

[1] معاجم الموضوعات: 15، وظ: معاجم على الموضوعات، د. حسين نصار: 5.

[2] ظ: معاجم على الموضوعات: 5.

[3] التطور النحوي: 207.

[4] ظ: دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس: 249، وفصول في فقه العربية ، د.رمضان عبد التواب : 287، والمعجم العربي: 1/754–759.

ب. إن كثيراً من ألفاظ الخيل- على سبيل المثال- تشرح جنس الخيل وتوضّحه ، وتعرّف بأنواعه، وأجزاء جسمه، وغيرها[1].

ج. إن جامعي اللغة الأوائل لم يجدوا "منهجاً يناسب طبيعة ما جمعوه سوى المنهج الموضوعي... وأفردوا تلك الألفاظ، فوجدنا كتاب الخيل، وكتاب المطر وكتاب الإبل، وداخل تلك الكتب نجد التقسيم الموضوعي لألفاظ الموضوع الواحد..."[2].

د. إن التأليف المعجمي بحسب التقسيم الموضوعي مما جاء به علم اللغة في صناعته للمعجم الحديث، وهو يُعرف بنظرية الحقول الدلالية، وقد سبق العرب الأوروبيين في هذا النوع من التأليف المعجمي بقرونٍ عدّة[3]؛ وهذا النوع من التأليف من المصادر المهمة للتأليف المعجمي العربي اللاحق به.

ولكن هذا لا يمنع من وجود عيوب ذكرها الدارسون العرب[4]، ولكن لم يكن من بينها ما نقده برجشتراسر لهذا النوع من المعاجم. وهي عيوب في أكثرها عيوب المعجم العربي نفسها.

ثانياً: نقد ترتيب الكلمات

كان ترتيبُ الكلمات في المعجم العربي محوراً مهماً من المحاور التي نقدها المحدثون[5]. ولقد ذهب فيشر إلى أن نقص المعجمية العربية بمدارسها المختلفة هو خلوها من الترتيب الدقيق الواضح للكلمات ومعانيها، ويرى لتفادي هذا النقص ضرورة وضع قاعدة ثابتة للترتيب[6]. ومما يفسّر غياب هذا الترتيب الدقيق، هو أن القدماء من المعجميين العرب "يجمعون دون تمييز كل المواد اللغوية التي وجدوها في كتب المتقدمين بغير ترتيب معيّن..."[7]. ولكن ما الداعي إلى النقل عن القدماء ورصفه في معجم آخر من دون تعديل جوهري؟ الجواب: بسبب وقوف المعاجم العربية عند حقبة زمنية لم تتجاوزها وهي القرن الثاني فيما يخصّ عرب الحواضر، والرابع فيما يخصّ عرب البوادي، مما أصاب المعاجم العربية بالجمود وأعاقها عن التطور، وكذلك النظرة المعيارية المتشددة، التي أدّت إلى التقليد في التأليف المعجمي، إذ إن نقلَ المتأخرين اللغة عن المتقدمين لا يمثل اللغة في عصر المؤلف، مما طبع المعجم العربي بطابع التقليد لا التميُّز،

---

(1) للمزيد ظ: الغريب المصنّف (كتاب الخيل): 1/281-291.

(2) معاجم الموضوعات: 143.

(3) ظ: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر: 109.

(4) ظ: معاجم الموضوعات: 161-175، علم الدلالة، (د. أحمد): 110.

(5) للمزيد من نقد المحدثين للمعجم العربي ظ: المعجم العربي: 1/747-759،و دلالة الألفاظ: 248-251، والبحث اللغوي عند العرب: 146-150، وفصول في فقه العربية: 286-288، وبحوث ومقالات في اللغة: 146-150، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 30-32.

(6) المعجم اللغوي التاريخي (المقدمة: 19-20).

(7) م. ن.

فتضخمت المعاجم المتأخرة بسبب نقل المادة الواحدة من مصادر متعددة على ما يُرى في (تاج العروس) للزبيدي (1205هـ)، فأدّى تراكم الألفاظ إلى عدم تطور التأليف المعجمي[1].

إن عدم الانتظام في ترتيب إيراد أصول الكلمة، أدّى إلى الخلط والتكرار، وسوء الشرح، وعدم التفريق بين المعاني المجازية والحقيقية، أو المادية والعقلية[2]. وتنبّه بعض المحدثين على ذلك، فحاول تدارك هذا النقص، فعدَّ سلامة ترتيب الكلمات من أسس المعجم الحديث[3].وحاول فيشر ضبط إيراد المواد اللغوية، مبتدئاً بالأفعال :المجردة بأنواعه، ثم ينتقل إلى المزيد بحرفٍ ثم بحرفين، وهكذا، ثم يذكر الأسماء ، وترتيبها هو ترتيب الأفعال نفسه[4]. وقد سلك (المعجم الوسيط) مسلكاً منهجياً في ترتيبه للكلمات، يتلخّص في تقديم الأفعال على الأسماء، والمجرّد على المزيد، واللازم على المتعدي، والمعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي[5].

ثالثاً: نقد المعيارية

يعدّ الباحث نقد عملية جمع الكلمات في المعاجم العربية بمعيارية شديدة، واقتصارها على الفصيح، أبرز ما نُقد به المعجم العربي. يقول فيشر :"إن النقص المهم في المعجمات التي صنّفها العرب يرجع إلى أن مصنفيها ما كانوا يجمعون كل مفردات العربية، بل كانوا يجمعون الفصيح منها فقط..."[6]، ويرى فرنديم أن المعجم العربي غير مثالي؛ لأنه حجب شواهد المصادر التاريخية ،والفقهية ،والعلمية وغيرها عن الدخول إليه[7]. إن الداعي إلى هذه المعيارية برأي الباحث، ثلاثة أسباب:

<u>الأول</u>: قصر علماء العربية الفصاحة على قبائل بدوية بعينها.

<u>الثاني</u>: وصف كل تغيّر أو تطور لغوي، بالخطأ.

<u>الثالث</u>: النزعة التعليمية التي سادت نشوء دراسة العربية بمستوياتها كافة. ولقد أدّت هذه المعيارية إلى[8]:

---

(1) للمزيد ظ: دلالة الألفاظ: 248، والبحث اللغوي عند العرب: 300، والمعاجم اللغوية، د. محمد أحمد أبو الفرج: 27–32، ودراسة في المعاجم العربية، فرند ديم: 126، وفصول في فقه العربية: 287.

(2) للمزيد ظ: المعجم العربي: 1/754–759، ودلالة الألفاظ: 249، وفصول في فقه العربية: 288، والبحث اللغوي عند العرب: 295.

(3) ظ: المعاجم العربية، د. عبد الله درويش: 157، 158–159.

(4) ظ: المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 28–29).

(5) ظ: المعجم الوسيط: 12/1، وللمزيد ظ: 1/11–13.

(6) المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 7، وظ: 20).

(7) ظ: دراسة في المعاجم العربية: 83.

(8) ظ: المعجم العربي: 1/749–754، وفصول في فقه العربية: 286–288، ودلالة الألفاظ: 249.

1. إهمال التطور اللغوي، ولاسيما الدلالي، وإغفال المادة اللغوية لعصور ما بعد الاحتجاج، مثل المولد وغيره.
2. خلط المعاجم بين مستوى العربية الفصحى واللهجات العربية القديمة.

وبمناسبة الحديث عن نقد المستشرقين الألمان للمعجم العربي، سيعرّج الباحث على المعجم الأول، وهو (كتاب العين)، لما أثاره منهجه ونسبته للخليل من أخذ ورد بين القدماء والمحدثين. وقد كان للمستشرقين الألمان آراء فيه.

كتاب العين

أثار كتاب (العين) للخليل بن أحمد الشكوك في نسبته قديماً، وأصالته حديثاً، ففي القديم آراء وأقوال تُشكّك في نسبته إلى الخليل[1].أما المحدثون فقد تشككوا فيه أيضاً، ومن أبرزهم: شوقي ضيف[2]، وفؤاد سزكين[3]. ولكن الذي دعا القدماء لذلك، هو اختلاله، واضطراب موادّه، موادّه، وكثرة التصحيف فيه، أو لأسباب شخصية مثل الحسد العلمي للخليل على إنجازه (العين) كما يرى جون هيوود[4]. وعدَّ أحدُ الدارسين الدافع إلى التشكيك في المؤلفات اللغوية التي تنتمي إلى القرن الثاني خاصة، هو المنافسة بين البصريين والكوفيين[5].

أما الذي دعا المحدثين إلى التشكيك فيه، فهو دعوى تأثّر الخليل في ترتيبه المخرجي بنظام ترتيب الأصوات عند الهنود. وقد فنّد الباحث هذه الدعوى فيما سبق. إن كتاب (العين) عند جُلّ المستشرقين الألمان يُعد من مبتكرات الخليل، ومنهم فيشر وبروكلمان . وسيتضح ذلك . وفيلد[6]، وبروينلش وألفارد[7]، وإن وُجِد منهم من يرى كتاب العين يمثل المنهج الهندي في ترتيبه[8]. ومن خلال كلام فيشر، يبدو للباحث أنه لا يشك في ابتكار الخليل للترتيب المخرجي ؛ ؛ لقوله : "رتّب الخليل في كتابه (العين) الكلمات العربية على حسب أصول علم الأصوات، أي على حسب مخارج الحروف...، ويستحق هذا الترتيب الإعجاب به من ناحيته النظرية..."[9]. فعلى الرغم من إعجابه به، يُنبئ قوله : "من ناحيته النظرية..." الباحث باستصعاب طريقة

---

(1) ظ: الخصائص : 288/3، والمزهر للسيوطي: 76/1-86.
(2) ظ: المدارس النحوية: 31، 32.
(3) ظ: تاريخ التراث العربي: مج8 ج18/1-19، 81.
(4) ظ: المعجمية العربية: 59.
(5) ظ: مشكلات التأليف اللغوي، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي: 237-238، والمعاجم العربية،: 66.
(6) ظ: الحروف، المنسوب للخليل: (مقدمة المحقق: 11)، ضمن كتاب (ثلاثة كتب في الحروف).
(7) ظ: كتاب العين: (مقدمة المحقق: 7/1، 11)، والمعاجم العربية: 63، 68.
(8) ظ: دراسة في المعاجم العربية: 42.
(9) المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 19، وظ: 4).

(العين) من لدنه . وينبغي الأخذ بالحقائق الآتية، قبل الحكم على الترتيب المخرجي لكتاب (العين):

1. إن لغاية تأليف كتاب (العين) أثراً في اختيار ترتيبه. فغاية الخليل حصر مفردات العربية، والترتيبان السائدان في زمنه لأصوات العربية، وهما الأبجدي والألف بائي لا يحققان غايته "لحصر ألفاظ اللغة العربية على نحو شامل، وفي إطار منهجي واضح"[1]. فابتكر الخليل منهجاً خاصاً في ترتيب أصوات العربية، ليوظّفه في صناعته للمعجم العربي. فهو ترتيب علمي "من حيث خضوعه لنظام محدد قائم على إدراك واضح لعملية النطق لما له صلة باللغة والكلام..."[2].
2. إن وصف (العين) بالصعوبة أمرٌ نسبي يختلف من جيل إلى آخر، وإلاّ بماذا يُفسّر ازدهار مدرسة الترتيب المخرجي (مدرسة العين) والتأليف على غراره لمعاجم كثيرة مثل (البارع) لأبي على القالي (356هـ)، و(تهذيب اللغة) للأزهري (370هـ)، و(المحيط) لابن عباد (385هـ)، و(المحكم) لابن سيده (458هـ)[3]، لو لم يكن ترتيب الخليل مرغوباً فيه من المعجميين العرب.
3. يجب ألاّ يُنظر إلى كتاب (العين) من جانب واحد، بل يُراعى تسلسل الخليل في عرض أفكاره الصوتية لبناء معجم اللغة العربية. وتبدأ أولى أفكاره بالوصف الصوتي للصوامت (الصحاح)، والصوائت (العلل) في مخارجها وصفاتها، ثمّ ترتيبها مخرجياً ثم تأتي فكرة التقليب، ثم المهمل والمستعمل، لتتكامل أفكاره.

أما بروكلمان ورأيه في (العين) ومدى إسهام الخليل فيه، فيُرجّح "أن الخليل هو الذي وضع خطته، وترتيبه، وأن الليث... تمّمه بعد وفاته..."[4]. والحق إن هذا الرأي قديم قال به جماعة من علماء العربية[5]، وتبنّاه أغلب المحدثين[6]، ما خلا عبد الله درويش الذي يذهب إلى إلى أن (العين) "هو للخليل وأن المخرج للكتاب هو الليث"[7]. ولا تخلو الآراء حول كتاب (العين) (العين) من سبب أساس يظنه الباحث الباعث على اشتجارها، وهو عدم تدوينه إلاّ بعد حقبة،

---

(1) علم اللغة العربية: 99.

(2) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، د. حلمي خليل: 128–129.

(3) ظ: المعجم العربي: 393/1.

(4) تاريخ الأدب العربي: ق1مج455/2.

(5) للمزيد عنهم ظ: المعجم العربي: 288/1، والمعاجم العربية: 51–54.

(6) على سبيل المثال ظ: البحث اللغوي عند العرب: 188، والمعجمية العربية: 60، المعجم العربي: 290/1–291، مشكلات التأليف اللغوي: 216.

(7) كتاب العين: (المحقق: 27/1، وللمزيد ظ: 8/1–27)، والمعاجم العربية: 68.

ومجيئه فجأة من خراسان، وانحصار روايته بشخص واحد هو الليث، فضلاً عن المآخذ الأخرى، مما أثَّر في رواج القول بأنّ مقدمة (العين) ومنهجه وخطته للخليل، والحشو لتلاميذه، ولاسيما الليث. ومما يُعضّد هذا الرأي ويقوّيه ما عُرف عن الخليل "بأنه كان أرقى من أن يعكف على الكتب يدونها، فهو يخترع العلم ويتركه لتلاميذه يدونونه..."[1]، أي إنه لم يكن من همّه التأليف، بل التنظير وإقامة المنهج. ويميل الباحث إلى الاعتقاد- بعيداً عن الآراء الخمسة في علاقة الخليل بالعين[2]- بأن الرجل لم يكن من قصده إتمام تأليف (العين)، بقدر سعيه إلى أن يضع المنهج والأسس ليُقتدى بهما، ولاسيما أن معجم العربية المتكامل مثل نحوها ليس صنيعة رجل واحد تنظيراً ،وتجميعاً ،وتبويباً. إن عدم قصدية الخليل لا يعني أنه وضع المنهج والأسس وتركهما، بل قد شارك في حشو (العين) بالمادة اللغوية. ولولا اقتناع علماء العربية بأن كمّاً كبيراً من (العين) من وضع الخليل، لما أثار هذه الحركة التأليفية استدراكاً ونقداً وتلخيصاً[3]. ولو كان كان من عند غير الخليل لما التفت إليه بهذا الاهتمام.

أما غاية تأليف (العين)، فهو جمع "كنز اللغة العربية كلها في كتاب كبير"[4]، وهو ما يوافق الباحث بروكلمان عليه، فالخليل "كان يرمي إلى ضبط اللغة وحصرها"[5]، بابتكاره ترتيباً يمثل "صنعة محكمة قائمة على الاستقراء الوافي"[6]. ولكن لا يؤيده الباحث برأيه الذاهب إلى أن أن تأليفه كان لحاجة "الأعاجم لامتلاك ناصية الدقائق المعنوية في العربية..."[7]؛ لأن غاية تأليفه لا تجعله مقصد الأعاجم، فلهم في معاجم الموضوعات ما يحقق لهم ذلك. فـ(العين) أراده الخليل مدوّنةً للعربية، ومبيّناً لإمكاناتها في التعبير ،والتوليد، هذه المدوّنة قائمة على الإحصاء اللغوي لمفردات العربية.

ثالثاً: النحو العربي

أسباب نشأة النحو العربي وبداياته

أدّت الفتوحات بالعرب إلى تشابك حضاري، وتلاقح اجتماعي، مما أثرّا في العربية الفصحى تأثيراً زاد معه الخطأ في أصواتها ،وصوغ كلماتها ،ودلالاتها، وتركيبها النحوي. حينذاك

---

[1] ضحى الإسلام ، أحمد أمين : 290/2.

[2] للمزيد عنها ظ: العين: (مقدمة المحقق: 1/7-27)، والمعاجم العربية: 47-68.

[3] للمزيد عن هذه الحركة ظ: المعجم العربي: 1/296-312.

[4] تاريخ الأدب العربي: ق1مج2/453.

[5] المعجم العربي: 218/1.

[6] العين: (مقدمة المحققين: 7/1).

[7] تاريخ الشعوب الإسلامية: 27/1.

قلّ سلطان السليقة، وصار التضلُّع بالعربية تعلُّماً وليس طبعاً، غايته إتقان لغة الدين والدولة، ولذا يقول يوهان فك: "اتخاذ المسلمين الجدد لغة العرب لساناً لهم... هو الدافع الأول للملاحظات النحوية"[(1)]. وقد أشار إلى هذا الدافع دارسون محدثون، وهو يُظهِر أثر الاختلاط اللغوي في تغير اللغة مما خِيف معه على القرآن الكريم ولغته.

ويميل بعض اللغويين إلى الارتباط والتلازم بين نشوء الدرس اللغوي ووجود كتاب سماوي أو مقدّس[(2)]. وهذه البديهة يؤكدها بروكلمان بقوله: "إنّ أصل علم اللغات عند جميع الأمم هو قيام تضاد بين لغتين... مثل لهجة العامة، ولهجة الأوائل في كتب الدين، يبعث الداعي إلى البحوث والأنظار اللغوية"[(3)].

إنّ هذا الفهم ينطبق كثيراً على نشأة النحو العربي، أي إن الدافع دينيّ- تعليمي؛ ولذلك يقول عبد السلام المسدي: "حافز تنظيم اللغة في تاريخ الحضارة العربية هو عقائدي حضاري، فكان النحو في أصل نشأته امتثالاً دينياً ومذهبياً أكثر مما كان تطلعاً من تطلعات الفكر نحو عقلنة الحدث اللساني"[(4)]. ويتبنّى هذا الرأيُ أصالةَ الدراسات اللغوية عند العرب، لأنّه يؤكد دوافعها الذاتية والداخلية، وكونها نشأت لحاجات تعليمية ودوافع دينية. ويرى الباحثُ أنّ البحث اللغوي عند العرب اختلف فيما بعد، وتعقدت دراساته ومرجعياته. إن هذه الحاجات العملية كانت على شقين: الأول هو القراءة الصحيحة للقرآن الكريم. والثاني تعلُّم المسلمين (الموالي) للعربية.

وسواء أكانت نشأة النحو وسيلة تعليمية أم غاية علمية، فإنّ ما يُفاد من كليهما:

1. أنهما أهم سببين في نشأة النحو، والدافع فيها الإسلام وكتابه الكريم.
2. أنهما يُثبتان أصالة النحو العربي، الذي نشأ مرتبطاً بمقاصدهِ وليس بسبب ترجمة المنطق أو صداقة أحد النُحاة لهذا السرياني أو ذاك الفارسي.

---

(1) العربية: 21، وظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج2، 450.

(2) ظ: Historie de la Lingustique des origines au 20 em: 117، نقلاً عن الأسس الابستمولوجية والتداولية، د. إدريس مقبول: 2 (هامش 1)، والنحو العربي والدرس الحديث: 11.

(3) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج2/444-445.

(4) التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي: 93.

وقد شكّك بعض المستشرقين الألمان بالبدايات المبكرة للنحو العربي، فعدّ بروكلمان "من قبيل الأساطير دراسات أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه المزعومين..."[1]، وإلى مثل هذا يذهب يوهان فك في تشكيكه أيضاً بالروايات المتضاربة– كما يراها– حول أول من وضع النحو العربي[2].ولا يبدو بروكلمان مقنعاً، بل إنه غير منطقي؛ لأنّه يذهب إلى "أنّ أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض..."[3]، فإذا كانت بدايات الدرس النحوي غامضة برأيه، أيجوز نفي الغامض؟ أم التمهُّل ريثما تظهر من الوثائق ما تكون فيصلاً لكي تحكم على الغامض: بالنفي أو الإثبات؟

ولا يستطيع الباحث، ومن المؤكد غيره أيضاً أن يرمي الروايات الوفيرة والمتواترة في آنٍ واحد بالأساطير[4]، بالرغم من أن دواع نشأة النحو واضحة فيها، ومظهرة المناخين: العربي والإسلامي بامتياز[5]. ثم ليس بغريب أن تسند روايات نشأة النحو أول نشاط نحوي عند العرب إلى قارئ من قرّاء القرآن الكريم، وهو أبو الأسود الدؤلي الذي استعمل طريقة لنقط القرآن؛ ليرمز إلى ظواهر صوتية، وقد رصدها نتيجة ملاحظته الذاتية والمباشرة لحركات الفم، وهي الحركات الإعرابية. ولو تماشى الباحثُ مع بروكلمان وغيره بأنّ النحو لم يكن لأبي الأسود وتلامذته أثرٌ في نشأته، لاعترض عليه بالقول: ومن أين للخليل وأساتذته وتلامذته هذا العلم؟. والغالب أنّ إنكار جهود أبي الأسود مقدمة للقول بالتأثير الأجنبي، وحجة للقائلين بعدم أصالة النحو العربي.

---

(1) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج444/2.

(2) ظ: العربية: 21.

(3) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج444/2.

(4) للمزيد عن هذه الروايات ظ: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي: 1/14–16، والمزهر: 2/297–298، والقرآن الكريم وأثره: 49–53، والمدارس النحوية (د. شوقي): 13–17.

(5) ظ: فقه اللغة في الكتب العربية: 175–177، والنحو العربي والدرس الحديث: 9–20.

لِذا فجُلُّ من أنكر أعماله قال بالتأثير الأجنبي في النحو العربي، سواء أكان فارسياً[1]، أم يونانياً[2]. وهذا طبيعي لأنه أسقط من حساباته الباعث والبدايات الأولى.

ويريد الباحث أن يقف مع يوهان فك قليلاً، فهو يشكك بهذه الروايات بقوله: "هذه الروايات المتفرقة المتضاربة غير تاريخية بالمعنى الصحيح..."[3]. والظاهر أنّ الأمر اختلط على يوهان، فظنّ أنّ اختلاف الروايات حول الشخصية التي كلّفت أبا الأسود، وهي الخليفة الثاني ،أو الإمام علي (عليه السلام)، أو زياد بن أبيه، مردّه ضعف هذه الروايات. ولكنه غفل عن أن اختلاف المكلِّف في الروايات يُقابله ثبات في المكلَّف، وهو أبو الأسود. وربما كان للدؤلي، أو للرواة، دورٌ في اختلاف الروايات بحسب الموقف أو الوضع السياسي الذي تُروى فيه .

إنّ ردّ الباحث على من أنكر إسناد دور نحوي لأبي الأسود، هو إجماع الروايات على هذا الإسناد، وعدم ذكرها لأيّ مؤثر خارجي، مكتفية بالأسباب والظروف الداعية مثل فهم القرآن، وعدم اللحن فيه، لعدم تنقيطه، أو لعجمة القارئ.

وإذا ما جاز لباحث التشكيك في ملاحظات أبي الأسود النحوية، وما أسهم فيه تلامذته من بعده[4]، أيستطيع أن ينكر عمله في نقط القرآن الكريم نقط إعراب؟ مما يدلل على وضوح ظواهر الإعراب في ذهنه، وإحساسه باطراد تعاقب حركاته[5]، فتناول معظم أبواب النحو العربي، العربي، مما عُدّ نقطهُ خطوة أولى في تاريخ التفكير النحوي، ومرحلة من مراحله[6]، وعملاً وصفياً لقيامه على الملاحظة المباشرة لقراءة النص[7]، ثُبّت من خلالها النطق العربي للقرآن الكريم[8]. وهو عند الباحث عملٌ لغويٌّ شامل استبطن الملاحظة الصوتية، والغاية التعليمية، والدلالة النحوية، وكان خطوة مبكرة لإصلاح الخط العربي.

---

[1] ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج445/2.

[2] ظ: المدارس النحوية، د. شوقي: 20–21. وذهب إلى هذا التأثير أنيس فريحة ، وف. فيشر، ظ: المستشرقون ونظرياتهم: 40.

[3] العربية: 21.

[4] للمزيد عن دور أبي الأسود وآرائه النحوية، وإسهام تلامذته من بعده، ظ: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د.عبد العال سالم مكرم: 7–43، المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: 54–60،55–63، 66–83، والدراسات اللغوية عند العرب: 57–64، ومدرسة البصرة النحوية ، د.عبد الرحمن السيد: 41–60.

[5] ظ: تقويم الفكر النحوي ، د.علي أبو المكارم : 72.

[6] ظ: المدارس النحوية (د. خديجة): 54–55، 66.

[7] ظ: النحو العربي والدرس الحديث: 55.

[8] ظ: القرآن الكريم وأثره: 56.

إنّ المنكرين لدور أبي الأسود في نشأة النحو مثل بروكلمان، ويوهان فك، وكذلك شوقي ضيف[1]، والمستشرق الألماني ركندوف[2] قد حملهم على إنكارهم ما أسنده المتحمسون له من تعقيد نحوي لا تتفق ومراحله. ويعزو الباحث- وقد سبقه دارسون لذلك[3]- لأبي الأسود ملاحظات نحوية، ووعياً بأهمية النحو، وضرورة تقنينه المبكر، سواء أكان ذلك من ذكائه الشخصي أم بإيعازٍ من شخصية أخرى، هي عند الباحث شخصية الإمام علي (عليه السلام). لكنها ملاحظات لا تتجاوز أن تكون بنت زمانها لبساطتها، وعدم شموليتها؛ ولهذا يُفضّل ألاّ تُنسب نشأة النحو العربي ناضجاً إلى رجل واحد، ولاسيما إذا كان متقدماً، فهذا ما لا يوافق طبيعة العلوم في تطورها. فتاريخ العلوم يأبى أن يُفسّر أيّ عمل علمي مهم في حدود شخص واحد أو سنة محددة[4]. فالنحو العربي ليس صنيعة نحوي واحد، بل اكتمل بجهود أجيال من النحاة، وإن كان جماعة منهم يمثلون البُناة الأهم، إذ لا بُدّ من الإقرار بتفاوت إسهاماتهم فيه.

وإذا ما انتقلنا للحديث عن بدايات الدراسات النحوية التي تصحُّ عندهم، وهي برأي بروكلمان مع طبقة شيوخ الخليل وسيبويه مثل أبي عمرو بن العلاء (145هـ)،وعيسى بن عمر الثقفي (149هـ) ،ويونس بن حبيب (182هـ)[5].إنّ الحديث عن جهود هذه الطبقة ليس بجديدٍ، ومما لا يخفى على متتبع لتاريخ النحو العربي[6]. ويظهر معه طموح (الموالي)- باستثناء أبي عمرو بن العلاء- في امتلاك ناصية العربية، والتضلع في دقائقها؛ لكونها لغة الدين والدولة. وجهود هذه الطبقة متداخلة بين النحو ،والقراءات ،والتفسير ،واللهجات وغيرها؛ لأنها اهتمت بتحصيل معارف العصر آنذاك التي تدور حول القرآن الكريم ولغته.

وبعد هذه الطبقة، أخذت الدراسة النحوية ولاسيما في البصرة تنمو وتتطور، فتسلّم النحوَ الخليلُ بن أحمد فأحاله إلى خلق جديدٍ، ولهذا جعله بروكلمان "المؤسس الحقيق لعلم النحو العربي..."[7]، ويتردد صدى هذا الرأي عند شوقي ضيف وغيره[8]. وقد تأثّر الخليل والقريبون منه، عصراً وتلمذةً، بما ساد زمانهم من تيارات عقلية يُغذّيها التشيُّع ،والاعتزال ،والفرق الكلامية،

---

(1) ظ: المدارس النحوية: 5، 13-17. ولكنه لم يُنكر نقط أبي الأسود، ظ: 16.

(2) ظ: المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي: 29.

(3) ظ: الخليل: 28، والقرآن الكريم وأثره: 56، ومدرسة البصرة: 51، والمعجمية العربية: 39.

(4) ظ: في تاريخ العلوم، دراسات فلسفية، رشدي راشد: 51.

(5) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج2/444-445، و ظ: 450-453.

(6) للمزيد ظ: المدارس النحوية (د. شوقي): 25-29، والمدارس النحوية (د. خديجة): 66-83، والقرآن الكريم وأثره: 62-82.

(7) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج2/453. وقد أنكر بروكلمان هذا التأسيس للخليل في موضع آخر ظ: 444. ولا يعزوه الباحث إلاّ إلى الوهم.

(8) ظ: المدارس النحوية: 56،و المدارس النحوية (د. خديجة): 85، 86، والأصول: 257.

فطُبعت دراستهم للنحو بمنهج عقلي[1]. وهذا المنهج العقلي دعا الخليل إلى اتخاذ القياس ،والتعليل أصلين من أصول الدراسة اللغوية[2]. وصار الدرس اللغوي غايةً لذاته، لا أداة لخدمة القرآن الكريم فحسب[3].

من قضايا تطوّر النحو العربي

1. كتاب سيبويه:

من نافلة القول وصفُ كتاب سيبويه بأنّه أوّل كتاب في النحو العربي وصل إلينا، وهو عماد دراسة النحو قديماً وحديثاً. ويمثل هذا الكتاب الدرسَ اللغوي العربي وقد تداخلت فيه مستويات العربية وقضاياها[4] تداخلاً راحت تفتقده الدراسات النحوية المتأخرة؛ لتراكم التأليف اللغوي وتنظيمه، واستواء منهجه، واتساق مصطلحاته.

وللمستشرقين الألمان آراء وملاحظات في كتاب سيبويه، منها:

الأول: يقول عنه يوهان بأنّه "أول وضعٍ شامل لقواعد العربية...."[5]، ويزيد بروكلمان عليه بقوله: "في صورة نظامية جرت عليها الأجيال المتعاقبة...."[6]. وكثيراً ما يُلاقي مثل هذا الرأي هوى في نفوس المستشرقين، جاعلين منه مدخلاً للتشكيك بأصالة النحو العربي، فهم يظنّون أن النحو ظهر مكتملاً فجأة بصورة شاملة في (كتاب سيبويه)، مما يستدعي رأيهم هذا مؤثراً أجنبياً لتتمَّ المنة على التفكير اللغوي عند العرب.

وآمن بهذا الرأي مؤرخو علم اللغة من الغربيين، فقيل: "ظهرت الكتابة العربية القواعدية، التي تبدو أنّها نشأت من لا شيء، ولا يوجد هناك تراث كلاسيكي جليل يمتدّ خلفها، لأول مرة في الشكل المتطوّر والمفصّل الذي أعطاه إياها أكثر أعلامها شهرة: سيبويه..."[7]. ومثل هذا الرأي ، ظاهره الإشادة بكتاب سيبويه، وباطنه تبني التأثير الأجنبي.

لقد سُبِق سيبويه بأجيال نحوية امتدّ عُمرُها لأكثر من قرنٍ، قادت حركة لغوية عرفت النقد اللغوي، والملاحظات الأسلوبية ،والرواية ،والجمع اللغويين ،ثم التقعيد الخليلي. ومن ينظر لكتاب سيبويه بمعزل عمّا سبقه، سيؤول رأيه إلى ما آل إليه رأي المستشرقين. ولكن نظرة فاحصة إلى الحركة اللغوية التي سبقت سيبويه، كان لابُدّ لها يوماً من أن تُنضج النحو في

---

(1) ظ: الخليل: 37–39، 249.

(2) ظ: م. ن: 37.

(3) ظ: م. ن، المصطلح النحوي: 122.

(4) ظ: مدرسة الكوفة: 163–164.

(5) العربية: 59، و ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج457/1.

(6) تاريخ الشعوب الإسلامية: 28/2.

(7) اللغة ودارسوها: 825/3.

كتاب. وتأييداً لهذا الرأي، يقول روبنز: "وقد اعتمد سيبويه... على الأسس التي وضعها سابقوه..."[1]. وقد تأثر برأي المستشرقين عبد الرحمن أيوب فارتأى رأيهم، متخذاً من كون (كتاب سيبويه) أول كتاب نحو في العربية دليلاً على أنّ "سيبويه قد تعلّم أصول هذا العلم عند غير العرب..."[2]. إنّ ردّاً سريعاً على مثل هذا الرأي يتلخص بنقاط ثلاث:

1. ليس سيبويه أول نحوي، ولا كتابه أول جهد نحوي عرفته العرب، وإن كان كتابه أول ما وصل من التراث النحوي، فقد أدرك سيبويه النحو "ثابت الأسس واضح المعالم متميز السمات..."[3]. وكتاب سيبويه عند بعض الدارسين يمثّل المرحلة السادسة من مراحل التاريخ النحوي، وبه تمّت حلقات هذا التاريخ بشكل يقبله منطق النشوء والارتقاء[4].
2. إنّ النحو لم يتوقف عند سيبويه، بل تطور ونما في تبويبه ومصطلحاته.
3. إنّ الفضل في كتاب سيبويه كان للخليل ، وهو ما ارتآه القدماء[5] ، وذهب إليه المحدثون[6]. من غير بخسٍ لحقّ سيبويه الذي وازن ، وناقش ، ورفض ، وضعّف ،وعلّل ، وشرح ، وبيّن كثيراً مما وصله من آراء وقواعد[7]. إن تاريخ النحو العربي قبل سيبويه غير محجوبة أولياته ، وإشاراته ، وملاحظاته التي تُنبئ بظهور نحو عربي ذي نظرية متجانسة ، ومعروفة منذ أيام أبي الأسود. زيادة على ذلك " فإن كتاب سيبويه يحتوي على ذكر أسماء النحويين الذين تتلمذ على أيديهم صاحبه فهو يذكر هذه الأسماء صراحةً مع ذكر آرائهم في هذه المسألة أو تلك ، وعددهم في الكتاب غير قليل"[*]. والذي يبدو أن عبقرية سيبويه في إظهار قواعد اللغة العربية في شكل كامل تقريباً، هي التي جعلت الاتهام بالتأثير الأجنبي مسوّغاً عند بعضهم. إن تشكّل النحو العربي، وتحوّله من ملاحظات ،واعتراضات ،وتصويبات إلى تفسيرات الخليل ،وتعليلاته، وحتى ترتيب سيبويه

---

(1) موجز تاريخ علم اللغة: 172.

(2) التفكير اللغوي عند العرب: 121.

(3) مدرسة البصرة: 104، و ظ: 105، القرآن الكريم وأثره: 88.

(4) ظ: النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك: 44.

(5) للمزيد عن آراء القدماء في كتاب سيبويه وأثر النحاة الذين سبقوه فيه، ظ: الخليل: 219–221.

(6) مدرسة الكوفة: 33، الخليل: 219–223، مدرسة البصرة: 80–83، الأصول: 257.

(7) ظ: مدرسة البصرة: 80–83.

(*) هذا القول مما أفادنيه أستاذي المشرف.

وتنظيمه، كل هذا التدرّج في النمو، دلّ على نمو النحو العربي في بيئته العربية ومناخه الإسلامي.

وبذلك لا يكون ظهور (كتاب سيبويه) مُدهِشاً إلى الحد الذي يُبحث معه عن أثر أجنبي في ولادته، فقبل سيبويه أخذ النحو دوره الشفاهي، وحان على يديه أن يدوّن. وبذلك فإن الإبداع لن يكون مفهوماً إن لم يندرج ضمن سننه التاريخية التي شهدت ولادته[1]. وبرأي الباحث أن أسلوب اختزال الانجازات المهمة برجل واحد ،وتاريخ محدد أسلوب غير عقلاني، ويحرمنا من الإحاطة بتنامي المعرفة وتراكمها في المجتمعات. وتاريخ العلوم يخبرنا "أنّ العلوم التي نملكها اليوم، نشأت تدريجياً وببطءٍ كبير، ولكنها استمرت في سيرها إلى أن انتهت إلى الحصول على استقلالها من جانب المنهج ومن جانب الموضوع"[2].

الثاني: يقول بروكلمان عن النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، إنهم زادوا "كثيراً من تحديد مقاصد النحو وتبين حدودهِ..."[3]، لكنّها عند يوهان زيادات: "لم تغيّر... شيئاً من أسسه وقواعده، وإن وسّعته توسيعاً مختلف النواحي..."[4].

وبالمعنى نفسه يقول نولدكه: " وفي حوالي نهاية القرن الثاني، بُنيت قواعد النحو العربي، كما أكملت بالنسبة للعصور اللاحقة..." [5]. وحديث المستشرقين الألمان الثلاثة، مؤداه واحد، وهو أنّ النحو العربي توضحت أبوابه، واستقرت مصطلحاته، وتوسعت مسائله وافتراضاته بعد سيبويه، وإن كانت المادة اللغوية الأساس، هي نفسها.

وهذه نتيجة طبيعية لتقدم العلوم وتناميها، إذ تنشأ كما قلنا تدريجياً وببطء. ولكن نحو المتأخرين أخذ يعتمد الشروح ،والتوسيع ،وتفتيق العبارة ،والافتراضات المنطقية، حتى تعقّد من غير فائدة كبرى، مما دعا بعض المحدثين إلى العودة إلى نحو الأوائل[6]. وعند الباحث أنّ (كتاب سيبويه) شامل للمادة اللغوية، ولكنه لا يتصف بالكمال في ترتيبها، ووضع المصطلحات الخاصة والدقيقة. وانصبَّ التطوير من بعده على: ترتيب الأبواب ،ووضع المصطلحات والعناوين[7].

الثالث: من المستشرقين الألمان من يرى أنّ أسلوب سيبويه غامض، وتعبيره مبهم، قال: بروكلمان: "... وكثيراً ما يُلاحظ قارئ كتابه أيضاً قلة حيلته، وظهور عجزه، بل غموضه،

---

[1] ظ: في تاريخ العلوم: 11.

[2] تاريخ العلوم عند العرب، د. حميد موراني: 9.

[3] تاريخ الأدب العربي: ق1، مج457/2.

[4] العربية: 59–60.

[5] اللغات السامية: 79–80.

[6] ظ: إحياء النحو: 11–20، والخليل: 244.

[7] ظ: سيبويه حياته وكتابه ، د. خديجة : 130.

وإبهامه في التعبير، كأنّما يساور اللغة مساورةً ويعالجها علاجاً"[1]، وانتهى إلى أنّ أسلوبه "كان بعيداً عن التوفيق"[2]. إنّ غموض أسلوب سيبويه يُردُّ إلى أسباب[3]:

1. عدم إنجاز التقعيد النهائي للنحو العربي تبويباً واصطلاحاً.
2. عدم بناء (كتاب سيبويه) على أساس منطقي واضح؛ لريادته، وتداخل علوم العربية فيه ولأنّ همّ النحاة التقعيد والاطراد، لا الترتيب في ذلك الوقت .
3. تلاعب النساخ في تقديم بعض المباحث أو تأخيرها.

2. أسباب الخلاف النحوي:

أ. اختلاف منهج القياس:

يقول يوهان فك: "وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي، تختلف عن مذاهب الكوفيين..."[4]، وهذا الكلام صحيح، فالبصريون "اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جاريةً على السنة العرب الفصحاء... وبحيث يُستنتج منها القاعدة المطردة"[5] ، ، فمال نحاتها إلى القياس على الأكثر والأفشى، كما يُقال؛ لأن غايتهم أن يجعلوا النحو علماً.

أمّا الكوفيون فكانوا يسمعون الشاهد الشاذ ويقيسون عليه ويجعلوه أصلاً[6]؛ ولهذا يقول السيوطي (911هـ): "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول، بوّبوا عليه..."[7]؛ وذلك لاعتدادهم بالمثال الواحد وتعميمهم إيّاه، والتقعيد على مثاله؛ لأنه لهجة عربية عربية ينبغي أن تحترم ولاسيما أن الكوفيين قد اتّجهوا "إلى جمع اللغات والنصوص أكثر من ملاحظة الظواهر النحوية"[8]، لاهتمامهم بالاستعمال اللغوي. وبذلك صار القياس والسماع عند المدرستين فارقاً بينهما، فتوسع البصريون في القياس وتشدُّدوا في السماع، في حين توسّع الكوفيون في السماع، فقلّت حاجتهم للقياس، وكأنهما اتفقا على استعمال الأصل النحوي (السماع)، واختلفا في درجته: تشدّداً وتوسعاً.

ب. التنافس بين نُحاة العربية:

ومن أشكال التنافس محاولة رجال المدرستين الغلو في التأصيل التاريخي، فمدرسة الكوفة- بحسب رأي بروكلمان- ترى "الرؤاسي هو الذي أسَّس مدرسة النحو بالكوفة، وأنّ الخليل

---

(1) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج457/2.

(2) تاريخ الشعوب الإسلامية: 28/2. يتفق بهذا الحكم مع بروكلمان محققُ كتاب سيبويه عبد السلام محمد هارون: (مقدمة المحقق: 30/1).

(3) ظ: الخليل:222،والمدارس النحوية(د. خديجة):113، وسيبويه(د. خديجة): 114-116،وسيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه،د. صاحب أبو جناح : 65، 68 (هامش 9)، 71، 91-92.

(4) العربية: 69.

(5) المدارس النحوية (د. شوقي): 161.

(6) ظ: م. ن: 16، 161.

(7) الاقتراح: 429.

(8) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج446/2، وظ: 522.

بن أحمد كان معاصراً، واستفاد من بعض مصنفاته..."[1]. والرأي الأقرب إلى الصواب أنّ الكوفة لم تعرف أثراً لنحو كوفي متطوّر قبل الكسائي، وحتى الرؤاسي (187هـ) قد عُرِف بالبصرة، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر[2]. ولم تذكر الدراسات المتخصصة في الخليل تلمذته عند الرؤاسي[3].

وفي العصر العباسي أخذ العيب باللحن ينتشر لوسم الخصوم والمنافسين اللغويين، والفقهاء، والسياسيين به[4]. وفي هذا الجو من التنافس "ازدهرت إلى جانب المعارف الحقيقية، شدة الذكاء، وسعة الحيلة، ولطف المدخل، وشهوة الغلب"[5]، حتى أدّت المنافسة المحمومة بين نحاة العربية إلى الغلو"في تجسيم التناقض، وتوسيع هوّة الخلاف بين المذهبين، فزادوا كثيراً فيها فيما رووا من ذلك..."[6]، لكن لا يوافق الباحث على رأي بروكلمان ليرى الخلاف "لم ينشأ إلاّ على أساس المنافسة بين المبرد والثعلب"[7]. فالخلاف قد "ظهر في عهد الكسائي وسيبويه بعد وفاة الخليل..."[8]، وعلى أساس اختلاف التوسّع أو التشدّد في استعمال أصول النحو. ولكن هذا هذا لا يعني أنّهم لم يكونوا متنافسين لأجل الجاه في بلاط الخلفاء والأُمراء.

ج. المدارس النحوية:

يتحفّظ بعض المحدثين[9] عن قبول مصطلح (المدارس النحوية عند العرب)، أو ينكرها، ينكرها، فيرى النحو العربي واحداً، أو يرى انطباق مصطلح (المدرسة النحوية) على البصرة والكوفة من دون سواهما.

كان المستشرقون الألمان أول من أطلق (المدرسة) على مذهبيْ النحو العربي: البصري والكوفي. أمّا القدماء، فلم يتعدوا مصطلح المذهب، ولم يستعملوا مصطلح (المدرسة) قط[10].

---

(1) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج523/2.

(2) ظ: مدرسة الكوفة: 40، 42.

(3) ظ: الخليل بن أحمد: 52–61، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ،د.جعفر نايف عبابنة : 26–28.

(4) ظ: العربية: 69–75.

(5) م. ن: 94.

(6) تاريخ الأدب العربي: ق1، مج552/2.

(7) م. ن: 446.

(8) مدرسة الكوفة: 67.

(9) ظ: البحث اللغوي عند العرب: 133.

(10) ظ: المدارس النحوية (د. خديجة): 12، 15، 27، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي: 12–13.

وكان السائد بين المحدثين أنّ أول من أطلقها هو المستشرق الألماني (غوت هولد فايل) المولود بين سنتي (1883–1888)[1]، الذي حقق كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، ونشره في ليدن ليدن سنة (1913)، وكتب له مقدمة مهمة ومشهورة عن: المدارس النحوية عند العرب. ولكن الباحث وجد أنّ (جوستاف فلوجل) (1802–1870)[2] هو أول مستشرق ألماني ينشر كتاباً عن المدارس النحوية عند العرب[*].

وقد ورد مصطلح (المدرسة النحوية) عند بروكلمان كثيراً، سواء أقصد مدرسة البصرة أم الكوفة أم بغداد[3]. وعرض بروكلمان لأسباب نشوء المدارس النحوية عند العرب، وعدّ قيامها "على أساس المنافسة بين المبرد وثعلب"[4]، ومرّ هذا الرأي، ولم يرتضِه الباحث. فهذه المنافسة وغيرها، أذكت نار الخلاف، ولكن لم توجده؛ لأنّه ظهر بعد الخليل[5].

وخلافات النحاة المنضوين تحت اتجاه واحد، بصري أو كوفي، جعلت (غوت هولد فايل) يشك في وجود مدرسة كوفية لها خصائصها ومزاياها[6]. وقد أنكرها "اعتقاداً منه أنّ الدراسة مختلطة، وأنّ نحاة الكوفة أخذوا من نحو البصرة، فليس هناك مسوغ لتمزيق هذه الدراسة وتجزئتها إلى مدارس إقليمية..."[7]. والمخزومي ذكر سببين لتشكيك (غوت هولد فايل) بوجود مدرسة الكوفة[8]:

الأول: انتصار المذهب البصري، وبسط نفوذه على أكثر المصنفات النحوية.

الثاني: عدم وقوف (فايل) على مصنفات الكوفيين أو الإلمام بآرائهم. ويدلو الباحث بدلوِ ذاكراً شيئاً من ملاحظاته:

1. إنْ اتفق الباحث مع (فايل) بأنّ التسمية الإقليمية غير موضوعية، ولا تعبر عن حقيقة الخلاف النحوي بين المذهبين فيما لو سميناهما: مدرستي القياس والسماع، فإنّ القول

---

(1) ظ: المستشرقون: 2/791–794. وللمزيد ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج2/486، 550، (هامش 82)، وتاريخ التراث العربي: مج8، ج1/8.

(2) ظ: المستشرقون: 2/701–702.

(*) ذكر د. مهدي المخزومي (فلوجل) من غير أن يحدد أسبقيته على (فايل). ظ: الدرس النحوي في بغداد: 5–6.

(3) ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج2/450، 486، 521، 522، 523، 549، 605.

(4) ظ: م. ن: ق1، مج2/446.

(5) ظ: مدرسة الكوفة: 66–67.

(6) ظ: م. ن: 351، والدرس النحوي في بغداد: 97.

(7) القرآن الكريم وأثره: 90.

(8) ظ: الدرس النحوي في بغداد: 97. وللمزيد من الرد على رأي (فايل)، ظ: مدرسة الكوفة: 349–355.

بوجود مدرستين نحويتين في تراثنا النحوي "ليس معناه إقامة الحواجز والسدود بين هاتين المدرستين..."[1].

2. من دواعي شك المستشرقين الألمان في وجود مدرسة الكوفة أنّ يونس بن حبيب البصري كان الموجّه للكوفييْنِ: الكسائي ،والفراء[2]. وقد فنّد مهدي المخزومي هذه الدعوى، ذاهباً– وهو مُحِقٌّ– إلى أنَّ يونس على الرغم من اتفاقه في بعض المسائل مع الكوفيين فقد بقي "بصرياً في منهجه..."[3].

ومن صور تطور النحو العربي ونمو مباحثه ما تحدّث عنه بروكلمان من انتصار للمذهب البصري، مُعلّلاً إياه:

1. بتفضيل المتأخرين من علماء العربية معيارية "المذهب المدرسي النظري الذي تم له الانتصار، وهو مذهب البصريين الذي يُؤثر التعمق في النكات والدقائق النحوية، على مذهب الكوفيين المتجه إلى واقع الاستعمال اللغوي..."[4].
2. بعدم إنصاف المتأخرين؛ "لقلة ما بقي من مصنفات الكوفيين"[5] بإزاء كثرة مصنفات البصريين، فغلب البصريون مُخلِّفين نحواً رسمياً، قد رسّخه مصنفهم الأول (كتاب سيبويه)، الذي كان مرجعاً حتى للكوفيين. ولا ننسى أنّ ممّا ساعد على انتشار النحو البصري منهجه التعليمي ومعياريته وميله لتقنين اللغة، ولم تتوافر هذه السمات بوضوح في النحو الكوفي لذلك "لم يُقبِل الدارسون على النحو الكوفي؛ لسعة روايته، وكثرة اللهجات المتمثلة فيه..."[6]. ومن أسباب انتصار النحو البصري استعمال المنطق– في المراحل التي تلي سيبويه– سلاحاً وعوناً ضد النحو الكوفي[7]، مما عزَّزَ حججه، وقوى براهينه، وهذا ما لم يتضح بكثرة في النحو الكوفي. فصارت تفسيرات البصريين وتعليلاتهم تغري المتلقي بتبنيها.

ولعلّ التطور الآخر المهم الذي حدث للنحو البصري، يتمثل في نزول رجاله في بغداد "التي أخذت مدرستها النحوية تحاول التوفيق بين مدرستي البصرة والكوفة منذ القرن الرابع

---

[1] القرآن الكريم وأثره: 90–91.

[2] ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج522/2، ومقدمة الإنصاف، غوت هولد فايل نقلاً عن مدرسة الكوفة: 372، والدرس النحوي في بغداد: 98.

[3] مدرسة الكوفة: 372، وللمزيد من الرد ظ: 372–375، والدرس النحوي في بغداد: 98–102.

[4] تاريخ الأدب العربي: ق1، مج522/2.

[5] م. ن.

[6] مدرسة الكوفة: 413.

[7] ظ: مكانة الخليل: 181.

الهجري..."[1]. وهذا التوفيق نشأ عنه جيل من النحاة يحمل آراء تُسمّى (بالمدرسة البغدادية)[*]، أو (الدرس النحوي في بغداد)، أو مدرسة الانتقاء.

وقد تعاهد هذه المدرسة بالتطوير جيلان، الأول ذو نزعة كوفية ويمثله ابن كيسان (299هـ)، والثاني غلبت عليه النزعة البصرية، ويمثله الزجاجي (337هـ)، وأبو علي الفارسي (377هـ) وابن جني (392هـ)[2].

النحو العربي والتأثير الأجنبي

كثيراً ما يتناول الدارسون تاريخ النحو العربي التأثير الأجنبي، وأثره في نشوء النحو العربي، ويفترق هؤلاء الدارسون بين القول بالتأثير أو إنكاره. ثمّ يذهب القائلون بالتأثير طرائق قدداً، فمنهم من رآه ذا أصول سريانية نأو فارسية ،أو هندية ،أو يونانية. ولنأخذ مثالاً واحداً لنرى التباين، فاختلف الذاهبون إلى التأثير اليوناني في نشأة النحو العربي، ، أهو متأتٍ من ترجمة منطق أرسطو[3]، أم من وجود بعض المدارس الأجنبية[4]، أم من الفلسفة +اليونانية[5]، أم من من النحو اليوناني[6]؟ ثمّ اختلفوا بمصدر هذا التأثير، أهو ابن المقنع، أم حنين ابن إسحاق؟.. وبلغ الاضطراب أن نُسب لابن المقفع تارة أثرٌ فارسيٌ، وأخرى أثرٌ يونانيٌ[7]!. ويريد الباحث أن يوضح ثلاث حقائق:

<u>الأولى</u>: إنّ القول بالتأثير الأجنبي ظنون لا تؤيدها الأدلة، ولا تسنده الوثائق التاريخية ، والقائلون به لم تتوحد آراؤهم. بل يمكن القول إنّ كل دواعي نشأة النحو العربي أدلةٌ على

---

(1) ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج522/2، ومقدمة الإنصاف، غوت هولد فايل نقلاً عن مدرسة الكوفة: 372، والدرس النحوي في بغداد: 98.

(*) بعض المحدثين ينكرون المدرسة البغدادية، ويرونه درساً نحوياً، والآخرون يرونها مدرسة نحوية قائمة برأسها ولها خصائصها. للمزيد ظ: الدرس النحوي في بغداد: 73، والمدارس النحوية (د. شوقي): 245، 248، والمدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، د.محمود حسني محمود: 53، 112–127، والمدارس النحوية (د. خديجة): 23–26.

(2) ظ: المدارس النحوية (د. شوقي): 246–248.

(3) وهو رأي هنري فليش وإبراهيم مدكور وتمام حسان. ظ: عناصر يونانية في اللغوي العربي ، كيس فرستيج، (مقدمة المترجم: 21)، ومنطق أرسطو والنحو العربي، د. إبراهيم مدكور: 42، والنحو والمنطق، د. تمام حسان: 705.

(4) ظ: السريانية نحوها وصرفها، د. زاكية محمد رشدي: 22–23، نقلاً عن: تأثر النحو العربي النحو اليوناني والنحو السرياني، د. صباح السالم: 177.

(5) ظ: البحث اللغوي عند العرب: 350–352.

(6) ظ: نظريات في اللغة، د.أنيس فريحة: 75، وعناصر يونانية، (مقدمة المترجم: 15، 21)، وأعلام الفكر اللغوي، كيس فرستيج: 73/3، ونشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 125.

(7) ظ: الدراسات اللغوية عند العرب: 92.

أصالته؛ لأن العناية بالعربية والتفقه في دقائقها مما عُرِف به العرب، وبعث حركة لغوية بعد الإسلام؛ لذا يقول المستشرق الألماني إينو ليتمان عن النحو العربي: "كما تنبت الشجرة في أرضها، كذلك نبت علم النحو عند العرب..."[1].

أمّا النحو نفسه، فقد أُثبت أنّ نحو لغة ما لا يتأثر بسهولة بنحو لغة أخرى، مثلما تتأثر اللغة في اقتراضها مفردات لغوية؛ لأنّ "القواعد النحوية تعد من الخصائص المتميزة لكل لغة من اللغات... وبين لغات العائلة الواحدة نجد اختلافاً واضحاً في صياغة القواعد النحوية..."[2]، فلكل لغة نظامها النحوي الذي يُعبر عن بنية اللغة، ويصوغ فكر الناطقين بها[3]. فكيف إذا عرفنا أنّ النحو العربي هو وليد الجمع والاستقراء اللغويين، أمّا النحو اليوناني، فمنهجه "هو البدء من الفكر الفلسفي مع محاولة تطبيق المبادئ الفلسفية على حقائق اللغة"[4]؟!. وقد أيّد بعض مؤرخي علم اللغة عدم تبنّي علماء العربية للمقولات النحوية اليونانية، يقول روبنز: "إنّ اللغويين العرب قد طوّروا وجهات نظر خاصة بهم في دراستهم النظامية للغتهم ولم يفرضوا عليها بأي حال النماذج اليونانية..."[5].

وأثبت المستشرق الفرنسي جيرار تروبو جهل نحاة العربية باللغة اليونانية ،أو نحوها[6].

وقد وصف بعض المستشرقين النحو العربي بأنّه "أثر رائع من آثار العقل العربي... ويحقُّ للعرب أن يفخروا به"[7]. وما تبقى ويُعوّل عليه لإثبات التأثير الأجنبي هو السبق الزمني، ولكن "قد يتشابه العملان، أو يتطابقان ويظل كل منهما أصيلاً في ذاته"[8]. والتشابه بين منهجين لا يُثبت "نتيجة التأثير والتأثر إلاّ إذا اعتمدت مُعطيات إضافية من نوع الوثائق التاريخية"[9]. ولا

---

(1) ضحى الإسلام : 292/2.

(2) النحو بين العرب واليونان، د. إبراهيم خليفة شعلان: 65.

(3) ظ: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 125.

(4) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 29، وللمزيد ظ: 32–34، وموجز تاريخ علم اللغة: 50، 52.

(5) موجز تاريخ علم اللغة: 172. وللمزيد من رد تأثّر النحو العربي بالمنطق اليوناني، ظ: الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية ، د. جيرار جهامي: 123–127.

(6) ظ: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 131، ونظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري: 90–91.

(7) تاريخ الفلسفة في الإسلام، ت.ج.دي بور: 59.

(8) البحث اللغوي عند الهنود: 137، وظ: البحث اللغوي عند العرب: 341.

(9) نظرات في التراث اللغوي العربي: 89.

ننسى أن رفض بعض نحاة العربية للمنطق وتنكرهم له في مناظرات مشهورة[1] يقوّي رأي الرافضين لتأثّر النحو العربي بالنحو أو المنطق اليونانيينِ. وقد ميّز بعض العلماء النزعة إلى (تمنطق) النحو العربي، وأحسّوا بغرابتها، لذا قال أبو سليمان السجستاني المنطقي(392هـ): "نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة"[2].

الحقيقة الثانية: إنّ الباحث لا يُنكر إمكان التأثر والتأثير بين نظامين لغويين إذا ما توافرت الأدلة عليهما؛ لأن الحضارات تتلاقى وتتفاعل وتتلاقح، ولا تعيش إحداهن في عزلة عن غيرها ، بل لا حضارة أصيلة وعميقة تنمو منفردة، عن الحضارات والمنجزات الإنسانية[*]، فهذا أمر متفق عليه، أمّا القول بالتأثر فيحتاج إلى أدلة قوية، ولاسيما إذا عرفنا أنّ مما "زاد من مناعة النحو وقوة حضوره في ثقافة العرب، ارتباطه المكين باللغة العربية، وبقضاياها..."[3]. وتستند فكرة نشوء نحو عربي، إلى منطلقين هما: الحافز والابتكار، وعرف النحو العربي الحافز لنشوئه،الذي تمثل بكونه استجابة ملحة لتلاوة القرآن الكريم وتفسيره بصورة صحيحة، ورغبة (الموالي) بتعلم عربية صحيحة. أمّا الابتكار فكان بتشخيص اللحظة التأسيسية المناسبة، وكان لها الخليل مبدعاً للعروض ،والمعجم ،والنحو. ولهذا كان التأثير أمراً غير وارد؛ لتوافر شرطي الحافز والابتكار؛ فضلاً عن أنّه يبعثر الابتكار إلى مفاهيم يُبحث لها عن أصل بعيد، وفرضي[4]. وما كان نحاة العربية "يمارسون عملهم على ضوء ما يجدونه في مرجع يوناني أو غيره- إن وجد حقاً- وإنما بهدي من عقولهم التي غذّتها الثقافة البصرية"[5].

الحقيقة الثالثة: إنّ قضية التأثير الأجنبي في النحو العربي قضيةٌ تغيّر الحكم فيها مع ازدهار الدراسات اللغوية المتأثرة بتشومسكي، التي ترى اللغات تمثّلات لشيء واحد عام عند الإنسان، وعدم الاستغراب من التشابهات العميقة بين اللغات، إذ "يرى التوليديون أنّ اللغات

---

[1] للمزيد عنها ظ: النحو العربي والدرس الحديث: 66-68، والأسس الابستمولوجية: 19-21، والنحو العربي والمنطق، عبد القادر المهيري: 8-20، والإمتاع والمؤانسة،أبو حيان التوحيدي: 121/1، نقلاً عن: نظرات في التراث اللغوي العربي: 93.

[2] أخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين القفطي: 186.

[*] إن التفاعل بين الحضارات حقيقة مقررة في قانون الحضارات. ظ: الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين، عباس ارحيلة: 65.

[3] نحن واللسانيات، د. حافيظ إسماعيلي، ضمن كتاب (اللسان العربي وإشكالية التلقي): 104.

[4] ظ: تكوّن الكتاب العربي، د. فرانسوا زبال: 128.

[5] نظرات في التراث اللغوي العربي: 92.

تتشابه على مستوى المقصود (العميق) من المعاني، ويحاولون الكشف عن هذه التشابهات الكلية"[1].

ولكن من أشكال التأثير الذي يقرّه الباحث، وغيره؛ لتوافر الأدلة عليه تأثير المنطق والفلسفة في النحو العربي ولاسيما في الاتجاه البصري . ويتضح هذا التأثير بجلاء منذ نحاة القرن الرابع الهجري، ففي هذا القرن "صارت الفلسفة والمنطق إطاراً لجميع الدراسات، ومنها الدراسات اللغوية...."[2]، فتأثر بهما النحو العربي[3] بعدما نأى عنها مدة طويلة. وهذا التأثر، بان في النحو العربي، بعدما اكتمل بناؤه، هذا شيء، والشيء الثاني إنه بدا على أساليب النحاة التي تأثرت بأساليب المناطقة وغيرهم من المتكلمين والفلاسفة في طرائق جدالهم واستدلالاتهم، أمّا مادة النحو العربي فعربية، وكانت كما يقول هنري فليش: "أقل العلوم الإسلامية خضوعاً للتأثيرات الخارجية، وبقيت ذا طابع عربي خالص"[4].

وما يودّ الباحث أن يوضّحه بشأن تأثُّر نُحاة القرن الرابع بالمؤثرات الأجنبية: أن العلوم في تطورها تنفصل تدريجياً عن المؤثرات الأساس التي كانت نتيجة لها، وتنحو نحو الإعمام والشمول. ولقد نُظر كثيراً لمسالة تأثّر النحو العربي بالمؤثرات الأجنبية بمنظار القرن الرابع الهجري، وليس بمنظار قرون التأسيس الأولى.

وعودةً إلى المستشرقين الألمان، فهم منقسمون بإزاء أصالة النحو العربي على فريقين[*]:

الأوّل: مع أصالة النحو العربي مثل ليتمان[5]، وإيفالد[6]، ويان[7]، وفايس[8]، وغوت هولد فايل[9].

الثاني: مع التأثير الأجنبي مثل ماركس[10]، وبروكلمان[11]، ونولدكه[1]، وبرونيلش[2]، وباول كاله[3]، وف. فيشر[4]. ومن الملاحظ أن الباحث قد ذكر مستشرقين ألمان ليسوا موضع

---

(1) المدخل إلى علم اللغة: 187.

(2) الدراسات اللغوية عند العرب: 372، وللمزيد ظ: 372-374.

(3) ظ: تقويم الفكر النحوي: 65، 67، ونظرات في التراث اللغوي العربي: 92.

(4) Traite de phiologie are be: 25، نقلاً عن: تكوّن الكتاب العربي: 128-129.

(*) وقد انقسم الدارسون العرب على فريقين: مع الأصالة أو التأثير اليوناني. للمزيد عنهم ظ: نظرات في التراث اللغوي العربي: 85 (هامش 3)، 86 (هامش 4).

(5) ظ: ضحى الإسلام: 292/2، 293، والمستشرقون ونظرياتهم: 40.

(6) ظ: النحو العربي والمنطق: 7.

(7) ظ: كتاب سيبويه (مقدمة المحقق : 55/1).

(8) ظ: المستشرقون ونظرياتهم: 38، ودائرة المعارف الإسلامية: 167/2-170.

(9) ظ: مقدمة الإنصاف: 3، نقلاً عن مدرسة البصرة النحوية: 104.

(10) ظ: المدارس النحوية (د. خديجة): 40.

(11) ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج444/2، 445، وتاريخ الشعوب الإسلامية: 27/2، والمستشرقون ونظرياتهم: 40.

موضع بحثه، ولكنه أراد إعطاء صورة أبين عن موقف المستشرقين الألمان عموماً من أصالة النحو العربي.

وما يعني الباحث ثلاثة أقوال لبروكلمان، هي:

1. "لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثر علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية"[5].
2. "وتنسب الروايات إلى الخليل اختراع العروض ووضع نحوٍ هو بالرغم من اعتماده على منطق أرسطو، ثمرة مستقلة كل الاستقلال من ثمرات الحضارة الجديدة"[6].
3. "علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية"[7]. وأقوال بروكلمان يُستشف منها:
   أ. تأثُّر النحو العربي باعتماده مصطلحات المنطق الأرسطي.
   ب. لا يمكن إثبات وجوه أُخر من التأثير الأجنبي.
   ج. أنّ للحضارة الإسلامية أثراً في نشأة هذا النحو.

ولن نتحدث عن تأثير سرياني ،أو هندي ،أو فارسي لنفي بروكلمان له. وسينصب الحديث على تأثير منطق أرسطو في مصطلحات النحو العربي.

المصطلح

لكل علم مصطلحاته التي تتطوّر لأسباب مختلفة . والمصطلحات مفاتيح العلوم؛ لأنها علامة مجرّدة تُشير إلى تصنيف الأشياء، حاملة مفهوماً واحداً ودقيقاً[8]. وترجع أهميّته؛ لتوفيره الجهد واختصاره المسافة بين عمليتي التوصيل والتحصيل، فنحصل بأقل جهد على مردود أكبر[9]. والمصطلح النحوي، مثل علم النحو، عرف أطوار النشأة والتطوّر والخلاف. ولأهميّته

---

[1] ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1، مج445/2، والمساهمة الألمانية: (المترجم: 74، هامش 28)، والمستشرقون ونظرياتهم: 37.

[2] ظ: مدرسة البصرة: 104، وتاريخ الأدب العربي: ق1، مج444/2.

[3] ظ: والمساهمة الألمانية (المترجم: 74، هامش 28).

[4] ظ: المستشرقون ونظرياتهم: 40.

[5] تاريخ الأدب العربي: ق1، مج444/2.

[6] تاريخ الشعوب الإسلامية: 27/2.

[7] تاريخ الأدب العربي: ق1، مج445/2.

[8] ظ: علم المصطلح، عثمان بن طالب: 75، ضمن كتاب (تأسيس القضية الاصطلاحية)، والمصطلح في اللسان العربي، د. عمار ساسي: 100.

[9] ظ: المصطلح في اللسان العربي: 100.

ولنضجه، فقد عَدّه بعض الدارسين من صور التأثير، وراح يحصي من المصطلحات ما يراه دليلاً على التأثير الأجنبي[1]، ويردُّ الباحث دعوى التأثير الأجنبي في المصطلح، بما يأتي:

أ. لقد صار من البديهيات أنّ "اتفاق ألفاظ المصطلحات لا يعني اتفاق المنهج..."[2]؛ لأن العلوم اللغوية تتميز بأنّ عناصرها متشابهة بين اللغات المختلفة.

ب. اختلاف مفاهيم المصطلحات بين النحو العربي ومنطق أرسطو، فالحرف في منطق أرسطو، بمعنى الفعل، فضلاً عن مصطلحات انفرد بها أرسطو ولا وجود لها في النحو العربي[3]. ومثله الجملة، فهي عند أرسطو تعني الجملة الخبرية، وفي النحو العربي قد تكون خبرية أو إنشائية[4].

ج. من المستحيل تعريب كلمة إلى العربية، من دون أن تخضعها لقوانين التعريب، فكيف تتّسق مصطلحات مستعارة من نظام منطقي أو نحوي، وتستوعب العربية وتمثّل نحوها من غير خلل يُبان عليها أو أثرٍ يُشيء إلى اقتراضها. وإذ لم تظهر هذه الآثار؛ فلأنّ النحو العربي نظام أصيل وغير مستعار، وموضوع على أساس دراسة العربية وحدها[5]. ولقد صدق ليتمان لمّا قال: "إنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت"[6].

د. إنّ تعبيرات سيبويه- على سبيل المثال- استعملها النحاة قبله، ولمّا أوردها في كتابه كان معاصروه يفهمونها من دون صعوبة، والسبب أنها تعبيرات مشتركة بين العلوم الإسلامية مثل: القراءات ،والحديث ،والفقه ،والنحو، وقد تكونت كلها تقريباً في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة (الثامن الميلادي)[7]. وبذلك فإنّه "لا يوجد في كتاب سيبويه إلاّ ما

---

(1) ظ: نظريات في اللغة : 128-132، وأثر لغويي السريان في وضع قواعد الصرف والنحو العربي، د.أنيس فريحة: 39-49، نقلاً عن جهود المستشرقين اللغوية: 192.

(2) فقه اللغة في كتب العربية: 174.

(3) ظ: الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، رفيق بن حمودة : 341.

(4) ظ: الأسس الأبستمولوجية: 19-20، والنحو العربي والدرس الحديث: 100-102، ونشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 128-131، 136-137. وللمزيد عن رد دعوى منطقية مصطلحات سيبويه ظ: نحوي عربي من القرن الثامن، مايكل جي كارتر: 31، 39، وعشرون درهماً في كتاب سيبويه، مايكل جي كارتر: 121.

(5) ظ: المثاقفة بين العربية والإسلام ، مجموعة مستشرقين : 35.

(6) محاضرات اينو ليتمان، نقلاً عن ضحى الإسلام : 2/293.

(7) ظ: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 137. وقد أشار المستشرق الإنجليزي كارتر إلى أن مصطلحات كثيرة نقلت من الفقه إلى النحو. ظ: عناصر يونانية (مقدمة المترجم): 21، ودراسة في المعاجم العربية: 106 (هامش 12).

اخترعه هو والذين تقدّموه..."[1]. وتأكيداً لهذا، فإنَّ "شيوخ سيبويه ليس فيهم متفلسف أو متمنطق حتى يُقال: إنه نقل إليه منطق أرسطو أو فلسفة اليونان"[2].

إنّ التراث اللغوي العربي يُمثّل مُنجزاً عربياً وإسلامياً مُتميّزاً؛ لحجمه، ولكثرة دارسيه، وممّا زاد في حضورِه تفسيرُه لظواهر العربية، وتقعيدُه لها باتساق كبير. فهل من المقبول والمعقول أن يُترك هذا التراث نهباً لدعاوى التأثر وعدم الأصالة، التي تُشرّقُ تارةً وتُغرّبُ أخرى؟!

---

(1) محاضرات اينو ليتمان، نقلاً عن ضحى الإسلام : 293/2.

(2) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، د. عبد الصبور شاهين: 80. نقلاً عن المنهج الوصفي في كتاب سيبويه د. نوزاد حسن أحمد: 71.

الفصل الثاني
العربية الفصحى والخط العربي

الفصل الثاني
العربية الفصحى والخط العربي

الفصحى والرواية اللغوية
فصحى الأدب الجاهلي

حقيقتها:

إنّ اللغة العربية الفصحى عند المستشرقين الألمان[1] مزيج من لهجات مختلفة، أغلبها من شمالي الجزيرة ، وسائرها من جنوبيّها، اختلطت كلها بعضها ببعض حتى صارت لغة واحدة، وهي لغة مشتركة ولاسيما لغة الشعر.

وهذا الرأي يقرب مما توصّلت إليه إحدى الدراسات المتخصصة في لغة الأدب الجاهلي، إذ يقول هاشم الطعان: "الفصحى هي لغة كل العرب، مع احتفاظ كل مجموعة منهم بخصائص لهجية لا تخرجهم عن الفصاحة كثيراً..."[2]. وبذلك فإن الفصحى التي انماز بها العرب الذين أُنزِل فيهم القرآن الكريم لا تنتمي إلى جهة ما أو قبيلة بعينها؛ لأنها "قدرٌ مشترك اتّفق فيه عامة العرب فجاء واضحاً في الشعر القديم، وفي النص الذي خَلُصت إليه لغة التنزيل العزيز"[3]، وبهذا يكون فهمنا للفصحى فهماً واقعياً وليس مثالياً.

خصائصها:

ومن خصائص هذه الفصحى المشتركة[4]:

أ. أنّها تمثّل مستوى لغوياً أرقى من لهجات الخطاب، وتُتّخذ معياراً لحُسن الكلام.

ب. لا يُحكم على متكلمها بانتمائه إلى منطقة معينة محلية ؛ لتجنّبه الخصائص اللهجيّة المحلية، التي تخرجه عن الفصاحة. ويرى تمام حسان أن الفصحى المشتركة "تقرُب إلى كل لهجة عربية، فتكون أدنى إليها من غيرها من اللهجات..."[5].

---

(1) ظ: تاريخ اللغات السامية: 146، وظ: 147، 179، وظ: فقه اللغات السامية: 29، وتاريخ الأدب العربي: ق1 مج102/2.

(2) الأدب الجاهلي: 136.

(3) تاريخ العربية، د. إبراهيم السامرائي: 31.

(4) ظ: مستقبل اللغة العبرية المشتركة، د. إبراهيم أنيس: 5–6، 9، واللغة، ج. فندريس: 333، والأدب الجاهلي: 136.

(5) اللغة بين المعيارية والوصفية: 62.

ج. الإعراب ،وهو أهم خصائصها ؛ لذا قال عنه يوهان: "إن أشعار عرب البادية قبل الإسلام، وفي عصوره الأولى، تُرينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان"[1]، سواء على أغلب ألسنة العرب، أم قليلهم[2].

نشأتها:

نشأت الفصحى في الجاهلية من كل اللهجات المختلفة المحيطة بها بطريقة لا سبيل إلى تبيُّنها؛ لأنها اختيار لا شعوري[3]، وهذه الفصحى المشتركة المتخيرة والمنتقاة، يكاد يُجمع المحدثون العرب على أنها قد تحوّلت إلى لغة أدبية متمثلة بأدب الجاهلية– شعراً ونثراً– قبل الإسلام[4]، ويذهب المستشرقون الألمان[5] ولاسيما المعنيون بهذا البحث إلى أنها لغة فنية أدبية مُعربة وتعلو على اللهجات.

تُشير بعض الدراسات اللغوية الحديثة إلى أن اللهجة المشتركة أو اللغة الموحدة، ما هي إلاّ لهجة ساعدتها الظروف المحيطة على ابتلاع اللهجات المجاورة، وفقدت اللهجة التي ستصبح لغة مشتركة، واللهجات الأخرى خصوصيتها ،وأكثر اللهجات مبادرة بالاختفاء أقربها إلى اللهجة التي اتخذت أساساً للغة المشتركة[6]. ولهذا لا يمكن أن تنسب الفصحى المشتركة إلى قبيلة من دون أخرى، وإنما يجيدها " كل بدو الجزيرة العربية..." [7].

إن نشأة هذه اللغة المشتركة لا تتم في جيل أو جيلين، بل تتطلّب ظروفاً اجتماعية، ،وسياسية ،واقتصادية؛ لكي تتوحد اللهجات[8]، وأي مكان أفضل من مكة مركزاً تتوافر فيه ظروف التوحيد وحوافزه.

وبالفصحى المشتركة التي كانت بذرتها الأولى لهجة قريش ازدهر الشعر الجاهلي في وسط الجزيرة العربية وشماليّها مستعملاً لغة موحدة ،وفنية ،ومصنوعة[9]. وممّا سهّل توحيد

---

[1] العربية: 15.

[2] ظ: الدراسات اللغوية عند العرب: 31، مستقبل اللغة العربية المشتركة: 13.

[3] ظ: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي: 61،و فصول في فقه العربية: 116.

[4] على سبيل المثال ظ: في اللهجات العربية: 36–41، 45، والمدخل إلى دراسة النحو العربي: 33، وفصول في فقه اللغة العربية: 79، وللمزيد ظ: 76–95.

[5] ظ: تاريخ اللغات السامية : 146، 147 ، اللغات السامية : 74، 75، العربية: فقه اللغات السامية: 29،15، تاريخ الأدب العربي : ق1 مج102/2 .

[6] ظ: اللغة : 336–337.

[7] اللغات السامية: 76.

[8] ظ: مستقبل اللغة العربية المشتركة: 3.

[9] ظ: اللغات السامية: 75.

اللهجات العربية أن الفروق بين اللهجات في الحجاز، ونجد ومناطق البادية المتاخمة للفرات، لم تكن كبيرة ،وأن اللغة العربية الفصحى بُنيت على هذه اللهجات جميعها [1] ، ولم تكن لهجةَ قبيلةٍ قبيلةٍ بعينها، ولكنّ لهجةَ قريش نواةٌ ، أُقيم عليها صرح الفصحى.

فصحى القرآن الكريم

لقد أثّر الإسلام في اللغة العربية، وألقى القرآن الكريم ظلاله عليها. ومن نافلة القول الحديث عن العلاقة الفريدة والمتبادلة بين العربية والإسلام. وبذلك صار أهم حدث جعل العربية الفصحى واقعاً اجتماعياً ولغوياً "هو التحامها التحاماً يكاد يكون عضوياً بالنص القرآني"[2]. ولفصحى القرآن الكريم أهمية تتمثّل بوصفها أقدم مُدوّن عربي، وأصدق مقياس للغة العربية المشتركة آنذاك[3].

ويكاد يجمع المستشرقون الألمان على آثار الإسلام في الفصحى، ومنها[4]:

1. صارت العربية لغة الدين والحضارة والعلم، أي أضحت عالمية ،وذا انتشار واسع .
2. غدت العربية بعد نزول القرآن الكريم بها، رمزاً لغوياً لوحدة المسلمين، ورباطاً مشتركاً لهم ، وجزءً لا ينفصل من حقيقة الإسلام.
3. حافظ الإسلام على العربية من خلال نزول القرآن الكريم بها من جهتين:

أ. انجذاب اللهجات العربية نحو عربية القرآن، فلمّت شعثهن، فتوحدن أكثر، وتجاوزن اختلافهن.

ب. عدم انجراف العربية نحو التغيّرات التاريخية الحتمية التي تنقسم معها أيّة لغة إلى لهجات، ومن ثمّ لتصبح اللهجة لغة، وعدّ نولدكه هذا الثبات التاريخي للعربية ذا "تأثير معوّق جداً وسيّء في معظمه على تطوّر اللهجات..."[5]، لأنه ينطلق من أن التطوّر اللغوي شيء إيجابي حُرمت منه العربية.

وقد اتفق المحدثون[6] على أثر لغة القرآن الكريم في تعزيز الفصحى المشتركة، ومنعها من التشظّي إلى لغات، أي إنَّ القرآن الكريم ميّز نزوله بالعربية هذه اللغة عن بقية اللغات بثباتٍ

---

(1) ظ: اللغات السامية: 89، العربية: 18، ولهجة القرآن الكريم، د. جواد علي: 282.

(2) تقويم الفكر النحوي: 151.

(3) ظ: تاريخ اللغات السامية: 149–150، 180.

(4) ظ: تاريخ اللغات السامية: 83، 143، 183، 187، 188، العربية : 13، 59، 242 ، اللغات السامية : 79، 83، 90، فقه اللغات السامية: 30 .

(5) اللغات السامية: 85.

(6) على سبيل المثال ظ: تاريخ العربية: 80، وفقه اللغة المقارن د.إبراهيم السامرائي : 35.

يسمح لها بتقبّل الجديد من غير أن يعتريها الوهن والانحلال. ولعل أهم قضيتين سنعرض لهما: أصل عربية القرآن، وإعرابها.

أصل عربية القرآن

انقسم المستشرقون الألمان بإزاء القول بأصل عربية القرآن الكريم فريقين:

الأول: يُرجّح نزول القرآن بلهجة قريش، أو على الأقل إنها الأساس الذي بُني عليه[1].

الثاني: يرى نولدكه- معارضاً الرأي الأول- "الروايات التي تقول بأن لهجة قريش هي أحسن اللهجات العربية كلها، ... بعضها مخترع، وفي بعضها مجاملة للحكام الذين ينحدرون من قبيلة قريش"[2]. والغريب أن ولفنسون[3] بعدما ذهب إلى الرأي الأول، رجّح نشأته في العصر الأموي لإظهار تفوّق قريش في كل شيء، فاقترب من رأي نولدكه.

أما المحدثون العرب، فكما اختلفوا في أفصح اللهجات في الجاهلية، اختلفوا في أيّها جاءت منها عربية القرآن. وهذا الاختلاف فرع من ذلك. وتنقسم آراؤهم في ذلك على ثلاثة آراء:

الأول: يرى أن لهجة قريش هي لغة القرآن الكريم، منهم طه حسين[4]، وعلي عبد الواحد الواحد وافي[5]، وصبحي الصالح[6]، وعبد الصبور شاهين[7]، ومحمد سمير نجيب اللبدي[8].

الثاني: يذهب إلى أن لغة القرآن لا تمثلها لهجة قريش وحدها، بل جميع اللهجات، منهم إبراهيم أنيس[9]، وعبده الراجحي[10]، وجواد علي[11]، وتمام حسان[12].

---

(1) ظ: تاريخ اللغات السامية: 180-181، 187، وملاحظات عن صحة القصائد العربية القديمة هـ. ألفرت: 43، 47. ضمن كتاب (دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلي)، وفقه اللغات السامية: 30.

(2) اللغات السامية: 78.

(3) ظ: تاريخ اللغات السامية: 180-181.

(4) ظ: في الأدب الجاهلي: 94، 96، 103، 105، 106، 107.

(5) ظ: فقه اللغة: 108، 119.

(6) ظ: دراسات في فقه اللغة: 140، 299، ومباحث في علوم القرآن: 80، 113-114.

(7) ظ: في علم اللغة العام:241.

(8) ظ: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: 313.

(9) ظ: مستقبل اللغة العربية المشتركة: 9.

(10) ظ: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 56، 144، وفقه اللغة في الكتب العربية: 119-120.

(11) ظ: المفصل في تاريخ العرب: 8/606-607، 622، ولهجة القرآن الكريم: 272، 282، وللمزيد من المناقشة ظ: 286-293.

(12) ظ: الأصول: 74-77.

الثالث: يتوسط بين الرأيين الأول والثاني، ويعتقد أن للغة قريش سهماً وافراً في لغة القرآن الكريم[1]، وأن اللغة الفصحى المشتركة استمدّت منها أبرز خصائصها[2]؛ لأن معظم القرآن نزل نزل بلغتها[3]. والباحث يؤيّد هذا الرأي.

إعراب لغة القرآن

إن إعراب لغة القرآن الكريم، نقطة مثيرة في دراسات المستشرقين الألمان. فالمستشرق الألماني كارل فولرز كان يرى القرآن الكريم يُتلى أول الأمر بلهجة حجازية تخلو من أكثر خصائص العربية الفصحى بروزاً وهو الإعراب، وأنه قد خضع للتنقيح في قواعد قراءته على وفق أنموذج لغة الشعراء، التي اعتمدت اللغة العربية المعربة[4]. ولم يوافق على هذا الرأي نولدكه، ويوهان فوك، وأنطوان شبتيالر[5]، وجاير[6]، والمستشرق الألماني المعاصر إيفالد فاجنر[7]. وقد وصف المستشرق الأمريكي جاشوا بلاو رأي فولرز بالفرضية المتطرّفة[8]. وقد أثار رأيُ فولرز ردودَ المحدثين العرب[9]، ولكن إبراهيم أنيس يقترب من تبني رأي فولرز، حين يصف الإعراب بالقصة المختلقة[10]، وكذلك مثله فؤاد ترزي[11]. وردّ المستشرقون الألمان أنفسهم على رأي فولرز:

---

[1] ظ: فصول في فقه العربية: 116.

[2] ظ: المدخل إلى علم اللغة: 167-168.

[3] ظ: معجم القراءات القرآنية: 33/1، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية : 20-22.

[4] ظ: العربية : 16 (هامش 10). وللمزيد عن رأي فولرز ظ: علم اللغة العربية: 235، والقرآن الكريم وأثره: 267، والمفصل في تاريخ العرب: 8/ 627، ولهجة القرآن الكريم: 294، ونشأة الازدواجية اللغوية، جاشوا بلاو: 205-206، والتقليد الشفهي للشعر العربي القديم، مايكل زويتلر، ضمن كتاب (دراسات في تاريخ اللغة العربية): 298-300.

[5] ظ: العربية : 15، 16، (تعليقات شبيتالر: 10)، علم اللغة العربية: 237.

[6] للمزيد عن ردوده ظ: التقليد الشفهي: 301-303.

[7] ظ: الشعر العربي القديم: 77.

[8] ظ: نشأة الازدواجية اللغوية: 205.

[9] ظ: علم اللغة العربية: 234-237، والقرآن الكريم وأثره: 267-270، وفصول في فقه العربية: 377-382، ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي: 267-270، وجهود المستشرقين اللغوية: 195-203، والوجيز في فقه اللغة: 310-313.

[10] ظ: من أسرار اللغة: 183.

[11] ظ: نحو عربية ميسرة، د. فؤاد ترزي: 123-124، نقلاً عن: القرآن الكريم وأثره: 264.

أ. يرى نولدكه ،وبروكلمان بأن حالات الاستثناء في نحوِ بعض الآيات القرآنية يبيّن بشكل قاطع على أنَّ النص القرآني لم يتعرض فيما بعد لأي تغيير[1]. ولعلهما يشيران إلى قوله تعالى ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[طه/63]، وقوله﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[المائدة/69]، وقوله ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ . . . ﴾[الأنبياء/3]، وقوله﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾[المائدة/ 71].

ب. يرى يوهان فوك ، وشبيتالر قرينة الإعراب دليلاً على أن " حرية الحركة في بناء جمل القرآن الكريم لا يترك أثراً للشك في إعرابه " [2]، ويضرب شبيتالر أمثلة للتقديم والتأخير من القرآن الكريم. ويؤيد شبتيالر رأي يوهان بأن الأدب الجاهلي صيغ بالعربية الفصحى[3]، وأن أوزان الشعر العربي لا تترك "مجالاً للشك في إعراب كلماته..."[4]، فأشعار الجاهليين "ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان"[5]. وقد جمع إيفالد فاجنر بين رأي يوهان وشبتيالر [6].

إن الجملة العربية ذات حرية كبيرة في ترتيب كلماتها؛ لوجود الإعراب، والذي عليه الدارسون المحدثون أن "الإعراب مطرد في الشعر الجاهلي وفي قراءة القرآن الكريم على نحو يجعلنا نقتنع بأنه ليس من عمل النحاة، بل انعكاس للواقع اللغوي الحي"[7].

ومن دون تسويغ من لدن الباحث لرأي فولرز، ولكن يجب أن يُقال بأن في تراثنا اللغوي نصوصاً تجعل كارل فولرز ،وغيره يعتقدون بمثل هذه الآراء مثل قول النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم): " أعربوا القرآن " [8]. أو قول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب: "تعلموا إعراب القرآن كما كما تتعلموا حفظه"[9]. لقد فهم فولرز من هذه النصوص أن القرآن الكريم لم يكن مُعرباً، لذا طُلب طُلب من المسلمين إعرابه. ولكن لا يستقيم فهم فولرز لهذه النصوص إلاّ بعد قسرها على هذا المعنى واقتطاعها من سياقها التاريخي، وإسقاط فهم متأخّر على معاني كلماتها، وإلاّ فإن

---

[1] ظ: نشأة الازدواجية اللغوية: 205.
[2] العربية: 15.
[3] ظ: العربية (تعليقات شبيتالر: 10).
[4] م. ن: 15، وظ: الشعر العربي القديم: 78.
[5] العربية: 15.
[6] ظ: الشعر العربي القديم: 76-78.
[7] علم اللغة العربية: 235.
[8] كنز العمال، المتقي الهندي: 151/1، وظ: 150/1، والقرآن الكريم وأثره: 263، والعربية: 86.
[9] القرآن الكريم وأثره: 263.

مصطلح الإعراب لم يكن يعني تبدّل حركة الإعراب في أواخر الكلمات نتيجة لتغيّر العامل حتى زمن سيبويه (ت 180هـ)، إذ الفعل (أعرب) عنده بمعنى (عرّب)، لذا يقول عن المعرَّب: "هذا باب ما أُعرب من الأعجمية"[(1)]، فكيف هو في عصر صدر الإسلام؟ إن الفعل (أعرب) قُصِد معناه اللغوي، وهو الإبانة والإفصاح، وليس المعنى الاصطلاحي المتأخر. والمعنى اللغوي هو الذي قُصد من قول النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، ومثله قوله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): "الثيب تُعرب عن نفسها بلسانها"[(2)]. وقد نبَّه السيوطي (911هـ) على هذا المعنى[(3)].

ولكن إن عُذِرَ المستشرق الألماني فولرز لفهمه فهماً مغلوطاً دلالة كلمة عربية، فما عذرُ إبراهيم أنيس يستنبط من قول النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم): " أعربوا الكلام كي تُعربوا القرآن "[(4)]، معنى الإعراب الاصطلاحي المحدث فيما بعد، ويتخذه دليلاً على أن الإعراب لا يمت للسليقة اللغوية بصلة[(5)].

رواية اللغة

1. جمع اللغة:

إذا ما كان الشعر الجاهلي قد أُنشد في الجاهلية، فإن روايته العلمية بغية جمعه وتدوينه كانت بعد عصر صدر الإسلام، وقامت على الحفظ والنقل، ثمّ ضُبطت بإسنادها[(6)] بوساطة علماء أخذوها عن الأعراب والرواة " أخذ سماعٍ من أفواههم لا أخذ قراءة من كتبهم "[(7)]؛ لأن لغة لغة عرب الجاهلية مرجع الفصاحة، وأنموذجه الرفيع[(8)]. وأيّد جُلُّ المستشرقين الألمان مثل نولدكه[(9)]، وكرنكوف[(10)]، وبروينلش[(11)] الرواية الشفوية في نقل الشعر. وفي العصر الأموي وما

---

(1) كتاب سيبويه: 303/4.

(2) مسند الإمام أحمد بن حنبل: 192/4.

(3) ظ: الإتقان في علوم القرآن: 3/2.

(4) من أسرار اللغة: 188.

(5) ظ: م. ن: 189-190.

(6) ظ: مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد: 190.

(7) م. ن: 193.

(8) ظ: تاريخ اللغات السامية: 188، والعربية: 61، 160.

(9) ظ: من تاريخ ونقد الشعر العربي القديم، ضمن كتاب (دراسات المستشرقين): 22.

(10) ظ: استعمال الكتابة لحفظ الشعر العربي القديم، ضمن كتاب (دراسات المستشرقين): 295.

(11) ظ: في مسألة الشعر الجاهلي، ضمن كتاب (دراسات المستشرقين): 130.

بعده جمعت "المادة اللغوية من أهل البادية، فجمعت بذلك المعاجم والقواعد اللغوية..."[1]. وفي هذه المرحلة حُددت القبائل " التي تروى عنها اللغة ، والرواة الذين يأخذ عنهم اللغويون، والشعراء الذين يُحتج بشعرهم " [2]، وصار "أعلم علماء النحو يجعل من أول شخص قادم من البادية بجماله حكماً فاصلاً، وإنْ كان جاهلاً بقواعد اللغة العربية[3]، بل تباهى الأعراب- غلواً في أثر السليقة والطبع- بجهل الكتابة ؛ لأنها سمةُ أهل الحضارة ، واعتدّوا بالمشافهة ؛ لأنها سمةُ أهل البداوة[4]. وبهذا صار كلام الأعراب رافداً مهماً من روافد العربية، ثمّ توسع الأمر في العصر العباسي، فشهد حركة لغوية دائبة تجمعه وتستشهد به.

2. توسيع مصادرها:

وسَّع المستشرقون الألمان[5] مصادر العربية، مهتمين بالحديث النبوي لغةً واستشهاداً، ومؤكدين على لغة التراث التاريخي ، والجغرافي ، والأدبي في تقعيد اللغة والاستشهاد لها، وفاتحين الاستشهاد بشعر المولدين.

وقد أكّدت بعض دراسات المحدثين أهمية الحديث النبوي الشريف في إثراء العربية[6]، واستشهدت أخرى بلغة المؤرخين[7]، وما تتضمّنه لغة الجاحظ- على سبيل المثال- من ثراء معجمي[8].

إن وراء توسيع المستشرقين الألمان لمصادر العربية، ومن ثمّ زيادة مصادر الاستشهاد اللغوي، ما يأتي:

1. حقيقة آمنوا بها تعلي شأن الشاهد النثري؛ لأنه " يُعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره..." [9]، على خلاف الشعر الذي يميل " إلى البغي على اللغة الواضحة الطبيعية " [10].

---

[1] تاريخ اللغات السامية: 189، و ظ: لحن العامة، د. عبد العزيز مطر: 7.

[2] لحن العامة: 44.

[3] ظ: اللغات السامية: 76، وتاريخ اللغات السامية: 188-189.

[4] ظ: مصادر اللغة، د. عبد الحميد الشلقاني: 183.

[5] ظ: تاريخ اللغات السامية: 176، 184، والتطور النحوي: 176، 179، 180، 186، 192، والمعجم اللغوي التاريخي (المقدمة: 15-26):5، 7-13، 15، 21-23، 27، 31، 34-36، 38، 42، 46، 48، 51، 53.

[6] ظ:الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية،د.محمد ضاري حمادي:118،58، 177.

[7] ظ: المدخل إلى علم اللغة: 241، التطور اللغوي: 45، 46، بحوث ومقالات في اللغة: 30.

[8] ظ: البحث اللغوي عند الجاحظ، محمد عبد الزهرة غافل السوداني: 189.

[9] تاريخ اللغات السامية: 184.

[10] المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 15)، وظ: العربية الوسيطة، يوهان فك: 66، ضمن كتاب (دراسات في تاريخ اللغة العربية).

2. لثراء لغة هذه المؤلفات بـ" كلمات وتراكيب لا أثر لها في القرآن الكريم أو الحديث النبوي، أو الشعر القديم..." [1].

نقد الرواية اللغوية:

يُبدي بعض المستشرقين الألمان إعجابه بجمعِ العلماءِ العربيةَ الفصحى ، ووفرة أبنيتها وغناها[2]. ولكن هذا لا يعني اتفاقهم مع جمع اللغة العربية في تفصيلاتها كلها ، فلقد نقدوها من من ثلاثة أوجه:

الأول: الانتقائية والمعيارية الشديدة:

إن رواة اللغة وعلماء العربية لم يكن في وسعهم " أن يستوعبوا ثروة العربية الفصحى التي كانوا يعملون لجمعها " [3]، فلم يكونوا شموليين في جمعهم؛ لذلك فمن يتبحّر في الأدب العربي القديم بأجناسه ومظانه كلها "يقع من آن لآخر على كلمات وتراكيب لا وجود لها في كل المعجمات"[4]؛ لأن طريقة جمع علماء العربية قد استثنت مصادر مهمة، ومادة ثرية ، حارمة إيّاها من دخول المعجم العربي، لذا ظُنّ أن اللغة المدونة فيه "هي اللغة العربية، فصاروا لا يجسرون على اختراع الأسماء راكنين إلى اللغة الحية في عقولهم وأفئدتهم..."[5]، وإلى هذا الرأي الرأي يميل بعض المحدثين بقوله: "إننا لو تتبعنا تراثنا الشعري في العصر الجاهلي... لرأينا طائفة كبيرة من الألفاظ العربية لم تُسجّلها المعاجم التي بين أيدينا..."[6]. وأكثر المبعد من التدوين نصوص الأدب النثري في العصر الجاهلي وما بعده سواء أكان حديثاً نبوياً شريفاً أم نصوصاً من المؤلفات التاريخية والجغرافية، وغيرها؛ لأن الشعر أعلق بالذاكرة، فيروى بنصّه، أما النثر فكثيراً ما يُروى بالمعنى.

ولكن على المستشرقين وغيرهم من المحدثين العرب أن يترفّقوا في نقد رواية العربية وجمعها وتقعيدها؛ لأن "الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية عند العرب كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات..."[7]، ويجب ألاّ يُلاموا لأنهم خالفوا مقاييس وطرائق منهجية لم يكن لها وجود في زمانهم، وأنهم خدمةً للنص القرآني كان عليهم أن يحافظوا على

---

[1] المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 15، وظ: 16).

[2] ظ: اللغات السامية: 80-81.

[3] المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 15).

[4] م. ن: (المقدمة: 16).

[5] التطور النحوي: 102.

[6] غريب القرآن الكريم، د. عبد العال سالم مكرم: 12.

[7] اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان : 13.

اللغة الأدبية التي أُنزل بها، ويدرسوها، لا أن يرووا لغة التخاطب اليومية[1]. ولذلك يقول عبده الراجحي: " القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدّى إلى تحديد (مستوى) لغوي معين، وهو الذي أدّى إلى تحديد (مكان) و(زمان) لهذا المستوى " [2]، أي أنهم لم يُقعّدوا للعربية العامة، بل للعربية الفصحى التي تصلح لفهم القرآن الكريم[3]. وبذلك حفظت لغةُ القرآن الكريم، ومن ثمّ معيارية النُحاة العربيةَ من خطر التشتت، ولاسيما في أوائل الفتوحات الإسلامية، ولولا هذه المعيارية المتشددة " لكان من الطبيعي في ضوء قوانين اللغة استقلال بعض اللهجات وانفصالها عن الفصحى التي قد تتحوّل إلى لغة مقدسة يقتصر استعمالها على الشعائر الدينية " [4]، في أقل تقدير، ثمّ تأخذ هذه اللهجات المنفصلة طابعاً لغوياً مستقلاً. وبذلك تكون المعيارية الشديدة مُسوّغة إلى حد كبير لأسباب، منها:

أ. حفظها الفصحى المشتركة من الانقسام على لهجات، ولولا المعيارية لأحال التطوّر اللغوي الفصحى إلى لهجات مستقلة.

ب. ضرورة وجود المستوى الصوابي الخاص بكل لغة، كي تحتكم إليه، ولاسيما للغة المشتركة[5]؛ لأنه "معيار لغوي يرضى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال..."[6].

ج. لمّا كان من أسباب قيام الدراسات اللغوية عند العرب، إقبال (الموالي) على تعلّم العربية؛ لذلك كانت "الطريقة المعيارية هي الأنسب للمراحل الأولى من تعليم اللغة القومية وقواعدها..."[7].

الثاني: التنميط اللغوي:

يُركّز المستشرقون الألمان على محاولة النحاة لتوحيد العربية وتقعيدها بصرامة، لذا يُنحِّي هؤلاء النحاة– كما يذهبون– مظاهر الاختلاف، ولنُسمّه محاولة النحاة (تنميط العربية)، مقدمة لتقعيدها، ولتبدو أكثر اطراداً واتّساقاً ، قال المستشرق الألماني شبيتالر: "غير أن الجهود المنظمة والعاملة على طرد القاعدة للغويين المتأخرين، استطاعت طمس هذه الاختلافات طمساً

---

(1) ظ: الأصول: 103-104.

(2) النحو العربي والدرس الحديث: 51.

(3) ظ: م. ن، التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 222، 319.

(4) اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، د. أحمد محمد قدور: 202.

(5) ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 62.

(6) م. ن: 67.

(7) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 222.

تاماً"[1]. ولا يوافق الباحث المستشرقين الألمان في مبالغتهم بأن النحاة وعلماء العربية قد طمسوا اختلافات الأدب المروي طمساً تاماً[2] لأسباب منها:

أ. يكاد يتفق المستشرقون الألمان مثل: نولدكه[3]، وبروكلمان[4]، وولفنسون[5]، ويوهان فك[6] ، فك[6] ، إيفالد فاجنر[7]، على أنّ الأدب الجاهلي بجنسيه: الشعر والنثر، كان بلغة أدبية مشتركة ومعربة وموحدة، وقد انتشرت في أنحاء بلاد العرب قبل الإسلام[8]. فإذا كانت العربية قد عرفت توحيداً قبل الإسلام، أليس من التناقض أن يدّعي هؤلاء المستشرقون أن علماء العربية طمسوا معالم الاختلاف اللهجي في الشعر العربي، ولاسيما أن هؤلاء المستشرقين أنفسهم قد صرّحوا بأن اللهجات العربية القديمة لم تكن لتختلف كثيراً عن اللغة المشتركة[9]، وأنه يجيدها " كل بدو الجزيرة العربية... " [10]. وبهذا الصدد يقول المستشرق الأمريكي مايكل زوتيلر: " عربية الشعر كانت... اللغة التي يتكلمها البدو بصورة طبيعية... إذ لا يمكن أن نتوقع في بيئتهم الثقافية البدائية المتجانسة، أن تكون لغتهم الشعرية بعيدة جداً عن لغتهم العامية؛ لذلك فإن الشكلين لا بُدّ أنهما كانا يشتركان في وجود الإعراب فيهما " [11].

ب. إن علماء العربية قد رسموا "منهجاً صارماً في أخذ النصوص الفصيحة على النمط الذي يؤيد آراءهم في اللغة والنحو، وهذا يعني أنهم نبذوا أشياء كثيرة لا تخدم هذا المنحى الصارم"[12]. ومعروف أن النحاة كثيراً ما يُضحّون بالاختلاف اللهجي في سبيل تكوين

---

[1] العربية: (تعليقات شبيتالر: 9)، وظ: 58، واللغات السامية: 75.

[2] للمزيد عن رأيهم هذا ظ: من تاريخ ونقد الشعر العربي القديم: 21–32، وملاحظات عن صحة القصائد العربية القديمة: 45.

[3] ظ: اللغات السامية: 74، 75.

[4] ظ: فقه اللغات السامية: 29، وتاريخ الأدب العربي: ق1 مج102/2.

[5] ظ: تاريخ اللغات السامية: 146، 147، 179.

[6] ظ: العربية: 15، 58.

[7] ظ: الشعر العربي القديم: 80، وللمزيد ظ: 76–80.

[8] ظ: تاريخ اللغات السامية: 179، وللمزيد ظ: في اللهجات العربية: 36، 40، 45، والمدخل إلى علم اللغة: 167–168، ومستقبل اللغة العربية المشتركة: 21، والمستشرقون والشعر الجاهلي، د. يحيى الجبوري: 124.

[9] ظ: العربية: 18، واللغات السامية: 89.

[10] اللغات السامية: 76.

[11] التقليد الشفهي للشعر العربي القديم، ضمن كتاب (دراسات في تاريخ اللغة العربية): 301.

[12] تاريخ العربية: 80.

نظرية لغوية منضبطة وشاملة. وبهذا الفهم يمكن أن يوجّه قول أبي عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقلّه، ولو جاءكم وافراً، لجاءكم علم وشعر كثير"[1].

ج. لقد ظهرت بالرغم من ذلك بعض الخصائص اللهجية الخاصة في شعر بعض الشعراء الجاهليين[2]، وحتى الإسلاميين، وعُزيت إلى أن بعض الشعر الجاهلي يمثل أدب القبيلة، ولم تكن الفصحى المشتركة أداته الغالبة.

د. إن اتخاذ الفصحى أداة التعبير عند الشاعر الجاهلي ليس بصعب، لسببين: أولهما إن الدارسين يؤكدون أن الفارق بين أية لهجة عربية والفصحى ضئيل جداً[3]؛ لأن كل لغة مشتركة إنما هي لغة وسطى، تتجنب الخصائص المحلية إلى حد كبير[4]. وثانيهما إن الميل الميل إلى الصنعة في لغة الشعر ممّا يتنحّى معه الاختلاف اللهجي[5].

الثالث: منهج الجمع:

ومن مظاهره التي برزت: الولع باقتناص الغريب، ووفرة المفردات.

أ. اقتناص الغريب:

الغريب من الكلام، "إنما هو الغامض البعيد من الفهم، كما أن الغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل"[6]. وفي العربية الفصحى كلمات وُصِفت بالغرابة لكنها "غير غريبة عند أرباب الفصاحة والبيان، ولكنها غريبة عند من لم يعاشر الأعراب، ويستمع إلى كلامهم، ويتبيّن مواقع ألفاظهم"[7]. وراج الغريب لاكتسابه صفة البداوة، ومِمّا دعا إليه الكسب المادي[8].

ولدخول (الموالي) ممن لم تكن العربية لغتهم الأم، فقد اضطروا إلى تعلّمها، وحاول نفر منهم التعمّق في معرفة دقائقها. وإنّ حرصَ هؤلاء على جمع الغريب جعل الأعراب الفصحاء، ولاسيما المقيمون بالحواضر، " يفتعلون الكلام إرضاءً للسائلين أو مباهاة بكثرة المعرفة..."[9] ؛

---

(1) الاقتراح: 122. ومن الدارسين من يفهم من قول أبي عمرو ضياع كثير من الأدب الجاهلي.

(2) ظ: المستشرقون والشعر الجاهلي: 128، وللمزيد ظ: 129–134، و ظ: الشعر العربي القديم: 79.

(3) ظ: لهجة القرآن الكريم: 282، والعربية: 18، واللغة بين المعيارية والوصفية: 62، وملاحظات عن صحة القصائد العربية القديمة: 45.

(4) ظ: اللغة : 333، 341.

(5) ظ: اللغات السامية: 81، والمستشرقون والشعر الجاهلي: 125–126، 127.

(6) غريب الحديث، أبو سليمان الخطابي: 1/70–71، نقلاً عن: غريب القرآن الكريم: 17.

(7) غريب القرآن الكريم: 19.

(8) ظ: الرواية والاستشهاد باللغة ، د.محمد عيد : 55، 60.

(9) رواية اللغة ، د. عبد الحميد الشلقاني : 80.

لهذا يقول الخليل بن أحمد: " إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت"[1]. إن اقتناص الغريب في نظر المستشرقين الألمان كان تلفيقاً واختلاقاً للكلمات للكلمات ونوعاً من التقعير [2].

إن البحث عن الغريب بعث حركة لغوية قصدت جمعه ، وتبويبه ، وتفسيره ، وشرحه. وقد استفاض التأليف في الغريب منذ وقت مبكر في سياق تفسير القرآن الكريم ، والحديث النبوي. وليس بغريب أن يكون أوائل المؤلفين في غريب القرآن الكريم والحديث الشريف من الرواة مثل : مؤرج السدوسي (195هـ) ، والنضر بن شميل (203هـ) ، وقطرب (206هـ) ، أبي عبيدة(209هـ) وغيرهم[3].

ب. وفرة المفردات:

عُدَّت العربية أثرى اللغات أبنية ومفردات[4]. والمؤكّد أنّ ذلك يُردُّ إلى وسائلها في إثراء معجمها مثل: الاشتقاق، والتوليد، والقياس، والتعريب، والنحت، والتضاد، والاشتراك اللفظي، والترادف. وهذا الثراء في المفردات وقف منه بعض المستشرقين الألمان موقفين: الأول عدّه مزيّة للعربية قد فرضتها عزلتها عن اللغات السامية، وأدّت إلى توسيع معجمها، وعدم اقتراضها ألفاظاً منهن إلاّ قليلاً[5]. وسيأتي الحديث بعد قليل عن اقتراض العربية للألفاظ من اللغات الأخرى وتعريبها. الثاني لا يعدّه أمارة على ثقافة عقلية رفيعة، وإليه ذهب بروكلمان في أحد رأييه[6].

ويؤيد الباحث تميّز معجم العربية بوفرة المفردات لأسباب، منها:

1. خارجية، لشبه العزلة عن أخواتها الساميات في شبه الجزيرة العربية، مما أدّى إلى توسيع معجمها، وهو رأي ولفنسون.
2. داخلية، تتمثل بالأسباب اللغوية، أي كثرة وسائلها في تنمية مفرداتها.

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس: 48.

(2) تاريخ اللغات السامية: 189، والعربية: 160.

(3) وللمزيد عن الحركة التأليفية حول الغريب ظ: رواية اللغة:90–93، والمعجم العربي: 1/39–65.

(4) ظ: الصاحبي: 6، تاريخ آداب العرب: 1/137، ودراسات في فقه اللغة، (د. صبحي): 292، واللهجات وأسلوب دراستها: 17.

(5) ظ: تاريخ اللغات السامية: 144.

(6) ظ: تاريخ الأدب العربي: ق1مج103/2. ولكن بروكلمان ناقض نفسه حين رأى تميّزَ اللغة العربية بالصيغ والمفردات تطوراً لم تبلغه الساميات الأخرى . (ظ: فقه اللغات السامية: 29، وموجز في علم اللغات السامية، بروكلمان: 40، نقلاً عن فلسفة اللغة العربية، د. عثمان أمين: 56).

3. ولنولدكه تعليل لوفرة المفردات في العربية، فهو يرى أن عملية جمع كلمات العربية لم تعالج معالجة نقدية، مما أدّى إلى وفرتها ؛ فصار علماء العربية ورواتها يرمزون للفرق الدقيق في المعنى بكلمة خاصة [1].
4. إن جامعي اللغة خلطوا في جمعهم للكلمات بين مستويات العربية ولهجاتها، فتسرّب الخطأ إلى منهج الجمع لديهم. ولا ننسى أثر توحيد اللغة العربية الذي أدّى إلى التهام مفردات اللهجات المختلفة كلها [2].

التعريب

إنّ اقتراض الألفاظ بين اللغات وسيلةٌ لغوية مهمة لتنمية رصيدها، وسد حاجتها من المصطلحات. وهو مما أجمع علماء اللغات على وقوعه قديماً وحديثاً[3]. ويلجأ إليه بعد استنفاد معجم أي لغة لكلماتها. واللغات في تبادلها التأثير والتأثر تمارس قانوناً تفرضه طبيعة اللغة، واجتماعية الإنسان في تواصله مع الآخرين. وتؤكد الدراسات اللغوية الحديثة أنّ احتكاك اللغات ضرورة تاريخية مما يؤدي حتماً إلى تداخلها. وبذلك تعد اللغات كلها مختلطة ولو إلى حد ما[4].

إنّ اقتراض الألفاظ صورة من صور تفاعل الحضارات في تبادلها المنافع والأفكار والألفاظ، فلا يُتصوّر تبادل حضاري غير مشفوع بتبادل لغوي في الوقت ذاته[5]. وقد سفَّه اقتراضُ الألفاظِ نقاءَ اللغات وبراءتها من التداخل؛ لأنّ تداخل اللغات دليلُ حيويتها في تقبّلها من غيرها كلما جدّت الحاجة إليه؛ فما من لغة تكتفي بثروتها المحلية[6]. بل عدّت بعض الدراسات " " الاقتراض معياراً للقوة الحضارية والنفوذ المادي والمعنوي للغة المقترِضة واللغة المقترَضة على حدٍّ سواء... " [7].

والعربية ليست بدعاً في تبادل التأثير، والتأثر، فهي تقترض ألفاظاً من غيرها، وتقرضها لتفعِّلَ مزيّة لغوية مشتركة بينها وبين سائر اللغات الأخرى، وإن كانت " تمتاز عن غيرها بظاهرة الإقراض أكثر من الاقتراض... " [8].

---

(1) ظ : اللغات السامية: 80-81.
(2) ظ: فقه اللغات السامية: 29.
(3) ظ: من أسرار اللغة: 102.
(4) ظ: اللغة: 348، 349، 358.
(5) ظ: كلام العرب ، د. حسن ظاظا : 52.
(6) ظ: فقه اللغة المقارن: 165، و كلام العرب: 59.
(7) علل التغيير اللغوي، د. مصطفى زكي: 57.
(8) المعرب في القرآن الكريم، د. محمد السيد علي: 38، و ظ: 41، 346.

ويُسـمّى اللفـظ المقتـرَض فـي التـراث العربـي اللغـوي معرّبـاً، إذا كـان داخـل عصـر الاستشـهاد، أو دخيلاً إذا كـان خارجـه . وعرّف السيوطي المعرّب بـ " ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها " [1]، وهو فـي الدراسات الحديثة: " شكل تعبيري تأخذه مجموعة لسانية عن أخرى " [2]، ولكن هذا الأخذ لا يكون من غير تعديل – في الغالب – في اللفظ المراد تعريبه لينسجم مع أصوات العربية وأوزانها الصرفية.

ويعتقد الباحث أنّ ورود المعرب في القرآن الكريم ، يُعزّز إعجازه البياني، ولكن كيف؟ . فقد رأى المؤلفون في الإعجاز القرآني "أنّ القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ، في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني.... واضعاً كُلَّ شيء منها موضعه الذي لا يُرى شيء أولى منه، ولا يُرى في صورة العقل أمر أليق منه..."[3]، وبذلك يكون لدينا سبب مهم لاستعمال القرآن الكريم للمعرب، ألا وهو الدقة في اختيار الكلمة، وانعدام البديل الذي يقوم مقامها، وإلى هذا المعنى يشير السيوطي بقوله: "إن قيل إنّ (استبرق) ليس بعربي، وغير العربي من الألفاظ دون العربي في الفصاحة والبلاغة، فنقول: لو اجتمع فصحاء العالم، وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة، ويأتوا بلفظ يقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عن ذلك... لأنّ ما يقوم مقامه إمّا لفظ واحد، أو ألفاظ متعددة، ولا يجد العربي لفظاً واحداً يدل عليه... وأمّا إن ذكره بلفظين فأكثر، فإنّه يكون قد أخلّ بالبلاغة... وأي فصاحة أبلغ من ألا يوجد غيره مثله"[4]. وتصديقاً لذلك يُقال: أوليس من أوجه الإعجاز القرآني العناية المتناهية في اختيار الألفاظ المعبرة عن أدق المعاني؟ ولاسيما تلك المعربات اللواتي تختص بهن بيئة لغوية معينة، ولا وجود لهن في غير هذه البيئة[5]. وقد ذهبت الدراسات اللغوية الحديثة إلى أنّ اللجوء إلى الاقتراض "يصبح لازماً إذا إذا كان يساعد على التعبير عن فكرة ما بكل دقة"[6]؛ لأن اللغة وسيلة تخدم الفكر وتجلّيه، ولا تُخفى وظيفتها التواصلية . ومن الأدلة التي يرى الباحث معها ورود المعرب في القرآن الكريم[7]:

الكريم[7]:

---

(1) المزهر : 268/1.

(2) حول الاقتراض، إدريس السغروشني، ضمن كتاب (اللسانيات المقارنة): 128. وللمزيد عن تعريفه ظ: المعرب في القرآن الكريم : 41–42.

(3) بيان إعجاز القرآن للخطابي، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): 27–28، و ظ: الإتقان: 15/4.

15/4.

(4) الإتقان: 127/2–128.

(5) ظ: دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس: 148.

(6) حول الاقتراض: 129.

(7) للمزيد من الأدلة على وروده ظ: المعرب في القرآن الكريم: 118–121.

أولاً: شيوع الألفاظ المقترضة في الشعر الجاهلي، والإسلامي[1] يشير إلى حقيقتين: إحداهما وجوده في العربية قبل الإسلام بمدة كافية لصيرورتها كلماتٍ عربية تستحق شرف الورود في صلب نص ديني عربي معجز كالقرآن الكريم[2]، والأخرى اتصال الجاهليين بغيرهم سواء أكانوا ساميين أم غير ساميين[3]. إنّ استعمال الشعراء الجاهليين والإسلاميين مِمَّن يُستشهد بشعرهم للمعرب من غير أن يُثير استعمالهم أي ضجة أو اشتجار للآراء عند علماء العربية، لرخصة لغوية في صحة وروده في القرآن.

ثانياً: ورود المعرب في القرآن الكريم يشير إلى دلالتين: الأولى عالمية الإسلام، وأنّ نزوله كان للناس كافة، ولم يُنزل للعرب خاصة، فليس عنده تفضيل عرقي أو لغوي. والأُخرى السماحة اللغوية للعربية، وطواعيتها، وتقبلها للكلمة المُعرّبة الوافدة، وتغييرها إياها إلى نسيجها الصوتي ونظامها الصرفي، وكان ذلك من شجاعة العربية على حد تعبير ابن جني.

ثالثاً: ما يكشفه رسم المصحف من أصول بعض المعربات، مثل:

أ. كلمة (الصلوة)، فهي بالسريانية والحبشية: بالواو[4].

ب. كلمة (مشكوة)، فهي بالحبشية بالواو[5].

ج. كلمة (تورايـة) فقد وافق "رسمها في القرآن بالياء لفظها الآرامي"[6].

د. كلمة (تابوت)، فلقد ظهر في قراءتها ورسمها بالتاء أو بالهاء الأثر السامي[7].

إن فرض قوانين العربية الصوتية، وأوزانها الصرفية بما يُسمّى بالتعريب يعني إضفاء الشكل العربي على الأصل الأجنبي، فتغدو المعرباتُ أجنبيةَ الأصلِ، عربيةَ الشكلِ، وبذلك يمتاز "وجودها العربي عن وجودها في اللغات السامية الأخرى"[8]، أو غيرها من اللغات، حتى عدّ الجاحظ- بنظره الثاقب - المعرّب والعربي واحداً[9]. ورآه بعض المحدثين من مصادر

---

(1) للمزيد من الأمثلة ظ: من أسرار اللغة: 109–110، ومصادر اللغة : 234، والتعريب في التراث اللغوي ، د. عبد العال سالم مكرم: 21–27.

(2) ظ: اللغة بن المعيارية والوصفية: 71.

(3) ظ: المفصل في تاريخ العرب: 700/8، ما أخذه العرب من اللغات الأخرى، د. مسعود بوبو: 64، 80، الدخيل الفارسي في اللغة العربية، فؤاد ساعة: 179، ضمن كتاب (آداب الشرق القديم وتلاقح الحضارات).

(4) ظ: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د. عبد الصبور شاهين: 397، ورسم المصحف ،غانم قدوري : 336، والمعرب في القرآن الكريم: 123، 342، ومعجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية ، د. حازم علي كمال الدين : 247.

(5) ظ: التطور النحوي: 218، والمعرب في القرآن الكريم : 123، 304.

(6) التطور النحوي: 227.

(7) ظ: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 395–396، ورسم المصحف: 338 (هامش: 163).

(8) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 333.

(9) ظ: البحث اللغوي عند الجاحظ: 179.

العربيـة[1]. وعلـى سبيل المثـال، فالفارسـي لمّا يسمع كلمـة (استبرق)، قد لا يظنّها فارسية؛ لأنّ تعريب الشكل حوّلها من (استفره) أو (استبرك) إلى (استبرق).

ولن يضير فصحى القرآن الكريم، انتسابُ مفردات قليلة جداً إلى لغات أُخر قياساً إلى جذوره اللغوية بعدما تعرّب شكلها، لتصير عربيةَ الخصائص، ومتصرفة في كثير منها بالاشتقاق. ولاسيما أنّ دلالة هذه الكلمات تعيّنت وظهرت في الشعر الجاهلي قبل نزول القرآن الكريم.

المعرَّب عند برجشتراسر

اهتم برجشتراسر بالمعرّب في آخر كتابه (التطور النحوي) ناسباً إياه إلى لغته الأم، ومُعلِّلاً دخوله، وذاكراً طرائق معرفته، ومُعرِّجاً على أهميته . وسيدرس الباحث هذه المحاولة.

أ. طرائقه في تأصيل المعرب ومعرفته

لبرجشتراسر طرائق لمعرفة أصل المعرب ، إذ يستعمل المنهج المقارن ، ويستعين بالتحقيق التاريخي ومعطيات لغوية، وغير لغوية. ومن هذه الطرائق:

أولاً: الإبدال الصوتي التاريخي[*]

واستعمل هذه الطريقة مرتين كشف من خلالهما آرامية ثلاث كلمات:

أ. استدل على أنّ (الخمر والخاتم) كلمتان مقترضتان من الآرامية؛ لأنهما في هذه اللغة بالحاء "فيلزم الافتراض بأنّ العربية اقتبست هذه الكلمات من واحدة من تلك اللهجات"[2]. وتؤكد بعض الدراسات المقارنة صحة رأي برجشتراسر في أن الحاء الآرامية تقابلها الخاء العربية، فمثلاً خمسة بالعربية هي حمِش بالآرامية[3]. ولعل هذا الإبدال التاريخي للحاء الآرامية خاءً عربية لا يشمل السياقات التي ترد فيها جميعها ، لأنه قد يكون خاصاً ببعض الكلمات، أو ربما تكون الكلمتان بالحاء في الآرامية، وبالخاء في العربية من غير تعريب أصابهما. ولاسيما أنّ أصوات الحلق- وهي من المشتركات السامية- كثيراً ما تعرضت للاندماج والاتحاد أو الاختفاء والضياع[4].

---

[1] ظ: مصادر اللغة: 229.

[*] وقد استعمل بروكلمان هذه الطريقة في الاستدلال على تعيين زمن تعريب بعض الكلمات الآرامية وتأثر د. رمضان عبد التواب به ذاكراً الأمثلة نفسها. ظ: فقه اللغات السامية: 49-50، التطور اللغوي: 16.

[2] التطور النحوي: 221.

[3] ظ: فقه اللغات السامية: 105.

[4] ظ: فقه اللغات السامية: 16، 20، 25، 26، 28، 34، 48-49.

ب. قرّر برجشتراسر استحالة كون (تلميذ) "عربية أصلية، وذلك أن (تلميذ) مادتها السامية: (لمد)[*] بالدال لا بالذال... فترى العربية استعارت الكلمة محتفظة في ذلك بلفظها عند الآراميين..."[1]. وكلام برجشتراسر صحيح إلى حد ما، فكثيراً ما يُوجد الذال والدال في كثير من الساميات شكلين لحرف واحد [2].

ثانياً: غرابة الوزن الصرفي

وعدّه برجشتراسر أهم الحجج، إذ أنّ غرابة وزن صرفي مثل (حَواريّون) عن أوزان الصرف العربي يُرجّح كون "بنائها غير مألوف في العربية، فلا يمكن اشتقاقها من: (حار)؛ لأن ما هو أقرب إلى معنى: (الحواريون) من معاني هذه المادة، وهو الرجوع[*]، ابعد عنه بكثير من معناها في الحبشية، وهو السير والمشي..."[3].

إنّ طريقة برجشتراسر في الاستدلال من غرابة وزن صرفي على اقتراضه، صحيحة، وهو مُصيب في مثاله . فمِمّا يُعزّز اقتراض كلمة، وزنُها الصرفي ، أو معناها الذي يُدلّ على لغتها الأصلية ، وكلاهما اجتمعا بكلمة (حواريون) . ومِمّا يُفيد كونها حبشية، أنها تعني في قاموس هذه اللغة: المسافر، والسائر والمبعوث والرسول، أو رسل المسيح[4]. وقد ورد في أحاديث النبي (ص) ما يشير إلى استعماله كلمة (حَواريّ) بمعنى الناصر والصاحب[5]. فاستدل المعجميون العرب من سياق هذه الأحاديث على معنى لم يُفده الجذر المعجمي[6]. ولا أهمية حينها لرأي الكرملي بأنَّ (حواري) عربية لكثرة اشتقاقات (حار) مثل الأحور، والحائر، والحيرة[7] ؛ لأنها لا تفيد في معرفة معنى (حواريون)، التي لها معنى لا يستقيم والجذر العربي ومعانيه.

ثالثاً: الحقل الدلالي

---

[*] تلميد هو من يتبع باختياره معلماً ويشاركه أفكاره، ومنه جاء (التلمود) ومعناه بالعبرية الدراسة، ويرتبط بكلمة تلميذ. ظ: معجم اللاهوت الكتابي، الأب فاضل سيداروس اليسوعي: 208، وفقه اللغة المقارن: 193، ومعجم الحضارات السامية، هنري. س. عبودي: 281.

[1] التطور النحوي: 222–223.

[2] المستشرقون والمناهج اللغوية : 88 (هامش 27). وللمزيد عن تبادلهما المواقع في الساميات ظ: ملامح في فقه اللهجات العربيات، د. محمد بهجت قبيسي: 209–210، وقواعد العربية الجنوبية، ف. ل. بيتسون: 25، والتطور اللغوي: 52–54.

[*] جاء في الصحاح ، الجوهري : "حارَ يَحورُ حَوْراً: رجع" مادة (ح و ر): 638/2.

[3] التطور النحوي: 219.

[4] ظ: اللغة العربية كائن حي، جرجي زيدان: 17، نقلاً عن: المعرب في القرآن الكريم : 200.

[5] ظ: مسند الإمام أحمد بن حنبل: 89/1.

[6] على سبيل المثال ظ: الصحاح، مادة (ح و ر): 639/2، لسان العرب : 220/4.

[7] ظ: نشوء اللغة العربية: 148–149.

واستدل برجشتراسر أكثر من مرة بدلالة المعرّب الدينية ،أو الإدارية ،أو الحضارية[*] ،أو الحسية أو غيرها على كون الكلمة مقترضة[1]. وهذا إن دَلّ على شيءٍ فإنّه يدل على ارتباط اقتراض الألفاظ بالضرورة والحاجة.

وممّا تجب الإشارة إليه أنّ طرائق تأصيل المعرب ومعرفته ليست على درجة كبيرة من الاطراد العلمي، بل يجب ملاحظة مرونتها؛ لأنّ "عملية التعريب، لم تتقيّد بضوابط نسقية دقيقة، وظلت- ولا تزال- خاضعة لتصرفات الأفراد والمصادفات "[2]، ويشير ابن السراج (316هـ) بقوله: "والعرب تخلطُ فيما ليس من كلامها إذا احتاجت إلى النطق به، فإذا حُكي لك في الأعجمي خلاف ما في العامةِ عليه، فلا ترينه تخليطاً مِمّن يرويه " [3].

ب. مصادر العربية في الاقتراض

المُلاحظ أنّ كثيراً من الكلمات المقترضة ينسبها كثير من المستشرقين الألمان، وربما غيرهم إلى الآرامية، لأسباب منها:

1. كثرة المعرب الآرامي،إذ " كل مفاهيم الحضارة تقريباً يُدل عليها في العربية بكلمات آرامية..." [4]. حتى أنّ بعضَ المعرب ذا الأصل الآرامي دخل العربية بوساطة الحبشية[5]. الحبشية[5].
2. إنّ الآرامية أصبحت ممراً لدخول المعرب، فكثير من المعرب اليوناني ،والرومي ،والفارسي ، دخل العربية بوساطة الآرامية خاصة[6].
3. عدم نسيان أنّ مترجمي العصر العباسي كانوا من آرامي العراق، فأشاعوا بترجماتهم عدداً غير قليل من الألفاظ المقترضة من لغتهم.
4. الجوار الجغرافي وماله من أثر في اقتراض الألفاظ، فأكثر الألفاظ المقترضة تؤخذ من اللغات المجاورة[7]، وكانت مواطن الآرامية تجاور العربية. وبسبب الجوار الجغرافي اقترضت العربية من الفارسية أيضاً[8]؛ لذا رأى جواد علي أنّ أكثر المعربات في الجاهلية آرامية ،وفارسية[9].

---

[*] ترى بعض الدراسات أنّ "كلمات الحضارة بوجه خاص معرضة للاستعارة...". اللغة: 291.

[1] ظ: التطور النحوي: 211، 212، 217، 219، 221، 227، 228.

[2] حول الاقتراض: 131.

[3] الأصول في النحو: 224/3، وظ: المعرب: 8-9.

[4] فقه اللغات السامية: 29، و ظ: اللغات السامية: 74، وفقه اللغة: 123.

[5] ظ: التطور النحوي: 226.

[6] ظ: التطور النحوي: 212، 216، والمعرب في القرآن الكريم : 98.

[7] ظ: أسس علم اللغة ، ماريو باي : 156.

[8] ظ: من أسرار اللغة: 116.

[9] ظ: المفصل في تاريخ العرب: 704/8.

إنّ حديث الباحث عن أثر الآرامية لا ينفي المصادر اللغوية الأخرى للعربية في اقتراض الألفاظ، مثل الفارسية[1] ، واليونانية[2] ، والحبشية[3] ، والعبرية[4].

ج. أسباب الاقتراض

ذكرت بعض الدراسات أسباب اقتراض الألفاظ[5]، ولم يخرج برجشتراسر عنها . فلقد أشار إلى التقدّم الحضاري، والنفوذين السياسي والعسكري، والجوار الجغرافي ، والعلاقات الاقتصادية[6].

د. أهمية (المعرَّب)

أوّلاً: الأهمية التاريخية- الحضارية

إنّ تتبع المعرّب ومعرفة أصله يقودنا إلى تتبع القرابات الحضارية؛ لِذا يُعد وثيقة تاريخية، " فلا مناص من الاعتماد على الدخيل اللغويَ كوسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لمعرفة مثل هذه العلاقات وتمثّلها " [7]. وصارت دراسة الاقتراض في لغة إحدى الحضارات تكشف عن عن علاقاتها بحضارات الأمم الأخرى، وبواسطته يمكن أن يُكتب تاريخ شعب، ويُتعرف على حضارته[8].

ثانياً: الأهمية اللغوية

1. صار لدراسة الكلمات المقترضة وزن أكبر بوصفه ملمحاً عاماً في كتابة تاريخ اللغات[9]. إنّ التركيز على استعمال اللفظ المقترض وثيقة تاريخية- لغوية، يُوجّه البحث في قضية المعرب وجهة جديدة، ويكشف من خلاله عن التبادل اللغوي بين الحضارات. وقد أفاد بروكلمان من الاقتراض بين العربية والآرامية في تحديد تاريخ الإبدال الصوتي لبعض الكلمات[10].

---

[1] ظ: العربية: 32، والتطور النحوي: 212-217، والدخيل الفارسي: 179-183.

[2] ظ: تاريخ اللغات السامية: 149، والتطور النحوي: 228.

[3] ظ: التطور النحوي: 217-220.

[4] ظ: اللغات السامية: 40، وتاريخ اللغات السامية: 144-149.

[5] ظ: من أسرار اللغة: 102-103.

[6] ظ: التطور النحوي: 211.

[7] الدخيل الفارسي: 179.

[8] ظ: حول الاقتراض: 132.

[9] ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 302.

[10] ظ: فقه اللغات السامية: 49-50.

2. معرفة الأصول الصوامت للكلمة سواء أكانت معربة أم من المشترك السامي، مثل معرفة وزن كلمة (مدينة) أهو "مفعلة من دان يدين أي: حكم"[1]، أم هو فعيلة من (مَدَنَ)[2]، وللتوضيح:

الرأي الأول	مد يـنـة مـفـعـلـة	الأصول الصوامت: دَ يَ نَ
الرأي الثاني	مد يـنـة فـعـيـلـة	الأصول الصوامت: مَ دَ نَ

3. معرفة التغير الصوتي، وأكثر أمثلة هذا التغيّر من المخالفة، مثل معرفة أنّ (الزدّيق) صار " بالنون عوضاً عن التشديد..." [3]، أي: بسبب المخالفة الصوتية، غُيّر الحرف المشدد نوناً فصار (زنديق) . إذ لمّا كانت الدال صوتاً أسنانياً لثوياً[4]، فإن القاعدة في علم الأصوات السامية المقارنة تقول: "يُفك التضعيف في الأصوات الأسنانية والشفوية بإقحام (نون)..."[5]. أمّا كلمة (كبكب) فقد صارت (كوكب)، إذ إنّ في كل اللغات السامية يغير أحد الصوتين المائعين الموجودين في كلمة واحدة[6]، فتغيّر صوت الباء المُرقّق المجهور الشديد إلى صوت الواو (نصف الصائت) الليّن المتوسط بانفتاح الشفتين مع الأول، وتدويرهما مع الثاني[7].
4. معرفة سبب رسمها على خلاف نطقها، وهو – في الغالب– ما يكون رسماً تاريخياً، مثل كلمة (توراة) فقد وافق "رسمها في القرآن بالياء لفظها الآرامي"[8]، كما مرَّ قبل قليل.
5. عُدَّ المعرب عند بعض القدماء مساوياً للفظ العربي، وعند بعض المحدثين من مصادر العربية، كما مرَّ قبل قليل .

المآخذ على برجشتراسر

---

(1) ظ: التطور النحوي: 225، وعلم اللغة العربية: 209، والقاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم ،د.خالد إسماعيل علي : 180، ومعجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية : 177.

(2) ظ: الإغفال، أبوعلي الفارسي: 2/236–237، والمنصف: 1/311–312، لسان العرب(م د ن): 402/13 .
.

(3) ظ: التطور النحوي: 225، وظ: الحضارات السامية القديمة، سبتينو موسكاتي: 356، (هوامش المترجم).

(4) ظ: دراسة الصوت اللغوي د.أحمد مختار عمر: 316.

(5) ظ: فقه اللغات السامية: 75.

(6) ظ: م. ن: 74، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، سباتينو موسكاتي: 144.

(7) ظ: أساسيات علم الكلام ، د. جلوريا ج. بوردن وآخرون: 196، 204.

(8) التطور النحوي: 227.

أولاً: عدم تفريقه بين الدخيل والمعرب، حاله كحال الجواليقي (540)، وعلي عبد الواحد وافي[1]. والدخيل والمعرب مصطلحان عرفهما تراثنا اللغوي، يدلانِ على الكلمات التي اقترضتها العربية من اللغات الأُخرى. وللتفريق بينهما مساران: أولهما لا يفرّق بينهما، وثانيهما يفرّق بينهما متّخذاً اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول: يفرّق تفريقاً لغوياً، فالمعرب عنده ما تغيّرت أوزانه أو تبدلت أصواته، ليشبه الكلمات العربية، والدخيل ما بقي على صورته القديمة في لغته الأم[2].

الاتجاه الثاني: يفرّق بينهما تفريقاً زمنياً، فالمعرب عنده ما عُرّب ضمن إطار عصر الاحتجاج المحددة زمنياً بمنتصف القرن الثاني للحواضر، ومنتصف القرن الرابع للبوادي. والدخيل ما دخل العربية– سواء أغيّر وزنه وأصواته أم لم يُغيّرا– بعد عصور الاحتجاج[3].

الاتجاه الثالث: يفرق بينهما بحسب الفصيلة اللغوية، فالمعرب ما وفد إلى العربية من داخل الأسرة السامية، والدخيل هو الذي اقترض من اللغات غير السامية[4].

ويميل الباحث إلى الاتجاه الأول، ويرى المعرب: كل كلمة قبلت النسيج العربي، تغييراً في الأصوات والأوزان، وتصرُّفاً في الاشتقاق والدلالة، بغض النظر عن قيود يصعُب ضبطها. فالمعرب سيكون ما ورد في الأدب الجاهلي ،والقرآن الكريم ،وحتى العصر الحديث. وبذلك يكون كل ما دخل العربية من غير تغيير يُسمّى أعجمياً دخيلاً. وبذلك تتساوى الدلالة الاصطلاحية والمفهوم اللغوي للتعريب.

ثانياً: إسرافه في عدّ كثير من الكلمات العربية معربات، مثل: (الرزق) وقد ردّها إلى الفارسية[5]، و(الدين) التي اضطرب في أصلها، فجعلها فارسية، فآرامية، ثم أكدية[6]. وللباحث رأيٌ في تحديد أصل الكلمة، يصحُّ إلى حدٍّ كبير فيما إذا كانت معرّبةً أم عربيةً، وهو أنّ الكلمةَ تُقترض لأجل معنى محدد تؤديه كالإنجيل ،والدينار ،والاستبرق، وغيرها، أمّا إذا تعدّدت معاني الكلمة في السياقات اللغوية، فهذا ما يبعد عنها شبهة الاقتراض. ومثالها كلمة (الدين)، فلقد وردت في القرآن الكريم بمعانٍ متعددة بحسب السياق القرآني الذي وردت فيه، فكانت تعني: الحساب، والجزاء والملة والعادة وغيرها[7].

---

(1) ظ: التطور النحوي: 208، 211، 212، والمعرب من الكلام الأعجمي: 3، 11، 12،وفقه اللغة: 193.

(2) ظ: من أسرار اللغة: 110، وفقه اللغة العربية: 314.

(3) ظ: دراسات في فقه اللغة (الأنطاكي): 349–351، والأصول: 289–290، وكلام العرب: 63.

(4) ظ: المعجم السرياني: 475.

(5) ظ: التطور النحوي: 213.

(6) ظ: م. ن: 214، 224–225، 227.

(7) ظ: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: 422.

وكذلك إذا ما كثُر تصرّف الكلمة بالاشتقاق، مثل كلمة (الرزق)، باشتقاقاتها الصرفية كلها ، فهذا أدعى إلى كونها عربية. ويتفق الباحث مع خالد إسماعيل علي بقوله عن كلمة (الرزق): " شيوع الكلمة في العربية بمشتقاتها العديدة لا يؤيد هذا الرأي" [1]. وبمثل هذا الدليل ردّ حسن ظاظا القول بأنّ كلمة (القدس) معربة، مُستدلاً على أصالتها من تصرُّفها بالاشتقاق[2].

الخط العربي وعلاقة رسم المصحف بالقراءات القرآنية

أصل الخط العربي وخصائصه

لا يكاد يشذّ مستشرق ألماني عن القول بأنّ أصل الخط العربي هو الخط النبطي ذو الأصل الآرامي ، على الأقل الذين عرض لهم الباحث بالدراسة مثل بروكلمان[3]، ونولدكه[4]، وولفنسون[5]، وبرجشتراسر[6]، وفيشر[7]، وليتمان[8]، وفايل[9]. وإلى مثل هذا الرأي ذهب جلّ جلّ المحدثين العرب، مثل: جرجي زيدان[10]، وعبد المجيد عابدين[11]،ورمضان عبد التواب[12] ،ولويس عوض[13]،، وسامي سعيد الأحمد[14]، وغانم قدوري الحمد[15]، وسهيلة ياسين الجبوري[16]، ورمزي بعلبكي[17]، ورجّحه جواد علي[18]. والباحث يوافق رأي هؤلاء الدارسين عرباً ومستشرقين؛ لامتلاكهم نقوشاً ، وإثباتات تاريخية[1].

---

(1) ظ: القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم: 198.

(2) ظ: كلام العرب: 57.

(3) ظ: فقه اللغات السامية: 29، 37، وتاريخ الأدب العربي ق1، ج122/1.

(4) ظ: اللغات السامية: 70، وتاريخ القرآن: 465.

(5) ظ: تاريخ اللغات السامية: 174، 176.

(6) ظ: التطور النحوي: 43.

(7) ظ: المعجم اللغوي التاريخي: 29.

(8) ظ: لهجات عربية شمالية، ضمن كتاب اللهجات العربية، بحوث ودراسات: 180.

(9) ظ: المفصل في تاريخ العرب: 180/8.

(10) ظ: تاريخ التمدن الإسلامي: 253/1.

(11) ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي: 124، 130.

(12) ظ: فصول في فقه اللغة العربية: 398.

(13) ظ: مقدمة في فقه اللغة العربية: 25.

(14) ظ: المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية: 54، 56.

(15) ظ: رسم المصحف: 89، وللمزيد ظ: 45–50.

(16) ظ: الخط العربي وتطوره: 25، 40.

(17) ظ: الكتابة العربية والسامية: 106، 122، 171، 365.

(18) ظ: المفصل في تاريخ العرب: 14/3، 156/8، 169، 180، وللمزيد ظ: 144/8–201.

والسمة العامة لأغلب اللغات السامية: أنّها "تهمل الحركات كل الإهمال في الكتابة.."[2]، فتأثر الخط العربي بتقاليده السامية، فصارت "الحركة لا يمكن أن تكتب قائمة بذاتها في الخط العربي..."[3]. وذلك يعود إلى:

أ. اهتمام اللغات السامية ومنها العربية بالصوامت أكثر[4]؛ لأنها تحمل الثقل الدلالي للجذر اللغوي؛ وبذلك عُدّت الصوائت مُكمِّلات ثانوية في تعدُّد المعنى وتعديله، وتُرك للقارئ أن يفهم اشتقاقات الكلمة من سياقها الذي ترد فيه. ويذكر المؤرخون أنّ العرب كانوا يفهمون معنى الكتابة بحدّة ذكائهم، ولم يخطأوا في فهم المعنى، ولم يحتاجوا إلى الصوائت وغيرها من العلامات حتى دخل (الموالي) الإسلام[5].

ب. صعوبة كتابة تفصيلات إملائية مثل الصوائت طويلها وقصيرها، وغيرها من العلامات، لبدائية أدوات الخط، وصعوبة التدوين الكتابي، مما أثّر في استغناء العرب وغيرهم – آنذاك– عن المكملات، والاعتناء بالجذور الأصول حصراً في أوائل معرفتهم للخط أو التدوين؛ لذا التمسوا " أيسر الطرق وأبسطها في تدوين أمورهم، فاختزلوا الخطوط وبسّطوها ودفعوا التعسير بالتيسير..." [6].

رسم المصحف

1. تعريفه:

يطلق مصطلح رسم المصحف "على الجانب الذي يهتم بكيفية كتابة الكلمات في المصحف، من حيث عدد الحروف ونوعها..."[7]، والغاية من معرفته هو "حفظ المصاحف الكريمة عن مخالفة المصحف الإمام"[8].

إنّ جُلَّ المعنيين برسم المصحف قد أحاطوه بالتقديس، حتى قيل بتوقيفه، وهو أمرٌ أدّى إلى عدم إدخال أي تغيير عليه إلاّ في الضرورات، بل عورضت كثير من التغييرات لحقبة طويلة[1].

---

[1] للمزيد عن هذه النقوش التي تمثل صلة الوصل بين الخطين النبطي والعربي ظ: الكتابة العربية والسامية: 123–179، وتاريخ اللغات السامية: 166–169، والمفصل في تاريخ العرب: 8/174–181.

[2] تاريخ اللغات السامية: 220، ظ: وفقه اللغات السامية: 35، وفصول في فقه اللغة العربية: 398، والكتابة العربية والسامية:321.

[3] ملاحظات على الأوزان العربية القديمة، يوهان فك: 39. والمقصود بالحركة طويلها وقصيرها.

[4] ظ: الكتابة العربية والسامية: 321، ودروس في علم أصوات العربية : 21.

[5] ظ: المفصل في تاريخ العرب: 8/188–189.

[6] م. ن: 8/190.

[7] رسم المصحف: 156.

[8] مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده: 2/372 نقلاً عن: معجم القراءات القرآنية: 1/40.

وفي أوائل التدوين بالخط العربي لم يجد العرب فرقاً بين رسم المصحف وما يكتبونه من كتابة تُعبَّر عن حاجاتهم، وبقي الحال هكذا حتى بدأت قواعد الخط العربي تتطور أكثر في تعبير المكتوب عن المنطوق. ولكن كثيراً من علماء العربية وقراء القرآن، كانوا يتهيبون من إدخال التحسينات عليه. وأدّى تطور قواعد الخط العربي إلى الاختلاف النسبي بينه وبين رسم المصحف. وبذلك يصحُّ القول إنّ ممّا تميّز به رسم المصحف من ظواهر إملائية لا يتطابق فيها المرسوم مع المنطوق كانت من مميزات الكتابة العربية قبل أن يُدوّن بها القرآن، وبذلك مثّل رسم المصحف مرحلة من مراحل الكتابة العربية، وحمل خصائصها ، وهو يُمثّلها خير تمثيل[2].

2. ظواهره:

يُعبَّر رسم المصحف في ظواهره التي ذكرها المستشرقون الألمان عن أثر اختلاف اللهجات العربية، وأثر أصله النبطي. وبعد جمع الأمثلة ودراستها ارتأى الباحث أن يُقسمها على:

أثر الخط العربي وخصائصه في رسم المصحف

- تقصير الصوائت: الكسرة الطويلة أنموذجاً.
- رسم التاء المبسوطة تاءً مربوطة.

1. تقصير الصوائت: الكسرة الطويلة أنموذجاً

من آثار استعارة الخط العربي من الأنباط أنْ صارت " لا تكتب في القرآن أصوات المد..." [3]، وما يُدلَّل على أنّه نتيجة لأصل الخط قول نولدكه: " الحرف الذي لم تستعمله الهجاءات القديمة... لا نجده غالباً في القرآن، أو في الآثار العربية القديمة "[4]؛ لذلك تُقصّر الكسرة والضمة الطويلتان، وهو ما يُسمّيه ابن جني " إنابة الحركة عن الحرف..." [5]. وقد ذكر الباحث في حديثه عن خصائص الخط العربي إهمال جُلّ الخطوط السامية للصوائت الطويلة[6].

إنَّ تقصير الكسرة الطويلة في آخر الكلمة كثيرٌ في رسم المصحف الشريف، ومنها:

1. ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة 40].
2. ﴿ قَالَ رَبِّ ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗ ﴾ [آل عمران 41].

---

[1] ظ: المقنع ،أبو عمرو الداني : 9-10، المحكم في نقط المصاحف ، أبو عمرو الداني: 10-11، والإتقان: 4/168-169، ورسم المصحف: 198-202.

[2] ظ: في علم اللغة العام: 64 ، ورسم المصحف: 738 .

[3] تاريخ القرآن (نولدكه): 469.

[4] م. ن: 470.

[5] الخصائص: 3/133.

[6] ظ: البحث: 92.

3. ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [هود 105].

4. ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ [يوسف 33].

5. ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد 9].

ويرى نولدكه وبرجشتراسر أنّه يكثر في رسم المصحف تقصير الكسرة الطويلة في آخر الكلمة بسبب السكت أو الفاصلة، وعزياه إلى لهجة قريش لوجود حالات مماثلة في الحديث النبوي[1]. إنَّ تعليل تقصير الكسرة الطويلة بسبب الفاصلة يتفق الباحث معهما فيه، وذهب إليه من قبلُ سيبويه بقوله: " وجميع ما لا يحذف وما يُختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي " [2]، وأمّا التقصير بسبب السكت ، أي: الوقف، فتعميم مُخِلّ؛ لأنّ كثيراً من النصوص القرآنية ، والشعرية، تُقصّر الكسرة الطويلة، من غير وقف عليها[3]، إذ قُصّرت الكسرة الطويلة، أو حُذِفت الياء على حد تعبير القدماء وهي في حالة الوصل. وفُسّر هذا التقصير بعدة بتفسيراتٍ:

أ. خاصية الصوائت في الساميات، إذ " بسبب النبر، تُقلّل الحركات الطويلة، في المقاطع غير المنبورة في آخر الكلمة في اللغات السامية..." [4]. ولاسيما إذا عُلِمَ أن علماء الساميات يعدّون الحركات الإعرابية صوائت طويلة، قُصّرت فيما بعد[5].

ب. إيثار المتكلم لسرعة النطق يدفعه للاقتصاد في مجهودهِ الصوتي من خلال النزعة إلى إلغاء بعض الوحدات اللغوية، ولاسيما إذا كانت صوائت متطرّفة[6]. إنَّ تقصير الصائت الطويل سيؤدي إلى السرعة في نطق الكلمة.

ج. قد يؤدي إلى تناسب رؤوس الآيات وغيرها عند الوقف، فسيبويه يرى العرب يحذفون في الوقف ما يثبتونه في الوصل[7].

ولا يؤيد الباحث أنّ سبب تقصير الكسرة الطويلة في رسم المصحف له علاقة بأيّ أثر نبطي؛ لأنّ له نظائر في الشعر والنثر. وبذلك كان التقصير هو مراعاة الخط للفظ. أمّا نُسّاخ

---

[1] ظ: تاريخ القرآن (نولدكه): 472–473، والتطور النحوي: 68.

[2] كتاب سيبويه: 4/184–185.

[3] عن الشواهد الشعرية ظ : معاني القرآن ، الفراء: 2/118، والخصائص: 3/134

[4] فقه اللغات السامية: 45.

[5] ظ: م. ن: 100.

[6] ظ: في الأصوات اللغوية: 57.

[7] كتاب سيبويه: 4/183، وللمزيد ظ: معاني القرآن: 1/90، والخصائص: 3/133، 134.

المصحف، بحسب ما يذهب إليه بعض الدارسين[1]، فكانوا مترددين بين التمسك بأصل رسم الكلمة، وكأنها خارج سياق الكلام الذي وردت فيه، أو الالتزام بنطقها في درج الكلام. والذي يركن إليه الباحث مطمئناً أن تفسير هذا التقصير لا يخرج عن:

1. كونه خاصية لهجية، ساعد على ظهوره تطرّفُ الكسرة الطويلة[2].
2. أنّ هذا التقصير لا يخلق مشكلة صوتية، أو تتابعاً مقطعياً تنفر منه العربية. ولو حُذفت الكسرة الطويلة– على سبيل المثال– حذفاً كاملاً لتكوّن المقطع المزيد (وهو من مقاطع الوقف) في غير موضعه:

   يَأْتْ: /يـ–َ ء ت/

   لكن الذي حدث تحويل المقطع الطويل المفتوح، بتقصير الكسرة الطويلة، إلى المقطع القصير:

   يأتِ: /ي–َ ء/ ت–ِ

   فبقاء الكسرة القصيرة ضروري لإتمام المقطع؛ لأنه قمته، ولئلا يتكوّن المقطع المزيد.
3. كزنه إشارةً لئلا يُوقف على الكلمة التي قُصّرت كسرتها الطويلة فيختل المعنى، فمثلاً قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾ [آل عمران 41]، فلو قرأت كلمة (ربَّ) بلا ياء لامتنع الوقف عليها، ووجب وصلها بما بعدها، ومن قرأ (قال ربي) بالياء فلن يستقيم عنده المعنى، لأنّه إذا استأنف القراءة بقوله تعالى (ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً)، سيفهم المستمع بأنّ الله هو القائل، والفاعل للفعل (قال)، وهو الذي يطلب آية[*].
4. ومن الوجوه المحتملة التي تُفسّر هذا التقصير أنّ الصائت الطويل وهو هنا الكسرة الطويلة لا يؤدّي تقصيره أي أثر في معنى الكلمة، أي إنّ طول الكسرة هو طول ألفوني[*]، لا يؤدي تقصيره إلى تغيير المعنى، فإذا ما غاب الفرق الدلالي بين صوتي كلمتين لم يُعدا صوتين (فونيمين) مختلفين بل تنوّعين لصوت واحد أي: عُدّا (ألفونين)[3] نحو: (يأتِ،

---

[1] ظ: رسم المصحف: 393، ويرى سيبويه أنّ إثبات الياء وترك حذفها أقيس، ظ: كتاب سيبويه: 185/4، 186.

[2] ظ: معاني القرآن: 90/1–91، 200–201، والكشاف، الزمخشري: 429/2، وفي الأصوات اللغوية: 57، 294–295.

[*] هذا الرأي ليس للباحث فيه إلاّ التطبيق، والتنظير هو مما أفاده الباحث من د. حسام النعيمي. ظ: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 209.

[*] الألفون: هو أصغر وحدة صوتية، تغييرها لا يغير المعنى. للمزيد ظ: دراسة الصوت اللغوي: 184–185، 202، 212. ويسميه د. حسام النعيمي (تصويتة). ظ: أبحاث في أصوات العربية: 64.

[3] ظ: دراسة الصوت اللغوي: 202، 212.

ويـأتي)، و(ربَّ، وربَّـي)، أي : إنّ لطـول الحركـة وظيفـةً تشـكيلية (مورفولوجيـة) وليسـت دلاليةً.

2. رسمُ التاءِ المبسوطةِ تاءً مربوطة

فـي قواعد الخـط العربـي "اللفظ يكتب بحـروف هجائيـة مـع مراعـاة الابتداء بـه والوقف عليـه..."[1]، ولا يُراعـى الإمـلاء العربـي حالـة الوصـل[2]. وفُسِّر هذا بأنّـه مـن خصـائص الخط العربي المشتق من الخط النبطي الآرامي ذي الأصل[3]. وبهذا الشأن يقول نولدكه: "في الهجاء العربي لا تظهر الكلمات بشكل عام في الشكل الذي تكون عليه في السياق (أي في الوصل) وإنما في شكل السكت. مع ذلك حافظت طريقة الكتابة القرآنية أحياناً على شكل السياق. هكذا تبدو كتابة هذه الطريقة كما يلي:... (ت) بدلاً من (ة)..."[4].

إنَّ تفسير نولدكه اقترب من تفسير علماء العربية والمعنيين برسم المصحف مثل أبـي بكـر بـن الأنبـاري (ت 328هـ)[5] ، وأبـي بكـر الصـولي (ت336هـ)[6] ، وأبـي عمـرو الـداني (ت444هـ)[7]، الذين فسروا كتابة التاء بشكلين مزدوجين: مبسوطة تارة، وأخرى مربوطـة علـى إرادة الوصل لا الوقف.

أمَّا المحدثون فانقسموا على أربعة فرق:

أ. فريق وافق القدماء، فرأى أنّ "ترك كتابة التاء في (رحمت الله) و(سنت الله) بالهاء حتى لا يوقف عليها"[8] ، أي إنما كُتبت بالتاء المبسوطة لمنع الوقف عليها، فهي صورة التاء عند وصلها ولا مجال للوقف عليها.

ب. فريق ردَّ هذا الازدواج في التعبير عن تاء التأنيث برمزين إلى تطور الخط العربي، ففي زمن تدوين القرآن الكريم لم يكن للتاء رمزان يعبّران عن تاء مربوطة وأخرى مبسوطة، وقد جاء هذا الازدواج تعديلاً لاحقاً؛لذلك وردت بالقرآن الكريم تحمل الشكلين التاء المبسوطة (ت) والتاء المربوطة (ة)[9]. ويعد الباحث ورود الكلمات بالتاء المربوطة تطوراً في رسم الكلمات

---

[1] الإتقان: 168/4.

[2] ظ: التطور النحوي: 67.

[3] ظ: الخط العربي وتطوره: 41.

[4] تاريخ القرآن: 465–466.

[5] ظ: كتب إيضاح الوقف والابتداء: 287/1، نقلاً عن رسم المصحف: 271.

[6] ظ: أدب الكتاب: 250.

[7] ظ: المقنع: 77، وللمزيد ظ: الإتقان : 168/4، 177–178.

[8] الدراسات اللهجية والصوتية: 209.

[9] ملامح في فقه اللهجات العربيات: 287.

في القرآن الكريم؛ لأن الأبجدية العربية لا تعرف إلاّ رمزاً للتاء المبسوطة (ت)، وهو الأصل في التعبير عن التاء في العربية، ولاسيما أنّ التأنيث في الساميات كلها كان بالتاء فقط كما تؤكدهُ النقوش [1]، وليس بالهاء [2].

ج. فريق جعلها معبرة عن اختلاف لهجات قرّاء القرآن الكريم، قائلاً: " بعض القراء وقفوا على هذه الهاء بالتاء موافقة لصريح الرسم القرآني في (رحمت)..." [3]، ولاسيما اللهجات العربية القديمة في جنوبيّ جزيرة العرب، واللهجة الحميرية خاصة، وقد نقل ابن جني خبراً عن أحد ملوك اليمن، قال لضيفه من عرب الشمال حينما لم يفهم كلامه: " ليست عندنا عربيت، من دخل ظفار حمّر، أي تكلم بكلام حمير" [4]. وما كان عند الحميريين من الوقوف على تاء التأنيث تاءً، تثبته الدراسات المقارنة، التي تذهب إلى أنّ اللهجات العربية الجنوبية لا تعرف رمزاً لتاء التأنيث سوى المبسوطة[5]، وقريب منه ما نجده عند قبيلة طيّئ التي كانت " تقف على هذه التاء بغير إبدال، فتبقيها تاءً كحالتها في الوصل سواء بسواء..." [6]، أي إنّ جُلّ العرب تقول: (هذهِ فاطمه) ، وطيّئ تقول: (هذهِ فاطمت)، لذلك يقول غانم قدوري: " من وقف على تاء التأنيث بالتاء ورسمها كذلك يكون جارياً على لغة طائفة من العرب..." [7]، أو متأثراً بالأصل السامي المتمثل ببقاء تاء التأنيث تلفظ تاءً في حالتي الوصل والوقف[8].

د. ويرجح غانم قدوري أن يكون هذا الازدواجُ في رسم كلمات القرآن مثل (رحمة) و(رحمت): " احتفاظاً بالصورة القديمة لرسم تلك الكلمات... ويحتمل أنّها تمثل نطقاً حياً لتلك الظاهرة التي تحتفظ بالتاء في حالة الوقف، إلاّ أنّ ذلك لا يمنع أن يكون الكاتب جرى في كتابة تلك الكلمات على وصل الكلام، حيث تلفظ بالتاء..." [9]. وبذلك أورد غانم قدوري الاحتمالات السابقة مرجحاً أن يكون سببه هو الاحتفاظ بالصورة القديمة لرسم الكلمات بالتاء، فاقترب من الفريق الثاني في رأيه.

---

(1) ظ: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 83.

(2) ظ: لغات النقوش، د. مراد كامل ضمن كتاب (اللهجات العربية بحوث ودراسات): 162، والكتابة العربية والسامية: 176.

(3) اللهجات العربية في التراث ، د.أحمد علم الدين الجندي : 502/2، وظ: رسم المصحف: 274، 275.

(4) الخصائص: 28/2.

(5) ظ: قواعد العربية الجنوبية : 56.

(6) ظ: بحوث ومقالات في اللغة: 258.

(7) رسم المصحف: 272.

(8) ظ: التعبير عن الجنس في اللغة، د. رمضان عبد التواب: 59.

(9) رسم المصحف: 274.

وكل ما قيل من آراء ترجيحات معقولة، وإن كان مراعاة الوقف والوصل في الازدواج أهم الآراء. وقبل أن يستدلّ الباحث على ترجيح هذا الرأي يودّ أن يعرض توضيحاً يتصل بالموضوع.

يطمئن الباحث إلى أنّ الوقوف على ظاهرة رسم التاء على شكلين، ومحاولة ردّها إلى ما نعرفه الآن من توحيد واتساق في مواضع مجيء التاء مبسوطة أو مربوطة، إنما هو تعسف تاريخي لا ينتمي للبحث العلمي؛ لأن توحّد رموز الكتابة العربية واتساقها في قواعد استعمال منضبطة لكل منها لا ينتمي إلى عصر تدوين القرآن الكريم، الذي حمل لنا بدوره هذا الازدواج في الاستعمال، بل ينتمي إلى العصور المتأخرة عنه.

والأصل في التاء- كما يميل الباحث- هو رسمُها تاءً مبسوطة (ت)، لأن الخط العربي في أوّل استعارته واستعماله، لم يعرف هذا التنويع في رسم تاء مبسوطة، وأخرى مربوطة. وهذا التنويع جاء في مرحلة لاحقة كطريقة رسم توفيقية. وتصديقاً لذلك ينفي أحد الدارسين وجود شكل للتاء المربوطة في الأبجديات السامية كافة، فيما عدا الأبجدية العربية[(1)].

وكما أُبتكر في مسألة رسم الهمزة رمزاً كتابياً توفيقياً بين أهل التسهيل والتحقيق، وظهر أثره فيما بعد في رسم المصحف[(2)]، أُبتكِر رسم التاء المبسوطة (ت) مربوطة (ة)، وهو رسمٌ يُراعي من يقف على التاء هاءً، ويكون له بالرمز (ة) إشارة وهو (هـ)، أي: الهاء، ويُراعي كذلك من يقف على التاء تاءً، ويكون له بالرمز (ة) إشارة وهو النقطتان، وبذلك دلّ الرمز (ة): "على الوظيفتين كليتهما... وفقاً للسياق الصوتي الذي تقع فيه "[(3)]، وأشار صراحة لذلك أبو بكر بن الأنباري (ت328هـ) بقوله: " وإنما كتبوها في المصحف بالهاء، لأنهم بنوا الخط على الوقف، والمواضع اللاتي كتبوها بالتاء، الحجة فيها أنّهم بنوا الخط على الوصل " [(4)].

وبذلك تكون التاء المبسوطة أصلاً، والمربوطة ابتكاراً دعا إليه رسم المصحف، للتوفيق بين لهجتين أو قراءتين ويصحُّ أن نقول إنّه تأثير للمصحف الشريف في الخط العربي. وبذلك تكون التاء المربوطة (ة) علامة على جواز الوقف، والمبسوطة علامة على عدم جوازِه.

ويعود الباحث إلى الاستدلال على أنّ مراعاة الوقف والوصل هو أهم الآراء في توجيه ازدواج رسم التاء في رسم المصحف. وبإمعان النظر في الآيات القرآنية التي ورد فيها ازدواج في استعمال التاء مبسوطة أو مربوطة من خلال استقراء كلمتين هما (بقية) و(امرأة)، يرى الباحث ما يأتي:

أ. وردت كلمة (بقية) ثلاث مرات في القرآن الكريم:

- ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة 248].

---

(1) ظ: ملامح في فقه اللهجات العربيات: 62.

(2) ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي: 131، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث: 529-530.

(3) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 528.

(4) كتاب إيضاح الوقف والابتداء: 287/1، نقلاً عن رسم المصحف: 271.

- ﴿ فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [هود 116].
- ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [هود 86].

فقد وردت (بقية) بالتاء المربوطة مرتين حينما لم تكن مضافة، ومما يجوز الوقف عليها بالهاء حين ينقطع- مثلاً- نفَسُ القارئ، ووردت بالتاء المبسوطة لمّا لم يجُز للقارئ أن يقف؛ لأنّها مضافة إلى لفظ الجلالة، فكأنَّ التاء المبسوطة هنا علامة للوصل، وكما أنّ القارئ لا يقف على التاء حين يتصل بها الضمير نحو: (امرأتُك، ونعمتك)، فلا يُقال (امرأت) ثم يستأنف (ك)، فكذلك الآيات القرآنية ﴿ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾ [آل عمران 35] ،و ﴿ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ ﴾ [يوسف 30] ،و ﴿ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [القصص 9، التحريم 11] ،و ﴿ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ ﴾ [التحريم 10] وكأن الإضافة وإرادة الوصل الحتمي صيّرت الكلمتين (امرأت فرعون) - على سبيل المثال- مثل (امرأتك) كأنها كلمة واحدة، وتنبّه لهذا الصولي فقال: "... فإذا أضفتها إلى مكني عنه كانت بالتاء لأنه لا يمكن الوقوف عليها بالهاء، كقولك امرأتك وفتاتك فهذا الوجه، وقد كتب في المصحف (رحمت الله) و(ابنت عمران) ومثله (نعمت الله) وذلك لكثرة اصطحابهما ليس يفصلان في القراءة، فصار كالحرف الواحد الذي لا ينفصل منه..."[1]. وقد وردت كلمة (امرأة) في القرآن الكريم في أحد عشر موضعاً، كتبت (امرأت) بالتاء المبسوطة في سبعة مواضع، وبالتاء المربوطة في أربعة مواضع حينما وردت (امرأة) لوحدها ولم تكن مضافة، وجاز الوقوف عليها، نحو:

- ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ ﴾ [النساء 12].
- ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا ﴾ [النساء 128].
- ﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ ﴾ [النمل 23].
- ﴿ وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب 50].

ويُستدل ممّا سبق على أنّ قواعد الكتابة العربية كانت " تستجيب بمرونة أكثر لتسجيل الظواهر اللغوية بعيداً عن التحديد والقواعد المطردة التي قعّدها النحاة..." [2]. وبهذا كان ورود تاء التأنيث بشكلين استجابة خطية للتعبير عن سياقين صوتيين مختلفين.

أثر اللهجات في رسم المصحف

---

(1) أدب الكتاب: 250-251.

(2) رسم المصحف: 274.

- تفخيم السين صاداً.
- تفخيم الألف.

1. تفخيم السين صاداً:

يذهب نولدكه إلى أنّ كتابة السين صاداً هو لمراعاة الإدغام[1]، مثل قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[البقرة 245]. وليس هذا إدغاماً أو إبدالاً صوتياً، وإنما هو تغيير لصفة ما في الصوت، فكلا الصوتين رخوان ومهموسان، ولكن تفخيم السين أنتج صاداً[2]، وذلك بإضفاء صفتي الاستعلاء والإطباق التي تمتاز بها الصاد على السين بتأثير الصوت المطبق (الطاء)، فلا يعدو الأمر سوى تغييرِ صفة بدليل عدم تغيّر المعنى. وقد ذكر ابن جني رواية عن اللهجات في لفظ كلمة (صقر) وهي: صقر، وسقر، زقر من غير أن يتبدّل المعنى، وهو الطير الجارح[3]، " قال قطرب محمد بن المستنير: إنّ قوماً من بني تميم يُقال لهم بلعنبر يقلبون السين صاداً عند أربعة أحرف: عند الطاء والقاف والغين والخاء، إذا كُنّ بعد السين... ويقولون: سراط، وصراط، وبسطة وبصطة، وسيقل وصيقل... ومسغبة ومصغبة... وسخّر لكم وصخّر لكم..." [4].

ويبدو للباحث أن تفخيم السين ليصير صاداً:

أ. مزية لهجيّة للبدو، وليس كما يذهب أبو حيان(ت745هـ) إلى أنّه لهجة قرشية[5]. وكثيراً ما يردّ اختلاف نطق صوتين في كلمة ما إلى اختلاف الناطقين: البدو والحضر[6].

ب. ويقع هذا التفخيم، أو إطباق السين في مواقع محددة، أي إنّه تغيير لصفة صوت بشرط وقوعه بعد صوت محدد، ويكون الصوتان إمّا متجاورين مثل: سخّر وصخّر، أو متباعدين نحو: سراط وصراط. ويسمّي بروكلمان (سراط ← صراط) مماثلة مدبرة غير تامة في حالة الانفصال[7].

ج. أنّ السين المفخمة لو كان لها رمز في الكتابة العربية، لما كُتبت صاداً.

---

(1) ظ: تاريخ القرآن: 490.

(2) ظ: في اللهجات العربية: 128-130.

(3) ظ: الخصائص: 374/1.

(4) الصحاح: مادة (ص د غ): 1323/4.

(5) ظ: البحر المحيط: 25/1.

(6) ظ: في اللهجات العربية: 106-107، لهجة البدو ، د.عبد العزيز مطر(تصدير د. إبراهيم أنيس: أ).

(7) ظ: فقه اللغات السامية: 58.

وممّا تجب الإشارة إليه أنّ هذا التغيّر هو تغيّر ألوفوني وليس فونيمياً[1]، أو كما يذهب حسام النعيمي بأنّه تصويتة وليس صويتة[2] كما في (سعد) و(صعد) ،و(سار) و(صار)، فإن السين والصاد قد تباينا لتباين دلالتهما في حين أنه في (سراط → صراط) ،و(مسيطر ← مصيطر) تغيرت السين إلى صاد ولم تتغير دلالة الكلمة، وهو ليس أكثر من تفخيم للسين.

2. تفخيم الألف:

يقول نولدكه: " إنّ طريقة كتابة الألف (ا) مع (ي) تقابلها طريقة بعض الكلمات مع الواو. ونظراً إلى أنّ النحويين لاحظوا بوضوح أنّ نطق أهل الحجاز لهذه الكلمات فيه تفخيم أو تغليظ، وأنّ فيه إمالة نحو الواو..." [3].

وقد عرف علماء العربية هذا النوع من نطق الألف، وسمّى سيبويه هذه الألف– التي ترسم واواً– بألف التفخيم، وعدّها من الحروف المستحسنة، وقال: "وألف التفخيم: يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة..."[4]، ومثله ابن جني، إذ يقول عنها: "هي التي تجدها بين الألف وبين الواو... وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو؛ لأنّ الألف مالت نحو الواو..."[5]. ومن القدماء من فسّر رسم الألف واواً بأنّه ردّ إلى الأصل[6]. إنّ الذي دعا علماء العربية والمشتغلين برسم المصحف الشريف، إلى تفسير هذه الظاهرة، ومن ثم الاختلاف فيها، هو كتابة بعض الكلمات بالواو وكان حقّها أن تُكتب بالألف. والباحث يستبعد أن يكون ردُّ الألف إلى أصلها سبباً في كتابة الألف واواً ؛ لأنه إن وقع، فشذوذ لا تؤيّده اللغة.

أمّا المحدثون، فرأوا أنّ رسم الألف واواً في بعض الكلمات في رسم المصحف؛ لأنها:

أ. ألف ممالة نحو الضمة، أو الواو[7]، أو أنّها صورة لنطق الألف المفخمة[8]. ولمّا كانت الإمالة– نحو الياء والواو– ممّا يعتدُّ القرّاء فيها برسم المصحف، بل عدّه بعضهم سبباً

---

(1) عن الفرق بين التغيّرين ظ: البحث: 96.

(2) ظ: أبحاث في أصوات العربية: 64.

(3) تاريخ القرآن: 479.

(4) كتاب سيبويه: 432/4.

(5) سر صناعة الأعراب:56/1.

(6) عن آراء القدماء في الألف المفخمة، ظ: رسم المصحف:330–338.

(7) ظ: الأصوات اللغوية: 40، وفي اللهجات العربية: 65، وكلام العرب: 16، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 94.

(8) ظ: اللغة العربية، معناها ومبناها: 53، ودروس في أصوات العربية : 163، وفي الأصوات اللغوية: 168، والدراسات اللهجية والصوتية: 205،.

لها[1]، وكان رسم المصحف مُظهراً اختلاف لهجة كُتّابه ونسّاخه[2]، فقد فخّم الحجازيون كتابة الألف في بعض الكلمات، و" توهموا لشدة الفخامة أنّها واو فرسموها على ذلك " [3]. وتُسمّي بعض الدراسات اللغوية الحديثة هذه الألف بألف الصلاة[4].

ب. بقايا من الصورة النبطية القديمة، إذ حافظت صور الكلمة في الكتابة العربية على الواو التي تظهر في وسط الكلمة في الشكل النبطي، التي صارت في النطق العربي للكلمة فتحة طويلة، أي إنّ الشكل الموجود للكلمة (الصلوة) في رسم المصحف هو الشكل الكتابي القديم، أمّا كلمة (الصلاة)، فإنّها صورة مستحدثة في الكتابة العربية[5]. وسُبِق غانم قدوري في رأيه هذا بتعليل الصولي حين لحظ التطور التاريخي للخط العربي، إذ يقول مُعلّلاً كتابة الألف واواً مثل (الصلوة، والزكوة...): " كتبن كذلك على مثل أهل الحجاز؛

---

(1) ظ: الإمالة ، في القراءات واللهجات العربية ، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي : 249.

(2) ظ: م. ن: 256.

(3) ظ: م. ن: 257.

(4) ظ: في اللهجات العربية: 65-66، والأصوات اللغوية: 39، وكلام العرب: 16، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 94، ودراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود: 241.

(5) رسم المصحف: 336-337.

لأنهم تعلموا الكتاب من أهل الحيرة. وهذا إنما فُعِل بسبب قلة الكتّاب في ذلك الزمان، وإنّ الذين كتبوه أهل الحجاز، وأنت اليوم بالخيار، إن شئت كتبتها بالألف وإن شئت أقررتها على ما في المصحف "[1]. وهذا التعليل يخرج تفخيم الألف من أثر اللهجة إلى أثر تطور الخط.

ج. تأثرٌ بالأصل غير العربي للكلمة المرسومة ألفها واواً، مثل رسم (الصلوة) فهي "في بعض اللغات السامية (صلواتا) أو (صلوات)..."[2]؛ "نظراً لأنّها من الكلمة السريانية: صلوتا: Salōtā، بالواو"[3]، وكلمة (مشكوة) رسمت بالواو بالمصحف نظراً لأنها مأخوذة من الكلمة الحبشية: Maskōt، والتي أصلها: Maškōt، ومعناها: شباك، نافذة، كوة[4]، وهي محركة "بالضم الممدود، فكتب بالواو دلالة على أصلها الحبشي..."[5]. وبذلك تكشف ظواهر رسم المصحف بعضاً من المعربات في القرآن الكريم[6]. وقد أنكر أحد الدارسين[7] أن يكون سبب سبب كتابه (الصلوة) بالواو أنها معربة، مفسراً إياه بأنّه مذهب في الرسم.

وكما أنّ رسم تاء التأنيث بشكلين مزدوجين تُراعى فيه إرادة الوصل أو الفصل، فكان علامة من كتبة المصحف[8]، فكذلك رسم الألف بالواو لبعض كلمات القرآن الكريم علامة للقارئ للقارئ ليفخّم الألف؛ لذلك يقول تمام حسان: " خشي مدونو القرآن على تفخيم الألف، فلهذا السبب كتبوها في صورة الواو ليُعلم القارئ أنّ هذه الألف مفخمة "[9]. وبذلك يكون واو (صلوة) رمزاً كتابياً لا يشير إلى حقيقته الواضحة بل يشير إلى قيمة صوتية، وهي التفخيم لم تستقل في الخط العربي برمز خاص؛ ولهذا يقول عبد الفتاح إسماعيل شلبي: " يعتد القراء– في باب الإمالة– برسم المصاحف، وعدّه بعضهم سبباً من الأسباب التي تؤدي إليها..." [10].

---

[1] أدب الكتاب: 255.

[2] رسم المصحف: 336، و ظ: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 397.

[3] المعرب في القرآن الكريم: 123، و ظ: 342.

[4] ظ: إسهامات حول علوم اللغة السامية، نولدكه: 51، والمعرب والدخيل، د. عبد الرحيم عبد السبحان: 453، نقلاً عن المعرب في القرآن: 304، والتطور النحوي: 218.

[5] المعرب في القرآن: 123.

[6] ظ: البحث: 84.

[7] ظ: القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم: 305.

[8] ظ: البحث: 98–99.

[9] اللغة العربية، معناها ومبناها: 53، و ظ: في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية: 33.

[10] الإمالة: 249.

علاقة رسم المصحف بنشأة القراءات القرآنية

عرض لأسباب نشأة القراءات القرآنية كثيرٌ من المعنيين قديماً وحديثاً[1]. وقد ذهب كثير من المستشرقين[*]، ومنهم الألمان إلى أثر رسم المصحف، وتحسينه بنقطيْ الإعراب و الإعجام في نشأة القراءات، ومنهم:

أ. نولدكه، إذ قال عن أثر عدم نقط المصحف العثماني بأنّه أوجد معه: " احتمالات لا حصر لها لقراءة الكلمات غير المُشكَّلة...." [2].

ب. بروكلمان، في قوله: " حقاً فتحت الكتابة، التي لم تكن قد وصلت بعد إلى درجة الكمال، مجالاً لبعض الاختلاف في القراءة، ولاسيما إذا كانت غير كاملة النقط، ولا مشتملة على رسوم الحركات، فاشتغل القراء على هذا الأساس بتصحيح القراءات واختلافاتها..." [3].

أي إنّ المستشرقَيْنِ الألمانيَّيْنِ قد عدّا الخط العربي آنذاك غير ناضج، وعدم نضجه هو الذي خلق- بنظريهما- القراءات القرآنية. والباحث يميل إلى موافقتهم في عدم نضج الخط العربي آنذاك، ولكنه لا يجاريهم في كون عدم النضج سبباً في نشأة القراءات، وسيأتي النقاش حول هذا الرأي، ولن يتعجّله الباحث ها هنا قبل الحديث عن القراءات، وحقيقتها، ومصادرها.

إنّ القراءات القرآنية علم نقلي وشفوي، تعتمد السند الصحيح المتواتر، ولا تؤخذ من المصاحف المكتوبة، لِذا أُشتهر في الأثر بأنّ القراءة سنة متبعة[4]، أي لم تنشأ القراءة القرآنية عن رسم المصحف؛ لأنّ "القراءة هي الأصل، وأنّ الرسم تابع لها...."[5]، واختلاف رسم المصحف لم يكن سبباً في اختلاف القراءات بل "كان سبباً في حفظ الاختلاف الموجود أصالة..."[6]، أي: استوعب رسم المصحف اختلاف القراءات القرآنية الصحيحة التي كانت عليها عند تدوين المصحف العثماني.

وربّما لا يُدرِك المستشرقون الألمان هذا المعنى، وهم الذين يعتمدون (الفيلولوجيا)، التي محورها النص المكتوب، في التحليل والدراسة والاستنتاج، وليس العلوم النقلية أو الشفاهية.

---

[1] على سبيل المثال ظ: تأويل مشكل القرآن : 92-93، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 79-84، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي: 314-315، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 23-36.

[*] وأول من أُشيع عنه هذا الرأي- بحسب التتبع المتواضع للباحث- المستشرق المجري أجنتس جولد تسيهر في كتابه (مذاهب التفسير الإسلامي) ظ: 8، وللمزيد 8-15.

[2] تاريخ القرآن: 559، و ظ: 629، 630.

[3] تاريخ الأدب العربي: ق1، مج197/1، وظ: ق389/2.

[4] ظ: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: 49، وظ: 50-52.

[5] معجم القراءات القرآنية: 58/1، وظ: القرآن الكريم وأثره: 23، وتاريخ القرآن (د. عبد الصبور): 230.

[6] اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 82.

ويوافق رأي المستشرقين في أثر رسم المصحف في نشأة القراءات، بعض المحدثين، ومنهم السيد الخوئي[1]، ومحمد هادي معرفة[2]، ومحمد حسين الصغير[3]، وعبد المجيد عابدين[4]، وتمام حسان[5].

وقد رفض هذا الرأي في نشأة القراءات القرآنية كثيرٌ من المحدثين، والباحث يوافقهم في ذلك ، ومنهم أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم[6]، وعبده الراجحي[7]، وعبد الصبور شاهين[8]، وغانم قدوري الحمد[9]، ومحمد سمير اللبدي[10]. إنّ ما يعتقده الباحث من عدم كون رسم المصحف سبباً في نشأة القراءات القرآنية له أدلة منها :

أ. نُقِل النص القرآني حرفياً بطريقة المشافهة والحفظ، فكان " الأصل في اعتماد النص القرآني وتوثيقه عن طريق السماع والعرض " [11]، وهذا النقل الشفاهي للقرآن الكريم يُفسّر تفسيراً علمياً بما يأتي:

1. إنّ النمط الشفوي في نقل المعرفة لم يكن بغريبٍ عن العرب الذين حفظ العلماء والرواة عنهم تراث عصور الاستشهاد، وغيرها حفظاً في الصدور، فكيف بالكتاب الأكثر عناية وهو كتاب الله عز وجل، ولاسيما أنّ " جوهر التربية العربية يعتمد التعلم بالأذن (السماع) قبل العين (القراءة)...." [12]. وقد ظلّ كثير من التراثين العربي والإسلامي يُرويان لعدة قرون قبل أن يُدوّنا. وقد أشار نولدكه[13] ،والمستشرق الإنجليزي أ. ر. جب[14] إلى أنّ تعلّم القراءات وحفظها ونقلها كان يتم من دون اللجوء إلى المصاحف.

---

(1) ظ: البيان في تفسير القرآن: 165.

(2) ظ: التمهيد في علوم القرآن: 13/2-20.

(3) ظ: تاريخ القرآن: 12، والمستشرقون والدراسات القرآنية: 27، 100.

(4) ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي: 139.

(5) ظ: الأصول: 22-23.

(6) ظ: معجم القراءات القرآنية: 59/1، والقرآن الكريم وأثره: 22-24، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 14-19.

(7) ظ: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 82-83.

(8) ظ: تاريخ القرآن: 230.

(9) ظ: رسم المصحف: 717، وللمزيد ظ: 720-728.

(10) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: 317.

(11) تاريخ القرآن (د. عبد الصبور): 91، و ظ: معجم القراءات القرآنية: 51/1.

(12) المعجمية العربية: 42.

(13) ظ: تاريخ القرآن: 580.

(14) خواطر في الأدب العربي، ضمن كتاب (المنتقى): 129/1.

2. إن لكل علمٍ منهجَ تلقٍّ، ومنهج القرّاء في تلقّي القراءات القرآنية يختلف عن منهج غيرهم، فهم لا يأخذون القراءة " على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية " [1]. وهذا المنهج لا يسمح لاختلاف الخط بأيّ أثر في نشأة القراءات، بل ذُمّ من يأخذ القرآن من مُصْحفيّ[2]، لأنه سوف " تشتبه عليه الحروف، فيصحّف..." [3]، وكان يُقال لمن صحّف في قراءته: " دع المصحف، وتلقى (كذا) من أفواه الرجال" [4]، لكي يُحكِم القراءة بالسماع والمشافهة[5]، وبذلك تتوارث القراءات عن طريق التلقي والتلقين[6]، وصرّح نولدكه بأنّ علماء القراءات كانوا " يحذرون يحذرون من (المصحفي) كمصدر من مصادر المعرفة القرآنية " [7]. إن سمة المشافهة في تلقي العلوم الإسلامية ومنها القراءات ،وعلوم العربية، تعني أن معرفتهما لا يمكن أن تكون إلاّ بالأذن، وإن اكتسابها بالكتابة ظل لحقبة طويلة نمطاً معيباً. وبناءً على ما تقدم، فلو تمّ تبني آراء المستشرقين الألمان وغيرهم في سبب نشأة القراءات القرآنية، فإنّ النتيجة ستكون أنّ هذه القراءات لم تنشأ لكونها رخصةً و" تخفيفاً على العباد وتسهيلاً لهم حتى يستطيعوا تناول كتابهم العزيز بما لديهم من قدرة على ذلك " [8]، أو لكونها صورة لهجية ومظهراً لغوياً لما كان سائداً[9]، بل ستكون هذه القراءات تصحيفاً من القراء، القراء، أو من رواتهم، وهذا غير مقبول أبداً؛ لأن قراءة القرآن الكريم أساسها الرواية ، والمشافهة ، والتلقي ، والتلقين من أفواه القراء الموثوق بهم.

وتصديقاً لما تقدّم فإننا نجد القراء ورواتهم حين يختلفون في كلمة في القرآن الكريم لتشابه رسمها وعدم تنقيطها، فإنّهم يهرعون إلى الرواية والمشافهة، فلما سُئِل أبو عمرو بن العلاء– أحد القراء السبعة– عن كيفية معرفة قراءة قوله تعالى :(وباركنا عليه) وفي

---

[1] النشر في القراءات العشر، الجزري: 16/1.

[2] ظ: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي: 234/1–235، وتاريخ القرآن (د. عبد الصبور): 36، والقراءات القرآنية وأثرها: 17–19.

[3] تاريخ آداب العرب: 234/1.

[4] التصحيف والتحريف، أحمد العسكري: 9، نقلاً عن القراءات القرآنية وأثرها: 18.

[5] ظ: مباحث في علوم القرآن : 257.

[6] ظ: في اللهجات العربية: 30، ومستقبل اللغة العربية المشتركة: 44.

[7] تاريخ القرآن: 581.

[8] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: 317.

[9] ظ: تاريخ اللغات السامية: 81، 181، 182، 208، وفي الأدب الجاهلي : 95، 96، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 93.

موضع آخر من السورة نفسها (وتركنا عليه)، قال: "ما يعرف إلاّ أن يُسمع من المشايخ الأولين"[1]. والمستشرقون ولاسيما الألمان منهم، يدرسون تراثنا اللغوي والقرآن الكريم بتقنيات الفيلولوجيا التي تعتمد النصوص ودراستها؛ لمعرفة الأمة المنتجة لها، وعقليتها؛ لذا درسوا العربية وعلومها وكتابها الخالد، كما لو كانت الدراسة (بصرية)، في حين أنّ الفكر اللغوي العربي كان إلى حد كبير يعتمد على (السماع). حتى نجد الحرص على الأمية الكتابية، كما في عبارة الجاحظ(ت255هـ) " ولو عرف التقييد لم يلتفت إلى روايته "[2]، دافعه تأكيد علماء العربية على فضيلة الحفظ، وتوثيق مشافهتهم الأعراب.

ب. لو كان لتجرّد رسم المصحف من نقط الإعجام ، والحركات الإعرابية أثرٌ في نشأة القراءات:

1. لما وُجِدت قراءات خارجة عمّا يحتمله رسم المصحف. وقد قرأ الصحابة بقراءات تخالفه[3].
2. لصار لكل كلمة واحدة في القرآن الكريم قراءات كثيرة بما يحتمله رسم المصحف، وهذا ما لم يُوجد؛ ولهذا قيل " الرسم لا ينشئ القراءة، ولكنه يحكم عليها " [4]. ويصير أمراً واقعاً ما أشير إليه من أن اعتماد رسم المصحف سبباً لنشأة القراءة " قد يؤدي في الواقع إلى احتمالات في القراءة، لم تثبت بطريقة الرواية " [5].

ج. إنَّ أسلوب إقراء القرآن من أفواه المقرئين يمثّل ضرورة؛ كيما تُوثَّق القيمة النطقية لكثير من الظواهر الصوتية التي لا يمثلها رسم المصحف من تفخيم ، وإمالة ، وإدغام ، ووقف ، وابتداء ، وغيرها.

واطلع الباحث على عرض لكتاب (قراءة آرامية سريانية للقرآن) للمستشرق الألماني المعاصر (كريستوف لوكسنبرغ)، يعرض فيها قراءة جديدة للمقاطع الواردة في القرآن الكريم، التي يراها غامضة. وتتخذ هذه المحاولة في قراءة القرآن الكريم بما يحتمله رسم المصحف الشريف من قراءات متعددة ناتجة عن تغيير نقط حروف كلماته، التي يراها (صعبة) أو (مشكلة)؛ لإيجاد

---

[1] السبعة في القراءات: 48، وهما الآيتان: (78) و(113) من سورة الصافات.

[2] البيان والتبيين: 163/1، و ظ : الرواية والاستشهاد باللغة: 27.

[3] ظ: رسم المصحف: 722.

[4] تاريخ القرآن (د. عبد الصبور): 230.

[5] م. ن: 231.

معانٍ أُخر مستبطنة من الكلمات التي صُحّفت من لدن هذا المستشرق بتقليب الاحتمالات التي يعطيها رسم المصحف[1].

وبهذه المحاولة يكون ما حذَّر منه الباحث من تبني نشأة القراءات بسبب الخط العربي يُعدّ تصحيفاً قد دخل حيّز التطبيق، وهو ما يرفضه الباحث والدارسون الذين سبقوه.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ هذا الفهم الاستشراقي تُغذّيه بعض النصوص والروايات التي يوردها علماء القراءات، التي يتوقّف فهمها على سياقها التاريخي المحدد لها، أو أنّها مدسوسة وضعيفة[2]، تفهم من لدن المستشرقين بسوء نية تارة، وتارة أخرى بتوجيه إسقاطاتهم التاريخية على النص القرآني، ورؤية القراءات القرآنية تنقيحاً لنصّه بعدما سلم في طفولته من التنميط اللغوي كما يرون!

---

[1] للمزيد من الإيضاح والأمثلة ظ: معاني القرآن في ضوء علم اللسان، د. رالف غضبان، ضمن كتاب (دراسات في تفسير النص القرآني): 1/371-384. وللمزيد من العرض ،والنقد ،والنقاش لهذه المحاولة ظ: أساسيات المنهج والخطاب في درس القرآن وتفسيره، محمد مصطفوي: 275-280.

[2] للإطلاع على هذه الروايات ونقدها، ظ: معجم القراءات القرآنية: 51-58.

الفصل الثالث
مستويات العربية

الفصل الثالث
مستويات العربية

تنقسم اللغة عند أغلب اللغويين المحدثين على مستويات أربعة، هي المستوى: الصوتي، والصرفي، والنحوي/ التركيبي، والدلالي[1]. وهذه المستويات مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، ولا يجوز الفصل بينها؛ لأنّ كُلاً منها يعتمد على الآخر في بحثه ونتائجه[2]؛ ولأنّ اللغة أيضاً على درجة كبيرة من التعقيد، وليست دراستها مرة واحدة يسيرة؛ لذا تفصل مستوياتها لأغراض دراسية. وسيدرس الباحث في هذا الفصل المستوى: الصوتي، والصرفي، والنحوي/ التركيبي، ويستثني المستوى الدلالي؛ لسببين: أولهما منهجي؛ إذ لغلبة المنهجين المقارن ،والتاريخي أثر في عزوف المستشرقين الألمان عن الاهتمام بالدلالة[3]. وثانيهما: موضوعي؛ لقلة الإشارات التي جاءت في دراساتهم عن المستوى الدلالي، مما لا يراه الباحث مسوَّغاً كافياً لإدراجه ضمن هذا الفصل.

المستوى الصوتي

أسَّس التفريق بين الكلام Parole، واللغة Langue لنشأة علمين صوتيين "علم دراسة أصوات الكلام، هو علم الأصوات، وعلم دراسة أصوات اللغة، هو علم التشكيل الصوتي"[4]، وكلاهما يبحثان في أصوات اللغة الإنسانية، وأُطلق على الأوّل Phonetics، ويدرس الأصوات اللغوية منفردة من حيث نطقها وانتقالها وإدراكها، وأُطلق على الثاني Phonology، ويدرس قيمة الأصوات في التركيب وما بينها من فروق وظيفية[5].

وما يجب التنبيه عليه أنّ الفصل التام بين الفوناتيك والفنولوجيا أمرٌ غير ممكن لأنّهما متلازمان، ومباحثهما متداخلة مما يعسر تمييز بعضهما من بعض[6]. وما توزيع الدراسة الصوتية على فرعين إلاّ لتطور الدرس الصوتي: تنظيراً وتطبيقاً[7].

---

(1) على سبيل المثال ظ: أسس علم اللغة: 43-44، وعلم اللغة العربية: 31، والمدخل إلى علم اللغة: 10.

(2) ظ: فقه اللغة في الكتب العربية: 21.

(3) وافق الباحث على هذا الرأي د. حازم علي كمال الدين، ظ: علم الدلالة المقارن : 11

(4) Principede phonologie, troubetzkoy:3

نقلاً عن مناهج البحث في اللغة: 111

(5) ظ: معجم علم اللغة النظري، د. محمد علي الخولي: 210، 212، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث: 174-175.

(6) ظ: التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 176، والوجيز : 14.

(7) ظ: علم الأصوات: 65.

الفوناتيك (أصوات العربية منفردة)

هو دراسة " أصوات الكلام Parole، أي الأصوات المنطوقة بالفعل، والنظر إليها من حيث خواصها النطقية والفيزيائية "[1] ،أي :إنّ مهمته تقوم على تحديد عدد مخارج الأصوات للغة المدروسة، وتقسيم الأصوات على أساس صفاتها[2]، من دون نظر في قيمة هذه الأصوات ،أو معانيها ،أو وظائفها، إذ (الفوناتيك) يُعنى بدراسة الصوت المنفرد خارج السياق، وليس بالقوانين الصوتية في أصوات لغة معينة[3]. فهو بهذا مستوى تجريدي.

وسيدرس الباحث في (الفوناتيك): مخارج أصوات العربية، وصفاتها، وتقسيم هذه الأصوات على: صوامت وصوائت. وسيعرض الباحث للمصطلح الصوتي عند المستشرقين الألمان؛ لأنها مصطلحات ذات علاقة بصفات الأصوات التي هي من اهتمام الفوناتيك.

---

(1) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 106، و ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية:116.

(2) ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 117، والوجيز: 12، 138.

(3) ظ: علم الأصوات: 66، وعلم الأصوات اللغوية : الفونتيكا، د. عصام نور الدين: 23–24.

أ. مخارج أصوات العربية وصفاتـها

المخرج	الصفة						
	الصوت	بروكلمان	شاده	برجشتراسر	سيبويه	تمام حسان	غانم قدوري الحمد
شفوي	ب م و	مجهور شديد أنفي متوسط بحسب ما حولها من صوامت	شديد مجهور أنفي	شديد مجهور متوسط رخو	مجهور أنفي شديد لين	مرقق مجهور شديد متوسط أنفي لين	منفتح شديد مجهور أنفي متوسط لين متوسط
شفوي أسناني	ف	مهموس رخو	مهموس رخو	مهموس رخو	مهموس رخو	مرقق مهموس رخو	منفتح مهموس رخو
أسناني	ظ ذ ث	مهموز مهموس مجهور رخو مهموس	مطبق مجهور مجهور رخو مهوس	مطبق مجهور رخو مجهور مهموس رخو	مطبق مجهور مجهور رخو مهموس	مفخم مجهور مرقق مجهور رخو مرقق مهموس	مطبق مجهور منفتح مجهور رخو منفتح مهموس
أسناني لثوي	ض د	مجهور مهموز رخو شديد	مطبق مجهور شديد	مطبق مجهور شديد شديد	رخو مجهور شديد	مفخم مجهور مرقق شديد	مطبق مجهور منفتح شديد
	ط ت	مهموز مهموس هائي شديد	مطبق مهموس شديد	مطبق مجهور شديد مهموس	مطبق مجهورشديد مهموس شديد	مفخم مهموس شديد مرقق	مطبق مهموس شديد منفتح
	ز ص س	مجهور رخو مهموز مهموس رخو	مجهور رخو مطبق مهموس رخو	مجهور رخو مطبق مهموس رخو	مجهور رخو مهموس رخو	مرقق مجهور رخو مفخم مهموس مرقق رخو	منفتح مجهور رخو مطبق مهموس رخو منفتح

المخرج	الصفة						
	الصوت	بروكلمان	شاده	برجشتراسر	سيبويه	تمام حسان	غانم قدوري الحمد
لثوي	ل ر ن	متوسط أنفي	مجهور جانبي متوسط أنفي	مجهور متوسط	منحرف مكرر أنفي شديد	منحرف جانبي مكرر أنفي متوسط	جانبي مجهور مكرر مجهور أنفي مجهور متوسط
غاري	ش ج ي	مهموس رخو مجهور شديد بحسب ما حولها من صوامت	مهموس رخو مركب مجهور	مهموس رخو مركب رخو مجهور	مهموس رخو مجهور شديد لين	مرقق مهموس رخو مجهور مركب لين متوسط	مهموس رخو مجهور شديد منفتح لين مجهور متوسط
طبقي	ك	هائي مهموس شديد	مهموس شديد	مهموس شديد	مرقق مهموس شديد	مرقق مهموس شديد	مهموس شديد
لهوي	ق غ خ	مهموز مهموس شديد مجهور مهموس رخو	مهموس شديد مجهور مهموس رخو	مهموس شديد مجهور رخو مهموس رخو	مجهور شديد مجهور مهموس رخو	مفخم مهموس شديد مجهور رخو مهموس رخو	منفتح مهموس شديد مجهور رخو مهموس رخو
حلقي	ع ح	مجهور مهموس رخو	مجهور متوسط مهموس رخو	مجهور متوسط مهموس رخو	ما بين الشديد والرخو مهموس رخو	مرقق رخو مجهور مهموس	منفتح رخو مجهور مهموس
حنجري	ء هـ	لا مهموس ولا مجهور مهموس رخو	مهموس شديد رخو	مجهور شديد مهموس رخو	مجهور شديد مهموس رخو	مرقق مهموس شديد رخو	منفتح مهموس شديد رخو
		ظ: فقه اللغات السامية: 39-40، 51	ظ: علم الأصوات عند سيبويه: 43-70	ظ: التطور النحوي: 13-21	ظ: كتاب سيبويه: 4/433-436، (طبعة بولاق: 2/404-406	ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 79، مناهج البحث في اللغة: 91-108، 124	ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية: 192

وأهم ملاحظات الباحث على توصيف المستشرقين الألمان في الجدول:

1. أشار المستشرقان الألمانيان: شاده ، وبرجشتراسر إلى تغيُّر وصف الضاد من صوت رخو إلى صوت شديد.
2. ذهب المستشرقون الألمان الثلاثة إلى تغيّر وصف الطاء ، والقاف من صوتين مجهورين إلى صوتين مهموسين.
3. وافق برجشتراسر سيبويه في جهر الهمزة، ورآها بروكلمان لا مهموسة ولا مجهورة، واتفق تمام حسان وغانم قدوري مع شاده على همسها.
4. لم يصف سيبويه وتابعه بروكلمان وغانم قدوري صوت الجيم بأنه صوت مركّب، خلافاً للبقية الذين وصفوه بذلك.
5. جعل بروكلمان صوت القاف مهموزاً أي: مطبقاً، والقاف عند القدماء صوت مستعلٍ غير مطبق، وأشار المحدثون إلى انّه صوت مفخم أو نصف مفخم، أو مرقّق (منفتح).
6. لم يزد وصف المستشرقين الألمان الأصوات العربية وضوحاً في مخارجها وصفاتها، بل نجد تراثنا الصوتي كثيراً ما يشير إلى صفات ومخارج أكثر دقة، مثل: تكرار الراء، وانحراف اللام، ولين الصوتين (ي، و) وتوسطهما، أو أنفية النون، لم يذكر بعضها هؤلاء المستشرقون.

ب. الصوائت عند المستشرقين الألمان:

الصوائت في العربية ثلاثة في نوعها: الفتحة ، والكسرة ، والضمة، وستة في كميتها[1]. ونظام الصوائت البسيط قد جاءها من النظام الصوتي للساميات[2]. وأهم ما رصده الباحث عند المستشرقين الألمان فيما يتعلق بالصائت ما يأتي:

1. ارتباط الثقل الدلالي للجذر بالصوامت وتنويعه بالصوائت

يقول بروكلمان: "وما يميز فصيلة اللغات السامية... رجحان الأصوات الصامتة على الأصوات المتحركة، ويرتبط المعنى الرئيسي في الكلمة، في ذهن الساميين، بالأصوات الصامتة فيها، أمّا الأصوات المتحركة فهي لا تعبّر في الكلمة إلاّ عن تحوير هذا المعنى وتعديله..."[3]. وقد أشار المتخصصون بالدراسات السامية المقارنة إلى أنّ من خصائص اللغات السامية تعلّق المعنى الرئيس للكلمة بصوامتها[4]. وليس هذا فرضا، وإنما نتيجة لكون هذه اللغات تصريفية[5]. إن ارتباط المعنى الرئيس للكلمة بصوامتها، يعني أن الثابت في الجذر هو الصامت، والمتغير هو الصائت، الذي يحدد معناها. إن هذه النظرة إنما تلحظ الأساس الوظيفي

---

(1) ظ: علم الأصوات: 419، ورسم المصحف: 279.

(2) ظ: دروس في علم أصوات العربية: 74-75.

(3) فقه اللغات السامية: 14-15، و ظ: 83.

(4) ظ: علم اللغة العربية: 142، وعلم اللغة المقارن: 92.

(5) للإطلاع على تعريف اللغات التصريفية، ظ: أسس علم اللغة: 56.

الذي قُسّمت بموجبه الأصوات على صوامت ،وصوائت، فصار للصوائت: طويلها وقصيرها، وظائف صوتية وصرفية ونحوية ودلالية. والمثال على ذلك الكلمات (كَتَبَ) و(كاتَبَ) ، و(كِتاب) ، و(كُتُب) ، و(كُتِبَ) ، و(كُوتِب)، وغيرها تشترك جميعاً في المعنى العام للجذر (ك ت ب)، ولكن باستعمال الصوائت بقسميها، يتنوع المعنى.

2. الصوائت المركبة[1]

وهذه الصوائت تحدث بارتباط صائتين يُنطقان مقطعاً واحداً، لا مقطعين، وهذه الصوائت قسمان بحسب الوضوح والجهر، لأحدهما:

1. الصائت المركب الصاعد، وهو الذي يكون طرفه الثاني أوضح ،وأشدّ جهارة من الأول، وذلك حينما يكون الصائت تالياً لا متلواً نحو: يُسر، ومفاوِز. ويذكره بروكلمان في قلب " الواو إلى ياء بتأثير ما قبلها من كسرة أو ياء، مثل رَضِوَ ← رَضِيَ، أيوام ← أيام"[2] ويجعله من تحول الصائت المركب الصاعد على الرغم من أنّ الكتابة الصوتية تظهر أنّ مثالي بروكلمان يصلحان أن يمثّلا الصائت المركب: الصاعد ، والهابط:

رَضِوَ: ر ـَ ض ـِ و ـَ
هابط صاعد
أيوام: ء ـَ ي و ـً م
هابط صاعد

2. الصائت المركب الهابط، وهو الذي يكون طرفه الأول أوضح واشد جهارة من الطرف الثاني، كما في: حوض، وبيت. يقول بروكلمان: " إذا ارتبطت هذه الحركات – أي: الصوائت القصيرة– بالواو أو الياء، نتج الصوت المركب الهابط: (aw) و(ay) " [3]. والصوائت المركبة الهابطة يكون " جزؤها الثاني أصلاً من أصول الكلمة مثل: Mawt: موت..." [4]. وقد ذهبت بعض الدراسات المقارنة إلى أصالة الصوت المركب في اللغات السامية[5].

وفي تراثنا اللغوي إشارات تعد الواو والياء غير المديتين من الصوامت:

1. يقول سيبويه عن الياء: " لَمّا تحرّكت خرجت من أن تكون حرف لين، وصارت مثل غير المعتل " [6].
2. يقول ابن جني عن الياء والواو: " ألا ترى إلى صحة الواو والياء جميعاً بعد الفتحة..." [7].

---

(1) للمزيد عنها ظ: الأصوات اللغوية: 42–43، وعلم اللغة: 203، 204، ودراسة الصوت اللغوي: 139، 330–331، 353–355، وفي الأصوات اللغوية: 228–229.
(2) فقه اللغات السامية: 66.
(3) م. ن: 40.
(4) م. ن: 42.
(5) ظ: نظرية الصيغة الأولى، د. حازم علي كمال الدين: 125–129.
(6) كتاب سيبويه: 193/4.
(7) الخصائص: 139/3.

3. ويقول عنهما أيضاً: " الواو والياء لمّا تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح..." [1].

ويفرق برجشتراسر بين الواو والياء المديتين من غير المديتين، من جهة الوظيفة في المقطع، ويُسمِّيهما بشبهي الحركات، فيقول: " الواو والياء إذا كانت (كذا) مركزاً للمقطع، نُسمّيها: ضمة أو كسرة. وبالعكس إذا كانت الضمة أو الكسرة طرفاً للمقطع، نسمّيها واواً أو ياءً،... وإنما تفترق الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة، من جهة وظيفتها في مقطع الكلمة؛ ولذلك نسمّي الواو والياء: شبهي الحركات " [2]. وكلام برجشتراسر بمجمله صحيح، وتفريقه صحيح. وما يجب توضيحه:

1. أنّه عبَّر بالكسرة والضمة عن الصائت بنوعيه. أمّا الواو والياء فيستعملها للإشارة إلى الواو والياء غير المديتين. فتخلّص في تفريقه مما بقي المحدثون العرب إلى الآن يجتهدون في اصطلاحاتهم للتفريق بينهما.
2. أشار إلى فرق وظيفي بين الضمة والكسرة صائتين، والواو والياء صوتين غير مديين، في وقوع الصائت مركزاً (قمة) للمقطع، ومجيء شبهي الحركة (الصائت المركب) طرفاً (قاعدة) للمقطع. وبذلك سبق برجشتراسر المحدثين العرب في إشارته إلى قمة المقطع وقاعدته. وقد رُدّدت هذه الفكرة بإيحاء من محاضراته، أو بالتعرف إلى مفاهيم علم اللغة الحديث فيما بعد في دراسات المحدثين. وراحوا يصوغون إشارته بعبارات شتى، ومعناها واحد[3].

المصطلح الصوتي

الذي سوّغ للباحث أن يتناول موضوع (المصطلح الصوتي) في ضمن دراسة الفوناتيك، هو أن جميع هذه المصطلحات تتعلق بصفات الأصوات، التي هي من اهتمام الفوناتيك. لقد استعمل المستشرقان الألمانيان: برجشتراسر ، وبروكلمان مصطلحات صوتية في وصف أصوات العربية وهي كما يأتي:

	المستشرق	مصطلحه	عند القدماء	عند المحدثين
1.	بروكلمان	المهموز	المطبق	المفخم
2.		الهائي	المنفتح	المرقق
3.	برجشتراسر	الآني	الشديد	الانفجاري
4.		المتمادّ	الرخو	الاحتكاكي
5.		الصوتي	المجهور	المجهور

(1) سر صناعة الإعراب: 22/1.
(2) التطور النحوي: 47، و ظ: 46.
(3) على سبيل المثال ظ: الأصوات اللغوية: 160-161، وأبحاث في أصوات العربية: 11.

.6		غير الصوتي	المهموس	المهموس
.7		ذوات الدوي	المصمتة	ما عدا الأصوات المتوسطة
.8		الصوتية المحضة	المذلقة	المتوسطة (المائعة)

الفونولوجيا (أصوات العربية في التركيب)

تدرس (الفونولوجيا) وظائف الأصوات في لغة معينة، وقيمها كاشفة عن أثرها بحسب موقعها، وتدرس أيضاً المقطع ، والنبر ، والتنغيم والفواصل الصوتية[1]. وأبرز المهتمون وظيفة الصوت في موضوعات (الفونولوجيا)، فكل عنصر صوتي لا وظيفة له في التعبير هو خارج نطاق اهتمامها[2]، فاختصّت بدراسة ما يحدث فيها من تغييرات صوتية تؤدي إلى اختلاف معاني الكلمات والتراكيب[3]. فالفونولوجيا مستوى وظيفي يتناول بالدرس الأصوات في سياق السلسلة الكلامية. وما يجب أن يُنبّه الباحث عليه أنّ الفوناتيك ، والفونولوجيا ليسا منفصلين إلاّ على مستوى الدراسة النظرية، وإلاّ فهما متكاملان ومتداخلان. وما يقدّمه (الفوناتيك) عن جهر صوت (ز) ، وهمس (ت) يفيد منه (الفونولوجيا) في إحداث المماثلة التقدمية في صيغة (ازتهر) فيحيلها إلى (ازدهر).

موضوعات (الفونولوجيا)

أ. المماثلة Assimilation

وهي " جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين" [4]، وإمّا تكون مماثلة جزئية أو كلية[5]. وتسعى الأصوات اللغوية للتماثل والتشابه رغبة في انسجام أجزائها؛ لأنّ اللغة "لا تتكون من أصوت منعزلة، بل من نظام من الأصوات"[6]، وللمماثلة أثرٌ كبير ومهم في بناء الكلمة[7]، وفي اختصار جهد المتكلم، لتغيُّر سرعة الكلام، وسعياً للانسجام الصوتي[8]. وقد تنبّه علماء العربية لظواهر المماثلة، وسمّوها بأسماء مختلفة مثل: المضارعة، والتقريب، وتجنيس الصوت، والمشاكلة والمناسبة[9].

---

(1) ظ: علم الأصوات: 67–69، واللغة بين المعيارية والوصفية: 119،و مناهج البحث في اللغة: 111، وعلم وظائف الأصوات اللغوية : الفونولوجيا، د.عصام نور الدين : 24.

(2) ظ: الوجيز: 13، 138.

(3) ظ: علم الأصوات: 69، وأساسيات علم الكلام: 185.

(4) أسس علم اللغة: 147.

(5) ظ: دراسة الصوت اللغوي: 378.

(6) اللغة: 62.

(7) ظ: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، د. فوزي الشايب : 190.

(8) ظ: الأصوات اللغوية: 179،و لحن العامة: 212، وأساسيات علم الكلام: 185، 187.

(9) ظ: كتاب سيبويه: 117/4، 477، 478، وسر صناعة الأعراب: 58/1، والخصائص: 139/2، 140، والمنصف: 324/2، والإنصاف: 11/1.

المماثلة عند المستشرقين الألمان[1]

إنّ دراسة المستشرقين الألمان للمماثلة، وتطبيقها على ظواهر في العربية يعدّ مزجاً بين المفهوم الغربي، والأمثلة العربية، وهو تطبيق لآخر ما توصّل إليه التحليل الصوتي في الدراسات اللغوية الغربية آنذاك. ويمكن تلخيص أهم أفكارهم بما يأتي:

أ. سَمّى بروكلمان المماثلة بالتأثر، وهي عنده من (قلب الأصوات التأثري)، أمّا برجشتراسر فسمّاها بالتشابه.

ب. قَسّم بروكلمان المماثلة على أربعة أقسام، منها ثلاثة متقابلة، وهي: (تقدمية/ رجعية) ، و(ناقصة/ تامة) ، و(متصلة/ منفصلة)، والقسم الرابع هو المماثلة المتبادلة. أمّا برجشتراسر فقسّمها على ثلاثة أقسام رئيسة هي: مماثلة كلية (مقبلة/ مدبرة) ، وجزئية (مقبلة/ مدبرة)، ومتبادلة، وكاد يغفل الإشارة إلى أثر الانفصال والاتصال في المماثلة[2]. أمّا شاده فلم يذكر سوى أنّها تقسم على: مضارعة (مزدر، واصطبر، وفحصط) ، وتقريب (إمالة، وإدغام)، وبذلك فهو يلحظ تقسيمها على مماثلة جزئية ، ومماثلة كلية، ولم يخرج عن مصطلحات التراث الصوتي العربي.

وما يُلحظ على أقسام بروكلمان للمماثلة أنّه فصّل الأنواع الأربعة التي ذكرها في تفصيل يذكره مع كل قسم، فعلى سبيل المثال المماثلة بين صامتين نوعان: تقدمية ورجعية، والتقدمية تقع في حالتي انفصال الصامتين أو اتصالهما، ولحالتي الاتصال والانفصال صنفان: ناقصة أو تامة.

ج. وما يُميز دراسة بروكلمان للمماثلة شيئان: أولهما: الدقة والتفصيل في التنظيم التبويب، وثانيهما: التركيز على المقارنة الصوتية بين العربية ،واللغات السامية الأخرى. أمّا برجشتراسر فقد أظهر اهتماماً بالتراث الصوتي للعربية من خلال مصطلحاته (إدغام،ومخرج، وصفة)، أو من خلال مصادره (ككتب القراءات والتجويد). واهتم بالتطور الصوتي؛ لأن للمماثلة عنده علتين: صوتية، تتمثل بتسهيل النطق واختصاره، وتاريخية تتمثل بتطور صوتي، ورأى أنّه بتوالي الأزمان تتقارب الأصوات وتتشابه. وأمّا ما يميّز محاضرة شاده، فقد عرضت المماثلة كما جاءت في النصوص الدالة عليها في كتاب سيبويه حصراً. ولاقتصاره على الجانب الصوتي في عرضه لها، فقد علّلها بالاقتصاد الصوتي؛ التماساً للخفة ولكن مع الحرص على البيان.

ب. المخالفة Dissimilation

وهي " جعل الصوتين المتماثلين غير متماثلين "[3]، أي: إنها على خلاف المماثلة، فتزيد الخلاف بين صوتين، وتعمّقه لئلا يبقى شيء مشترك[4]. وبتقليل فاعلية المماثلة يتحقق التوازن، وتبرز الأصوات في صورة

---

(1) ظ: فقه اللغات السامية: 56-72، والتطور النحوي: 28-33، 59-65، وعلم الأصوات عند سيبويه:71.

(2) ظ: التطور النحوي: 33.

(3) أسس علم اللغة: 147.

(4) ظ: اللغة: 91، ودراسة الصوت اللغوي: 384.

أكثر استقلالية[1]. إنّ الحرص على المخالفة يحقق تناسباً موسيقياً ترتاح إليه الأذن العربية؛ لذلك يقول تمام حسان : " من الواضح أنّ النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعاً، يحرصان في اللغة العربية على التقاء المتخالفَيْنِ، أو بعبارة أخرى، يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل " [2]. وعرف التراث اللغوي العربي المخالفة، وإن لم يُسمِّها بهذا الاسم من خلال ظواهر، فعبّر عنها بكراهية التضعيف، أو استثقال المثلين[3]، أو اجتماع الأمثال مكروه[4].

المخالفة عند المستشرقين الألمان[5]

أ. عدّ بروكلمان المخالفة من (تغيير الأصوات)، وسمّاها برجشتراسر بالمخالفة الصوتية، وهي عنده من التغيير المطرد، أي تغيير تركيبي مقيّد بشروط. في حين سمّاها شاده بتبعيد الحروف.

ب. فصّل بروكلمان أنواع المخالفة في شكل مختلف عن أنواع المماثلة، فرأى أنّ تغيير الأصوات ينقسم على: مخالفة- بنوعيها: مخالفة بين الصوامت، وأخرى بين الصوائت- وحذف، وزيادة ، وقلب مكاني ، واكتفاء بأحد المقطعين المتماثلين. وركّز برجشتراسر على نوعين للمخالفة هما: المنفصل ، والمتصل، وبإيجاز شديد عرض شاده للمخالفة، وكانت عنده على قسمين: تبعيد للحروف، وتبعيد للحركات.

ج. كان بروكلمان- بحسب عرضه للمماثلة- أكثر تبويباً ، وأدق تنظيماً في عرض أمثلته، فالمخالفة بين الصوامت- على سبيل المثال – قسّمها إمّا بحسب مخارجها (شفوية، وأسنانية، وحلقية) أو بحسب صفاتها المحسنة (صفيرية)، أو طبيعتها الفونولوجية (مائعة، ومضعّفة). أمّا برجشتراسر فقد أهمل أنواعاً كثيرة من المخالفة. ولعل لطبيعة كتابه الذي كان محاضرات جامعية أثراً في ذلك، فنثر أمثلتها في مواضع مُتعدّدة، فدرس (مخالفة الكسرة فتحة) في موضوع علامات الإعراب ولاسيما في جمع المؤنث السالم المنصوب[6]. في حين قد درسها بروكلمان- مصيباً- في (المخالفة النوعية بين الحركات)[7]، فوافقه بعض المحدثين مستشرقين ،وعرباً[8].

د. أبرز بروكلمان التغيرات الصوتية في منهج مقارن، ومثله برجشتراسر بدرجة أقل، فقد اهتم بروكلمان بالتعليل الصوتي بمنهج مقارن.

هـ. عَلّـل المستشرقون الألمان الثلاثة المخالفة، فرأى بروكلمان أنّ سبب أحد أنواعها – وهو الاكتفاء بأحد المقطعين المتماثلين- هو الارتباط الذهني بينهما. أمّا برجشتراسر فيرى للمخالفة

---

[1] ظ: دراسة الصوت اللغوي: 384.

[2] اللغة العربية معناها ومبناها: 264.

[3] ظ: كتاب سيبويه: 424/4، الخصائص: 231/2، والبحر المحيط ،أبو حيان الأندلسي : 372/1.

[4] ظ: شرح الملوكي ، ابن يعيش: 451، نقلاً عن: التطور اللغوي: 40.

[5] ظ: فقه اللغات السامية: 74-81، والتطور النحوي: 33-35، 70، 120، وعلم الأصوات عند سيبويه وعندنا : 95-96.

[6] ظ: التطور النحوي: 120.

[7] ظ: فقه اللغات السامية: 77-78.

[8] ظ: العربية الفصحى: 48، والتطور اللغوي: 43، وفقه العربية المقارن: 103، ودراسة الصوت اللغوي: 385.

سببين: أولّهما نفسي محض، ويتمثل بالخطأ في النطق، ولاسيما مع الأصوات المتماثلة، وثانيهما يختص بمخالفة الأصوات المشدّدة؛ لأنّ مخالفة هذه الأصوات إلى صوت آخر يزيد التأثير في السامع. وعدّ شاده علة المخالفة هي التخفيف. ويرى الباحث أن علة المخالفة عند برجشتراسر على خلاف ما ذهبَ، فما رآه علةً نفسية هي علة نطقية، وما عدّه علة نطقية هي علة نفسية.

ج. البناء المقطعي

تُنطق أصوات كل لغة في شكل تجمعات صوتية تُسّمى المقاطع، وهي بدورها من الوسائل الصوتية التي تحدّد معالم الكلمة: بدايةً ونهاية. ولم يتفق علماء الأصوات على تعريف شامل للمقطع؛ لاختلاف اتجاه كل واحد منهم، واختلاف وسائلهم أيضاً[1]. وتختلف اللغات في بنائها المقطعي الخاص بها[2]، لكنها تتفق في وجود وجود قاعدة للمقطع لا تكون إلاّ من الصوامت، وقمة له لا تكون إلاّ من الصوائت، واقل ما يتألف منه المقطع ، قاعدة تليها قمة[3]؛ لذا كان أبسط أنواع المقاطع وأكثرها استعمالاً هو: صامت + صائت. وتختلف أسماء المقاطع، ورموزها، وعددها عند المحدثين العرب[4].

ولا يكاد يخلو كتاب صوتي للمحدثين من تعريف للمقطع، وأوضحها تعريف حسام النعيمي الذي عَرّفه بأنّه: " وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد " [5]، ووضوح هذا التعريف يستند إلى تحديده بداية المقطع ونهايته.

وللبناء المقطعي في العربية خصائص[6]:

1. المقطع يبدأ بصامت يتبعه صائت، ولا وجود لمقطع من صامت يخلو من صائت، قصير أو طويل.
2. لا يبدأ المقطع بصائت[*]، أو بصامتين متتاليين.
3. لا ينتهي المقطع بصامتين إلاّ في الوقف، أو إهمال الإعراب.
4. يندر صوغ كلمة مجردة تزيد على أربعة مقاطع، ولا تزيد الكلمة مع اللواصق على سبعة مقاطع.
5. مقاطع العربية[*] خمسة، ثانيهما له نوعان، وهي:

---

[1] للإطلاع على آرائهم ظ: دراسة الصوت اللغوي: 280، علم الأصوات: 504–505، والمدخل إلى علم أصوات العربية: 198–202.

[2] ظ: أسس علم اللغة: 98، ودراسة الصوت اللغوي: 299.

[3] ظ: أسس علم اللغة: 96،و أبحاث في أصوات العربية: 11.

[4] للمزيد من التفصيل ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية: 208–210.

[5] أبحاث في أصوات العربية: 8.

[6] ظ: العربية الفصحى: 46–48، ودروس في علم أصوات العربية: 192–193، وعلم الأصوات: 509–510، ودراسة الصوت اللغوي: 307–308، والمدخل إلى علم أصوات العربية: 206–208.

[*] من المحدثين من ذهب إلى أنّ المقطع في العربية قد يبدأ بصائت، ظ: ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية، د. حازم علي كمال الدين: 6، 82–83، نقلاً عن الأستاذ المشرف د. محمد عبد الزهرة الشريفي.

[*] تبنّى الباحث أقسام المقطع وأسماءه مثلما جاء بها د. حسام النعيمي، ظ: أبحاث في أصوات العربية: 9–11.

- المقطع القصير نحو: كُتِبَ: ك–ُ / ت–ِ / ب–َ /
- المقطع الطويل وله نوعان: مفتوح نحو: موسيقى: /م ـٌ / س–ٍ / ق–ً /
 ومغلق نحو: علّمهُمْ: / ع –َ ل / ل –ِ م / هـ –ُ م /
- المقطع المديد نحو: ضالّينْ: / ل –ٍ ن /
- المقطع المزيد نحو: بَحْرْ: / ب –َ ح ر /
- المقطع المتمادّ نحو: متمادّ: / م –ُ / ت –َ / م –ً دد /

البناء المقطعي عند المستشرقين الألمان

أولاً: تعريف المقطع، وأنواعه، وخصائصه

عَرّف شاده المقطع ذاكراً ثلاثة من أهم أنواعه، بقوله: " كل جزء من أجزاء الكلمة، يجوز الوقف عليه بدون تشويه الكلمة، وذلك مثل قَطْعِك كلمة (كاتِبْتُ) إلى ثلاثة مقاطع: أولها: مطلق طويل(**)، وهو (كا)، والثاني: مقيد قصير(***)، وهو (تبْ)، والثالث: مطلق قصير(****)، وهو (ثُ) " [1].

ولم يتطرق برجشتراسر للبناء المقطعي بشكل مستقل مثلما فعل بروكلمان[2]، بل ولكن وردت مسائله عنده متفرقة. وتحدّث برجشتراسر عن قاعدة المقطع وقمته، وسمّى الأولى طرف المقطع، والثانية مركز المقطع، ورأى أنّ قاعدة المقطع لا بُدّ من أن تكون صامتاً، وقمته لابُدّ من أن تكون صائتاً[3]. وحديثه يشابه كلام المحدثين العرب عن المقطع[4]، وينحو فيه منحى الاتجاه الوظيفي للصوائت والصوامت مقطعياً. وأهم ما أشار إليه المستشرقون الألمان في دراساتهم من خصائص البناء المقطعي للعربية:

1. قَرّر بروكلمان[5] عدم التقاء صامتين في أول الكلمة العربية، وكل مقطع يبدأ فيها بصوت صامت واحد.
2. لا يمكن الابتداء بصامت[6].
3. لا يتحمّل البناء المقطعي " الحركة الطويلة إلاّ في المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف..." [7]، وهذا وجه وجه رخّص علماء العربية فيه التقاء الساكنين فقالوا: " التقاء الساكنين يُغتفر في.... المدغم قبله لين في كلمة نحو خُوَيْصّة والضالّين..." [1]. وسيأتي الحديث عنه.

(**) أي: طويل مفتوح.

(***) أي: طويل مغلق، ويُسمّيه بروكلمان بالمقطع المغلق (ظ: فقه اللغات السامية: 43، 44).

(****) أي: قصير.

(1) الأصوات عند سيبويه: 98-99.

(2) ظ: فقه اللغات السامية: 43-45.

(3) ظ: التطور النحوي: 46، والبحث: 116.

(4) على سبيل المثال ظ: أبحاث في أصوات العربية: 11.

(5) ظ: فقه اللغات السامية: 43، 73.

(6) ظ: التطور النحوي: 46.

(7) فقه اللغات السامية: 44.

4. صيّر بروكلمان وبرجشتراسر همزة الوصل مع الصامت الذي يليها ، مقطعاً يتكون من حركة وصامت، إذ يقول بروكلمان: " لا يمكن... أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة؛ ولذلك فأنّه إذا وجد مثلُ هذين الصوتين، صيغةً ما، نشأت حركة جديدة، قبل الصوت الأول، ونادراً بعده وكوّنت معه مقطعاً مستقلاً... وهذه الحركة المساعدة هي في العربية: الكسرة..." [2] في مثل: بْن← ابْن، نْقتل← انقتل[3]. ولم يوافق هذين المستشرقينِ الألمانيينِ من المحدثين غيرُ جان كانتينو[4]، وتمام حسان[5]، الذي مثل لهذا المقطع بأداة التعريف. والمقطع المفترض (ح س) المتكون من صائت قصير يليه صامت، لم يقبل أكثر المحدثين بوجوده[6]؛ لأنّ " الحركات لا يمكن أن تقع في بداية المقطع..." [7]، ولا وجود لمقطع في العربية إلاّ وهو يبدأ بصامت واحد[8]. وكأنما تأثر القائلون بوجوده بالكتابة، فرأوا لهمزة الوصل استقلالا، وهي التي تسقط في درج الكلام، وتثبت في أوله فقط، بل إنّها لا تظهر في التحليل الصوتي حين تستعمل الكتابة المقطعية وهي في درج السلسلة المنطوقة، نحو:

قالَ اخْرُجْ: / ق ـَ ً / ل ـَ خْ / ر ـُ ج /

ويقول ابن جني: "اعلم أنّ ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصُّلاً إلى النطق بالساكن، وهرباً من الابتداء به..."[9]. وناصرت جلّ الدراسات اللغوية المقارنة[10]، هذا الرأي، وهو الرأي الشائع والمقبول. وبذلك تكون زيادةُ همزة الوصل في أول بعض الكلمات[11] ضرورةً اقتضتها طبيعة البناء المقطعي للعربية.

ثانياً: ظواهر البناء المقطعي

إنّ أبرز ما سيعرضه الباحث من ظواهر هذا البناء من خلال أمثلة بروكلمان وبرجشتراسر، هي ظواهر التحويل المقطعي، وتعني: تحويل مقطع ما غير مسموح به إلى مقطع أو مقطعين؛ لينسجم البناء المقطعي. ومن هذا التحويل:

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 210/2.

(2) فقه اللغات السامية: 73، وظ: 41، 43، والتطور النحوي: 45-46.

(3) ظ: فقه اللغات السامية: 73.

(4) ظ: دروس في علم أصوات العربية: 184.

(5) ظ: مناهج البحث في اللغة: 141.

(6) على سبيل المثال ظ: دراسة الصوت اللغوي: 301-302، والمدخل إلى علم أصوات العربية: 207.

(7) بنية العربية الكلاسيكية، أدولف دنتس: 161 ضمن كتاب (دراسات في العربية)، وظ: علم الأصوات: 509.

(8) ظ: العربية الفصحى: 42.

(9) المنصف: 53/1، وظ: سر صناعة الأعراب: 127/1، 130، وشرح الشافية: 250/2.

(10) ظ: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 105،و فقه لغات العاربة: 222، وعلم اللغة المقارن: 124.

(11) للمزيد عن مواضع مجيء همزة الوصل، ظ: المنصف: 53/1-65، وشرح الشافية: 250/2-251.

أولاً: تحويل المقطع المديد إلى مقطع طويل مغلق؛ لتحقيق الانسجام في بنية الكلمات العربية، التي لا يرد فيها المقطع المديد إلاّ في مواضع محددة، فهو من مقاطع الوقف وفي الوصل بشروط، فإذا جاء في مواضع غير مسموح بها وجب تغييره ليتوافق البناء المقطعي في العربية.

أ. يقول برجشتراسر: " تقصير الحركات الممدودة، فهو مطرد قبل حرف ساكن "[1]، ويضرب مثالاً: رمى + تْ = رماتْ← رمَتْ[2]. وتنبّه برجشتراسر ،وبروكلمان لاستثناءٍ في هذه القاعدة، فأخرجا من هذا التقصير فيما إذا كان " اسم الفاعل من الأفعال المضاعفة، نحو: (دالٌّ) "[3].

ب. ومن التقصير أن " يُنطق مثلاً: (في البيت) بالكسرة المقصورة، والإملاء يحافظ على الياء، تبعاً لأصل الكلمة "[4]. وذكر بروكلمان موضعين لمثل هذا التقصير:

1. في العربية: " صيغة الأمر للمثنى المذكر والمؤنث، بالنهاية: (ā) وهذه النهايات جميعاً غير منبورة، ولكنّ النهايتين: (i) و(ū)، تنبران الآن نبراً ثانوياً عند وصل الكلام "[5]. وهذا الكلام يكون صحيحاً إذا تلا المقطع صامت ساكن.
2. " تقصر الحركة الأخيرة في المضارع المجزوم والأمر في الصيغ الخالية من النهايات "[6].

إنّ ما يتحدّث عنه المستشرقان الألمانيان من تقصير للصائت الطويل إذا ما تلاه صامت ساكن لهُ تفسيران:

أولهما: تفسير نحاة العربية، إذ يحذفون حرف العلة إذا التقى ساكنان وكان أولهما حرف علة[7]، يقول أبو علي الفارسي (ت377هـ) : " فإذا جزمت، سكن لام الفعل للجزم، وحروف اللين قبلها ساكنةً، فحذفتهن لالتقاء الساكنين "[8].

وثانيهما: تفسير الدراسات الصوتية الحديثة[9] بتحوّل المقطع المديد في موضع غير مسموح به من خلال تقصير حركته الطويلة إلى مقطع طويل مغلق ، وهو اختيار الباحث، نحو:

رماتْ: / ر–َ / م –ً ت / ← ر–َ / م –َ ت /

في البيتِ: / ف –ٍ ل / ب –َ ي / ت–ِ / ← ف–ِ ل/ ب–َ ي / ت–ِ /

---

[1] التطور النحوي: 65، وظ: 95.

[2] ظ: م. ن، والفكرة نفسها في: فقه اللغات السامية: 43، 149.

[3] التطور النحوي: 65، وظ: فقه اللغات السامية: 44.

[4] التطور النحوي: 65، وظ: مدخل إلى نحو اللغات السامية: 112–113، ودروس في علم أصوات العربية: 152.

[5] فقه اللغات السامية: 116.

[6] م. ن: 149، وظ: 150، ودروس في علم أصوات العربية: 152.

[7] ظ: المنصف: 2/277–228، وشرح الشافية: 2/213.

[8] التكملة: 171.

[9] ظ: أبحاث في أصوات العربية: 24، والمدخل إلى علم أصوات العربية: 213–214، وفصول في فقه العربية: 408–409.

قولْ / ق–ُ–ُ ل/ ← / ق–ُ ل/

والغاية من هذا التقصير إعادة التوازن[1]. ولا يقع مثل هذا التقصير إذا كان يؤدي إلى التباس المعنى[2]، نحو: (غرفتا البيتِ) و(معلمو المدرسة)؛ لأنّ التقصير هنا يجعل السامع يظن (غرفتا) هو (غرفةَ)، و(معلمو) هو (معلمُ) ؛ لذا يُنبر الصائتان الطويلان في كل منهما، مما يؤدي النبر معه وظيفة تمييزية، أي يكون (فونيماً)[3].

<u>ثانياً: تحويل المقطع المزيد إمّا إلى مقطع قصير وآخر طويل، وإمّا إلى مقطعين طويلين</u>؛ لأن المقطع المزيد لا يأتي إلاّ في حالة الوقف. وإذا ما جاء في غير حالة الوقف، فيجب تحويله إلى ما يتوافق والبناء المقطعي للعربية. وقد ذكر نصٌّ لبرجشتراسر هذين الموضعين، يقول فيه: "ومن الزيادة، زيادة حركة بعد حرفين ساكنين، نحو (يمرّ) أو (يمدّ) في المضارع المجزوم من الأفعال المضاعفة، وزيادة حركة بعد حرف ساكن في آخر الكلمة، إذا تبعته همزة الوصل؛ نحو (عنِ البيت) و (زيدٌ الطويل)، وهاتان القاعدتان مطردتان..."[4]. إنّ ما ما عدّه برجشتراسر زيادة للحركات، هما عند علماء العربية قاعدتان من قواعد تحريك التقاء الساكنين[5]. ويرى الباحث أنّ ما تقدم ما هو إلاّ صورتان من صور التحويل المقطعي:

<u>فالأولى</u>: تحويل المقطع المزيد إلى مقطعين: طويل مغلق وقصير نحو:

يمُرّ (مجزومة): ي–َ / م–ُ رر/ ← يمرَّ ي–َ / م–ُ ر / ر–َ /

إذ تخلّصت العربية من التنافر المقطعي بالمقطع المزيد /م–ُ رر/ بفتح آخر الفعل، وقد ورد في تراثنا اللغوي جواز الفتح والكسر والضم[6]، وما فسّره الباحث بالتنافر المقطعي، أو كراهة المقطع المزيد، بل استحالة وجوده في درج الكلام، يراه التراث اللغوي العربي تخلّصاً من توالي صامتين ساكنين. إنّ تحريك الفعل (يمر) المجزوم بفتح آخره يؤدي إلى تحويل المقطع المزيد /م–ُ رر/ إلى مقطعين: طويل مغلق: / م–ُ ر / وقصير: / ر–َ /.

<u>والثانية</u>: تحويل المقطع المزيد إلى مقطعين: قصير وطويل مغلق، نحو:

عَنْ الْبيت: / ع–َ ن ل / ← ع–َ / ن–ِ ل /

زيدٌ الطويل: / د–ُ ن ل / ← د–ُ /ن–ِ ل/

وهنا صحّ ما ذهب إليه برجشتراسر من زيادة حركة، وهي الكسرة القصيرة، فانشطر المقطع المزيد بكسر النون إلى مقطعين.

---

(1) ظ: دراسة الصوت اللغوي: 391.

(2) ظ: شرح الشافية: 210/2،ودروس في علم أصوات العربية:152،والمستشرقون والمناهج اللغوية: 144.

(3) ظ: دراسة الصوت اللغوي: 360 – 362.

(4) التطور النحوي: 69–70، و ظ: فقه اللغات السامية: 156.

(5) على سبيل المثال ظ: التكملة: 167–168، 177–179، وشرح الشافية: 210/2–213.

(6) ظ: شرح المفصل: 128/9، وللمزيد عن الخلاف اللهجي في الفعل المجزوم المضعف الآخر ظ: اللهجات العربية الغربية القديمة: 292–294.

د. الوقف وأثره

عُرّف الوقف بأنه " السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام " [(1)]. وهو عند بعض المحدثين من الظواهر السياقية، وهو "مِفْصَل من مفاصل الكلام، يمكن عنده قطع السلسلة النطقية..." [(2)]، وعلى الرغم من كون العربية لغةً أواخرُها معربةٌ ، لكنها لا تقف على صامت متحرك أو بالأحرى تحذف الصائت إذا كان قصيراً في الوقف.

ويؤدي الوقف إلى تغييرات صوتية؛ لذا قال ابن جني " والوقف من مواضع التغيير..." [(3)]، أهمها نشوء المقطع: المديد ، والمزيد ، والمتماد، مما يؤدي إلى بعض الضرورات في البناء المقطعي للعربية[(4)]. فاستدعى ذلك من علماء العربية ، وعلماء التجويد التأليف في الوقف والابتداء؛ لما يقتضي معرفتهما من العناية بالأحكام الصوتية، والصرفية ، والنحوية[(5)].

مسائل الوقف عند المستشرقين الألمان:

أوّلاً: تحويل المقطع من مزيد إلى قصير وطويل مغلق

يذكر برجشتراسر هذا التحويل ولكن يعدّه زيادة للصوائت القصيرة في وسط الكلمة للوقف في آخرها، فيقول: " أكثر الأسماء التي وزنها: (فُعْل) قد تكون على: (فُعُل) أيضاً نحو: (أُذْن) و (أُذُن)... فنرى من ذلك أنّ (أُذْن) بالذال الساكنة، هي الأصل، وأنّ (أُذُن) المتحركة مقلوبة منها " [(6)]. وأشار سيبويه لهذا بقوله: " هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف، فيُحرك لكراهية التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ..." [(7)] وهم يريدون (بَكْرْ). وما رآه برجشتراسر زيادة، وسيبويه تحريكاً، يعدّه شاده نقلاً لحركة الحرف الأخير الأخير إلى الحرف الذي قبله، ويربط شاده هذا التغير لأجل الوقف بمعرفة المقطع، فعند " سيبويه من حوادث الوقف، شيء يحتاج تفسيره غاية الاحتياج إلى معرفة ماهية المقطع، والعمل بها، وهو نقلُ حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله، كقولك: (بَكُرْ، بدلاً من بَكْرُ)، إلاّ أنّ سيبويه لم يدرك معنى المقطع، فلم يصل لهذا الحادث إلى تفسير مُقنع " [(8)].

---

(1) شرح الشافية: 271/2.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 270. وفرق بعض المحدثين بين الوقف Stop والمفصل Pause، وجعل الثاني سكتة خفيفة بين الكلمات أو المقاطع في حدث كلامي واحد بقصد دلالي. (ظ: أسس علم اللغة: 93، 95).

(3) سر صناعة الإعراب: 176.

(4) للإطلاع على بعضها، ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية: 272-273.

(5) للإطلاع على هذه الحركة التأليفية، ظ: المدخل على علم أصوات العربية: 262-265.

(6) التطور النحوي: 69.

(7) كتاب سيبويه: 173/4، وللمزيد ظ: سر صناعة الإعراب: 176/1، وشرح المفصل: 70/9-71.

(8) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا : 99.

إنّ البناء المقطعي للعربية يمنع التقاء صامتين مثل الوقف على (غُصْنْ)؛ لأنّ هذا الوقف يكوّن المقطع المزيد، الذي يمكن اجتنابه. وسمّى بعض المحدثين تحوّل (بَحْرْ، و إفْكْ) إلى (بَحَرْ، و إفِك، وغُصُنْ)، قلباً مكانياً بين الصائت والصامت[1]، وهو واهم؛ لأنّ التحول لا يعدو سوى نقل حركة الإعراب لما قبلها، أو تعميم حركة يرتضيها المتكلم؛ لتشمل الصامت الثاني، ولعلّ الباحث يرى التوجيه الثاني أقرب إلى الصواب.

والتفسير المقطعي لهذه الظاهرة، أنّه يتم التخلص من المقطع المزيد في الوقف بتحويله إلى مقطعين: قصير وطويل مغلق نحو: (هذا بكْرٌ)، وفي الوقف (هذا بكْرْ)، وبالتحويل المقطعي صار (بَكْرْ)← (بكُرْ) أي:

/ ب–َ ك ر / ← / ب–َ / ك–ُ ر /

ثانياً: حذف تاء التأنيث

يقول بروكلمان: " أمّا العربية، فقد تحوّلت فيها هذه النهاية في الوقف، أي في نهاية الجملة الواقع عليها النبر بشدة، إلى (ah) " [2]. ويرى الباحث موافقاً بعض من سبقه[3] أنّ تاء التأنيث لم تُبدّل إلى هاء، وإنما قد حُذفت من آخر الكلمة، فامتدّ التنفس بالفتحة القصيرة التي تسبق تاء التأنيث المحذوفة حتى جيء بهاء السكت لغلق المقطع؛ لكراهة الوقوف على الفتحة، فظنّ القدماء أنّ تاء التأنيث قُلِبت هاءً.

ومما يؤيد هذا الرأي قولُ ابن جني: " الوقفُ يضعِف الحرف الأول، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء نحو: واغلاماه، ووازيداه... ذلك أنّك لمّا أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتدّ ويقوى في السمع، وكان الوقفُ يضعف الحرف، ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشواً، فيبين ولا يخفى " [4]، وقال أيضاً: "ألا ترى انّك تقول (ارْمِهْ) إذا وقفت، وأنت تريد (ارْمِ)، فإذا وصلت قلتَ (ارْمِ يا رجلُ)..."[5]، أي : إنّ الوصل " يُذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف..." [6].

ثالثاً: إبدال كاف المخاطبة الساكنة إلى (چ)

يُفرّق المتكلم بين كاف المخاطب وكاف المخاطبة بفتح الأولى، وكسر الثانية إذا ما وصل الكلام، أمّا إذا وقف على الكاف، فلا تبين فتحة الأولى، ولا كسرة الثانية، وحينها يحيل الوقف على الكاف جنس المخاطب ملتبساً، فاستدعى التعبير عند بعض القبائل التفريق بصامت، يحسن الوقوف عليه مع دلالته على جنس المخاطب، فأبدلت كاف المخاطبة إلى (چ)، لتختص في الوقف بدلالتها على المخاطبة، وهو عينه ما يُقال

---

(1) ظ: فقه العربية المقارن: 118. وما يؤكد توهمه أنّه رآه في مكانٍ آخر إقحاماً للصائت في وسط الكلمة، ظ: م. ن: 108.

(2) فقه اللغات السامية: 69، و ظ: 47.

(3) ظ: الأصوات اللغوية: 98، وفي اللهجات العربية: 136، ومن أسرار اللغة: 220، والوقف على المختوم بالتاء، د. أحمد كشك: كشك: 122.

(4) الخصائص: 328/2.

(5) المنصف: 9/1.

(6) م. ن.

للمذكر في العامية العراقية: (مِنّكْ)، وللمؤنثة: (مِنّچْ). ويقول بروكلمان: " في لهجتي ربيعة ومضر في العربية القديمة، تتحول كاف الضمير للمخاطبة المؤنثة... وعند سقوط الكسرة (i) في الوقف، تتحول إلى شين..." [(1)].

وقد تنبه سيبويه لأثر الوقف هذا فقال: " يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنّهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث؛ وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة..." [(2)]. ويرى الباحث أن الكشكشة ليست زيادة صوت (چ) بعد الكاف، بل إبدال الكاف بهذا الصوت. ويُسمّي التراث اللهجي العربي هذه الظاهرة بالكشكشة[(3)]. وصوت (چ) هذا الذي صار علامة على تأنيث كاف المخاطبة في الوقف وحسب، هو عينه ما سمّاه سيبويه بالجيم التي كالشين[(4)]. وإنما سُمي بهذا الاسم لخلو الأبجدية العربية من رمز لـ(چ=ch)، التي هي عند المحدثين، جيم مهموسة[(5)].

وبذلك تكون الكشكشة عادة نطقية لبعض القبائل العربية، يستوجبها الوقف، الذي يُخفي جنس المخاطب، فتبدل كاف المخاطبة حرفاً هو أبين في الوقف في دلالته على المخاطبة، فيكون الحرف المبدل إليه، علامة تأنيث، وتحذف إذا وُصِلَ الكلام، ولكنها عُمّمت في العامية العراقية: وقفاً ووصلاً.

هـ. النبر

تعددت تعريفات النبر لدى المحدثين، لعل أكثرها وضوحاً برأي الباحث، أنّه " وضوح نسبي لصوت أو مقطع، إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام" [(6)]. وتتفاوت اللغات في ظاهرة النبر، فمنها ما يعد النبر فيها ملمحاً تمييزياً، أي: إنّ للنبر أثراً في تحديد معاني الكلمات، مثل اللغات الأوربية، ومنها لغات لا تهتم بالنبر كثيراً، وتُسّمى لغة غير نبرية مثل العربية[(7)]، وإن كان لها شبه باللغات النبرية من حيث توظيف النبر وتوزيع درجاته توزيعاً مناسباً لمقاصد الكلام على مستوى الجملة[(8)].

ويرى أكثر المحدثين العرب ألاّ وجود لما يشير إلى دراسة القدماء له دراسة منظمة[(9)]، وإلى هذا الرأي ذهب أكثر المستشرقين[(10)]. وينقسم موقف المحدثين بإزاء شحّة ما وصل بخصوص النبر على قسمين:

---

(1) فقه اللغات السامية: 69.

(2) كتاب سيبويه: 199/4.

(3) للمزيد عنها ظ: اللهجات العربية في التراث: 359/1-362.

(4) ظ: كتاب سيبويه: 432/4.

(5) ظ: دروس في علم أصوات العربية: 140،و فصول في فقه العربية: 149.

(6) مناهج البحث في اللغة: 160، و ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 170-171.

(7) ظ: الأصوات اللغوية: 171-172، ودروس في علم أصوات العربية: 195، وعلم الأصوات: 518.

(8) ظ: علم الأصوات: 519، 523.

(9) ظ: دراسات في فقه اللغة (الإنطاكي): 207، والوجيز: 248، والأصوات اللغوية: 172، ومناهج البحث في اللغة: 163-164، والبحث اللغوي عند العرب: 120.

(10) ظ: التطور النحوي : 72، وعلم الأصوات عند سيبويه وعندنا : 96-98، وملاحظات على الأوزان العربية القديمة : 39، ودروس في علم أصوات العربية : 195، والعربية الفصحى: 64-66، وبُنية العربية الكلاسيكية: 166.

الأول: دافع عن معرفة علماء العربية بالنبر[1]، أو رأى إشاراته قليلة[2].

الثاني: سوّغ عدم معرفتهم به؛ إذ ليس له وظيفة تمييزية فارقة بين المعاني، أي ليست له وظيفة فونولوجية[3]؛ لذلك لم يُقعّد له، ولاسيما أنّ النبر لا يتمثل في النص المكتوب، فظلّ في حيز المنطوق، وعلماء العربية كانوا يُقعّدون للغة النص المكتوب.

النبر ووظائفه في العربية عند المستشرقين الألمان:

أنكر برجشتراسر ، وشاده تنبه علماء العربية للنبر[4]. أمّا بروكلمان فرأى في العربية نوعاً من النبر[5]، واهتمام المستشرقين الألمان بالنبر في العربية، إنما هو لتأثرهم بلغتهم الألمانية، التي هي لغة نبرية[6]؛ لذلك "يتجه المستشرقون الألمان إلى أن يخصّوا تأثير النبر بقيمة مهمة لتفسير الأحداث الصرفية في العربية الفصحى"[7]. وأهم ما ورد عندهم فيما يخص النبر:

أولاً: ذكر بروكلمان قاعدة مهمة من قواعد النبر، حيث قال: "في اللغة العربية القديمة، يدخل نوع من النبر، تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإنّ النبر يقع على المقطع الأول منها"[8].

وعلّق أحد الباحثين على قول بروكلمان بقوله: " لم يكشف لنا بروكلمان عن الطريقة التي اهتدى بها إلى هذه الحقيقة، وليس عنده أي نص يستند إليه " [9]. أمّا النصوص التي استند إليها بروكلمان، فمن المعروف أنّ ما صيغ من قواعد للنبر اعتمد إمّا على العربية المعاصرة، ولاسيما عربية مصر، أو على قراءات المجودين من قراء القرآن الكريم[10]. ولو توضّحت لدى هذا الباحث قواعد النبر كما عرضها المحدثون من العرب، لما أشكل عليه نص بروكلمان، وقد نقله بنصّه رمضان عبد التواب لوضوحه في عرضه إحدى قواعد النبر[11]. يقول كانتينو موضحاً المقطع الذي ينبر: " تقع النبرة على أول مقطع طويل من الكلمة إبتداءً من

---

(1) ظ: في البحث الصوتي عند العرب: 64–66، والمدخل على علم اللغة: 104–106.

(2) ظ: اللهجات العربية الغربية القديمة: 186.

(3) على سبيل المثال ظ: دراسة الصوت اللغوي: 357، 360، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 116، والمدخل إلى علم أصوات العربية: 255.

(4) ظ: التطور النحوي: 72، وعلم الأصوات عند سيبويه وعندنا : 96–98.

(5) ظ: فقه اللغات السامية: 45.

(6) ظ: التطور النحوي: 72، وعلم الأصوات: 517.

(7) العربية الفصحى: 205.

(8) فقه اللغات السامية: 45.

(9) جهود المستشرقين اللغوية: 97–98.

(10) ظ: الأصوات اللغوية: 172، 174، ودروس في علم أصوات العربية: 195، ومن وظائف الصوت اللغوي د. أحمد كشك : 113–114.

(11) ظ: المدخل إلى علم اللغة: 230.

آخرها، وإذا خلت من المقاطع الطويلة الآخرة، وذلك نحو (يقاتلوا) و(قاتَل) و(لم يقاتلوا)، النبرة على (قا) "[1]، أي: إذا كان في الكلمة مقطع طويل يُنبر بقوة، وإنّ وُجِد مقطعان طويلان أو أكثر، فينبر المقطع الطويل الأقرب إلى آخر الكلمة[2]، وأغلب الكلمات العربية يُنبر فيها المقطع الذي قبل آخرها[3].

ثانياً: وردت بعض صور النبر في نصوص المستشرقين الألمان منها:

أ. يقول بروكلمان: " وهناك... وسيلة أخرى كذلك للتعبير عن علاقة الإضافة بين اسمين، فالاسم الأول (المضاف) يتصل بالثاني (المضاف إليه) اتصالاً وثيقاً عن طريق النبر؛ ولذلك يقع في حالة إضافة "[4]. ولكن هناك قيد لنبر الاسم الأول (المضاف) إذا ما كانت نهايته صائتاً طويلاً، إذ إنّ " النهايتين (i) (i) و(ū)، تنبران نبراً ثانوياً عند وصل الكلام "[5]، وقد علّل الباحث هذا بتقصير الصائت الطويل للمقطع المديد، ليتحول إلى مقطع طويل مغلق[6].

ب. تحدّث برجشتراسر عن النبر، الذي يسمّيه بالضغط، جاعلاً منه رابطاً بين الجمل، فيقول: " وقد يكون آخر الجملة أشدّ ضغطاً من أوّلها، وذلك إذا قدّمت كلمة: (إنما) فهي تغير نظام ضغط الجملة، وتنقل أقوى الضغط إلى آخرها. مثاله في القرآن الكريم: ﴿ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ (يونس/ 23). وضدّها: (أمّا) فهي تشدّد الضغط على أول الجملة"[7]. أمّا نبر آخر الجملة مع أداة القصر (إنما) فقد أحسّ به البلاغيون، إذ رأوا المقصور عليه (بإنّما) متأخراً وجوباً ومستقلاً[8]، أي يحسن السكوت عليه. ويصير واضحاً لِمَ جاءت الآية الكريمة ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾ (فاطر/ 28) بهذا التقديم وهو " إنما كان لأجل أنّ الغرض أن يُبيّنَ الخاشون من هم، ويُخبر بأنّهم العلماء خاصة دون غيرهم "[9] ؟. إنّ النبر على المقصور عليه المؤخر وجوباً إنما هو نبر يتوضح معه فرق دلالي، والنبر الدلالي قد يُسّمى عند بعض المحدثين بالنبر السياقي أيضاً، ومن وظائفه التأكيد[10].

---

(1) دروس في علم أصوات العربية: 194-195.

(2) ظ: الأصوات اللغوية: 172، والتشكيل الصوتي في اللغة العربية ، د. سلمان حسن العاني : 135.

(3) ظ: الأصوات اللغوية: 173.

(4) فقه اللغات السامية: 100.

(5) م. ن: 116.

(6) ظ: البحث: 124-125.

(7) التطور النحوي: 133.

(8) ظ: جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: 182،و دلالات التراكيب، د. محمد محمود أبو موسى: 172.

(9) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: 338، والمعنى نفسه، ظ: 345.

(10) ظ: مناهج البحث في اللغة: 161، 163، وأسس علم اللغة: 93.

و(أمّا) يُنبر ما بعدها، لسببين: أولهما أنّها حرف يؤكد ما بعده[1]، ولاسيما أنّه لا يليها فعل، وإنما يليها اسم (مبتدأ)[2]؛ ولهذا يجعل حايم رابين (أما) وسيلة تؤكد غير الفضلة[3]. وثانيهما أنّها تفيد الشرط، ولا يحتاج جوابها للنبر؛ لأنه مربوط بالفاء لزوماً[4]، فيقع النبر على ما بعدها؛ لأنّ جواب الشرط الشرط إذا ربط بالفاء فإنّه يُنبر بطريقة خاصة[5].

ج. ومن صور النبر في العربية غلق المقطع القصير ليصير مقطعاً طويلاً مغلقاً، فيقوّي النبرُ النطقَ بالصوت إذا ما سُكِّن، ومن أمثلته: حذف صائت قصير في الوسط وتسكينه، إذ إنّ "العربية تحذف أحياناً الضمة غير المنبورة قبل الواو، والكسرة غير المنبورة أيضاً قبل الياء، مثل: وَهُوَ← وَهْوَ، وَهِيَ← وَهْيَ"[6]. إنّ غلق المقطع القصير بحذف الصائت القصير، يختزل المقاطع من ثلاثة قصيرة إلى مقطعين: طويل مغلق ، وقصير. ولا يميل النظام الصوتي العربي لتوالي المقاطع القصيرة، ويُسّميها كراهة توالي الحركات[7]، فيُسكّنها "لضرب من التخفيف"[8]، ولاسيما أنّ بحور الشعر العربي تحتاج لتوالي الحركات والسكنات. ومثل تسكين الهاء في (وَهْوَ، لَهْيَ): تسكين لام الأمر إذا سبقتها الفاء أو الواو نحو: (فَلْيعبدوا).

د. ومن صور النبر وعدمِه كتابة الخط العربي صوائت قصيرة يُطيلها النبر، أو خلاف ذلك ، أي: قد تُكتب الصوائت طويلة فيقُصرها عدم النبر على وفق ما تقتضيه ضرورات البناء المقطعي ، أو الوزن الشعري، نحو:

1. الضمير (أنا)، يقول عنه بروكلمان: "والحركة الأخيرة قصيرة في معظم الأحوال في وزن الشعر العربي"[9]. وأشار ابن جني وغيره[10] لأثر الوقف والوصل في بقاء الفتحة الطويلة أو تقصيرها. وحديث بروكلمان وبرجشتراسر عن زيادة الفتحة الطويلة في الضمير (أنا)، هو عينه ما يراه البصريون من " أنّ ألف (أنا) زائدة والاسم هو الهمزة والنون، ومذهب الكوفيين، واختاره الناظم: أنّ الاسم مجموع الأحرف الثلاثة..." [11]؛ لذا يؤيد الباحث مستعيناً بالدرس المقارن رأي البصريين، مخالفاً مهدي المخزومي ، الذي أيّد رأي الكوفيين في الضمير (أنا)[12].

---

[1] ظ: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام : 82/1.

[2] ظ: الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، : 525.

[3] ظ: اللهجات العربية الغربية القديمة: 325.

[4] ظ: مغني اللبيب: 80/1.

[5] ظ: من وظائف الصوت اللغوي: 66.

[6] فقه اللغات السامية: 79.

[7] ظ: معاني القرآن: 12/2.

[8] شرح المفصل: 139/9، و ظ: شرح الشافية: 270/2.

[9] فقه اللغات السامية:86، والمعنى نفسه ظ: التطور النحوي: 66، واللهجات العربية الغربية القديمة:273.

[10] ظ: المنصف: 9/1، وشرح المفصل: 3/93-94، 83/9 . 84.

[11] شرح الأشموني: 126/1.

[12] ظ: مدرسة الكوفة: 192.

2. وقد يُكتب الصائت قصيراً ويُنطق طويلاً، وذلك " أثر من تبادل مد الحركات الانتهائية وقصرها. إنّ ضمير الغائب المتصل أي: (ـهُ) أو (ـهِ)، وإن كتب بغير حرف مد، فكثيراً ما ينطق بالضمة أو الكسرة الممدودتين... وأمّا مثل (إياه) و(فيه) و(عليه) فجاز فيه المد والقصر..." [1]. وهذا التقصير والتطويل لا وظيفة له إلاّ إقامة الوزن الشعري في أغلب شواهده؛ لذا يقول أبو البركات الأنباري (ت 577هـ): "يجوز في ضرورة الشعر إشباعُ الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف..." [2]

المستوى الصرفي

يدرس المستوى الصرفي كل ما يتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، ويؤدي معنى في الجملة، فيتناول بالدراسة الناحية الشكلية للصيغ وما يتصل بها من لواصق. ومادة الدرس الصرفي الحديث: الوحدات الصرفية (Morphemes)، والمورفيم هو أصغر وحدة صرفية ذات معنى وظيفي، يربط بين الأفكار التي يتكون منها المعنى العام للجملة[3].

إنّ هذا الفهم الحديث، يعدّ الصرف " خطوة مهمة للنحو، أو جزء منه، ولا يمكن الفصل بينهما فصلاً تاماً..." [4]. وليس مفهوم الصرف هذا ببعيد عن مفهومه عند ابرز علماء العربية، فأبو علي الفارسي جعل النحو قسمين " أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم. والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها " [5]، وتأثر به تلميذه ابن جني الذي أدخل الصرف وموضوعاته في تعريف للنحو[6]، بل أوجب معرفة الصرف قبل معرفة النحو[7].

إنّ هذا الفهم للمستوى الصرفي صحيح؛ لاهتمامه ببنية الكلمة من أجل توظيفها في تركيب نحوي، فلا قيمة صرفية للكلمة إلاّ بمقدار إسهامها في المعنى النحوي؛ ولذلك يقول كمال بشر: " نتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن في نظرنا ما لم توجّه إلى خدمة الجملة والتركيب " [8].

موضوعات الصرف العربي

---

[1] التطور النحوي: 67.

[2] الإنصاف: 749/2.

[3] للمزيد ظ: مناهج البحث في اللغة: 170، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث: 180، 423. للإطلاع على تعريف المورفيم وأنواعه، وأسس تصنيفه الشكلية ، والوظيفية ، والتوزيعية ظ: مناهج البحث في اللغة: 177–179، وأسس علم اللغة: 53–54، 99–102.

[4] التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 180.

[5] التكملة: 163.

[6] ظ: الخصائص: 163.

[7] ظ: المنصف: 4/1.

[8] التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 422–423.

عرض الصرفُ العربي موضوعاتٍ كثيرة، وإذا ما أُطّلِع على أبواب الصرف في كتاب (شرح الشافية) للرضي الاستراباذي (ت 686هـ)قد درس على سبيل المثال: الزيادة ، والإبدال ، والتغيير بالحركة أو بالسكون ، والحـذف ، والإدغـام، درس المصـادر ، والمشـتقات الأخـرى، ، والجمـع بأنواعـه ، والتصـغير ، والنسـب ، والمنقوص، ، وعلامات التأنيث.

الصرف في ضوء علم اللغة الحديث

يُعدُّ المورفيم (الوحدة الصرفية) أساس التحليل الصرفي الحديث[1]، والمورفيم يعبّر عن المعنى الصرفي[*]، ومن المعاني الصرفية: الجنس ، والعدد ، والشخص ، والتعيين ، والإعراب ، وغيرها. وتكون أغلب المورفيمات من اللواصق، التي هي إمّا سوابق كما في أحرف المضارعة (أنيت)، أو لواحق كالضمائر المتصلة بآخر الفعل، أو أحشاء كالفتحة الطويلة في (قابَل)[2].

موضوعات الصرف عند المستشرقين الألمان

من البداهة القول أنّ المستشرقين الألمان وغيرهم درسوا موضوعات الصرف العربي متأثرين بالنظرية الغربية. ولا يدرس الصرف –عند الغربيين– التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات، لتحدث معنى جديداً، مثل اللواصق والتغييرات الداخلية فحسب، بل " إنّ الصرف يدرس أصنافاً متنوعة من الكلمات كالأفعال والأسماء والصفات والضمائر وغيرها، والتغيير الذي يصيب أشكالها " [3]. أي: إنّ اللغويين الغربيين يعالجون أشكال الكلمات كلها وتحولاتها[4]. وصار المستشرقون الألمان وسواهم يدرسون " كلمات كانت خارج إطار التحليل الصرفي عند النحاة العرب. وأهم هذه الأنواع: الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام... " [5].

إنّ علماء العربية قد أخرجوا الأسماء المبنية من الدرس الصرفي ؛ لأنهم أولاً "اقتصروا على تسجيل ما له قانون صرفي، ولا يخفى أن تغيير الضمير وسواه من المبنيات ليس له قاعدة تنبئ بالتغييرات التي ترد فيه"[6]. أمّا الدرس الصرفي الحديث فيرصد تغييرات الضمير وغيره من المبنيات ويصفها بأنّها "تغييرات صرفية خالصة؛ لكونها تقوم وفقاً للأجناس الصرفية التي تتمثل في الجهة والإعراب والجنس والعدد والشخص والزمن والصيغة"[7]. والصرفيون العرب القدماء محقون في استبعاد المبنيات من التقعيد لتغييره ؛ لأنّهم أرادوا التقعيد لما لما هو منضبط ومُلاحظ ؛ لأنّ العامل المؤثر في قيام الدراسة اللغوية عموماً عند العرب هو الاستجابة لتحديات دخول (الموالي) وأثرها في الفصحى، ودوافع تفهم القرآن الكريم.

وثانياً لتفريقهم بين التغيّيرات الصرفية، والتغييرات الفونولوجية، فالتغير الصرفي الذي دخل الميزان الصرفي، مثل ظهور زيادة همزة الوصل وتاء الافتعال في (فعل← افتعل)، لكن لم يُعنَ صرفياً بالتغير

---

(1) ظ: مناهج البحث في اللغة: 170.

(*) المعاني الصرفية هي نفسها الفصائل النحوية أو المقولات النحوية، فهي مصطلحات متعددة لمفهوم واحد.

(2) ظ: التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 177، 423.

(3) علم اللغة العام: 154.

(4) ظ: المنهج الصوتي: 24.

(5) علم اللغة العربية: 202.

(6) نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم: 24.

(7) The Cambridge Encyclopedia of language, Darid Crystal: 93.

نقلاً عن: نظرية الصرف العربي: 25.

الفونولوجي للتاء وتحولها إلى دال في (ازتهر ← ازدهر) على سبيل المثال؛ لأنه لم يُصب بنية الصيغة من حيث هيكلها، ولكن قد تغيّرت الصيغة من حيث جرس بعض أصواتها؛ لذا أُخرِج من التمثيل في الميزان الصرفي الإبدال (ازتهر ← ازدهر) ووزنه (افتعل) وليس (افدعل)، والإعلال (قال وزنه فَعَل وليس فال)؛ لأنها تغيّرانِ صوتيان لا يرتبطان بتغيّر المعنى[1]. وهذا مرتبط بما ذكره الباحث باختصاص التصريف بموضوعات ما، واختصاص الصرف بموضوعات أُخر.

وعودةً إلى المستشرقَيْنِ: بروكلمان وبرجشتراسر، فالأول قَسّم الصرف على قسمين كبيرين: الاسم والفعل، وعرض الصرف العربي بالمنهجين : المقارن، والتاريخي مع توصيف جديد، مثل جعله الضمائر وغيرها من المبنيات من موضوعات الصرف العربي. وشرع يشتق الأفعال (يُصّرفها) لا بحسب دلالتها الزمنية (ماض ، ومضارع ، وأمر)، أو بابها نحو (فعَل ، فعُل ، فعِل)، بل بحسب فائها أو عينها، أو لامها، إذا ما كانت نوناً ، أو همزة ، أو ، واواً ، أو ياءً ، أو غيرها، وبحسب ما ترتبط به من سوابق (أحرف المضارعة)[2]، أو لواحق، مثل الضمائر المتصلة بالفعل الماضي[3].

أمّا برجشتراسر، فيكاد يكون منهجه قريباً من منهج بروكلمان، لولا بعض الفروق التي أملاها اهتمام كل واحد منهم. إنّ موضوعات الصرف عند برجشتراسر مقسمة على[4]: الضمائر ،وأبنية الفعل ،وأبنية الاسم ،وما يجانسها[*]. وأقسام الضمير عند برجشتراسر هي نفسها عند بروكلمان. أمّا أبنية الفعل، فهو يدرسها ، ومعانيها ، واللواصق التصريفية ، وصوغ الماضي ، والمضارع ، والأمر. أمّا أبنية الاسم ،وطرائق تصريفها (صوغها) ، وأنواع الجموع ، وفصيلة الجنس ، ولواحق الإعراب، فكانت أبرز موضوعات الصرف الاسمي عند برجشتراسر[5]. وما انماز به كتاب بروكلمان هو المنهج المقارن والتقسيمات المنظمة، أمّا برجشتراسر فعنده عناية واضحة بالتطور اللغوي، مع ذكر خصائص العربية في انفرادها ببعض الأبنية. وسيعرض البحث لأبرز ما درسه هؤلاء المستشرقون من موضوعات الصرف العربي.

أولاً: أقسام الكلام

قسّم سيبويه (ت 180هـ) الكلمة على " اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [6]، لم يشذ من جاء بعده المتقدمون[1]، والمتأخرون[2] عن هذه القسمة الثلاثية للكلمة العربية إلاّ ما نُقِل عن بعض النحاة الذي عدّ الخالفة وهو اسم الفعل قسماً رابعاً[3]. وهي تسمية ارتضاها تمام حسان لاسم الفعل وغيره[4].

---

(1) للمزيد ظ: التصريف العربي ، الطيب البكوش : 14، ونظرية الصرف العربي: 25-26، 61، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث: 428-430.

(2) ظ: فقه اللغات السامية: 113.

(3) ظ: م. ن.

(4) ظ: التطور النحوي: 75-87.

(*) وممن ذهب إلى تقسيم برجشتراسر: أدولف دونتس في بحثه (ظ: بنية العربية الكلاسيكية: 166-182)

(5) ظ: التطور النحوي: 95-123.

(6) كتاب سيبويه: 12/1.

واعتنى المحدثون العرب بتقسيم الكلمة تقسيماً جديداً. وهذه العناية ذات أولوية عندهم في تجديد الدرس النحوي القديم، والذي دعاهم أحدُ سببين:

الأول أنّ تقسيم النحاة القدماء متأثر في مرجعيته بالفلسفة والمنطق اليونانيين[5]. وإلى هذا الرأي ذهب المستشرق الألماني المعاصر فارنر ديم أيضاً[6].

الآخر أنّه تقسيم يمكن نقده بحسب ما يراه الدرس اللغوي الحديث[7]؛ لأنّ المعيار الذي قام عليه ثنائي ومزدوج، فهو إمّا مبني على ثنائية (المبنى والمعنى) ، أو (الشكل والوظيفة) ، أو (اللفظ والدلالة)[8].

إنّ أشهر تقسيمات الكلمة عند المحدثين هما: التقسيم الرباعي، الذي تبناه إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي[9] مع اختلاف يسير، والتقسيم السباعي، وأشهر الذاهبين إليه تمام حسان وفاضل مصطفى الساقي[10].

إنّ بروكلمان بعدما قسّم الصرف على قسمين مهمين هما: الاسم ،والفعل[11] راح يقسم الاسم على: ضمائر ،وأسماء ظاهرة. وفي الضمائر درس: الضمائر الشخصية (المنفصلة ،والمتصلة)، وأسماء الإشارة ،والأسماء الموصولة ،وأسماء الاستفهام[12].

إنّ المثير للسؤال حقاً، لماذا عُدّت الضمائر– من لدن الاستشراق الألماني– من موضوعات الصرف العربي؟ والجواب، يتضح بما يأتي:

---

(1) ظ: المقتضب ، المبرد : 3/1، والأصول في النحو: 36/1، وشرح كتاب سيبويه ، السيرافي : 51/1.

(2) ظ: شرح المفصل: 18/1، وشرح ابن عقيل: 15/1، وارتشاف الضرب: 21/1.

(3) ظ: ارتشاف الضرب: 21/1، والأشباه والنظائر، السيوطي : 2/3، وهمع الهوامع ، السيوطي : 4/1، 105/2، حاشية الصبان: 27/1.

(4) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 88–89، 113–118.

(5) ظ: من أسرار اللغة: 263،و دراسات نقدية في النحو العربي: 9–11.

(6) ظ: الاسم والصفة عند النحاة العرب، فارنر ديم: 122–123، ضمن كتاب (الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية).

(7) ظ: مناهج البحث في اللغة: 196.

(8) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها :87 ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د.فاضل مصطفى الساقي :28 ، والبحث النحوي عند الأصوليين ، د.مصطفى جمال الدين : 60–61.

(9) ظ: من أسرار اللغة: 266–278، وفي النحو العربي، قواعد وتطبيق : 46.

(10) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 86، وللمزيد: 90–132، وأقسام الكلام العربي: 165. وللدكتور تمام حسان تقسيم رباعي لكنه أقدم، هو نفسه تقسيم د. إبراهيم أنيس. ظ: مناهج البحث في اللغة: 203.

(11) ظ: فقه اللغات السامية: 85، 109.

(12) ظ: م . ن: 85، 87، 89–91، 91، 92. واقترب موسكاتي من هذا التقسيم. ظ: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 130، 172–194.

الأول: إنّه تأثر بالنظرية اللغوية الغربية التي ترى تغيرات الضمير تغيرات صرفية تتمثل بها معاني الشخص ، والعدد ، والجنس ، والإعراب ، وغيرها، كما مرَّ قبل قليل.

الثاني: إنّه لتأثر المستشرقين الألمان وسواهم بالمعايير الصرفية المشتركة التي انبثقت عن الدراسات السامية المقارنة، صُنّفت " الأسماء في اللغات السامية وفق معايير ثابتة يمكن تطبيقها على كل اللغات السامية لأنها مستخرجة منها....هي: العدد Number والحالة الإعرابية Case والجنس Gender "[1]، ولما كانت هذه هذه المعايير تنطبق على الضمير وأنواعه، صارت تغيّرات جنس الضمير- بالمفهوم الغربي والاستشراقي- (الذي← التي)، وعدده (هو← هم) وإعرابه (هذان← هذين) تغيّرات صرفية خالصة بنظر المستشرقين وعلم اللغة الحديث.

وقد أخرج علماء الصرف العرب الضمائر وغيرها من المبنيات لسببين:

أ. إنّ التغيّر الذي يُصيبها يتم من خلال البنية (هو← هم، هذا← ذلك، الذي← التي← اللواتي، اللذان← الذين)، وهو تغير لا يقوم على أساس قانون صرفي ضابط[2]، إذ لا يرصده الميزان الصرفي.

ب. إنّ التغير الصرفي الذي درسوه هو الذي يحدث لمعنى بأحد حروف الزيادة، ويدخل على كلمة متصرفة وليست الأسماء المبنية أو الأفعال الجامدة؛ لذلك لم تدخل المبنيات كالضمائر ، وأسماء الأفعال- على سبيل المثال- الدرس الصرفي.

ثمّ يأتي سؤال آخر، لماذا جُمعت أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ،، والضمائر الشخصية المنفصلة منها والمتصلة تحت مصطلح: الضمائر؟

والجواب يكمن فيما يأتي:

1. لأنها عناصر لغوية قديمة لا تتطور، ودلالاتها وظيفية وليست معجمية[3]، وتقع موقع الاسم الظاهر وتقوم وتقوم بوظيفته.
2. لتبادلها المواقع والدلالات، فقد يحلُّ أيٌّ منها محل الآخر[4].
3. لاحتياجها إلى قرائن توضّح المقصود منها، وتعرّفها[5].
4. تأثّر بالمنهج الغربي[6].

ثانياً: أبنية الاسم

كان حديث علماء الصرف العرب، ولاسيما المتأخرون، عن أبنية الاسم يأخذ بالحسبان عدة أسس شكلية ، استقرأها الباحث من قراءاته القليلة، وهي:

---

[1] علم اللغة العربية: 43.

[2] ظ: نظرية الصرف العربي: 24.

[3] ظ: من أسرار اللغة: 277، واللغة العربية معناها ومبناها: 110-113.

[4] ظ: الإنصاف: 217/2، وشرح المفصل: 24/4، ومعاني القرآن: 138/1، والكشاف: 470/1.

[5] ظ: أقسام الكلام العربي: 187، ومن قضايا اللغة، د. مصطفى النحاس: 38 (الهامش).

[6] ظ: دائرة العارف الإسلامية: 33/15.

1. التجرد والزيادة: (هند، وفاطمة).
2. الجمود والاشتقاق: (رجل، ومحمود).
3. التذكير والتأنيث: (شاعر شاعرة، وأحمر حمراء، وأصغر صغرى).
4. الصحة والعلة: (بطل، وقاضي، وهدى، ومدعوّ).
5. العدد: (ولد، ومعلمان، وأولاد، ومديرون).

أمّا بروكلمان ، وبرجشتراسر فقد افتتحا الحديث عن أبنية الاسم بالإشارة إلى البناء الثنائي بوصفه صيغة لغوية قديمة[1]. ثم أخذا بالحسبان بناء الاسم من خلال[2]:

1. الجنس.
2. العدد.
3. الإعراب.
4. التعيين (التعريف والتنكير).

وقد تشابهت فيما بين علماء العربية والمستشرقين العناية بفصيلتي العدد والجنس، كما يعبر المحدثون؛ لأنهما أهم ما تقتضيه المطابقة في الجملة العربية. لكن الفارق الأساس في أسس بناء الاسم بينهما أنّ المستشرقين الألمان وسواهم يجعلون الحركات الإعرابية من لواحق بناء الاسم. وعلماء الصرف القدماء حصروا اختصاص تغير الحركة الأخيرة بالنحو لا بالصرف. ولا غرابة إذ إنّ أكثر المستشرقين درسوا الإعراب بوصفه لاحقة صرفية (مورفيم)[3]، وبذلك تكون العلامة الإعرابية مورفيم صوتي يلحق آخر الكلمة للدلالة على وظيفتها في الجملة[4]. وذلك إنما هو تأثر بمفهوم الإعراب في النظرية الغربيةوهو أن " تأخذ صورة الكلمة شكلاً مستقلاً على ضوء وظيفتها في مجموعة الكلمات..." [5].

ويبقى الأخذ بالجنس ،والعدد ،والتعيين أمراً مسوّغاً في ضوء دراسة الصرف من خلال مورفيمات المعاني الصرفية (الفصائل النحوية). لكن ما يجب قوله إنّ بناء الاسم على وفق أسس المستشرقين يعتني بالجانب الشكلي أكثر ثمّ إنّ فيه تأثراً بالمسار الإلصاقي، ومحاولة إسقاطه على العربية، التي هي لغة اشتقاقية في أغلب أبنيتها. وسيدرس الباحث أبرز مورفيمات المعاني الصرفية، أي: لواصق البناء الخاصة بالاسم.

أولاً: لواصق تصريف الاسم

التصريف بالمفهوم الصرفي الحديث علاقة تتغيّر بها الكلمة من دون أن يتغيّر القسم الذي تنتمي إليه، ويتحقق هذا التغيّر بـ[6]:

---

(1) ظ: فقه اللغات السامية: 93، والتطور النحوي: 95.

(2) ظ: فقه اللغات السامية: 95–103، والتطور النحوي: 106–116.

(3) ظ: على سبيل المثال: فقه اللغات السامية: 100، والعربية الفصحى: 59–60.

(4) ظ: الوجيز: 276، والتطور اللغوي: 124.

(5) أسس علم اللغة: 153.

(6) نظرية الصرف العربي: 22–23.

1. الوزن الصرفي، نحو: كتاب← كتب، وقال← قيل.
2. العلامة، نحو: طالب← طالبانِ، ومعلم← معلمون، وفاطمة← فاطمات.
3. البنية، نحو: هما← هم، والذي← التي← واللذان← الذين.

وأهم لواصق تصريف الاسم : لواصق الجنس والعدد والإعراب.

أ. الجنس:

إنّ الاهتمام بجنس الكلمات مهم؛ لأنّ التطابق بين أجزاء الجملة في تذكيرها أو تأنيثها، إنما هو لإظهار التماسك والتوافق في سياق الجملة[1]، وهو أهم صور التطابق في النحو العربي[2]، ولاسيما أن العربية الفصحى تلتزم المطابقة بين ركني الجملة، نحو (سافرت فاطمة) ، و(محمد مسافر). ويُسمّي برجشتراسر هذه المطابقة بالإتباع، وهو عنده " القاعدة التي بمقتضاها لا يتبع الاسم المذكر إلاّ مذكراً، صفة،أو خبراً،أو فعلاً، وكذلك المؤنث..." [3].

وقد أخذ التعبير عن اختلاف الجنس في اللغات ، ومنها العربية، الجانب الشكلي، ولعل أبرز مظاهر شكليّته: التعبير عن اختلاف الجنس لا بإلحاق علامة تفرق المؤنث عن المذكر، وإنما بخلق كلمة مؤنثة وأخرى مذكرة تختلف اختلافاً كلياً في جذرها، نحو (رجل امرأة، وغلام جارية، وأب أم، وولد بنت) و(كبش نعجة، وثور بقرة، وحمار أتان)، وغيرها. يقول بروكلمان: " ففي الحالات التي يلفت فيها الجنس الحقيقي النظر، ويسترعي الملاحظة حتماً، تفرق اللغة بين الجنس لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة أخرى من أصل آخر، قارن في السامية الأولى: (حمار) و(أتان)، وفي العربية (حصان) و(فرس)..." [4].

وقد فطن علماء العربية لذلك كما نقل السيوطي ، ولكن تعليلهم يختلف، " كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر.... لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ... فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها المذكر والمؤنث..." [5].

وفضلاً عن التفريق بين المذكر والمؤنث بوسيلة لغوية، هناك لواحق تعبر عن التأنيث تحديداً، مثل (تاء التأنيث)، والألف المقصورة كما هي الحال في (فعلى) مؤنث (أفعل)، والألف الممدودة في (فعلاء) مؤنث (أفعل)[6]. وهناك ثلاثة استثناءات:

أولها: قد تلحق الأسماء المذكرة علامة تأنيث، وهي التاء نحو: علاّمة، وخليفة، وراوية[7]. وعلّلها علماء علماء العربية بأنّ التاء للمبالغة[1].

---

[1] ظ: مناهج البحث في اللغة: 216، واللغة العربية معناها ومبناها: 212-213.
[2] ظ: تقويم الفكر النحوي: 181.
[3] التطور النحوي: 113، و ظ: 164.
[4] فقه اللغات السامية: 95، و ظ: التطور النحوي: 114.
[5] الأشباه والنظائر: 31/1.
[6] ظ: فقه اللغات السامية: 95-96، والتطور النحوي: 113.
[7] ظ: فقه اللغات السامية: 95، والتطور النحوي: 113.

ثانيها: تستغني الصيغ الخاصة بالمؤنث عن علامة التأنيث، مثل: عاقر، وحامل، ومرضع وغيرها[2]. وهذا الرأي هو عين ما ذهب إليه الكوفيون الذين يرون أن حذف تاء التأنيث " من نحو طالق وطامث وحائض وحامل؛ لاختصاص المؤنث به " [3].

ثالثها: هناك صفات على زنة (فعيل) يشترك فيها المؤنث والمذكر[4]، نحو: "جديدٌ وسديسٌ، وكتيبةٌ خصيف، وريح خريق..."[5]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف/ 56)، " ويقال امرأة قتيل، وكف خضيب، ولحية دهين" [6] وليس زنة (فعيل) فحسب، بل (فعول) والمصدر (فَعْلْ) وغيرها نحو: "وامرأة شكور وعروب وصبور... امرأة رضىً وعدل"[7].

والذي يُلاحظ على لاحقة التأنيث (التاء) ما يأتي:

1. أنها الأكثر وروداً من بين لواحق التأنيث، فالأخريان محددتان في ورودهما، ومقيدتان في تأنيثهما.
2. أنها تحذف عند الوقف، وينطق مكانها الهاء[8].
3. أنها تلحق الأفعال، وتكون ساكنة، لكنها حين تلحق الأسماء تكون موضعاً للحركة الإعرابية.

ب. العدد

يقصد من مصطلح العدد: المفرد ، والمثنى ، والجمع[9]. والعدد معنى صرفي (فصيلة نحوية) يُعبّر عنها بوساطة اللواحق[10]. وتختلف اللغات في التعبير عن العدد بين نظامين رئيسين، هما: النظام الثنائي (مفرد ، وجمع)، والنظام الثلاثي (مفرد ، ومثنى ، وجمع). والعربية من اللغات التي احتفظت بالمثنى في نظامها[11].

ودرس بروكلمان التعبير عن الجموع بنظام اللواصق[12]. أمّا برجشتراسر فقد درسها على وفق التقسيم العربي (جمع تكسير، والجمع الصحيح، والمثنى)[13].

---

[1] ظ: المذكر والمؤنث، ابن التستري: 54.
[2] ظ: فقه اللغات السامية: 95، والتطور النحوي: 113.
[3] الإنصاف: 758/2.
[4] ظ: التطور النحوي: 113.
[5] كتاب سيبويه: 638/3.
[6] المذكر والمؤنث: 53.
[7] م. ن.
[8] ظ: البحث: 128.
[9] ظ: مناهج البحث في اللغة: 218، وعلم اللغة العربية: 143.
[10] ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 156.
[11] ظ: مناهج البحث في اللغة: 219، وعلم الدلالة (بالمر): 77.
[12] ظ: فقه اللغات السامية: 96-99.
[13] ظ: التطور النحوي: 106-112، وللمقارنة ظ: شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي : 67.

1. جمع التكسير

أشار بروكلمان وبرجشتراسر وغيرهما[1]، إلى اختصاص اللغات السامية بهذا النوع من الجمع، ولاسيما العربية الشمالية. وقد ذهب هذان المستشرقان[2] إلى أنّ أصل جمع التكسير هو اسم الجمع، وإن سمّاه الأول باسم الجملة، لكنه عنى اسم الجمع، بدليل أنهما عَبّرا عنه بمصطلح واحد هو (Collectif) أو (Collective)، وتعرّفه بعض المعاجم اللغوية المختصّة بأنّه "اسم يتكون من أفراد متماثلين دون أن يكون له مفرد من لفظه، مثل (قوم) و(صف) وArmy وCrowd"[3]. وتأثر بعض المحدثين العرب بهذا الرأي، فعدوا جمع التكسير في حقيقته اسم جمع[4].

ولكن ما يجب أن ينبه الباحث عليه أنّ بين اسم الجمع وجمع التكسير اختلافاً في الصرف العربي، فالأوّل ما لم يكن له واحد من لفظه، و " لم يكن على أوزان الجموع، فهو اسم جمع نحو: قوم، وإبل، وذود، ورهط..." [5]. أمّا الثاني، فله واحد من لفظه ، نحو (قرّاء) مفرده (قارئ)، و(أولاد) مفرده (ولد)، وغيرها. ولذلك فإنّ جمع التكسير هو ما دَلّ على أكثر من اثنين، وله مفرد في معناه وأصوله مع تغيُّر حتمي يطرأ على صيغته عند الجمع[6]. ويكون إمّا بزيادةٍ أو حذفٍ أو تغيّرٍ لصوامتِ اللفظِ أو صوائتِه. وقد ردّت باكيزة رفيق حلمي أن يكون جمع التكسير ناشئاً من اسم الجمع، ولاسيما أنّ صيغ المفرد هي التي تُحدّد أبنية جموع التكسير[7].وقد عرض بروكلمان ، وبرجشتراسر [8] لكيفية صياغة أوزان جموع التكسير عن طريق اللواصق أو بعمليات أخرى من التحول الداخلي لبنية الكلمة من تضعيف ،وتسكين،وبذلك شاع في الدرس اللغوي عند المستشرقين أنّ جمع التكسير جمع داخلي[9]. وقد أعرض بروكلمان وبرجشتراسر عمّا اعتاده علماء الصرف العرب بذكرهم أوزان القلة القلة والكثرة، إلاّ ما أشار إليه برجشتراسر من مزية العربية في تخصيص بعض أوزان جمع التكسير بالدلالة على القلة[10]. إذ يستعمل العرب في الأغلب صيغاً معينة إذا أرادوا عدداً محدوداً من (3–10)، ويستعملون

---

(1) ظ: فقه اللغات السامية: 96، والتطور النحوي: 106، ومن أسرار اللغة: 138، وفقه اللغة المقارن: 95، وفقه العربية المقارن: 143، وصيغ الجموع في اللغة العربية، د. باكيزة رفيق حلمي: 254–255.

(2) ظ: فقه اللغات السامية: 96، والتطور النحوي: 7، 106، 107، 108.

(3) معجم علم اللغة النظري: 46، Army: جيش، Crowd: ناس.

(4) ظ: المنهج الصوتي: 133، و فقه العربية المقارن: 143.

(5) ارتشاف الضرب: 401/1، و ظ: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : 335–336، وللإطلاع على الاختلاف بينهما ظ: الأشباه والنظائر: 230/2.

(6) ظ: التكملة: 398، والأشباه والنظائر: 125/2–128، وشرح الأشموني: 120/4، وشذا العرف: 72.

(7) للإطلاع ظ: صيغ الجموع في اللغة العربية: 227–229.

(8) ظ: فقه اللغات السامية: 96، والتطور النحوي: 109–111.

(9) ظ: العربية الفصحى: 65–67، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 148، وبنية العربية الكلاسيكية: 172.

(10) ظ: التطور النحوي: 111.

صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً من (3– أكثر من 10). وبذلك تكون أوزانُ جمعي القلة والكثرة متشابهةً في بدايتها ومختلفةً في نهايتها[1].

2. الجمع الصحيح (جمع المذكر والمؤنث السالمين)

وهو من الجمع الخارجي، أي: الجمع الذي يتم بلاحقة معينة، و" علامة جمع التصحيح في المذكر واو رفعاً، وياءٌ نصباً وجرّاً، ونون في الأحوال الثلاثة..." [2] ، وعلامة "جمع التصحيح في المؤنث ألف وتاء زائدتان زائدتان في آخره..." [3]. ودرس بروكلمان ، وبرجشتراسر ، وغيرهما[4]، نوعي الجمع الصحيح من خلال لواحقه: لواحقه:

1. لاحقة (ū) أو (ُ) ، وخُصّصت للجمع المذكر السالم المرفوع.
2. لاحقة (i) أو (ِ) ، وخُصّصت للجمع المذكر السالم المنصوب والمجرور.
3. لاحقة (at) أو (َ ت)، وخُصّصت للجمع المؤنث السالم.

والخلاف الأبرز بين نحاة العربية والمستشرقين الألمان ينحصر في رؤية الأخيرين أنّ جمع المؤنث السالم لا يتم بزيادة ألف (فتحة طويلة) وتاء، بل بمدّ الفتحة القصيرة التي اشترط وجودها علماء العربية قبل تاء التأنيث[5]، أي لم يحدث حذف لتاء التأنيث ليتم زيادة ألف وتاء للتأنيث ثانية في كلمة (فاطمة)، فالذي جرى هو هو مدّ الفتحة القصيرة على الميم لتصبح بالنطق فتحة طويلة، وبالرسم ألفاً. بل عُمّم هذا الرأي ليشمل لا الأسماء الظاهرة فحسب، وإنما الأسماء الموصولة أيضاً، إذ جُعِل من "الجمع المبني على هذا النحو: اللاتي، بالنسبة للمفرد: التي"[6]. وقد تبنى هذا الرأي بعض المحدثين[7]، وهو رأي مهم برأي الباحث على الرغم من بعض الاستثناءات، التي لا ينطبق عليها، ولكن الاستثناء يؤكد القاعدة.

3. المثنى

عرفت اللغات السامية المثنى في الأصل، للدلالة على الأعضاء الطبيعية، كالأعضاء المزدوجة، ثم عُمّمت تثنية الكلمات مطلقاً[8]. ولكن ما هو محل إجماع اللغويين: قدماء ومحدثين، عرباً ومستشرقين، مقارنين

---

(1) للإطلاع على أوزان القلة والكثرة، ظ: ارتشاف الضرب: 405/1–457، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 204–223.

(2) ارتشاف الضرب: 566/2.

(3) م. ن: 585/2.

(4) ظ: فقه اللغات السامية: 97–98، والتطور النحوي: 84، 111، والعربية الفصحى: 63–64، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 149–150، 155–156.

(5) ظ: شرح المفصل: 55/1.

(6) فقه اللغات السامية: 98، و ظ: 91، والتطور النحوي: 84.

(7) ظ: فقه اللغة المقارن: 110، وفقه العربية المقارن: 103.

(8) ظ: فقه اللغات السامية: 99، والتطور النحوي: 112.

ووصفيين، أنّ العربية اختصت بالمثنى، بل توسعت فيه[1]، فثنّت الاسم الظاهر ،والضمير ،واسم الإشارة ،والاسم الموصول، وألحقت الأفعال ضمائر تثنية.

والمثنى هو أن يدل الاسم على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر[2]. وعند المستشرقين يُعبّر عن المثنى بالنهاية (–ً) أي: (ā) للمرفوع المضاف، أو (–َ ي) أي: (ay) للمنصوب والمجرور المضافين[3]. وتخالف نهاية التثنية من (انَ) ،أي: (āna) إلى (انِ) ،أي (āni)؛ لأنّ الفتحة القصيرة تخالف إلى كسرة قصيرة بعد الفتحة الطويلة[4]؛ تجنُّباً للنطق بمجموعة صوائت متحدة الطابع ومتواصلة[5]. وقد أشار تراثنا اللغوي لعلة كسر نون المثنى، فقال ابن جني: "وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنّها قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلا"[6]. وللمحدثين تفسيرات أُخر في كسر نون المثنى[7].

جـ. الإعراب

دُرِس الإعراب في أبنية الاسم كلاحقة صرفية؛ لأنّه في النظرية الغربية تغيّر في شكل الكلمة بحسب وظيفتها[8]؛ ولأنّ تصنيف الأسماء في اللغات السامية يعتمد الحالة الإعرابية (Case) معياراً في التصنيف بعد العدد (Number) والجنس (gender)[9] ؛ ولهذا صار الإعراب يُدرس عند المستشرقين بوصفه مورفيماً تصريفياً يلحق آخر الكلمة. وقد تأثر بهذا عددٌ من الدارسين العرب، فعدّوا الحركات الإعرابية مورفيمات صوتية تدل على معانٍ صرفية[10]. ولم يغفل بروكلمان ولا برجشتراسر الإشارة إلى المقارنة السامية، أو التطور التاريخي لظاهرة الإعراب ومورفيماته[11].

إن دراسة الإعراب بوصفه لاحقة صرفية، هو وصف جديد لنظام الإعراب في العربية، وإن كان لا يختلف كثيراً عن رأي قطرب (ت 206هـ)، الذي رأى تحريك الكلمات في العربية نتيجة لعوامل صوتية[12]،

---

[1] ظ: ارتشاف الضرب: 549/2، وفقه اللغات السامية: 99، 119، والتطور النحوي: 112، وفقه اللغة المقارن: 75، 80، 90، وفقه العربية المقارن: 44–145، 147، 148، وعلم الدلالة (بالمر): 77، ومناهج البحث في اللغة: 219.

[2] ظ: ارتشاف الضرب: 549/2، وشذا العرف: 66، والمنهج الصوتي: 126.

[3] ظ: فقه اللغات السامية: 99.

[4] ظ: م. ن: 77–78.

[5] ظ: فقه اللغات السامية: 77–78، والتطور النحوي: 120، والعربية الفصحى: 48–49، 64.

[6] علل التثنية، ابن جني: 86، وظ: المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني: 192/1، وارتشاف الضرب: 556/2.

[7] ظ: فقه اللغة المقارن: 92، وفقه العربية المقارن: 48، 103.

[8] ظ: أسس علم اللغة: 153، والمنهج الصوتي: 24.

[9] ظ: علم اللغة العربية: 143.

[10] ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي: 57، 77، والوجيز: 276–285، ومناهج البحث في اللغة: 172، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث: 179، والتطور اللغوي: 124، وعلم اللغة المقارن": 74–77، 84.

[11] ظ: فقه اللغات السامية: 100–102، والتطور النحوي: 116–121.

[12] للإطلاع على رأي قطرب ظ: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي : 70، والأشباه والنظائر: 79/1.

فأنكر بذلك معاني الحركات الإعرابية. ووجد هذا الرأي صدى لدى عددٍ من المحدثين[1]. ومن نتائج رأي المستشرقين في الإعراب:

1. تفسير نشأة الإعراب بأنّها لواحق، كانت مستقلة التكوين ثم التحمت بها بمرور الزمن[2]. ولم يقبل بعض المحدثين هذا إمّا لأنه نتيجة تأثر المستشرق بنظام لغتهِ[3]، أو لأنه مجرد افتراضات[4]. وكلا الاعتراضين الاعتراضين وجيهان.
2. إنكار لدلالة الحركات الإعرابية على معانيها؛ لأنّ العلامة الإعرابية صارت مورفيماً صوتياً يلحق آخر الكلمة للدلالة على وظيفتها في الجملة، فصارت علامات الإعراب مورفيمات الإعراب[5]؛ ولذلك يذكر بروكلمان و موسكاتي[6] تصريف الفعل الماضي المبني للمجهول بحركاته الثلاث: كُتِبَ أي: (a-i-u). وبذلك دخل التحليل الصرفي موضوعات لم يكن النحاة يدرسونها في صرف العربية.

ثانياً: لواصق اشتقاق الاسم

الاشتقاق بالمفهوم الصرفي الحديث علاقةٌ تتغير معها الكلمات من قسم إلى آخر، وتتحقق هذه التغيّرات من خلال الوزن الصرفي[7]:

كتب ← كتابة درس← مدروس.

فعل ← فِعالة (مصدر) فعل← مفعول (اسم مفعول).

وأهم لواصق بناء الاسم هي: (الميم، والكسرة الطويلة المشددة، وإطالة الصائت).

1. الميم

تُخرجُ هذه السابقة الصيغة التي تدخل عليها عن أبنية الأفعال[8]. ولها مزية في العربية ؛ لأنّها تسبق أكثر أبنية المشتقات، قال عنها سيبويه: " وأمّا الميم فتستزاد أولاً في مَفعول ومِفْعال ومَفْعَل ومِفْعَل ومَفْعِل، ومُفْعَُِل " [9]، ومنها:

أ. ميم اسم الفاعل

---

[1] ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي: 37–38، ومن أسرار اللغة: 142–143، 158.

[2] ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي: 57، 77.

[3] ظ: إحياء النحو: 45.

[4] ظ: فصول في فقه العربية: 393.

[5] ظ: البحث: 140.

[6] ظ: فقه اللغات السامية: 111، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 211

[7] ظ: نظرية الصرف العربي: 22–23.

[8] ظ: الزمن في النحو العربي، د. كمال إبراهيم بدري : 264.

[9] كتاب سيبويه: 237/4، م. ن (طبعة بولاق): 313/2.

الأفعال الماضية الرباعية فأكثر "يبنى منها اسم الفاعل بزيادة ميم في أوله وتحرك بالضمة (u) في العربية..."[1]، وبروكلمان يصوغ اسم الفاعل من الفعل الماضي الرباعي، ولكن الصرف العربي يصوغ اسم الفاعل "من غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر كمُدحرج ومنطلق ومستخرج..." [2] أي بروكلمان يصوغ من (بعثر) اسم الفاعل بزيادة (ميم) مضمومة، والصرف والصرف العربي يصوغ من (يبعثر) اسم الفاعل بإبدال الياء ميماً مضمومة. واختلافهما يرجع إلى أنّ الصرف الغربي يعتمد الإلصاق بالدرجة الأولى لبناء الاسم.

ب. ميم اسم المفعول

" أمّا اسم المفعول من الوزن الأصلي، فهو.... الذي يُزاد عليه (الميم) في العربية: Maktūl[*].... ويبنى اسم المفعول من الأوزان الباقية، بزيادة (الميم) في أوله. ويصلح لحركتها هنا ما سبق أن قيل في حركتها مع اسم الفاعل. أمّا عين اسم المفعول، فإنّها تتحرك بالفتحة " [3]، أي : إنّ (فَعول) حين تسبق بميم ينتج اسم المفعول من الفعل الثلاثي، يقول برجشتراسر " ومفعول أصلها: فَعُول، زيدت فيها الميم الكثيرة الاستعمال في هذه الأسماء. وفعول نفسها توجد في العربية في معنى المجهول فاعله، نحو: (رسول)، أي: المُرسَل..." [4].

ويفترض المستشرقان الألمانيان شيئين، أولهما أنّ صوغ اسم المفعول من الفعل الرباعي فصاعداً يتم من الفعل الماضي بزيادة ميم مضمومة،وفي الصرف العربي: " وأمّا من غير الثلاثي فيكون كاسم فاعله لكن بفتح ما قبل الآخر نحو مُكرَم ومُعظّم ومستعان به " [5]. وثانيهما أنّ ميم اسم المفعول من الفعل الثلاثي دخلت صيغة (مفعول) متأخرة بدليل بقاء صيغ (فعول) تدل على (مفعول)، أمّا ميم اسم المفعول من غير الثلاثي فيقول عنها برجشتراسر: "والميم في سائر أسماء الفاعل والمفعول، سامية الأصل في كل اللغات السامية"[6].

2. إطالة حركة عين الماضي لصوغ المصدر

مصادر العربية الثلاثية غير قياسية، وإن كانت لها ضوابط، أمّا مصادر الأفعال الرباعية، فكلها قياسية[7]؛ لهذا يذهب بروكلمان ، وبرجشتراسر إلى أنّ مدّ حركة عين الماضي " هي الطريقة المعتادة فيها، في بناء المصادر الأخرى– أي: غير الثلاثية– فيما عدا وزني الشدة في المبني للمعلوم، ووزني الشدة والهدف في الانعكاسية " [8].

---

(1) فقه اللغات السامية: 120.

(2) شذا العرف: 50، وظ: ارتشاف الضرب: 509/2.

(*) مقتول.

(3) فقه اللغات السامية: 120.

(4) التطور النحوي: 104، وظ: فقه اللغات السامية: 120.

(5) شذا العرف: 51، و ظ: ارتشاف الضرب: 509/2.

(6) التطور النحوي: 104.

(7) ظ: شرح الشافية: 151/1–168.

(8) فقه اللغات السامية: 120–121، و ظ: التطور النحوي: 103–104.

ولتوضيح نص بروكلمان يقول الباحث: إنّ ماضي (أخرَج)، على سبيل المثال ، مفتوح عينه، وبإطالة الفتحة القصيرة للراء ينتج المصدر: (أَخراج). وبالمخالفة النوعية بين الحركات " تخالف الفتحة القصيرة إلى كسرة قصيرة قبل الفتحة الطويلة أو بعدها، مثل مصدر السببية..." [1] فيصير (أَخراج← إخراج). ومثل (أفعل← إفعال): (افتعل← افتعال)، (استفعل← استفعال) أي: (أحسن← إحسان)، و(اجتمع← اجتماع)، و(استغفر← استغفار). واستثنى بروكلمان من قاعدته وزن الشدة في المبني للمعلوم نحو: فعّل (قطّع) ← تفعيل (تقطيع)، "أمّا مصدر الانعكاسية، من وزني الشدة والهدف في العربية، فتضم عينه، مثل: (تَقَتُّل) و(تقاتُل)"[2].

وما ذكره المستشرقان صحيح، ولكن في كتب الصرف العربي تفصيلات أُخر لصوغ ما ذكروه من مصادر[3].

---

[1] فقه اللغات السامية: 77.

[2] م. ن: 121، و ظ: التطور النحوي: 104.

[3] ظ: شرح الشافية: 1/163–167، وارتشاف الضرب: 2/494–500، وشذا العرف: 47–49.

ثالثاً: أبنية الفعل

أخذ عرض الفعل وأبنيته عند علماء الصرف العرب أسساً شكلية ووظيفية، بخلاف أسس بناء الاسم الشكلية فقط، وما الأخذ بالأسس الوظيفية في بناء الفعل، إلاّ لأن الفعل في النحو العربي هو أبرز العوامل وأقواها، والأصل فيه أن يعمل[1]. إنّ أسس أبنية الفعل من خلال استقراء الباحث لتقسيماته في أغلب كتب الصرف هي:

1. التجرد والزيادة.
2. التعدي واللزوم.
3. البناء للمعلوم أو المجهول.
4. الصحة والعلة.
5. الجمود والاشتقاق.
6. الزمن.
7. البناء والإعراب.
8. التمام والنقصان.
9. العدد والشخص الجهة (الأفعال الخمسة).
10. التوكيد.

أ. أوزان الفعل

يرى بروكلمان أنّ اللغات السامية تستعمل أبنية فعلية مختلفة للتعبير عن كيفية الفعل ونوعه[2]. ثم راح يذكر أوزان الأفعال العربية مستعملاً مصطلحات الصرف الغربي على النحو الآتي [3] :

1. (فَعَلَ) ويسميه الوزن الأصلي، وهو في الصرف العربي الثلاثي المجرد. ويرى إلى جانبه وزنين هما: (فَعُل) للدلالة على الخصائص الثابتة المستمرة، نحو (حَسُن)، و(صَغُر) ، و(كرُم) ، و(شَرُف). و(فَعِل) للدلالة على الأعراض المتغيرة، نحو (يَبِس) ، و(وَمِق) ، و(فَرِح) ، و(وَثِق) . وكلا (فَعُل) و (فَعِل) فعلان لازمان.
2. (فعَّل) ويدل عنده على الشدة والتكرار، وهو في الصرف العربي من أبنية الماضي المزيد يفيد التكثير غالباً. ثم من هذا الوزن يبني بروكلمان وزن الانعكاسية من وزن الشدة (تفعَّل)، والصرف العربي يراه لمطاوعة فعَّل نحو كسَّرتُه فتكسَّر في المشهور من معانيه.
3. (فاعَل) ويسمّيه وزن الهدف بإطالة فتحة فاء الفعل في الوزن الأصلي نحو (ضَرَب)← (ضارَب). ومن هذا الوزن يبني وزن الانعكاسية (تفاعَل)من وزن الهدف نحو: (تغافَل)، وأشهر معانيه في صرف العربية: المشاركة.

---

(1) ظ: الإنصاف: 163/1، والأشباه والنظائر: 242/1، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: 141، الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرئي : 15.

(2) ظ: فقه اللغات السامية: 109.

(3) ظ: م. ن: 109–111، وللمقارنة مع ما جاء في الصرف العربي ظ: شرح الشافية: 67/1–111.

4. (انفعل) وهو عنده وزن الانعكاسية بالنون، ويبنيه من الوزن الأصلي (فَعَلَ). وفي الصرف العربي (انفعل) "هو في الأغلب مطاوع فَعَلَ"[1].
5. (افتعل) وهو عنده وزن الانعكاسية بالتاء من الوزن الأصلي، وفي العربية " افتعل للمطاوعة غالباً..." [2].
6. (أَفْعَل) ونادراً (هفعل) يسميه وزن السببية وينتج بزيادة مقطع قصير في البداية بعد سقوط حركة فاء الفعل فتصير مع فاء الفعل مقطعاً طويلاً مغلقاً. وأشهر معاني (أَفعل) في العربية: التعدية، وتكاد تنفرد الهمزة بتأديته، حتى سميت همزة القطع المفتوحة في (أَفْعل) بهمزة التعدية.
7. (استفعل) ويسميه بروكلمان الانعكاسية بالتاء من وزن السببية ولا يصوغه من (فعل) ليكون المقطع (ا س ت) زائداً كما في العربية ، بل يصوغه من (سفعل)، وهو عنده لذلك فعل رباعي. ويتفق بروكلمان وبرجشتراسر كلاهما في أنّ الرباعي ما كان مزيداً بالهمزة أو السين أو الشين[*]، نحو: أفعل ، وسفعل ، وشفعل[3].

وما يلاحظ على وصف بروكلمان لأوزان الفعل العربي، ما يأتي:

1. استعماله مصطلحات جديدة في تسمية الفعل العربي، أو وصف أوزانه تشير إلى أخذه بالتصنيف الغربي الشكلي، وإهمال الجانب الوظيفي في التسمية، فعلى سبيل المثال في وزن السببية (أفعل) راعى بروكلمان فيه زيادة السابقة (أَ)، أمّا الصرف العربي فأعطى زيادة الهمزة المفتوحة في أوّل الفعل الثلاثي معنى وظيفياً، وهو التعدي، يقول أبو علي الفارسي: " فأمّا أفعل فيجيء لنقل الفعل غير المتعدي إلى المتعدي نحو خرج وأخرجته"[4] .
2. توليد بعض الأوزان من بعض، فمثلاً (تفعَّل) صاغه بروكلمان من (فعَّل) ، والفعل (تفاعل) من (فاعَل) ، و(استفعل) من (سفعل). أمّا الصرف العربي، فإنّ الأصل فيه أن ترجع الكلمة- اسماً أو فعلاً- إلى أصولها الثلاثة، وقد عَبّر عنها بالفاء ، والعين ، واللام " وإنما اختير لفظ فعل لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون..." [5]، وهذا لا يهم المستشرق ، وما يعنيه هو اهتمامه باللواصق ؛ لأنّ اللغات الهندوأوربية، ومنها الألمانية، لغات إلصاقية[6]. أمّا العربية ، فلغة اشتقاقية – في الغالب- ؛ لهذا تهتم بجذر الكلمة من الصوامت الأصول.

---

[1] شرح الشافية : 108/1.

[2] م. ن.

[*] يرى موسكاتي أن وزن السببية هو (أفعل) و(هفعل) و(شفعل)، ظ: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 214، 215، وللمزيد تُنظر الجداول: 255، 256.

[3] ظ: فقه اللغات السامية: 110، والتطور النحوي: 92، 93.

[4] التكملة : 517.

[5] شرح الشافية: 12/1-13، وللمزيد ظ: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 87-89.

[6] ظ: اللغة: 113-116.

أمّا برجشتراسر فما يلحظه الباحث فيما ذكره عن الأفعال ما يأتي[1]:

1. اهتم باختصاص كل لغة سامية بأوزان فعلية معينة، فوردت عنده إشارات كثيرة جداً عن ثراء العربية بأوزان الفعل ومعانيه في ضوء المنهج المقارن.
2. كان في مصطلحاته وتعبيراته أقرب إلى الصرف العربي وطبيعته فورد عنده: اللازم والمتعدي، وفتح العين وكسرها وضمها، والفعل المعتل، أو الأجوف، أو الناقص. أمّا مصطلحاته عن أوزان الفعل فمثل تسميته (فاعَل) بالممدود ، و(فعَّل) بالمشدَّد ، و(فعل) بالمجرّد ، و(أفعل) بالرباعي وغيرها.

ب. صوغ الأفعال

أولاً: صوغ الفعل الماضي

يقع الفعل الماضي– صرفياً– في صدر ترتيب الفعل العربي، فمنه يُصاغ المضارع، ومن المضارع يُصاغ الأمر. إنّ ما يذكره الصرف العربي من علامات تخصّ الفعل الماضي للتعرّف عليه، وبها ينماز عمّا سواه مثل تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة، راح الاستشراق اللغوي[2]–عموماً– يعدّها وسواها من الضمائر التي تتصل بالماضي وغيره،لواحق يصاغ بزيادتها الماضي. إذ يُصاغ الفعل الماضي عند بروكلمان بالنهايات الآتية[3]:

1. بالفتحة القصيرة (a) للغائب: سَمِعَ.
2. بالفتحة القصيرة والتاء الساكنة (at) للغائبة: سَمِعَتْ.
3. بالتاء المفتوحة (ta) للمخاطب: سَمِعْتَ.
4. بالتاء المكسورة (ti) للمخاطبة: سَمِعْتِ.
5. بالتاء المضمومة (tu) للمتكلم: سَمِعْتُ.
6. بالضمة الطويلة (ū) للغائبين: سَمِعُوا.
7. بالنون المفتوحة (na) للغائبات: سَمِعْنَ.
8. بالتاء المضمومة والميم الساكنة (tum) للمخاطبين سَمِعْتُمْ.
9. بالتاء المفتوحة والنون المشددة المفتوحة (tunna) للمخاطبات: سَمِعْتنَّ.
10. بالنون والفتحة الطويلة (nā)[*] للمتكلمين: سَمِعْنا.
11. بالفتحة الطويلة (ā) للمثنى من المفرد الغائب: سَمِعا.

وبالفتحة الطويلة (ā) للمثنى من الجمع المخاطب: سَمِعْتُما.

---

[1] ظ: التطور النحوي: 92–93.

[2] ظ: العربية الفصحى: 129–130، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 231، وبنية العربية الكلاسيكية: 177–178.

[3] ظ: فقه اللغات السامية: 118–119.

[*] ورد الرمز هكذا (na) أي نون محركة بفتحة قصيرة، والصواب ما أثبته الباحث نون محركة بفتحة طويلة؛ لأن (نا) هو ضمير المتكلمين المتصل.

وأهم ملاحظات الباحث على لواحق صوغ الفعل الماضي:

1. تختلف نظرة علماء العربية عن نظرة المستشرقين في رؤيتهم لضمائر الرفع المتصلة بالفعل الماضي، ففيما يعدها الأوّلون ضمائر رفع متصلة تعرب في محل رفع فاعل مع الفعل المبني للمعلوم، يراها المستشرقون، ومعها الفتحة القصيرة وتاء التأنيث الساكنة المفتوح ما قبلها– تأثراً بأنظمة لغاتهم الإلصاقية– لواحق صرفية مثلها مثل السابقة همزة (أَفعل) ، أو حشو (فاعَل) وهي الفتحة الطويلة. ومن المحدثين العرب من رأى تاء التأنيث ضميراً لا يختلف وتاء الفاعل[1]. وأهم ما رُدّ به رأيهم أنّ هذه التاء مع الفعل لا يتم بها كلام، بخلاف تاء الفاعل[2].
2. ذُكر من لواحق لصوغ الماضي ما هو مشترك بين الأفعال كلها: الماضي ، والمضارع ، والأمر وهي: (ألف الاثنين، واو الجماعة، ونون النسوة) مثل: نجَحا، ادْرُسوا، اكتبْنَ. وما هذا إلاّ بحسبان هذه الضمائر لواحق تُزاد على المادة اللغوية، لتدل على النوع والعدد والشخص، وهو رأي ذهبت إليه أغلب الدراسات اللغوية الحديثة[3]، ونُسِب من قبلُ إلى بعض الأصوليين أيضاً[4]. وهذا الرأي نجده في التراث اللغوي العربي في وصف (الواو) في أسلوب (أكلوني البراغيثُ) بأنّه علامة جمع[5]، أي الحكم بحرفية الواو، وبالاصطلاح الحديث، الواو هنا لاحقة تدل على العدد وليست فاعلاً.
3. إنّ منهج المستشرقين الألمان وغيرهم في موضوع الماضي باللواحق التي ذكروها، لا يأخذ بالحسبان أمرين، أولهما ما يفعله اتصال هذه اللواحق من تغيرات بآخر الفعل، فأمّا يكون متحركاً بصائت قصير أو طويل، أو ساكناً، على سبيل المثال : (سَمِعَ، سَمِعا، سَمِعُوا، سَمِعْنا، سَمِعْنَ). وثانيهما أنّ بعض هذه اللواحق يكوّن جملة تامة نحو (سَمِعْنا)، وبعضها لا يكون جملة نحو (سَمِعَ، سَمِعَتْ)، فجمعُها تحت عنوانٍ واحد لا يستقيم في الشكل والوظيفة. وقد ذهب نحوٌ من المحدثين العرب[6] إلى مذهب المستشرقين في لواحق الفعل الماضي.

ثانياً: صوغ الفعل المضارع

يتوسط الفعل المضارع أقسام الفعل العربي. فمن الماضي يصاغ المضارع، ومن الأخير يُبنى فعل الأمر. ولا أدل على ذلك من صوغ المضارع بزيادة أحد أحرف المضارعة (أنيت)، والذي يُحذف عند صوغ الأمر منه. وهو أهم تغيير يفصل بين الأنواع الثلاثة.

---

[1] ظ: دراسات نقدية في النحو العربي: 71، والنحو العربي، نقد وبناء: 71.

[2] ظ: تحقيقات نحوية ، د. فاضل السامرائي: 45، وللمزيد ظ: 45–53.

[3] على سبيل المثال ظ: اللغة: 106، 113، 115، واللغة العربية معناها ومبناها: 156.

[4] ظ: البحث النحوي عند الأصوليين: 194–195.

[5] ظ: كتاب سيبويه: 2/40–41، 3/209، وشرح ابن عقيل: 1/467، وشرح الأشموني: 2/44–45.

[6] ظ: مناهج البحث في اللغة: 188، واللغة العربية معناها ومبناها: 156–157، وفقه العربية المقارن: 222–227.

ومقطع المضارعة في الدرس اللغوي الحديث أشهر سوابق العربية[1]. يُفاد منه في تحديد معاني الشخص ، والعدد[2]. وبنظرة مقارنة، فقد " وظّفته اللغات السامية توظيفاً دلالياً وزمنياً، فهو أهم ما يميّز الماضي عن المضارع " [3]. وأحرف (أنيت) ليس بمفردها يُصاغ الفعل المضارع، وإنما يستتبع ذلك تغيير في بنية الفعل المقطعيـــــــة، واخـــــــتلاف حركتـــــــه الإعرابيـــــــة.

و"التغيير المقطعي الذي يصيب الماضي عند أخذ المضارع منه يكون في أوله، أمّا الآخر فلا يتغير من حيث المقاطع"[4]. والواحد من أحرف (أنيت) ، أي: مقطع المضارعة، يتكون من صامت تتبعه فتحة قصيرة[*]، ولكل مقطع منها معنى صرفي، يشير إلى تحديد فصيلة الشخص من الفعل ، نحو:

الهمزة في (أَفعلُ) للمتكلم.

النون في (نَفعلُ) للمتكلمين.

الياء في (يفعلُ) للغائب.

التاء في (تفعلُ) للغائبة أو المخاطب.

وسابقة المضارعة قد تحتفظ بصورتها المقطعية ببقائها مقطعاً قصيراً نحو: (يَنام)، أو تلتحم مع الصامت في الفعل مُشَكّلة مقطعاً طويلاً مغلقاً نحو: (نكْتب)[5]. ويتضح هذا الفرق جلياً في عدم الحاجة لهمزة الوصل في صوغ الأمر من (ينام)، وضرورتها في الأمر من (يكتب).

وإذا ما اتفق علماء الصرف العرب على اشتقاق المضارع من الماضي بزيادة مقطع المضارعة، فإنّ بروكلمان يرى صوغ المضارع من فعل الأمر، فيقول: " تفرق اللغات السامية بين نوعين فحسب من الأزمنة، يبنى أحدهما بزيادة مقاطع في الأول، على صيغة الأمر، وهو ما يسميه العرب المضارع.... ويبنى الثاني... بزيادة مقاطع في نهاية أصل آخر يختلف عن الأمر، بالتدريج المطرد للحركات فيه، وهو الماضي..." [6]. فالأمر عند البصريين قسم ثالث، وهو مبني، ويراه الكوفيون معرباً؛ لأنّه مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة[7] .إنّ بروكلمان يصوغ المضارع من الأمر، والكوفيين يصوغون الأمر من المضارع ، والذي عليه البصريون صوغ المضارع من الماضي. وللفعل المضارع ثلاث صور لصوغه:

1. <u>صوغ المضارع من الفعل الماضي الثلاثي ، والخماسي ، والسداسي.</u>

يتصرف الفعل المضارع عند بروكلمان بالسوابق الآتية[8]:

---

(1) ظ: مناهج البحث في اللغة: 187.

(2) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 159.

(3) بحوث في الاستشراق واللغة: 295، و ظ: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 223.

(4) أبحاث في أصوات العربية: 28.

(*) وهناك استثناءان، أولهما لهجي، وهو ما يعرف بالتلتلة، إذ " لا تظهر فيها الكسرة إلاّ في اللهجات " (فقه اللغات السامية: 116)، وثانيهما مطرد، وهم ضم مقطع المضارعة مع الفعل الرباعي المجرد والمزيد، كما سيأتي.

(5) ظ: أبحاث في أصوات العربية: 27.

(6) فقه اللغات السامية: 113.

(7) للمزيد ظ: الإنصاف: 2/524-549، ومدرسة الكوفة: 238، ونحو الفعل ، د. أحمد عبد الستار الجواري: 56-57.

(8) ظ: فقه اللغات السامية: 116.

أ. بالياء المفتوحة (ya) للغائب المفرد المذكر: يَسْمَعُ ، ويَتَقَبّلُ، ويَسْتَخْرِجُ.

ب. بالتاء المفتوحة (ta) للغائبة المؤنثة المفردة وللمخاطب المفرد: تَسْمَعُ ، وتَتَقَبّلُ، وتَسْتَخْرِجُ.

ج. بالهمزة المفتوحة (ʾa) للمتكلم المفرد: أَسْمَعُ ، وأَتَقَبّلُ ، وأَسْتَخْرِجُ.

د. بالنون المفتوحة (na) للمتكلمين: نَسْمَعُ ، ونَتَقَبّلُ ، ونَسْتَخْرِجُ.

2. صوغ المضارع من الفعل الماضي الرباعي.

لصوغ المضارع من الفعل الرباعي مزية، سواء أكان أصله رباعياً ، نحو: بَعْثَرَ، ودَحْرَجَ، أو ثلاثياً مزيداً نحو: قَطّعَ، وقابَلَ، وأَعْطى. يقول بروكلمان: " وفي أوزان الشدة ، والهدف، والسببية، تحولت الفتحة غير المنبورة (a) في العربية إلى الضمة (u)..." [1]، نحو:

1. وزن الشدة: فعَّل← يُفَعَّل: قَطَّعَ ← يُقَطِّعُ.
2. وزن الهدف: فَاعَل← يُفاعِل: قَابَلَ ← يُقابِلُ.
3. وزن السببية: أَفْعَلَ← يُفْعِلُ: أَعْطَى ← يُعْطِي.

إنّ تقعيد بروكلمان لصوغ المضارع من الرباعي ينقصه شيئان:

أ. لم يذكر كسر الحرف ما قبل الأخير

ب. لم يذكر من الأفعال الرباعية إلاّ ما كان ثلاثياً مزيداً، ولم يأتِ على ذكر الرباعي المجرد مثل (فعلل) ، نحو: بَعْثَرَ ، ودَحْرَجَ.

أمّا التقعيد العربي فقد اختلف عن تقعيد بروكلمان في ذكر التفاصيل منها[2]:

- لا يضم أول الفعل حين صوغ المضارع منه إذا كان أوّله تاءً نحو: تَكَبَّرَ ، وتَبَخْتَرَ ، وتَشارَكَ ، وتَعَلَّمَ ، وتَدَحْرَجَ .
- إذا كان أوله همزة، فتحذف " لكثرة استعمال مضارع باب الأفعال، فاعتمدوا التخفيف البليغ،..." [3] نحو: نحو: أَكْرمَ← أُ أَكْرِمُ← أُكْرِمُ.
- لا يكسر الحرف ما قبل الأخير، إذا كان لام الفعل مكرراً نحو: يَحْمَرُّ، و يَحَمارُّ.

3. صوغ الأفعال الخمسة.

الأفعال الخمسة شكل من أشكال الفعل المضارع، يضم سوابق (أحرف المضارعة) تعين الشخص والجنس، وتتصل به لواحق تعين العدد. ولواحق الأفعال الخمسة عند بروكلمان[4] هي:

1. تنتهي صيغة المخاطبة بالكسرة الطويلة (i) تعقبها نون مفتوحة (na) في حالة الرفع: (تفعلينَ).
2. تنتهي صيغة جمع المخاطبين والغائبين بالضمة الطويلة (ū)، تعقبها نون مفتوحة (na) في حالة الرفع: (تفعلونَ، يفعلونَ).
3. تنتهي صيغة جمع المخاطبات والغائبات في العربية بالنون المفتوحة (na): (تفعلْنَ، يفعلْنَ).

---

[1] م . ن: 116.

[2] ظ: شرح الشافية: 1/183–143، ارتشاف الضرب: 1/182، شذا العرف: 27.

[3] شرح الشافية: 1/143، وظ: ارتشاف الضرب: 1/214.

[4] ظ: فقه اللغات السامية: 117.

4. تنتهي صيغة المثنى للمخاطبين وللغائبين المرفوعين في العربية بالفتحة الطويلة مع نون مكسورة (āni): (تفعلانِ، يفعلانِ).

ولا يعترض الباحث إلاّ على ورود صيغة (تفعلْنَ ، ويفعلْنَ) في الأفعال الخمسة. وهاتان الصيغتان من الناحية الشكلية تشتركان مع الأفعال الخمسة في اتصالهما بسابقة مقطع المضارعة، وهي التاء أو النون المفتوحتان، ولاحقة هي النون المفتوحة، ولهذا عدّهما الاستشراق اللغوي من الأفعال الخمسة ؛ لاهتمامه في بناء الفعل بلواصقه. أمّا علماء العربية، فلكونهم مأخوذين بنظرية الإعراب، ومن ثمّ بالمعرب والمبني، فإنّ هاتين الصيغتين تختلفان عن الأفعال الخمسة بأمور:

1. إنّهما فعلان مضارعان مبنيان ، والأفعال الخمسة معربة.
2. إنّ النون فيهما هي نون النسوة من ضمائر الرفع المتصلة في محل رفع، في حين أنّ النون في الأفعال الخمسة يكون بقاؤها علامة رفع، فلا وظيفة لها في معنى الفعل، بدليل حذفها عند النصب والجزم، أمّا حذف نون النسوة فيؤدي إلى اختلاف معنى الجملة .
3. إنّ ما قبل نون الأفعال الخمسة صائت طويل (كسرة طويلة ، أو فتحة طويلة ، أو ضمة طويلة) تعرب فاعلاً، وقبل نون النسوة لام الفعل التي تكون ساكنة.

ثالثاً: صوغ فعل الأمر

يقع فعل الأمر في آخر مراتب الفعل العربي . إذ يشتق الأمر من المضارع بحذف سابقة المضارعة، فإنْ كان بمقطع قصير حُذِفت قمته، وإن كانت منتهياً بمقطع طويل مفتوح، جعل الصائت الطويل فيه قصيراً، وتجتلب همزة الوصل إذا وُجِد صامتان في الأول[1]. وهذا الصوغ لا يختلف من حيث الإجراء عمّا قاله علماء العربية[2]، ولكن يختلف من حيث المصطلح. وعند بروكلمان يُصرَّف فعل الأمر، على وفق الخطوتين الآتيتين:

أ. " في فعل الأمر، تستخدم الصيغة الخالية من النهايات، للمخاطب المفرد والمذكر، وتنتهي المفردة المؤنثة بالنهاية: (i)، وجمع المذكر بالنهاية (ū)،وجمع المؤنث بالنهاية.... (na).... قياساً على الماضي... ولا يوجد إلاّ في العربية، صيغة الأمر للمثنى المذكر والمؤنث، بالنهاية: (ā)..." [3].

---

(1) وللمزيد ظ: أبحاث في أصوات العربية: 32–35.

(2) على سبيل المثال ظ: المفصل: 256.

(3) فقه اللغات السامية: 116، وللمزيد ظ: 123 (الجداول).

الشخص والعد والجنس	الفعل	اللاحقة
المخاطب المفرد المذكر	اكْتُبْ	___[*]
المخاطبة المفردة المؤنثة	اكْتُبِي	(i)
المثنى (المذكر والمؤنث)	اكْتُبا	(ā)
جمع المذكر	اكْتُبوا	(ū)
جمع المؤنث	اكْتُبْنَ	(na)

إنّ فعل الأمر، لدلالته على الطلب، فلا جهة لشخصه سوى الخطاب، فلا يؤمر به غائب أو متكلم[**]؛ لهذا يقول هنري فليش: " ليس للأمر سوى نهايات تُحدّد النوع والعدد..." [1]. ولم يذكر بروكلمان في تصريف الأمر بقية الإجراءات لاشتقاق الأمر، ومنها:

1. حذف سابقة المضارعة.
2. اجتلاب همزة الوصل لبعض أفعال الأمر.

أمّا النقطة الأولى، فلأنّ بروكلمان لا يرى فعل الأمر مُصاغاً من المضارع، بل يرى خلاف ذلك[2]. أمّا النقطة الثانية فعالجها المستشرقون الألمان ومنهم بروكلمان وبرجشتراسر في البناء المقطعي[3].

ب. وتطرق بروكلمان للحديث عن حركة عين فعل الأمر من (تفعّل) ، و(تفاعَل)، إذ يقول: " وتتحرك عين الأمر في الأوزان الباقية بحركة (i)، فيما عدا الانعكاسية بالتاء من وزن الشدة والهدف في العربية... تلك الأوزان تتحرك العين فيها كلها بالفتحة " [4]. ويذهب إلى أنّ عين الفعلين (تفعّل) ، و(تفاعَل) تبقيان مفتوحتين عند تصريف الأمر منهما، نحو: (تَقَدّمْ، وتَناغَمْ). أما بقية الأوزان فرأى أنها تكسر عينها عند تصريف الأمر منها، مثل الأمر من الفعل الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، والسداسي ، نحو: (دَحْرِجْ، وعَلِّمْ، وانْكَسِرْ، واسْتَخْرِجْ). أمّا الفعل الثلاثي، فلا تكسر عينه عند صوغ الأمر في الأحوال كلها ، وإنما تكسر إذا كان على زنة (فعَل يفعِل) ، نحو (جلس يجلِسُ اجلِسْ، ضربَ يَضرِبُ اضْرِبْ). وبذلك تختلف

(*) يرى علماء الصرف العرب أن علامة بناء الأمر من الفعل الذي صحّ آخره هو السكون، أي يبنى على ما يُجزم به مضارعه ؛ ولذلك يقول الزجاجي: " الأمر للمخاطب مبني على الوقف..."(الجمل في النحو: 208)، إذ " الأمر للمفرد المذكر لا يتحرك آخره، كالمجزوم، ويُفعل به ما يُفعل بالمجزوم..." (العربية الفصحى: 133).

(**) وقد يُؤمر الغائب ولكن بلام الأمر، نحو: ليخرج زيدٌ (ظ: الجمل في النحو: 208)

(1) العربية الفصحى: 133.

(2) ظ: البحث : 154

(3) ظ: فقه اللغات السامية: 43، 73، والتطور النحوي: 45–46، والبحث : 123.

(4) فقه اللغات السامية: 114.

حركة عين المضارع والأمر المصاغين من الثلاثي المجرد بحسب بابه الصرفي، إذ " تُحرّكُ عينه بحسب وروده في نص اللغة " [1]، و (فعَل يفعِل)هو الباب الثاني للثلاثي المجرد .

ج. زمن الفعل:

للغات طرائق شتى في التعبير عن الفكرة الزمنية[2]. وقد أشار بعض اللغويين إلى تشابه اللغات السامية واللغات الهندو أوربية من جهة التعبير عن الزمن[3]. وتشترك اللغات في ضمّها ثلاثة أزمنة رئيسة، هي الماضي ، والحاضر ، والمستقبل، وإن كانت تختلف في طرائق التعبير عن الزمن صرفياً ونحوياً [4].

ويربط نحاة العربية في حديثهم عن الزمن بين أمرين، هما: صيغة الفعل والزمان الفلكي ، أو الفلسفي. يقول ابن السراج: " وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضرٍ وإمّا مستقبل.... فالماضي كقولك (صلّى زيد) يدل على أنّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: (يصلي)، يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر. والمستقبل نحو (سيصلّي)، يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل " [5].

إنّ الفعل في دراسات المحدثين قسم لغوي أساس في التعبير عن الزمن[6]، وربطُ نحاة العربية بين حدث حدث الفعل وزمنه، صَيَّرَ للفعل معنى صرفي مركب من الحدث والزمن ، فغدا له ركنان في تعريفه[7]. وللمحدثين العرب في زمن الفعل آراء:

<u>الرأي الأول</u>: دعا إلى الفصل بين الزمن وتخصيصه بصيغة فعلية ما، فرفض متبنّو هذا الرأي وجود زمن صرفي في العربية. أو على الأقل ليست الصيغ الفعلية بكافية لأداء دلالة زمنية محددة؛ لأنّها تفيد أزمنةً مختلفة، ولا يتم تحديدها إلاّ إذا دخلت السياق؛ لتنتج زمناً نحوياً هو وظيفة للسياق[8].

<u>الرأي الثاني</u>: أقرّ بوجود زمن صرفي، يُستدل عليه من بناء الفعل إلى جانب الزمن النحوي الذي يُستدل عليه من السياق، ويتأتى من التركيب اللغوي[9]. وقد ذهب– من قبلُ– بعض الأصوليين إلى أنّ الدال على الزمن هو سياق الجملة وقرائنها[10].

<u>الرأي الثالث</u>: يرى أنّ الصيغة، وليس السياق، هي التي تدل على الزمن المخصص[1]. ودعا إلى ذلك المعيار الشكلي في وصف العربية، وهو معيار يستبعد المعنى.

---

(1) عمدة الصرف، كمال إبراهيم: 48.

(2) ظ: من أسرار اللغة: 151.

(3) ظ: اللغة: 136.

(4) ظ: مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور: 201 نقلاً عن دراسة البنية الصرفية: 191.

(5) الأصول في النحو: 38/1–39. و ظ: كتاب سيبويه: 12/1، وشرح المفصل: 4/7.

(6) ظ: اللغة: 135.

(7) ظ: أقسام الكلام العربي: 175، والزمن في النحو العربي: 49.

(8) ظ: من أسرار اللغة: 160، والصيغ الزمنية في اللغة العربية ،د. مالك المطلبي: 59، 62، 67–71، 74، والزمن في النحو العربي: 25، 30،110، ودراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس:40.

(9) ظ: العربية معناها ومبناها: 240، 242، 255، 257، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: 148–158، وفي النحو العربي، قواعد قواعد وتطبيق: 21–23، والفعل زمانه وأبنيته: 24، وأقسام الكلام العربي: 180–181، والفعل والزمن، د. عصام نور الدين: 54، 94، 100.

(10) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين: 168–169.

إنّ اللغات السامية، بحسب ما يذهب إليه المختصون قسّمت الحدث على قسمين: حدث تام، أي: وقع وانتهى، وحدث ناقص لم يتم ولم ينته، فالتام هو الماضي، وغير التام هو المضارع[2]، وعُبّر عنهما شكلياً بزيادة لواحق مع التام (الماضي)، وسوابق ولواحق مع غير التام (المضارع)[3]. أمّا بروكلمان فيقول: " تفرق اللغات السامية بين نوعين من الأزمنة، يبنى أحدهما بزيادة مقاطع في الأول على صيغة الأمر، وهو ما يسميه العرب المضارع... ويبنى الثاني... بزيادة مقاطع، في نهاية أصل آخر يختلف عن الأمر، بالتدريج المطرد للحركات فيه، وهو الماضي..." [4]. إنّ كلام بروكلمان لا يخرج عن الزمن الذي تنتجه الصيغة، وهو الزمن الصرفي.

د. لواصق تصريف الفعل

يتخذ بناء الكلمة مسارين، فإمّا يكون اشتقاقياً ويسمى بالتحوّل الداخلي، وإمّا يكون إلصاقياً[5]. والعربية تتخذ المسار الأول وسيلتها الفضلى ولا تعدم تطبيقات من المسار الثاني. وعرف تراثنا الصرفي بناء الكلمة العربية على وفق اللواصق مثل: صوغ الأفعال الخمسة، وبعض المشتقات، والجموع الصحيحة ، والمثنى، ولكن أكثر الدراسات التي عرضت للصرف العربي بمفهوم اللواصق هي دراسات المستشرقين ألمان وغيرهم[6]. وذلك بلا أدنى شك لتأثرهم بالنظرية اللغوية الغربية، التي للإلصاق فيها أثر كبير في بناء الكلمة[7]. وهو ما يراه الباحث إسقاطاً لمفاهيم النظرية الغربية على الصرف العربي. وهناك كثير من دراسات المحدثين العرب التي تنحو في دراستها منحى اللواصق[8].

تُعبّر لواصق تصريف الفعل عند بروكلمان ، وبرجشتراسر عن[9]:

1. فصيلة الشخص، ولها لواحق مع الماضي ، والأمر مثل: الفتحتين القصيرة والطويلة في: (كتبَ، اكتبا)، ولها سوابق مع المضارع مثل: النون المفتوحة في (نكتب).
2. فصيلة العدد، ولها لواحق مع الماضي ، والمضارع ، والأمر، نحو: كتبوا، وتكتبون، ويكتبْن، واكتبا.

---

(1) ظ: دراسات نقدية في النحو العربي: 77–78.

(2) ظ: اللغة: 137، من أسرار اللغة: 154.

(3) للمزيد ظ: العربية الفصحى: 138، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 223–227، وفقه العربية المقارن: 51، 149، وبنية العربية الكلاسيكية: 177–179.

(4) فقه اللغات السامية: 113.

(5) للمزيد ظ: العربية الفصحى: 51–55، والمنهج الصوتي: 43–44، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي ، د. مصطفى النحاس : 45–47.

(6) على سبيل المثال ظ: فقه اللغات السامية: 94، 109–111، 113، 120، والعربية الفصحى: 108–121، 145–146، 159–160، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 136–143.

(7) للإطلاع على الطبيعة الإلصاقية للغات الهندوأوربية ظ: اللغة : 113–116.

(8) على سبيل المثال ظ: مدخل إلى دراسة النحو العربي: 55، 57، 77، واللغة العربية معناها ومبناها: 156–160، والمنهج الصوتي: 44، 45، 109–121، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي: 45–84.

(9) ظ: فقه اللغات السامية: 116–117، 118–119، والتطور النحوي: 75–82.

3. فصيلة الجنس، ولها سوابق مع المضارع مثل: تاء المضارعة ويائها، ولواحق مع الماضي ، والأمر مثل: نون النسوة ، نحو: كتبْنَ، أو كلاهما: سوابق ولواحق نحو: (تفعلين).

والجديد أنّ برجشتراسر[1] عَدّ أحرف المضارعة ضمائر متصلة تدل على الشخص ، والعدد ، والجنس. وتبنّى هذا الرأي عبد الرحمن أيوب[2] ورمزي منير بعلبكي[3]. إن أحرف المضارعة هي سوابق تعبر عن معنى صرفي مثل الشخص ، والعدد ، والجنس[4]، ليس إلاّ. وربما يكون السبب الذي جعل برجشتراسر يراها ضمائر، هو أنّها " تشارك الضمائر في الدلالة على الشخص والعدد..." [5]. وبمنهج معياري ردّ فاضل السامرائي هذا الرأي بردود مستقاة من طبيعة التراث النحوي، ولا تخرج عن بديهيّاته[6].

إنّ حرف المضارعة ليس فاعلاً، لكنه يُعبّر عن حالة الفعل من ناحية تصريفه، فمعه ينتقل الفعل من الماضي إلى المضارع من غير أن يتغيّر نوع الكلمة من الفعل إلى الاسم. وبدخول حرف المضارعة يتغيّر شكل الفعل مما يُنبئ عن تنوعه الدلالي الذي صار إليه نتيجة هذا الدخول.

هـ. المصطلح الصرفي

في قضية المصطلحات، لا بُدّ من ذكر حقيقتين[7]:

الأولى: إنّ البحث اللغوي يزداد صعوبة إذا اختلفت لغة الباحث الأم عن اللغة التي يدرسها.

الثانية: إنّ مقابلة مصطلح لغوي ما مستقر في دلالته بمصطلح مستقر في لغة أخرى مدعاة لكثير من الاضطراب وسوء الفهم.

إنّ المستشرقين الألمان، ولاسيما المتقدّمون منهم لا يستعملون في وصفهم الصرف العربي مصطلحات مثل: السببية والانعكاسية؛ لتأثرهم العميق بمصطلحات التراث اللغوي العربي[8]. أمّا المتأخرون منهم ،ولاسيما بروكلمان وبدرجة أقل برجشتراسر، فقد استعملا مصطلحات صرفية مما لا شك فيه أنّ بعضَها تأثّر بالنظرية الغربية وإسقاط لها على الصرف العربي. والذي يلحظه الباحث في وضعهم المصطلح الصرفي تأثّرهم بالشكل لا الوظيفة.

وزن الفعل	**معناه**[9]	**مصطلح بروكلمان**[1]	**مصطلح برجشتراسر**[2]

(1) ظ: التطور النحوي: 75 ،80.

(2) ظ: دراسات نقدية في النحو العربي: 71–73، 75. لكن عبد الرحمن أيوب تراجع عن رأيه وعدّ ياء المضارعة تدل على الغيبة فحسب، ظ: البناء الصرفي: 80.

(3) ظ: فقه العربية المقارن: 51.

(4) ظ: مدخل إلى دراسة الصرف العربي: 48، 49، وبنية العربية الكلاسيكية: 178.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 159، و ظ: مناهج البحث في اللغة: 222.

(6) للمزيد ظ: تحقيقات نحوية : 55–57.

(7) ظ: الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية: 130.

(8) ظ: بحوث في الاستشراق واللغة: 315.

(9) اعتمد الباحث في ذكر معنى الوزن على أكثر معاني الوزن شهرة. للإطلاع على معاني الفعل الثلاثي المجرد والمزيد ظ: شرح الشافية: 1/83–112، وارتشاف الضرب: 1/172–179.

			برجشتراسر[2]
فَعَلَ	الثلاثي المجرد	الوزن الأصلي	المجرد
أَفْعل	التعدية	السببية	الرباعي
فاعَل	المشاركة	الهدف	الممدود
فعَّل	التكثير	الشدة	المشدّد
افتعل	التكلّف	الانعكاسية بالتاء	المجرد التائي
انفعل	المطاوعة	الانعكاسية بالنون	المجرد النوني
تفعّل	المطاوعة	الانعكاسية بالتاء من وزن الشدة	المشدّد التائي
تفاعَل	المشاركة	الانعكاسية بالتاء من وزن الهدف	الممدود التائي
استفعل	الطلب	الانعكاسية بالتاء من وزن السببية	الرباعي التائي

المستوى التركيبي[*]

مقدمة

---

[1] ظ: فقه اللغات السامية: 109-112، 123-133.

[2] ظ: التطور النحوي: 92.

[*] يكاد يقتصر الباحث في هذا المستوى على تناول آراء برجشتراسر بالدراسة، إذا لم يكن للمستشرقين الألمان الآخرين، موضوع البحث، آراء نحوية إلاّ ما ندر.

تأتلف الكلمات، أيّاً كانت صيغتها، أو طريقة أدائها المعنى في جملٍ، لتشتمل على دلالة تركيبية (معنى نحوي) ما كانت لتؤديها لو انفردت ؛ لذا لا يصحّ القول بأنّ هذه الدلالة قد نشأت عن مجموع دلالات كلمات هذه الجملة أو تلك. وكما أنّ لكل لغة طرائقها وقوانينها في تركيب جملها، فإنّ لكل منهج لغوي قواعده وطرائقه الخاصة به في دراسة المستوى التركيبي للغة ما.

والمستوى التركيبي (النحوي) يهتم بالتراكيب، وما يتصل بها من خواص، فيدرس الطرائق التي تأتلف بها الكلمات لتكوّن الجمل، ويبحث في قوانين الإعراب وعلاماته أيضاً. ويدرس وسائل الربط، وترتيب الجمل وعناصرها النحوية، وهذا ما يُسّمى بـ(Syntax)[1]. وعُدّت الجملة أساس الدراسة في المستوى التركيبي؛ لأنها " الوحدة اللغوية الأكبر في التحليل اللغوي "[2]، وبذلك اتجه التحليل النحوي إليها ؛ لأنها بؤرته ومحوره، ومن خلالها نُظِر إلى العناصر التي تجعل من التركيب جملاً محكمة في نسيج لغوي متماسك، وهي: القرائن المعنوية ، واللفظية [3].

أ. أقسام الجملة العربية

1. عند القدماء

قسم نحاة العربية ولاسيما البصريون الجملة على قسمين اثنين هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، بحسب صدرها. فالجملة الاسمية " هي التي صدرها اسم، كزيد قائم... والفعلية: هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللص..." [4]. ولم يُراعِ نحاة العربية في تقسيمهم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية إلاّ مرتبة المسند إليه وموقعه، فأهملوا نوع المسند فيما إذا كان فعلاً أو اسماً، مفرّقين الجملتين الاسمية والفعلية بحسب ما تبدأ به. وكان لبعض النحاة تقسيمات وآراء أُخر، فقد زاد الزمخشري الجملة الشرطية والظرفية[5]، ووافقه ابن هشام (ت761هـ)على الجملة الظرفية[6]، وتابعه السيوطي[7]. وكان للنحاة الكوفيين، وبعض البصريين محاولة أخرى في فهم الجملة، إذ كانوا يرون الفعل أقوى العوامل، فيعمل متقدّماً كان أو متأخراً[8]؛ لذا كانت جملتا (قام زيد) ، و(زيد قام) فعليتين عندهم[9].

2. عند المحدثين

---

(1) ظ: مقدمة في علوم اللغة: 232، معاجم الموضوعات: 256.

(2) جوانب من نظرية النحو، نعوم چومسكي: (مقدمة المترجم: 9).

(3) للإطلاع على أنواعها ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : 190 .

(4) مغني اللبيب: 492/2.

(5) ظ: المفصل: 24. وقد نقده ابن يعيش (ت643هـ)، ظ: شرح المفصل: 88/1-89.

(6) ظ: مغني اللبيب: 492/2.

(7) ظ: همع الهوامع: 13/1.

(8) ظ: مدرسة الكوفة: 277.

(9) ظ: همع الهوامع: 96/1، وحاشية الصبان: 42/2.

لم يقبل المحدثون التقسيم المشهور للجملة العربية، أو أنّهم في الأقل نقدوه؛ لأنه بنظرهم قائم على اعتبارات شكلية[1]. وأهم تجديد في فهم الجملتين: الفعلية والاسمية، هو:

1. الجملة الفعلية يدل فيها المسند على التجدد، والجملة الاسمية يدل فيها المسند على الدوام والثبات، ولا عبرة في تقديم المسند إليه أو تأخيره، وبهذا فإن (طلع البدر) ، و (البدر طلع) جملتان فعليتان، والمسند إليه سيكون فاعلاً، تقدّم الفعل أم تأخر[2].
2. الجملة الفعلية هي التي يكون فيها الإسناد فعلياً ومنطوياً على معنى الزمن، إذا ما خلا المسند من معنى الزمن، كان الإسناد اسمياً، وسميت الجملة اسمية[3].
3. الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، تقدّم أو تأخر، ومرتبطاً بزمن محدّد لا يتجاوزه، أمّا الجملة الاسمية فهي ما كان المسند فيها اسماً ولا يرتبط بزمن، بل يفيد الثبوت والاستمرار[4]. وهذا الرأي يجمع بين الرأيين: الأول والثاني.

3. عند برجشتراسر

إنّ حديث برجشتراسر عن الجملة الاسمية ، أو الفعلية ، حديث عن نوعي الجملة البسيطة[5]. ولم يخرج يخرج في تحديدهما عن معيار الإسناد، فيقول: " الجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلاً، أو بمنزلة الفعل، فالجملة فعلية " [6]. وهذا التقسيم لا يحتكم يحتكم إلى صدر الجملة كما هي حال البصريين، بل يتفق مع رأي الكوفيين وبعض المحدثين[7]، وإنّ لم يُصرّح به. وهو تقسيم يحتكم إلى نوع المسند في ظاهره لتحديد نوع الجملة، لكنه في مكان آخر يذهب مذهب نحاة المعاني والبلاغيين، فيقول: " الأكثر والأقرب إلى الاحتمال هو أن يكون معنى: (زيد جاء) عين المعنى (جاء زيد). وإنما الفرق بينهما أنّي إذا قلت: (جاء زيد) أخبرت عن مجيئه إخباراً محضاً... وإذا قلت (زيد جاء) كان مرادي أن أنبّه به السامع إلى أنّ الذي جاء هو زيد..."[8].

إن كلام برجشتراسر يُشابه كلام المخزومي، الذي يقول: " ومعنى هذا أنّ كُلاً من قولنا: طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية... وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنّه إنما قُدّم للاهتمام به " [9]. وبعبارة

---

(1) ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 39، ونحو التيسير،د.أحمد عبد الستار الجواري : 124، الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم: 32.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 41–44.

(3) ظ: نحو التيسير: 123.

(4) ظ: الجملة الفعلية: 35.

(5) ظ: التطور النحوي: 132.

(6) ظ: التطور النحوي: 125. وقد يوافق برجشتراسر البصريين رأيهم في مفهوم الجملة الفعلية أو الاسمية، ظ: التطور النحوي: 132.

(7) ظ: نحو التيسير: 123، والجملة الفعلية: 35.

(8) ظ: التطور النحوي: 133.

(9) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 42.

وبعبارة أخرى تتميز الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية بالمعنى الذي تؤديه وتهتم به، وليس برتبة العناصر المكونة لإحداهما. إن رأي برجشتراسر يُؤثر المعنى على الشكل في تصنيف الجملة بدليل قوله: " فتقديم الفاعل عبارة على أنّ الأهم، كون زيد هو الفاعل، لا كونه فَعَلَ الفعل " [1]. وقد وافق كثير من المحدثين عرباً ومستشرقين ألمان[2]، بأنّ جملة (زيد قام) على سبيل المثال فعلية، وأنّ الذي حصل هو تقديم المسند إليه. وقد ترتب على التصنيف الشكلي للجملة عند أغلب نحاة العربية أن ضيّقوا في خيارات الجملة الفعلية، التي راحت تفقد توصيفها بالجملة الفعلية إذا تقدّم الفاعل على الفعل؛ ولهذا قُيّد تصنيف الجملة العربية برتبة عناصرها. وعلى الرغم من استدراكات البلاغيين كعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)[3]، لكنها بقيت استدراكات مرجعيتها المعنى لا الشكل عند النحاة.

ويودّ الباحث أن ينصف توصيف النحاة بفعلية (ظهر الحق) ، واسمية (الحق ظهر)، ولا يراه تفريقاً متصنعاً لا اثر له في الكلام كما يذهب إبراهيم مصطفى[4]، بل هو مسوّغ من جهتين:

الأولى إنّ تقعيد النحو العربي تمَّ على وفق نظرية العامل، فمن الطبيعي أن يتخذ النحاة الموقع- وهو سمة شكلية Formal Feature- " معياراً في التفريق بين الجملتين الفعلية والاسمية: فإذا كان (الاسم) متقدماً عُدّت الجملة اسمية، وإذا تأخر عُدّت فعلية. وكان المعيار الشكلي أداة تفريق حاسمة بين التراكيب اللغوية من زاوية المنهج الذي التزمه النحاة، وهو منهج العمل والعامل..." [5].

الثانية إنّ الاحتكام إلى شكل الجملة وحده، واستبعاد المعنى مبدأ تحتكم إليه بعض المدارس اللغوية، فعندها " التحليل اللغوي تحليل شكلي " [6]، ومن مبادئها، أن " لا لجوء إلى المعنى في تقرير الأسس النحوية " [7].

ونوّع برجشتراسر في معايير تقسيمه الجملة العربية[8]:

أ. فتارة يُراعي الشكل مقسماً الجملة البسيطة على : اسمية وفعلية، أو يُراعي العمل، أو أداة الربط، أو الرتبة، وغيرها من المعايير الشكلية.

ب. وتارة أخرى يُراعي المعنى أو الوظيفة، كما في حديثه عن (شبه الجملة)، وقد يُعنى بدلالة الجملة (علم المعاني).

ج. وقد يمزج بين معايير شكلية ودلالية في توصيفه الجملة الواحدة، فالجملة الحالية (الفعلية أو الاسمية) فرّق بينهما شكلياً، ثم عاد إلى المعنى بوصفه معياراً ثانياً للتقسيم.

---

(1) ظ: التطور النحوي: 133.

(2) ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 41-42، ونحو الفعل: 20-21، والفعل زمانه وأبنيته: 209-210، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية ، د.محمود أحمد نحلة : 130.

(3) ظ: دلائل الإعجاز: 116-119.

(4) ظ: إحياء النحو: 55.

(5) الصيغ الزمنية في اللغة العربية : 34-35.

(6) علم اللغة: 227.

(7) م. ن: 232، و ظ: 259.

(8) ظ: التطور النحوي: 125، 132 - 146، 166، 194- 195 .

وما تنبه عليه برجشتراسر أنّ تقسيم الكلام تقسيماً عقلياً بحسب العامل والمعمول، أو المسند والمسند إليه إنما يُراعي الكلام الاعتيادي الهادئ. أمّا عند هيجان النفس، فهناك تراكيب واستعمالات أُخر انفعالية، لا تلتزم القسمة العقلية، وتخلو من بعض الكلام وأقسامه[1]. حتى يصحّ أن يُقال إن للانفعال نحواً وتراكيب يفضلها على سواها، ولا نجد له ميلاً إلى الربط بالأدوات أو المطابقة التامة[2]، وغيرها؛ لذا علا صوت كثير من اللغويين المعاصرين مطالبين التمييز بين اللغة بوصفها وسيلةً لكتابة النص ، أو محكيةً للمحادثة والتفاعل .

ب. من أنواع الجمل

1. الجملة الشرطية

سمّى النحاة الأوائل مثل سيبويه ،والمبرد ،وابن السراج الشرط بالجزاء أو المجازاة[3]. وضم هذا المصطلح عندهم جملتي: الشرط والجواب. وأول ظهور لمصطلح الشرط- بحسب تتبُّع الباحث المتواضع- كان عند الرماني (ت 384 هـ)، حين جعل الجملة الأولى شرطاً والثانية جزاءً، إذ يقول: " الجزاء: المُستَحَق بالعمل من الخير والشر، وهو جواب الشرط " [4]، ومثله الزمخشري[5]، وأبو البركات الأنباري[6]. وأول من ابتكر مصطلح (جواب الشرط) نعتاً للجملة الثانية، هو ابن جني[7]. وقد عَدّ الزمخشري الجملة الشرطية جملة قائمة برأسها[8]، وقد خطأه ابن يعيش[9]، وابن هشام[10].

ويعرف بعض المحدثين الجملة الشرطية بأنّها " وحدة نحوية تحمل قضية، تنحلُّ إلى طرفين ثانيهما معلق بمقدمة يتضمنها الأول، والعامل الذي تنعقد به القضية قد يكون لفظاً صريحاً، وهو الأداة، وقد يكون مظهراً نحوياً في صلب التركيب، وهو سياق الطلب " [11]. ويُؤيد الباحث مضمون هذا التعريف؛ لسببين:

الأول إنه تعريف نظر للشرط بوصفه جملة واحدة تعبر عن فكرة واحدة. وعلى هذا الأمر نفسه تنبه عبد القاهر الجرجاني[12] ، ومهدي المخزومي [13].

---

(1) ظ: م. ن: 128، والمعنى نفسه ظ: مدخل إلى دراسة النحو العربي: 58-63، واللغة: 192.

(2) للإطلاع على اختلاف اللغة الانفعالية ،ولغة التكلم عن اللغة المنطقية ولغة الكتابة، ظ: اللغة: 182-202.

(3) ظ: كتاب سيبويه: 56/3، والمقتضب: 46/2-50، والأصول في النحو: 156/2، 158-163، والجمل في النحو: 210.

(4) الحدود في النحو: 42، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة).

(5) ظ: المفصل: 320.

(6) ظ: أسرار العربية: 336.

(7) ظ: اللمع: 227، 228، وسر صناعة الأعراب: 254/1، 255، 256، 257، 265، 266، 268.

(8) ظ: المفصل: 24.

(9) ظ: شرح المفصل: 88/1-89.

(10) ظ: مغني اللبيب: 492/2.

(11) الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، د. عبد السلام المسدي وآخر : 23.

(12) ظ: دلائل الإعجاز/ 245-247.

(13) ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 284-285، وفي النحو العربي، قواعد وتطبيق: 41.

الثاني إدخاله جملة جواب الطلب في الجملة الشرطية، " فالطلب هو جملة شرطية أُختزلت منها الأداة، فعوّضها المظهر الإعرابي " [1].

أ. تركيب الجملة الشرطية عند برجشتراسر

يقول: " الجملة الشرطية ينبغي أن تكون فعلية في العربية، إلاّ أنّه يمكن تقديم الضمائر المؤكدة على الفعل، نحو: (إن أنت فعلته). ويقدم الفاعل نادراً إذا كان اسماً، مثاله من القرآن الكريم ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ (النساء/ 176) " [2]. إنّ أشكال جملة الشرط وجوابه لخّصها ابن عصفور (ت669هـ) بقوله: " وهذه الأدوات إمّا أن تدخل على جملتين فعليتين، أو جملتين إحداهما فعلية والأخرى اسمية " [3].

أمّا الآية القرآنية التي ذكرها برجشتراسر، فإنه وافق في تخريجها رأي نحاة الكوفة[4]، الذين يُجوِّزون إعراب (امرؤ) فاعل مقدم للفعل المؤخر (هلك).

ويتكوّن أنموذج جملة الشرط عند نحاة العربية من أداة الشرط، وفعله وجوابه، وجملة الجواب متعلقة بجملة الشرط غير مستغنية عنها[5].

ب. دلالة أدوات الشرط عند برجشتراسر

يقسم برجشتراسر الشرط على امتناعي، وأداته (لو)، وممكن أداته (إنْ)[6]. وليس ببعيد أن يكون برجشتراسر متأثراً بالجملة الشرطية عند النحاة الألمان، وهي جملتان: فرعية مصدرة بالرابط وتدل على الشرط، وأصلية تشمل الجواب ممكناً أو ممتنعاً[7]. وقد تنبه نحاة العربية على التمييز بين أسلوب الشرط بالأداتين (لو) و(إن) بأمور:

الأول العمل، فأداة الشرط (إن) عاملة جازمة للمضارع، بل ومختصة به، و (لو) أداة شرط غير عاملة، تدخل على الماضي والمضارع[8].

الثاني المعنى، فأداة الشرط (إن) " لا تستعمل إلاّ في المعاني المحتملة المشكوك في كونها..."[9]، أي: إنّ معناها " أنّ الشيء ممتنع لامتناع غيره..." [10]. وقد ذهب برجشتراسر إلى ما هو قريب من هذا فوصف

---

(1) الشرط في القرآن: 89.

(2) التطور النحوي: 199.

(3) المقرب: 301، وللمزيد ظ: شرح ابن عقيل: 2/371-376.

(4) للمزيد عن رأي الكوفيين ظ: وهمع الهوامع: 1/96، وحاشية الصبان: 2/42.

(5) للإطلاع على الاحتمالات الأُخر ظ: الجمل في النحو: 212-217.

(6) ظ: التطور النحوي: 200.

(7) ظ: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 157.

(8) ظ: رصف المباني، للمالقي: 104 ، الجنى الداني: 207-208 ، مغني اللبيب : 1/33 .

(9) المفصل: 322.

(10) اللامات، الزجاجي: 136.

الشرط بـ(إن): " ما يتردد في وقوعه " [1]. أمّا أداة الشرط (لو) فهي حرف " لما كان سيقع لوقوع غيره "[2]. وقد اختار أكثر النحاة عبارة سيبويه في وصف الشرط بـ(لو) مثل ابن عقيل (ت769هـ)، والمرادي (ت749هـ) وابن هشام[3]. وإن كانت عبارة (حرف امتناع لامتناع) هي الأشهر. ورأي برجشتراسر ليس ببعيد عن توصيف نحاة العربية، فقال عن الشرط بـ(لو): " فرض ضد الواقع أو المتوقع " [4].

الثالث الزمن، وهو ما وضّحه برجشتراسر بقوله في (إن): "دائماً للمستقبل أو على الأكثر للحاضر، و (لو) للماضي، وقليلاً ما تكون للحاضر والمستقبل"[5]. وقد تنبه نحاة العربية على الفرق بينهما، يقول الزمخشري الزمخشري "(إن) تجعل الفعل للاستقبال، وإن كان ماضياً و(لو) تجعله للمضي وإن كان مستقبلاً"[6]. إن المتتبع لبعض النصوص القرآنية قد يرى تبادلاً في التعبير عن الزمن، فتكون (لو) للمستقبل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾ (النساء/ 9)، وقد ترد (إن) تفيد الامتناع وتدل على الماضي نحو ﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ (الزخرف/ 81).

إنّ تحديد وظيفة أداة نحوية ما واختصاصها خارج السياق إنما هو أثر من آثار التفكير العقلي المجرد الذي يجنح نحو التنظير والتقسيم والتبويب من أجل التسهيل والتعليم، فكثير ما تتضمّن أداة شرط معنى أداة شرط أخرى بحسب السياق اللغوي الذي ترد فيه.

جـ. من أشكال الشرط: الطلب وجوابه

لمح برجشتراسر معنى الشرط في الجملة الطلبية وجوابها المجزوم، فقال: " الشرط قد يُستغنى فيه عن الأداة العاطفة للجملتين، مثال ذلك: (سمّن كلبك يقتُلْك) أي: إن سمنت كلبك قتلك أو سيقتلك. المضارع مجزوم هنا، جواب عن الأمر، ومعناه معنى جزاء الشرط، الذي ينوب عنه الأمر" [7]. إنّ الجزم لجواب الطلب، هو علامةٌ لدخوله في أسلوب الشرط كما يفهم من قول سيبويه: " هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر... أئتي آتك.. وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جوابُ إن تأتني، بإن تأتني، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول

---

(1) التطور النحوي: 200.

(2) كتاب سيبويه: 224/4.

(3) ظ: الجنى الداني: 275، مغني اللبيب: 342/1 ، شرح ابن عقيل: 385/2 .

(4) التطور النحوي: 200.

(5) التطور النحوي: 200.

(6) المفصل: 320.

(7) التطور النحوي: 196-197.

غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إنْ تأتني غير مستغنية عن آتك " [1]، ولو صحّ تعليل سيبويه بجزم الفعل بسبب تعليقه وعدم الاستغناء عنه، لانجزمت الأفعال التي تقع بعد (إذا) و(لو) على سبيل المثال. إن الباحث لا تخفى عليه الصلة بين الطلب وجوابه، وأنّها كالصلة بين الشرط وجوابه، فلا فرق بين دلالة الأسلوبين:

- إن تذكرِ اللهَ يذكرْك.
- اذكرِ اللهَ يذكرْك.

إلاّ أن جملة الطلب وجوابه تخلو من الرابط، الذي هو أداة الشرط في الأسلوب الأول. ويميل الباحث كل الميل إلى موافقة ما أكّدته بعض الدراسات المتخصصة من "أن التركيب الطلبي نوع من أنواع التركيب الشرطي، يتميز بأنّ العامل الذي تنعقد به القضية ليس لفظاً صريحاً وإنما هو مظهر نحوي في صلب التركيب، ونعني به جزم الفعل المضارع في الجواب. لذلك فالطلب هو جملة شرطية أُختزلت منها الأداة فعوّضها المظهر الإعرابي"[2]. فالطلب وجوابه تركيب شرطي يربط بين حدثين مختلفين، وإسنادهما مختلف أيضاً ممّا أدّى إلى شيوع جزم جواب الطلب.

2. الجملة الوصفية

لم يعرف القدماء هذا المصطلح، وإنما عرفوا (الجملة التي تقع وصفاً) أو ما يُسَمّى (الوصف بالجمل)[3]، ومنه وقوع الجملة بعد نكرة كقوله تعالى ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ (يس/ 20).

أمّا المحدثون فاستعمل بعضهم هذا المصطلح، وعنوا بـ" الجملة الوصفية: وهي التي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً " [4]. نحو: أمضروب أخوك؟ ، وزيد مجتهد بنوه، والنبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) عظيمٌ خلُقُه.

ويقصد برجشتراسر بالجملة الوصفية: الجمل التي تصف نكرة ، أو معرفة، وهي: "إمّا صفة أو صلة. وقد فرّقت العربية بين الجنسين، فالصفة تقتصر على وصف الأسماء المنكرة، وتقتصر الصلة على وصف الأسماء المعرفة نحو: (جاءني رجل لا أعرفه) ، و ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ (البقرة/ 21) " [5].

ويوحّد الباحث المثالين لتحليلهما:

---

[1] كتاب سيبويه: 3/93-94، و ظ: 95، 98. ومن المحدثين من وافق على جزم جواب الطلب لتعلّقه بمعنى الطلب. ظ: نحو الفعل: 51.

[2] الشرط في القرآن الكريم: 89، و ظ: 23، التراكيب الإسنادية ، د. علي أبو المكارم : 206-208.

[3] ظ: المفصل: 115.

[4] المدخل إلى دراسة الجملة العربية: 25 ، وظ : الجملة الوصفية ، شعبان صلاح: 143، نقلاً عن التراكيب الإسنادية : 83 . وللإطلاع على الجملة الوصفية : مكوناتها وخصائصها، ظ : التراكيب الإسنادية : 83-138.

[5] التطور النحوي: 181.

- جاءني رجل لا أعرفه.
- جاءني الرجل الذي لا أعرفه.

فقد اختلف نحاة العربية عن برجشتراسر في توصيف هاتين الجملتين:

1. اختلاف الموصوف (رجل، الرجل) تنكيراً وتعريفاً، استدعى اختلاف مجال تصنيف الجملتين، فعُدّت الجملة الأولى (لا أعرفه) في محل رفع صفة، والجملة الثانية (الذي لا أعرفه) في محل نصب حال ؛ لأن "الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال"[1]، أي: اقتصر مصطلح الجمل الوصفية على الجملة الأولى .
2. اختلاف طريقة الوصف، ففي الجملة الأولى تمّ وصف (رجل) مباشرة بجملة فعلية (لا أعرفه)، لكن في الجملة الثانية تم وصف (الرجل) بوساطة الاسم الموصول (الذي)، وفي النحو العربي كانت غاية دخول (الذي) في مثل: (جاءني الرجل الذي اعرفه)، " توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل " [2]. وبذلك يكون الاسم الموصول رابطاً بين المعرفة والجملة التي تصفها، ولو كان الموصوف نكرة لأمكن وصفها من دون اللجوء إلى الربط بالاسم الموصول. وعليه فإنّ " نظام العربية جعل وصف النكرات بالجمل المباشرة، ووصف المعارف بها بوساطة الاسم الموصول " [3]. وما يسميه برجشتراسر بالجملة الوصفية ها هنا يسميه القدماء[4] بجملة صلة الموصول ولا يكون لها محل من الإعراب، إذ لا يجوز إحلال المفرد محلها على خلاف الجملة الأولى، التي يصحّ أن يحلّ محلها: (جاءني رجل غير معروفٍ)، ويُسمّي بعض المحدثين الجملة الوصفية هذه عند برجشتراسر (بالجملة الموصولة)[5]، لأنه يُراعي شكلها ومكوناتها، في حين أنّ برجشتراسر يُراعي وظيفتها.
3. اختلاف تركيب الوصف، فالجملة الأولى (لا أعرفه) جملة فعلية فرعية بسيطة تصف مباشرة كلمة (رجل)، ولأن الوصف بالجمل محرومٌ بسبب طبيعة تركيبه، من المطابقة بالعلامة الإعرابية وغيرها، فلا رابط بين الفاعل والوصف بالجملة إلاّ الضمير في الفعل (أعرفه). أمّا الجملة الثانية (الذي أعرفه) فجملة فرعية لكنها مركبة وليست بسيطة، تفسر الاسم الموصول وتوضحه، ولا تتجه مباشرة إلى وصف (الرجل)، ثم يتركب من الاسم الموصول وصلته وصف للموصوف (الرجل)، أي إن جملة (الذي أعرفه) وقعت موقع الصفة للاسم المعرف في الجملة، ولهذا صارت " الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في اللفظ..." [6]، وصارت الصلة ألصق بالموصول، ولكنها تبقى هي الصفة في المعنى. ولتوضيح ما سبق:

---

[1] مغني اللبيب: 560/2، وظ: المفصل: 115.

[2] أسرار العربية: 380، و ظ: الخصائص: 321/1، ودلائل الإعجاز: 199، والأشباه والنظائر: 318/1.

[3] الوصفية: 685.

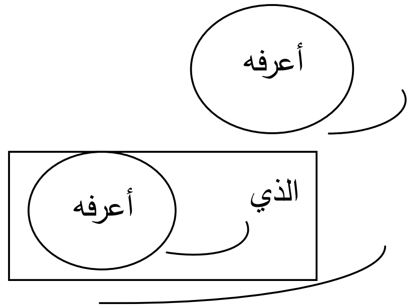
[4] ظ: مغني اللبيب: 534/2-535.

[5] ظ: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 172.

[6] شرح المفصل: 141/3.

- جاءني رجلٌ

- جاءني الرجلُ



3. الجملة الحالية

الحال في النحو العربي[1]:

1. الحال المفرد نحو: جاء أخوك فرِحاً.

﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ (الأنبياء/ 16).

2. الحال الجملة نحو: مررتُ بالتلاميذ يقرؤون.

﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ (النساء/ 43).

3. الحال شبه الجملة نحو: أقبل المدرس بين طلابه.

﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ (القصص/ 79).

وما يجب أن يُلاحظ أنّ الحال إذا لم يأتِ مفرداً، أُشترط فيه ما يربطه بصاحبه، من (واو) الحال أو الضمير أو كلاهما.

أشكال الحال عند برجشتراسر

أ. الحال المفرد المنصوب

وعدّه برجشتراسر أصيلاً وبسيطاً في اللغات السامية، بخلاف جملة الحال التي ليست بأصيلة ولا بسيطة[2]. ومن أشكال الحال المفرد، يرى برجشتراسر أنّ " خبر الفعل (كان) حال في الأصل، فإنّ قولي: (كان تاجراً)، أصل معناه: عاش وهو تاجر" [3]، بل عنده " الجملة الخبرية في: (كان يفعل) عوض عن وصف منصوب على الخبر أي (كان فاعلاً) " [4]. وبهذا تقترب الجملة الخبرية من الجملة الحالية، ولاسيما أنّ "الحال خبر في الحقيقة، من حيث أنّك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل " [5]. إنّ نصب خبر (كان) على الحالية، هو قول الكوفيين[6]، ووافقهم بعض المحدثين مثل مهدي المخزومي[7]

---

(1) ظ: شرح ابن عقيل: 1/655-660.

(2) ظ: التطور النحوي: 195.

(3) م. ن: 158، وظ: 195.

(4) م. ن: 195-196.

(5) دلائل الإعجاز: 212-213.

(6) ظ: الإنصاف: 821/2، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري: 295.

المخزومي[1] وأحمد عبد الستار الجواري مع تحفظه[2]. إنّ هذا الرأي يعني عدم القول بنقص الفعل (كان) بل تبني تمامه. ومن يستعرض أحوال خبر كان يجد له أوضاعاً لا تُبيّن فيها هيأة المسند إليه، وهو ما يجعل الباحث متحفظاً على نصب خبر كان على الحال.

ب. الحال الجملة

" إمّا تكون اسمية أو فعلية، والفعل إما مضارع أو ماضٍ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية: إمّا مثبتة، أو منفية،..." [3]. وقد فصّلت كتب النحو العربي في الجملة الحالية، وشروطها[4]. ويراها بعض المحدثين " من الجمل الفرعية التي تحل محل المفرد من الجملة الأصلية، برابط حرفي هو واو الجملة الحالية مثل: سافرت والشمسُ طالعة..." [5]. وعند برجشتراسر " الجملة الحالية... تكون إمّا غير عطفية أو معطوفة بالواو " [6]، أي أي "للحال طريقتان بسيطتان أوليتان، في اللغات السامية، هما على نحو (خرج يستقبلني) ، و(جاءني وأنا قاعد)، فالأول: متركب من فعلين، أولهما ماضٍ وثانيهما مضارع، وفاعلهما واحد. والثاني: مركب من جملة فعلية، وجملة اسمية. مبتدؤها غير فاعل الفعل"[7]. بهذا النص يُحلّل برجشتراسر الجملة الحالية، الاسمية منها والفعلية، ولاسيما عند اختلاف المسند إليه في كلتيهما.

ج. بعض الأساليب

تبنى بعض المحدثين من المعنيين بالنحو العربي دعوات تتجه إلى دراسة الأساليب النحوية، وهو ما كان يعرف بعلم المعاني، مثل دراسة أساليب الاستفهام ، والنفي ، والتوكيد ، والشرط ، والنداء وغيرها[8]. لأسباب منها :

الأول نزعُ الجمود الذي أصاب النحو العربي في الاهتمام بالعمل والعامل ، والمعمول ، وتغير أواخر الكلم.

الثاني وصلُ النحو العربي بعلم المعاني، وهو حاضنته، والعودة به إلى نحو الأوائل لا المتأخرين من علماء العربية.

الثالث إنّ النحو عند المحدثين يدرس " الأبواب العامة لمعاني الجملة، كالتقرير، والنفي، والاستفهام والتأكيد..." [9].

---

(1) في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 132، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه : 182.

(2) ظ: نحو التيسير: 81.

(3) شرح ابن عقيل: 658/1.

(4) للمزيد ظ: شرح الكافية ، رضي الدين الاسترابادي : 40/2-46، وشرح الأشموني: 193/2-199.

(5) مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 171.

(6) التطور النحوي: 193.

(7) م. ن: 194 .

(8) ظ: إحياء النحو: 3، 196،وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: 34، 234، 318،ونحو التيسير: 127-128.

(9) مناهج البحث في اللغة: 195.

إنّ ما ذكره برجشتراسر من أساليب سمّاها (بأنواع الجمل)، وذكر منها: الاستفهام والنفي، والاستثناء[1]، والاستثناء[1]، هو كلام عن (علم المعاني) لولا ما تخلّلها من مقارنات وتتبع لتطور لغوي.

1. الاستفهام

لم يعقد النحاة العرب، ولاسيما الأوائل باباً للاستفهام، فتفرق عند سيبويه وغيره على أبواب كثيرة[2]. وأول وأول إشارة- بحسب استقراء الباحث المتواضع- كانت للزمخشري، حين عرض لمبحث (حروف الاستفهام) مستقلة[3]. وقد درس البلاغيون الاستفهام بوصفه أسلوباً إنشائياً، في مبحث (الخبر والإنشاء) أحد موضوعات (علم المعاني)، ثمّ ذكروا كثيراً من أغراضه المجازية (غير الحقيقية) التي يخرج إليها[4].

والاستفهام "أسلوب لغوي، أساسه طلب الفهم، والفهم هو صورة ذهنية تتعلق أحياناً بمفرد، أو شخص، أو شيء، وتتعلق أحياناً بنسبة، أو بحكم من الأحكام..."[5].

يقسم برجشتراسر الاستفهام إمّا بحسب الجواب، أو طريقة الأداء. فبحسب الجواب يكون الاستفهام نوعين عنده " الاستفهام عن كلمة، أو استفهام عن جملة. وجواب الأول: كلمة، وجواب الثاني: نعم أو لا، فإني إذا استفهمت: (متى جئتَ؟) ودللت بذلك على أنّ مجيء المخاطب معروف، ولا أجهل إلاّ وقت مجيئه، فيكفي في الجواب ذكر الوقت، بـ(أمس) أو مثل ذلك " [6]. ويعقب على هذا النوع بقوله: " فهذا الجنس من الاستفهام بسيط، لا يكاد أن يُشكل في أيّة لغة من اللغات " [7]. إن الجواب عن جملة الاستفهام بكلمة، هو ما أُصطلح عليه بالاستفهام عن مفرد، ويكون لطلب التصور، ويتم بالهمزة، وبقية أدوت الاستفهام ما عدا (هل)، نحو: (أخالداً قابلت أم محمداً؟) ، و(متى جئت؟) ، و(أين كنتَ؟) ، و(من زارك؟) ، و(ما اهتماماتك؟) ، و(كم عمرك؟)[8].

أمّا النوع الآخر ، وهو الاستفهام عن جملة " إذا سألت: (هل جاء أخوك؟) ودللت بذلك على أني أشك في نفس مجيئه، فاستفهم عن الجملة جميعها، أو بالأحرى: عن صحة وقوع مضمونها. فالجواب إمّا يكون (نعم)

---

(1) ظ: التطور النحوي: 164.

(2) على سبيل المثال ظ: كتاب سيبويه: 99/1، 101، 121، 127-128، 419/2-420، 173/3، 175-178، 189-190، 217/4، والأصول في النحو: 396/1-397، 327/2-329، والجمل في النحو: 240-241، 308.

(3) ظ: المفصل: 319-320.

(4) ظ: دلائل الإعجاز: 111-123، وجواهر البلاغة: 85-97، ودلالات التراكيب: 219-246.

(5) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 264، و ظ: جواهر البلاغة: 85.

(6) التطور النحوي: 165.

(7) التطور النحوي: 165.

(8) للمزيد ظ: مغني اللبيب: 21/1، 456، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: 265، وفي النحو العربي، قواعد وتطبيق: 202-203. 203.

أو (لا) أو (ربما جاء) أو (لا أعرف)[*] أو مثل ذلك"[1]. ثمّ يعقب برجشتراسر على هذا النوع بقوله: " وهذا الجنس من الاستفهام تختلف في تأديته اللغات، فكلها أو أكثرها يشير إليه بنغمة خاصة بالاستفهام على العموم أو بالاستفهام عن الجملة خصوصاً بخلاف الإخبار" [2]. أمّا احتياج جملة الاستفهام إلى الجواب بأحد أحرف الجواب مثل (نعم) ، أو النفي (لا)، فيُعرف بالاستفهام عن النسبة لطلب التصديق ويتم بالهمزة أيضاً ؛ لأنها (أم الباب)، و(هل) نحو: (أيقوم خالد؟) ، و(هل خالد في الدار؟).

ما مرّ، هو تقسيم الاستفهام بحسب جوابه، أمّا تقسيم الاستفهام بحسب طريقة الأداء، فإن الاستفهام في اللغات السامية نوعان: نوع بالأداة، وآخر بالتنغيم، " فإمّا أن تستغني عن كل إشارة إليه إلاّ بالنغمة، وإمّا أن تستخدم الأدوات. والأول موجود فيها كلها، وهو نادر في العربية الفصيحة " [3]. ولا يوافق الباحث على الشطر الثاني من رأي برجشتراسر، فليست العربية بدعاً من الساميات، والدليل على وجود الاستفهام بالنغمة، أنّ أقسام الاستفهام بحسب أداته نوعان:

1. استفهام لفظي، وهو ما ذُكرت فيه أداة الاستفهام نحو: أرزتَ أخاك؟
2. استفهام أداته مقدّرة ، وهو ما لم تذكر أداة الاستفهام فيه، بل تُقدّر تبعاً لنغمة صوت المتكلم، نحو: زرتَ أخاك؟، يقول مهدي المخزومي: " وقد تحذف أداة الاستفهام، وتبقى الدلالة عليه معتمدة على لحن القول..." [4]. فضلاً عن هذا فإنّ هناك شواهد كثيرة أوردها علماء النحو والمعاني، محذوفة فيها أداة الاستفهام، مع بقائه قائماً يدل عليه السياق أو طريقة أداء الكلام وموسيقاه أو وجود قرائن أخرى[5]؛ ولهذا يقول المستشرق الألماني أ. فيشر "يجوز حذف حرف الاستفهام في العربية الفصحى، فيتعيّن الاستفهام، كما هو الحال في اللهجات العربية الجديدة، وفي كثير من اللغات الأخرى بواسطة نغم الصوت"[6]، ويضرب فيشر مثالاً على رأيه بيت عمر بن أبي ربيعة:

– " ثم قالوا: تحبُّها؟ قلتُ: بهراً   عددّ النجم والحصى والترابِ " [7].

إنّ إنهاء جملة مثل (نجحت في الامتحان؟) بنغمة صاعدة يحيلها من جملة ذات شكل إخباري إلى جملة ذات دلالة إنشائية استفهامية، إذ " تشير درجة النغم الصاعدة إلى سؤال إجابته بنعم أو لا " [1].

(*) إنّ الجواب بـ(ربما جاء) ، أو (لا أعرف) يفتحان أفقاً جديداً للنظر في الجملة الاستفهامية وجوابها بشكل آخر، لا يدور في ثنائية (التصور) و(التصديق).

(1) التطور النحوي: 165.

(2) م. ن .

(3) م. ن .

(4) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 275، ظ: الحذف والتقدير في الدراسة النحوية، د. عائد كريم الحريزي: 215.

(5) للمزيد عن هذه الشواهد: كتاب سيبويه: 3/174–175، وشرح المفصل: 8/154–155، ومغني اللبيب: 1/20–21، والحذف والتقدير في الدراسة النحوية: 214–215.

(6) المعجم اللغوي التاريخي: 12.

(7) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، محمد محي الدين عبد الحميد : 431، والمعجم اللغوي التاريخي: 12.

ومِمّا تحدث عنه برجشتراسر: الاستفهام المجازي، وسمّاه (الاستفهام المنفي)[2]. وعنه يقول: " و(هل) أشد قوة في الاستفهام، وقد ترمز إلى أنّ السائل يتوقع الجواب بلا؛ ولذلك قد تقع بعدها: (من) الخاصة بالسلب. مثاله من القرآن ﴿ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ ﴾ (ق/ 30)، فكأنّ معناها: ما من مزيد..." [3]. إنّ ما يتحدث عنه برجشتراسر هو ما سمّاه علماء البلاغة بالاستفهام البلاغي، وهو الاستفهام الذي يخرج عن معنى الاستفهام الحقيقي لمعانٍ أخرى، يفيدها سياق الكلام، مثل النفي، والإنكار، والتقرير، والتوبيخ، والتعظيم، والتحقير، والتعجب، والتمني، وربما غيرها. وقد ذكر بعضها سيبويه[4]، وأفاضوا فيها من بعده علماء المعاني[5]. إنّ خروج أسلوب الاستفهام بـ(هل) إلى معنى مجازي هو النفي، يدل عليه دليلان:

الأول: أن يصحّ استبدال أداة الاستفهام (هل) بحرف نفي.

الثاني: أن تدخل على الخبر (إلاّ) ، أو تُزاد (من) أو الباء، اللتان لا تُزادان إلاّ في سياق النفي[6]، نحو قوله تعالى :

- ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾ (الرحمن/ 60).
- وقول امرئ القيس:............................ وهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوّل[7].
- وقول الفرزدق:................................. ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم[8].

إنّ ما ذهب إليه برجشتراسر من تسمية الاستفهام المجازي بالاستفهام المنفي، هو مصطلح مرتبك، والأولى الإبقاء على مصطلح علماء المعاني؛ لوضوحه ، ولاشتماله على أغراض مجازية متعددّة غير النفي .

2. النفي

ليس في النحو العربي باب مستقل معقود للنفي، وإنما توزعت أدواته وأحكامه ومسائله على أبواب مختلفة؛ لأنّ النحو العربي مُبوّب على أساس نظرية العامل ، ما خلا ما قام به الزمخشري من إفراده " حروف النفي وهي ما ولا ولم ولمّا ولن وإن..." [9]، فقد جمعها ودرسها مرة واحدة، ثمّ بيّن ما تفيده من تنوع زمني.

والنفي أسلوب لغوي للنقض والإنكار، يستعمل لدفع وإزالة ما يتردد في ذهن المخاطب من خطأ[1]. ويختلف أسلوب النفي باختلاف نوع الجملة المراد نفيها، فنفي الجملة الاسمية يختلف عن نفي الجملة الفعلية،

---

(1) أساسيات علم الكلام: 193، و ظ: التشكيل الصوتي: 142، 146.

(2) ظ: التطور النحوي: 166.

(3) م. ن.

(4) ظ: كتاب سيبويه: 2/419-420، 3/173، 189.

(5) على سبيل المثال ظ: جواهر البلاغة: 93-95.

(6) ظ: مغني اللبيب: 1/459، في النحو العربي، نقد وتوجيه: 269-270.

(7) شرح ديوان امرئ القيس ، حسن السندوبي : 144.

(8) شرح ديوان الفرزدق: 2/863.

(9) المفصل: 305-306.

كما اختلف أسلوب توكيدهما، أو التعبير عن الزمن فيهما. إنّ الحالة الإعرابية سواء للفعل أم للاسم المنفيين، يجعل الباحث يتفق مع عبد الرحمن أيوب في " عدم اختصاص العلامة بدلالة النفي " [2]، ولكن ليس معنى هذا أنّ نفي الفعل أو الاسم لا تفيده دلالة التركيبين: الفعلي والاسمي، وينحصر بدلالة أدوات النفي المعجمية[3]، إذ الأدوات النحوية، ومنها أدوات النفي لا معنى معجمي لها، وأنّ معانيها هي معانٍ وظيفية[4]، فلا دلالة لجذر (ليس) اللغوي أو غيرها من أدوات النفي على النفي، ولاسيما إذا عرفنا أن كثيراً من الأدوات تأتي لأكثر من معنى.

وللنفي في العربية أدوات كثيرة، منها استعمال الحروف ، نحو: (لا، لن، لم، ما، لات...) والنواسخ ، نحو (ليس) والأسماء نحو (غير، دون). وهناك طرائق نفي، لا تدل على النفي الصريح، وإنما تدل على النفي الضمني مثل: التمني، والاستثناء، وغيرهما.

وتناول برجشتراسر بالدراسة أسلوب النفي في ضوء ثلاثة مناهج، لم يفصلها عن بعضها، بل استعملها معاً، فبالمنهج المقارن استدل على تركيب (لن، ولات، وليس، ولم...) وبالمنهج التاريخي حاول معرفة أقدم أدوات النفي، وأقدم تراكيبه. وبالمنهج الوصفي درس النفي أسلوباً واحداً، جامعاً المتفرق من أدواته وأحكامه، وحاول أن يصف أسلوب النفي مكتفياً بنظام اللغة ذاته.

أ. أقسام النفي

رأى برجشتراسر النفي أربعة أقسام[5]: نفي الفعل، ونفي الخبر، ونفي الجملة ، وعطف المنفي على المنفي. ونفي الفعل " ينقسم إلى نفي الماضي والحاضر والمستقبل، وإلى نفي الدعاء ونظيره، إلى نفي الأمر وهو النهي" [6]. وفي تقسيم برجشتراسر إشكالات منها:

1. لم يوضّح معياره في فصله بين نفييْ الفعل والكلمة، ولاسيما أنّ الفعل قسم من أقسام الكلمة، وكذلك الحال مع نفي الخبر، فلو جمع برجشتراسر نفييْ الفعل والخبر تحت عنوان: نفي الكلمة في قبال نفي الجملة، لكان أوضح في تقسيمه.
2. أدخل في النفي وهو من الأساليب الخبرية ما لا يشتمل عليه، مثل النفي الذي يفيد الدعاء، والنهي الذي هو من الأساليب الإنشائية، وسمّاه (نفي الأمر)، أي: لا تفعل[7]، فإذا كانت هذه الصيغة نفياً للأمر، وجرّدنا الفعل من أداة النفي، وتبقى (تفعل)، فهل يمثل هذا الفعل أمراً؟ كي تكون صيغة (لا تفعل) نفياً له. يقول السيرافي(ت368هـ) " وأمّا النهي، فإنّه نقيض الأمر..." [8] ، أي: إنّ النهي ليس نفي الأمر، بل

---

(1) ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 246.

(2) اللغة والتطور، د. عبد الرحمن أيوب: 126.

(3) ظ: م. ن: 126-127.

(4) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 125.

(5) ظ: التطور النحوي: 171.

(6) م. ن: 171-172.

(7) ظ: م. ن: 172.

(8) شرح كتاب سيبويه: 87/1.

نقيضه. ويجب ألاّ يُنسى اختلاف توصيف النفي، وهو خبر، عن النهي الذي هو إنشاء، وكذلك فلا تقابل بين الأمر والنفي وإنما الحال، أنّ الأمر يقابله النهي، والنفي يقابله الإثبات.

3. وأنّ عطف المنفي، ليس نفياً مباشراً، وإنما هو إشراك في الحكم بأداة العطف (لا)، وهي من أدوات العطف التي تُشرِك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظاً لا معنى[1].

وينقسم نفي الجملة " إلى ثلاثة أقسام: نفي وجود الشيء، ونفي وقوع معنى الجملة على الشيء، ونفي الاتصال بالشيء " [2]. وهذا التقسيم إنما ينطلق برجشتراسر فيه من الفروق الدلالية التي تميز أداة نفي عن أخرى، وفيه نزعة منطقية.

أمّا نفي الخبر، " فإذا كان الخبر وصفاً، أو بمنزلة الوصف، فكثيراً ما تدخل عليه الباء... وبالأخص بعد (ما) و (ليس). وقد تقع بعد كان المنفية أيضاً نحو: (لم تكن بصغيرة). ويجوز نصب الخبر بعد (ليس) و (كان) وهو بعد (كان) أكثر من الباء، وفي لهجة الحجاز يجوز بعد: (ما)، وقالوا بعد: (لا) أيضاً، غير أنّ وقوع الوصف خبراً نادراً. ومثال النصب بعد (ما): ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف/ 31)، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ (المجادلة/ 2)..."[3]. ويشير برجشتراسر إلى خلاف لهجي بين لهجتي الحجاز وبني تميم، فالأولى تنصب خبر خبر (ما) المشبهة بليس كما في المثال المشهور نحوياً (ما الطيبُ إلاّ المسكَ) والثانية ترفع فتقول (ما الطيبُ إلاّ المسكُ). ومال سيبويه إلى الأخيرة بقوله: "إن رفعت الخبر حَسُن حمله على اللغة التميمية"[4]. وقد فسّر الفراء(ت207هـ) والكوفيون[5] النصب في (بشراً) ،و(أمهاتهم) بسقوط حرف الجر. فالأصل على قول الفراء (ما هذا ببشرٍ) ،ونصب (بشراً) لسقوط الخافض. وهُنا يأتي برجشتراسر ليدلي بملحوظة ذكية، مفسراً نصبهما، بأنّهما ليسا وصفينِ، فالملاحظ إذا " كان الخبر وصفاً أو بمنزلة الوصف، فكثيراً ما تدخل عليه الباء... وبالأخص بعد: (ما) و(ليس) " [6].

ب. أدوات النفي: العمل والدلالة والزمن

أدوات النفي من أدوات المعاني، وليست من أدوات الربط، تدخل على الجملة لتدل على معنى لم يكن فيها قبل دخولها، ومثلها أدوات الاستفهام ،والتوكيد. أمّا أدوات الربط، فتربط بين أجزاء الجملة ومكوناتها مثل حروف الجر والعطف والشرط والاستثناء وغيرها[7].

---

[1] ظ: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : 174.

[2] التطور النحوي: 172.

[3] م. ن: 174.

[4] كتاب سيبويه: 71/1، وظ: 59-62.

[5] ظ: معاني القرآن: 42/2، 139/3، وشرح المفصل: 108/1.

[6] ظ: التطور النحوي: 174.

[7] ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 125، ودراسات في الأدوات النحوية: 33.

ومنذ سيبويه حتى النحاة المتأخرين يُربط بين عمل أداة النفي وزمنها، ولقد فرّع النحاة نصاً لسيبويه وزادوا فيه، يقول في كتابه: " إذا قال: فعلَ، فإنّ نفيه: لم يفعل، وإذا قال: قد فعل، فإنّ نفيه: لمّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل، فإنّ نفيه: ما فعل... وإذا قال: هو يفعل...، فإنّ نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه: لا يفعل، وإذا قال: ليفعلنّ، فنفيه: لا يفعل... وإذا قال: سوف يفعل، فإنّ نفيه: لن يفعل " [1]. وعرض سيبويه في نصّه المؤسس هذا، لأدوات النفي مبيناً ما هو نفي للماضي أو الحاضر أو المستقبل، مع مراعاته في نفي الفعل شكله لمّا كان مثبتاً.

ولقد صنع برجشتراسر جدولاً لأدوات النفي، سيقتصر الباحث على ما ينفي الفعل منها، وموازنتها مع التراث النحوي ومحاولة تمام حسان، لإبراز ما تخلفه من زمن نحوي في التركيب الفعلي المنفي.

الأداة	الصيغة	زمنها في التراث النحوي[2]	برجشتراسر[3]	تمام حسان[4]
لم	لم يفعلْ	قلب المضارع ماضياً	الماضي	الماضي المستمر والبسيط
لمّا	لماّ يفعلْ	تقريب المنفي بها إلى الحال	الماضي	الماضي المتصل بالحاضر
ما	ما فعلَ	بقي على مضيّه	الماضي	الماضي المنتهي بالحاضر
	ما يفعلُ	تُخلّص المضارع للحال	الحاضر	الحال التجددي والاستمراري
لا	لا يفعلُ	تُخلّص المضارع للاستقبال أو الحال	الحاضر والمستقبل	المستقبل البسيط
لن	لن يفعلَ	تُخلّص المضارع للاستقبال	المستقبل	المستقبل القريب والاستمراري

وأهم ما يُظهره الجدول:

1. قلب المضارع مع (لم) إلى الماضي، وتقريبه إلى الحاضر مع (لمّا).
2. تخصيص المضارع مع (ما) بالحاضر، ومع (لن) بالمستقبل.
3. تعميم المضارع وتوسيعه مع (لا) ليشمل الحاضر والمستقبل.
4. لا علامة إعرابية مخصصة للفعل المنفي، فهناك مضارع منفي مرفوع (لا يفعلُ)، ومنصوب (لن يفعلَ) ومجزوم (لم يفعلْ). وهذا دلالة بأنّ النفي مستمد من دلالة أداته ، وليس كونه نظاماً نحوياً تدل عليه العلامات الإعرابية [5].
5. رأى برجشتراسر الدلالة الزمنية للفعل المضارع المنفي بـ(لمّا) للماضي حصراً [1]، لكنه عاد فوافق علماء العربية، فقال عنها: " مقصورة على توقع الفعل واستطالة زمانه، فـ﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ (ص/ 8)،

---

[1] كتاب سيبويه: 117/3.

[2] ظ: الجنى الداني: 267، 270، 296، 329، ومغني اللبيب: 322/1، 329، 365، 368، 373، 399.

[3] ظ: التطور النحوي: 172 (الجدول).

[4] ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 247–248.

[5] للإطلاع بصورة أكبر ظ: اللغة والتطور: 126–128.

معناها: لم يذوقوا عذابي بعد..."[2]. وعند نحاة العربية النفي بـ(لمّا) ممتد إلى الحاضر، يقول ابن هشام: " منفيها مستمر النفي إلى الحال " [3].

وإذا ما حاول الباحث أن يرسم خطّا بيانياً لأدوات النفي الفعلية، وما تفيده من زمن، فسوف يكون الآتي :

(ما/ لا)

لم لمّا ← → لا لن

الماضي الحاضر المستقبل

فالرسم البياني يُوضّح أنّ أدوات النفي قد تكفّلت بنفي الفعل في كل امتداداته الزمنية. وما يُبيّنه هذا الرسم– على سبيل الافتراض– أن نفي الزمن الماضي اختصت به الأدوات التي تتضمن حرف (الميم) واشتقاقاتها ، نحو(لم ، ولمّا)، ونفي الزمن المستقبل اختصت به الأدوات التي تتضمن حرف (اللام) واشتقاقاتها ، نحو (لا ، ولن)، وتوزّع الحاضر بين (الميم) ، و(اللام).

ومن الأفكار التي جاء بها برجشتراسر أنّ " المضارع مجزوم... إذا دَلّ على الماضي..." [4]. إن القول بأنّ المضارع يُجزم إذا دل على الزمن الماضي، هو قول بعامل معنوي جديد، تعترضه عدة عقبات ، هي :

1. إذا ما قبلناه مع (لم) التي يقلب معها زمن المضارع إلى الماضي، فإنّ (لمّا) تجزم المضارع المنفي بها، ويكون زمنه متصلاً بالحاضر، و(لا) الناهية " تختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله..." [5].
2. إنّ (لم) قد وردت في سياقات معينة تدل على المستقبل نحو:
   - ﴿ وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۚ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾ (الأعراف / 46).
   - ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ (الكهف / 47).
   - ﴿ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ (الرحمن/ 56).
3. إنّ للسياق أثراً مهماً في تحديد زمن الفعل، وفي التراث النحوي العربي إشارات كثيرة للتعبير عن المستقبل بصيغة الماضي، أو بخلاف ذلك[6].
4. هناك أساليب تجزم الفعل فلا يتمحض زمنه للماضي، مثل أسلوب الشرط، إذ "حروف الجزاء، تقلب الماضي إلى المستقبل، تقول: إن أتيتني أتيتك..."[7]، ومثله الطلب بفعل الأمر الذي رأى النحاة دلالته

---

(1) ظ: التطور النحوي: 172.

(2) م. ن: 173.

(3) مغني اللبيب: 367/1، وظ: الجنى الداني: 268، وشرح ابن عقيل: 364/2.

(4) ظ: التطور النحوي: 88، و ظ: 199.

(5) مغني اللبيب: 323/1.

(6) ظ: الأصول في النحو: 190/2–191، والإغفال: 353/1–354، 356، 387، و الصاحبي في فقه اللغة: 364–365.

(7) الأصول في النحو: 190/2.

على المستقبل[1]. ويرجّح الباحث أنّ السياق وقرائنه هي دوال الزمن، وليست الصيغ، وأنّ في اللغة أساليب لا ملحظ فيها للزمن، فهي مفرّغة منه، ولاسيما أسلوب الشرط؛ لذا تُصاغ به التشريعات والحقائق وغيرهما.

إنّ الرأي القائل بجزم المضارع إذا دَل على المضي، تبناه أحمد عبد الستار الجواري[2]، وطوّره بتوسيع دلالة هذا المضارع على المضي ، أو الطلب ، أو الشرط. ويبقى الربط بين زمن الفعل وحالته الإعرابية، مثل الربط بين جزم المضارع ودلالته على المضي، أو نصبه ودلالته على المستقبل[3] من جديد المستشرقين الألمان، لكنّه يبقى جديداً شاذاً لا يتّسق ونظرية النحو العربي. ولا يستطيع باحثٌ متأنٍ أن يُبدل اتّساق نظرية العامل واطّرادها برأي واحد.

د. العمل بين الشكل والمعنى

1. الروابط

تتألف الجملة العربية من معانٍ جزئية تعبر عنها كلماتها، ثم تأتلف فيما بينها لتؤدي المعنى الدلالي للجملة. وهذا الائتلاف تارة يكون بعلاقات الارتباط مثل: الإسناد ، أو الإضافة ، أو السببية ، أو الوصفية وغيرها[4]. وتارة يكون بالروابط، وهي قسمان: الربط بالضمير وما يجري مجراه، والربط بالأدوات[5].

والربط " قرينةٌ لفظيةٌ على اتصال أحد المترابطين بالآخر " [6]، تعين على فهم المعنى النحوي وتوثق العلاقة بين أجزاء الجملة. وتعددت الروابط في العربية، وتنوعت، حتى أشار بعض المحدثين عرباً ومستشرقين إلى ثراء العربية واهتمامها بالروابط[7]. وفي تراثنا النحوي إشارات متفرقة إلى الروابط، ولكن لم يجمعها باب واحد. وهو أمر يُعلّله أحد الدارسين بقوله: " لأن فكرة الربط لم تكن جزءاً من منهجهم؛ ولهذا لم يحصروا الروابط كلها..." [8]. وسُميت بعض مظاهر الربط في تراثنا بالتعليق أو الإتباع[9]. وخُصّص للربط مساحات أوسع في الدراسات اللغوية الحديثة، لتبيان أهميته وتعداد أنواعه[10]. وقد أشار برجشتراسر إلى أربعة روابط، بحسب رأيه، هي: (كان) ، و(ضمير الفصل) ، و(الباء) ، و(الفاء).

كان

---

[1] ظ: همع الهوامع: 7/1.

[2] ظ: نحو الفعل: 48–49، ونحو التيسير: 92–93.

[3] ظ: نحو الفعل: 37–47، ونحو التيسير: 89–90.

[4] ظ: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، د. مصطفى حميدة: 163.

[5] ظ: م. ن: 196.

[6] اللغة العربية معناها ومبناها: 213.

[7] ظ: اللغات السامية: 82 ، ومن أسرار اللغة: 310.

[8] نظام الارتباط والربط: 190.

[9] ظ: كتاب سيبويه: 64/3، وصناعة الأعراب: 252/1، ودلائل الإعجاز: 55.

[10] على سبيل المثال ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 213–216. وهناك دراسة متخصصة، هي (نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية للدكتور مصطفى حميدة).

ينظر برجشتراسر إلى (كان) بوصفها رابطة، إذ يقول: " ويوجد مثله [أي: الفعل كان] في اللغات السامية أيضاً، فكلها تحوي فعلاً، كان يستخدم معناه كالرابطة بين المبتدأ وخبره، غير أنّ اللغات السامية كلها، حافظت على الجملة الاسمية المحضة في حيز واسع "[(1)]. ثم يرى برجشتراسر أنّ الربط بـ(كان) هو أحدث من الربط بالضمير[(2)]. ثم يُوضّح كلامه أكثر بقوله: " ومما اضطرها [أي: اللغات السامية] إلى إدخال فعل: (كان) على اختلاف صيغه في الجملة الاسمية الاحتياج إلى تنويعها على الأوقات وغيرها، والتفريق بين الماضي والحاضر والمستقبل منها، أو بين المرفوع والمنصوب..." [(3)].

ورأي برجشتراسر هذا، قريب من رأي بروكلمان الذي يرى (كان) "أنّها انحطت عن مرتبة الفعل إلى مرتبة الرابطة Kopula التي تقيّد الجملة الاسمية الخالية من الزمن بزمن محدد "[(4)]. وقصر مهدي المخزومي [(5)] استعمال (كان) رابطة بين المسند والمسند إليه على استعمالات قديمة انقرضت، ولا يرى حايم رابين (كان) زائدة فيها أو رابطة[(6)]. ورأي برجشتراسر له جزءان، لا يوافق الباحثُ على الجزء الذي يعد فيها (كان) رابطة، لسببين، ووردا متفرقين عند المحدثين:

<u>السبب الأول</u>[(7)]: طبيعة الإسناد في الجملة العربية، فهو عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه لا يحتاج المتكلم العربي معها للإخبار عن شجاعة أخيه مثلاً، إلى الربط بـ(كان)، بل يقول: (أخي شجاع)، في حين أنّ اللغات الغربية لا يكفيها هذا الإسناد الذهني وتحتاج إلى لفظ صريح للربط مثل (is) في الإنجليزية، فإذا ما كانت اللغات الهندوأوربية " تشترط في الجملة لتمام فائدتها، أن تشتمل على مسند ومسند إليه، ثم على فعل من أفعال الكينونة يربط بينها، نرى الفصيلة السامية تكتفي بالمسند والمسند إليه "[(8)]. والخلاصة أن العربية العربية لم تعرف فعل الكينونة رابطة (Couple) إطلاقاً.

<u>السبب الثاني</u>[(9)]: وظيفة (كان) في الجملة العربية، فقد أُستعملت في العربية لوظيفة زمنية، فالجملة الاسمية فيها لا تشتمل على العنصر الزمني، بل تصف المسند بالمسند إليه، ولأجل اقتران هذه الجملة بالزمن،

---

(1) التطور النحوي: 135.

(2) ظ: م . ن: 136.

(3) م . ن: 135.

(4) Arabische Grammatik, C. Brokelmann: 142.

نقلاً عن: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 103

(5) ظ : في النحو العربي نقد وتوجيه : 32

(6) ظ: اللهجات العربية الغربية القديمة: 312.

(7) ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 31–32، وفلسفة اللغة العربية: 42–29، واللغة: 166، ودراسات نقدية في النحو العربي: 128، والفعل زمانه وأبنيته: 68–71، والساميون ولغاتهم ، د.حسن ظاظا : 23، والنواسخ الفعلية والفرعية ، د. أحمد سليمان ياقوت: 45–47، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية: 89.

(8) من أسرار اللغة: 260. وقد تنبّه الفلاسفة المسلمون على تباين التركيب اللغوي بين العربية واليونانية من ناحية خلو العربية من من (رابطة) بين المسند والمسند إليه. (ظ: الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية: 139–140).

(9) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 130، 193، 256، 257، 260، ونحو التيسير: 79–80، والنواسخ الفعلية الفرعية : 101، 103، والتطور النحوي: 135.

يُستعمل معها (كان) لتقييد الإسناد بقيد زمني، ليعطي للجملة دلالة زمنية. يقول أحد الدارسين عن (كان) : " لا تكون ركناً في الإسناد في الجملة الاسمية، فالجملة قبل دخولها إسنادية، ومن ثمّ فهي عنصر إضافي "[1]. وقد وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: "تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى..."[2]، وبإشارة جليّة يقول ابن عصفور أيضاً: " و (كان) إذا كانت زائدة، فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمن، وإن كانت ناقصة فكذلك، أو بمعنى صار..." [3]. وبهذا يتضح أن اقتران الجملة الجملة الاسمية بـ(كان) ليس لربط كلماتها وأجزائها وإنما لإدخال الزمن على الجملة الاسمية التي تخلو منه.

ضمير الفصل

يختلف هذا الضمير عند نحاة العربية عن بقية الضمائر الأخرى في العربية ، يسميه البصريون بضمير الفصل ؛ لأنّه يفصل بين النعت والخبر نحو (عليٌّ هو المجتهدُ)، ولا موضع له من الإعراب، والكوفيون يسمّونه بالعماد، وله عندهم موضع من الإعراب[4]. وشاع المصطلح البصري (ضمير الفصل) ؛ لوضوحه في التعبير عن وظيفته. واقترح أحد المحدثين[5] تسميته بحرف الفصل لعدم إعماله ؛ ومراعاةِ تسميته الشكل.

يقول برجشتراسر عن ضمير الفصل: "ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره: إدخال ضمير بينهما... والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب..."[6].

ونظر المحدثون إلى ضمير الفصل بأكثر من زاوية:

أ. منهم من عَدّه من أساليب التوكيد، التي ترد في سياق التعظيم[7]، لتوكيد إسناد الجملة الاسمية، وتوكيد الضمير، ليغدو نوعاً من أنواع التكرار[8]. وقد التفت علماء العربية إلى وظائف ضمير الفصل من: توكيد ، وقصر ، واختصاص[9].

ب. بعضهم ردّ على برجشتراسر، فرأى ضمير الفصل ليس من الروابط بالمعنى الذي نفهمه من الفعل الإنجليزي (be)[10].

---

(1) النواسخ الفعلية والفرعية: 103، وظ: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 103.

(2) كتاب سيبويه: 45/1.

(3) المقرب: 101.

(4) للمزيد عن ضمير الفصل ظ: كتاب سيبويه: 387/2–388، والأصول في النحو: 125/2–126، والإنصاف: 706/2–707، وشرح الكافية: 455/2–463، وارتشاف الضرب: 951/2–960، والأشباه والنظائر: 172/2–173، ومدرسة الكوفة: 312–314، والنحو الوافي ، عباس حسن : 219/1–226.

(5) ظ: النحو الوافي : 224/1.

(6) التطور النحوي: 136.

(7) ظ: في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة: 259.

(8) ظ: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، د. محمد حسين أبو الفتوح: 37–41، 146–148.

(9) ظ: دلائل الإعجاز: 182،181،179، وارتشاف الضرب: 959/2–960، ومغني اللبيب: 644/2–645.

(10) ظ: النواسخ الفعلية والفرعية : 51.

ج. بعضهم وافق برجشتراسر فرآه من وسائل الربط بالضمير ؛ لأنّه يدخل على اسمين معرفتين متطابقين بالتعيين ، والجنس ، والعدد، فتلجأ العربية إليه " كي يزول احتمال فهم علاقة الوصفية، فتظهر علاقة الإسناد واضحة " [1]. وتصديقاً لهذا يقول الزمخشري في توجيه قوله تعالى ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ (البقرة / 5) : " (هم) فصل، وفائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة... " [2].

د. يُعيد بعض المحدثين[3] توصيف: ضمير الفصل على أساس صوتي، فيراه من ضمائر الغيبة الاعتيادية، ولا علاقة له بمسألة الفصل بين الخبر والنعت؛ لأنّه يراه حكماً قائماً على المكتوب لا المنطوق، وأنّ التنغيم، لولا استبعاده، لوضّح جملة (محمد المجتهد) أ تامة أم ناقصة؟ وبتعبير نحاة العربية هل (المجتهد) خبر أم صفة ؟ فإذا نُطِقت بتنغيم هابط كانت تامة الفائدة ، وأنّ (المجتهد) خبر لا صفة، أمّا إذا نُطِقت بتنغيم صاعد، عرف السامع أنّ الجملة غير تامة، وينتظر تكملة لتتم الفائدة، وحينها يكون (المجتهد) صفةً.

الباء

الباء عند علماء العربية[4] من حروف المعاني المختصة بالأسماء، وهي عندهم نوعان: زائدة، وغير زائدة، ولكل منها معانٍ ومواضع، تفصيله ليس من قصد الباحث. يقول عنها برجشتراسر: "ومن الروابط بين المبتدأ والخبر: (الباء)، وهي تلحق الخبر وأكثر من ذلك عند النفي، نحو: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ (فصلت/ 46)، وقد تلحق بالمبتدأ، نحو (وكيف به)..."[5].

وما ذكره برجشتراسر من مواضع للباء التي ترد فيها زائدة، ووصفه لها بأنّها رابطة، لا يراها الباحث كذلك؛ لأنّ الباء في الآية الكريمة، هي لتوكيد نفي الخبر، أي: يجوز حذفها ولا يختلّ معه التماسك الشكلي للكلام، وبقاؤها يُوجب نفياً مؤكداً. وما يُؤكّد أنّ الباء ليست حرفا رابطا ، بل جاءت لتأكيد النفي، عدم ورودها في الجملة المثبتة، فلا يُقال: (زيدٌ بقائمٍ). وهذه الباء تقابل اللام في زيادتها لتوكيد الخبر نحو: (إن زيداً لقائم)، مقابلة مع (ليس زيدٌ بقائمٍ).

أمّا الباء التي لحقت (كيف به) فقد لحقت المبتدأ كما قال برجشتراسر، وهو ما ذهب إليه المؤلفون في (حروف المعاني)[6]، ومثله: (بحسبك درهم)، ولا دلالة فيها على الربط.

الفاء

---

(1) نظام الارتباط والربط: 199.

(2) الكشاف: 46/1 ، وظ: نظام الارتباط والربط: 199.

(3) ظ: ضمير الشأن والفصل، د. فوزي حسن الشايب: 63-64.

(4) للمزيد عن معانيها ظ: الجنى الداني: 36-56، ومغني اللبيب: 137/1-150.

(5) التطور النحوي: 137.

(6) ظ: الجنى الداني: 53، ومغني اللبيب: 148/1.

وهي ألصق الأدوات في العربية بموضوع الربط. وأشهرُ مواضع الفاء في العربية هي: العطف، والربط لجواب الشرط[1]. ويجعل برجشتراسر الفاء رابطة، لكنه يذكر مثالاً، وردت فيه الفاء زائدة وليست رابطة، فيقول: " وقد يدخل بين المبتدأ وخبره: (الفاء) نحو: كُلُّ امرئ فله رزق سيبلغه..." [2]. والدليل على زيادتها هو جواز حذفها مع استقامة المعنى وتماسك الكلام، ولعلّ الذي دعا إليها هو الوزن الشعري، كيما تكتمل (فلهُ) تفعيلة كاملةً بإشباع حركة الهاء لتصبح ضمةً طويلة. ومن الأدلة على أنّها لم تكن رابطةً " أنّ الخبر مستغنٍ عن رابط يربطه بالمبتدأ " [3]؛ وأنّ الإسناد– كما مَرَّ– علاقة ذهنية وليست لفظية.

والموضع الآخر الذي يذكره للفاء الرابطة عنده، أنْ " تدخل بين كل جزء للجملة مقدم، وبين باقي الجملة نحو: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾ (المدثر/ 4) " [4]. وهذه الفاء عند النحاة زائدة، وقد قيّد بعض علماء العربية[5] موطن ورودها بكون الخبر إمّا أمراً أو نهياً.

والموضع الأخير الذي ترد فيه الفاء، وتكون فيه رابطة حقاً، هي " الفاء الواقعة في جواب: (أمّا)...﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ (الضحى/ 9)...وأصل الفاء في مثل هذا واضح، فهي جواب الموصول في (أمّا)..." [6]. قال المرادي عن (أمّا) إنّ " فيه معنى الشرط، مؤول بـ(مهما يكن من شيء)، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط،ولذلك يُجاب بالفاء"[7]، والفاء بعدها لازمة لا تحذف[8]؛ لأن معناها الربط[9]. والمرادي والمرادي هنا ليس دقيقاً في قوله فقد أورد عبد الخالق عضيمة آيتين حُذِفت معهما الفاء[10]، وتجيء (أمّا) للتفصيل في القرآن الكريم، لذا تُكرر[11].

وتربط الفاءُ فعلَ الشرط بجوابه، ولها مواضع محددة، ذكرتها كتب النحو العربي[12]، ويسمي ابن جني الفاء الرابطة بفاء الاتباع[13]. والداعي لها " إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وجب اقترانه بالفاء،

---

(1) ظ: الجنى الداني: 61–77، ومغني اللبيب: 1/213–223.

(2) التطور النحوي: 137.

(3) الجنى الداني: 70.

(4) التطور النحوي: 137.

(5) ظ: الجنى الداني: 71–72 ، مغني اللبيب: 1/219–220 .

(6) التطور النحوي: 137.

(7) الجنى الداني: 522.

(8) ظ: م. ن: 523.

(9) ظ: م. ن: 66.

(10) ظ : دراسات في أسلوب القرآن الكريم: 1/328 ، وهما الآتيان الكريمتان (آل عمران/ 106) ، و(الجاثية/ 31).

(11) ظ: م. ن.

(12) على سبيل المثال ظ: شرح ابن عقيل: 2/375–376.

(13) ظ: سر صناعة الأعراب: 1/252–254.

وذلك كالجملة الاسمية، نحو: (إن جاء زيدٌ فهو محسن)..."[1]، أو الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ (الأعراف/ 200)، أو بتعبير برجشتراسر في موضع آخر عن الذي دعا إلى الفاء الرابطة لجواب الشرط في مثل: (إن عصى فويل له): "هو تضاد طبيعة الجملتين، فالأولى فعلية يعمل في فعلها حرف الشرط، والثانية اسمية لا عمل للشرط فيها"[2]. وعلى العموم تلجأ العربية إلى إحكام الربط بين ركني الشرط بالفاء إذا كان ارتباطهما ضعيفاً؛ لاختلاف طبيعتي فعل الشرط وجوابه.

إنّ ربط الشرط بجوابه، يُسمّيه المحدثون إمّا الربط بالحرف[3] وإمّا الربط اللفظي[4]، وهو أبرز أنواع الربط في القرآن الكريم، فمن مجموع (711) آية قرآنية، كان جواب الشرط مربوطاً بالفاء في (550) آية كريمة[5]. وبهذا صارت الفاء الرابطة قرينة لفظية مهمة في تكوين التركيب الشرطي.

2. الاهتمام بالمعنى

اهتم برجشتراسر بالمعنى كثيراً في تحليله وتوصيفه، فجمع على أساسه ما كان مفرقاً، على أساس الشكل أو العمل. ومن أمثلة اهتماماته بالمعنى :

توسيع مفهوم التوابع

يرى برجشتراسر أنّ الإتباع، ويقصد به المطابقة في العربية، ناقصة من عدّة جهات ، منها: " أنّ الحال والتمييز وغير ذلك، منصوب دائماً، وإن عاد إلى مرفوع أو مجرور" [6].

ويوسّع برجشتراسر في قوله هذا، من التوابع، وهي عند بعض نحاة العربية المتقدمين[7] أربعة: الصفة، والمعطوف ، والبدل ، والتوكيد. وإلى هذا العدد يذهب مهدي المخزومي [8]. وقد جُمعت هذه التوابع بحسب المشاركة الشكلية بالعلامة الإعرابية، والجنس، والعدد والتعيين.

وقد أخرج نحاةُ العربيةِ التمييزَ والحالَ من التوابع؛ لأنهم لم يروهما كذلك لفقدانهما شروط المطابقة، فهما دائماً نكرتان، وقد يأتي متبوعهما معرّفاً مرفوعاً أو مجروراً، في حين أنّ التابع هو " المشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً " [9]. ويوافقهم الباحث في إخراجهم التمييز، أمّا الحال ففيه نظر. وقد نظر برجشتراسر إلى المعنى، فلم ير فرقاً على سبيل المثال بين:

---

(1) شرح ابن عقيل: 375/2.
(2) التطور النحوي: 179-180.
(3) ظ: اللغة العربية معناها مبناها: 213.
(4) ظ: الشرط في القرآن: 125.
(5) ظ: م. ن.
(6) التطور النحوي: 164، و ظ: 147-148.
(7) ظ: الجمل في النحو: 13.
(8) ظ: في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 186، وللإطلاع بصورة أكبر : 186-196.
(9) تسهيل الفوائد: 163.

- رأيت الرجلَ مصاباً.
- رأيتُ الرجلَ المصابَ.

وقد يكون متأثراً برؤيته قواعد " اللغات الهندية والإيرانية والغربية، مؤسسة على الاتباع التام " [1]، أو بعض نصوص النحو العربي، نحو :

- " الحال صفة من جهة المعنى " [2].
- إنّ " الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سمّاها سيبويه نعتاً للفعل " [3].
- " الحال لها شبه بالصفة من حيث أن كل واحد منهما لبيان هيئة مقيدة " [4].

ومن الأسباب التي يُعزى إليها جعله الحال ، والتمييز من التوابع، أنّه لم يشترط في التابع : التعيين (التعريف والتنكير) بدليل أنه ذكر ثلاثة أوجه للمطابقة يمكن استخلاصها من أمثلته التي عرضها في قواعد الإتباع (المطابقة)، لم يكن من بينها: التعيين[5]، وإنما هي: العدد، والجنس ، والإعراب. ولمّا كان الحال ، والتمييز المنصوبان لا يوافقان أحياناً ما قبلهما إذا ما كان مرفوعاً أو مجروراً ؛ عدّ هذا نقصاً في الإتباع (المطابقة) في العربية.

وعدم مطابقة الحال لصاحبه ليست مطلقة، بل يتطابقان في الجنس ، والعدد نحو (جاءت زينبُ مسرعةً، وجاء محمدٌ مسرعاً، وجاء الطالبان مسرعين، وجاء اللاعبون مسرعين، وجاءت الطالبات مسرعاتٍ)، وأشار تمام حسان لجزء من هذا بقوله: " صفة الاسم، والحال منه، يُذكَّران لتذكيره، ويُؤنثان لتأنيثه..." [6].

إنّ كون الحال صفة، حكم يمكن قبوله لاعتبارات كثيرة، منها:

1. إنّ الحال أشمل من الصفة، فالحدث لا يشمل إلاّ جزءاً من الموصوف بالنعت كما في:
- ينصت الأطفال المنتبهون (لا يشمل الإنصات الأطفال كلهم ، وإنما يقتصر على المنتبهين منهم) وذلك بخلاف الموصوف بالحال ، فإنّ معنى الحدث يشمله، كما في:
- ينصت الأطفال منتبهين (يشمل الإنصات الأطفال كلهم)[7]. فكيف لا يشمل العام حكماً يتصف به أحد أجزائه؟!
2. إن تعريفات النحاة للصفة والحال ربّما لا تفرق بدقةٍ بين الحال المفردة المنصوبة والصفة النكرة المنصوبة نحو: (شاهدتُ رجلاً مجتهداً). وقد أورد عائد كريم علوان الحريزي صفات لا تطابق موصوفها ، مما ترتب على تعريف الصفة مآخذ كثيرة[1].

---

(1) التطور النحوي: 163.

(2) شرح المفصل: 57/2.

(3) أسرار العربية: 193.

(4) الأشباه والنظائر: 213/2–214، والمعنى نفسه، ظ: دلائل الإعجاز: 173.

(5) التطور النحوي: 164.

(6) مناهج البحث في اللغة: 218.

(7) ظ: الوصفية: 610–611.

3. إنّ كثيراً مما جعلوه فرقاً بين الحال والصفة[2]، قد ورد فيه استثناءات، فعدوا الحال منتقلة، وجاءت لازمة في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ (الأنعام/ 114) ، و(دعوت الله سميعاً)، وألزموا الحال التنكير، وورد عندهم الحال معرفة نحو (أرسلها العراك) ، و(اجتهدْ وحدَك)، بل جواز وقوع الحال معرفة هو مذهب لبعض النحاة[3]، وغيرها كثير مما لا يجعل بين الحال والصفة حاجزاً[4]. لذا يحكم عائد كريم الحريزي مُصيباً بأنّ " التفريق بين الحال والصفة، لا نفع فيه، وكل فرق يذكر بينهما له ما يناهضه من الأدلة..." [5]. ويذهب إلى توصيف الحال بأنّه صفة غير لازمة واجبة النصب نحو:(جاء صديقي ماشياً)، لخروجها عن الإسناد[6]. وبهذا يعدّ الباحثُ الحالَ صفةً فقدت المطابقة في التعريف ،والحركة الإعرابية،ويمكن بحسب المعنى أن يُعدّ تابعاً بحسب ما ذهب إليه برجشتراسر والحريزي أيضاً.

دلالة الجملة

ساوى برجشتراسر بين جملتين قياساً على المعنى، حين يقول: " (إياك والأسد)، فهي من جهة المعنى، مساوية لجملة كاملة، أي: احذر الأسد، وإن لم تكن جملة في الحقيقة " [7]. وهذا ما يُسمّى في النحو العربي بأسلوب التحذير. وهو أسلوب أمري يُنبّه المخاطب على اجتناب أمر أو اتّقائه. والموقف من أسلوب التحذير يختلف القدماء فيه عن المحدثين.

فالقدماء يرون جملة (إياك والأسد) بمنظار المنطق باحثين عن أركان الإسناد فيها متناسين أنّها أسلوب تحذير (إنشاء)، فقالوا عن هذا الأسلوب " هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرت..." [8] أي يجب فيه " إضمار الناصب سواء وُجد عطف أم لا..." [9] ويعربون (إياك) ضميراً منفصلاً في محل نصب بفعل مضمر وجوباً، اختلفوا في تقديره بين (احذَرْ، واتقِ، وأحذّر)[10]. إنّ إعراب الاسم المنصوب بفعل مقدر إنما هو محاولة للنحاة لرد هذا الأسلوب إلى ما تقتضيه قواعدهم من توافر المسند والمسند إليه في كل جملة من دون النظر إلى طبيعتها ، ودلالتها ، ووظيفتها متناسين أن طبيعة (إياك والأسد) إنشائية و(احذّر إياك والأسد) خبرية، وهو التباس حصل معهم وجملة (النداء). لذا لجأوا إلى التقدير، وكأنَّ الكلام كله يجب أن يكون أو يرد إلى شاكلة واحدة. وما يرجّحه الباحث موافقاً دارساً سبقه، " أنّ النصب في هذه الأساليب كافة لخلوها من الإسناد ولخفة

---

(1) ظ: فلسفة المنصوبات في النحو العربي: 309–310.

(2) ظ: الأشباه والنظائر: 214/2.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 631/1، وشرح الأشموني: 177/2–178.

(4) للمزيد عنها ومناقشتها ظ: فلسفة المنصوبات في النحو العربي: 320–322.

(5) م. ن: 320.

(6) ظ: م. ن: 322–323.

(7) التطور النحوي: 131.

(8) كتاب سيبويه: 273/1.

(9) شرح ابن عقيل: 300/2، وللمزيد ظ: همع الهوامع: 169/1–170.

(10) ظ: كتاب سيبويه: 274/1، والمقتضب: 212/3، وشرح ابن عقيل: 300/2.

الفتحة..." [1]. ولأنّ طبيعة التحذير لا تحتمل إطالة الكلام؛ قال السيوطي عن زمن الفعل في مثل هذا الأسلوب: الأسلوب: "يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنّ الاشتغال بذكره يُفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء..."[2]. وبعبارة أخرى: يُبرّز أسلوب التحذير . بتركيبه . الاهتمام بالفكرة الأساس، وهي: التنبيه بأقل عدد من الكلمات. وقد نبّه سيبويه[3] على أن حذف الفعل من هذا الأسلوب لكثرة الاستعمال، مشيراً إلى ما يحيط الموقف اللغوي من قرائن حالية أو مقالية تفضي إلى الحذف.

ولقد عاب بعض المحدثين على النحاة عدّهم أسلوب التحذير جملة فعلية، بالرغم من أنّه لا فعل فيها ولا فاعل[4]. ولا سبب دفعهم لذلك سوى بحثهم عن العامل الذي نصب: (إياك) أو (الأسد). ولو نُظِر إلى أسلوب التحذير بوصفه أسلوباً يقترن بالانفعال، لا يكون المتكلم منطقياً ليسند الفعل إلى الفاعل، ففي حين " لا يعبر عن الحدث في اللغة المنطقية غير الفعل"[5]، تزول الحدود بين الاسم ، والفعل في اللغة الانفعالية[6]، فيغدو التعبير بالأسماء (نار!) أو (الأسد)، أمراً بتنفيذ أحداث، كما لو قيل: (اتبعْد) و (احذر)، وبذلك تساوى الاسم المنصوب ، وفعل الأمر في الدلالة[7].

والمحدثون نظروا لأسلوب التحذير من جهتين:

<u>الأولى</u> من حيث العمل، فراح بعضهم يُعلل نصب (الأسدَ الأسدَ)، ليس " باحذر كما رأى النحاة، ولكنها مساوية لهذا الفعل برمته " [8]، أي كلمة (الأسدَ) مساوية للفعل (احذر). ويرى الباحث أنّ الأمر يعود إلى تعدد طرائق العربية في التعبير عن المعنى الواحد بأساليب مختلفة بحسب الحالة النفسية للمتكلم ، والمخاطب ، والموقف العام الذي يضم الكلام.

<u>الثانية</u> من حيث التصنيف والوظيفة، رأى بعض المحدثين أن جملة التحذير هي من الجمل غير الإفصاحية، " تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما، والإفصاح عنه..." [9]، و يُسمّيها بعضهم بالجمل غير الإسنادية[10]، كونها تعبيراً انفعالياً ، جمُدت بعضُ عناصره على صيغته التي ورد بها، فجرى مجرى الأمثال.

هـ. المصطلح النحوي

يلحظ من يقرأ كتاب برجشتراسر (التطور النحوي) استعماله مصطلحات نحوية، منها الواضح ، ومنها ما يحتاج إلى توضيح. ويستمد أصول مصطلحاته، بحسب ما يرى الباحث إما من إسقاطه مفاهيم النظرية اللغوية الغربية ومصطلحاتها على النحو العربي ، أو إعادة توصيفه على وفق فهمٍ جديد ، وربما مبتكر أحياناً.

ت	المصطلح	المستشرق	معناه، وما يُقابله في النحو العربي
1.	شبه الجملة	برجشتراسر	النداء، اسم الفعل، التحذير، وبعض المنصوبات والمرفوعات.

---

(1) فلسفة المنصوبات: 255.

(2) الإتقان في علوم القرآن: 190/3.

(3) ظ: كتاب سيبويه : 174/1، والعلامة الإعرابية في الجملة العربية ، د.محمد حماسة عبد اللطيف : 109.

(4) ظ: العلامة الإعرابية في الجملة العربية : 109.

(5) اللغة: 163.

(6) ظ: م. ن: 182.

(7) ظ: م. ن: 163، ومن وظائف الصوت اللغوي: 93.

(8) من وظائف الصوت اللغوي: 93.

(9) اللغة العربية معناها ومبناها: 113.

(10) ظ: العلامة الإعرابية في الجملة العربية : 97.

.2	شبه النداء	برجشتراسر	النداء لأغراض مجازية: يا عجباً.
.3	تركيب الجمل	برجشتراسر	الجمل التي فيما بينها علاقة، أي: لها محل من الإعراب، أو مفسرة لها، وهي: 1. الإعمال العطفي وهو ربط الجمل بالأدوات: إنّ وإذا ولمّا. 2. الإعمال غير العطفي: الجمل الوصفية والشرطية والحالية والظرفية. 3. التسوية العطفية: نحو: جاء فقال (عطف جملة على جملة). 4. التسوية غير العطفية: نُظمت قصيدة، نظمها الجواهري.
.4	العطف	برجشتراسر	الربط.
.5	الغرضية	برجشتراسر	التعليل.
.6	بدل الفعل من الفعل	برجشتراسر	1. الجملة الحالية. 2. جواب الطلب.
.7	ما لم يسم فاعله	برجشتراسر	نائب الفاعل.
.8	الإعراب الكامل والإعراب الناقص	بروكلمان	1. الإعراب الأصلي: الضمة، الفتحة، الكسرة. 2. الإعراب بالنيابة: أ. بالواو والألف والياء. ب. بالكسرة بدل الفتحة، وبالفتحة بدل الكسرة.

الفصل الرابع
مناهج البحث اللغوي

الفصل الرابع
مناهج البحث اللغوي

مقدمة

المنهج The Method: طريقة يسلكها الباحث ليصل إلى حقيقة معيّنة. وله تعريفات كثيرة، لعلّ أوجزها وأوضحها، " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة"[(1)]. ويرتبط تقدم البحث العلمي وتحصيل المعرفة بضرورة وجود منهج للبحث والتحصيل[(2)]. ويتعدّد المنهج تبعاً لتعدّد الحقل الحقل الذي ينتمي إليه البحث العلمي، مما نشأ معه ارتباط بين الموضوع الذي يُدرس، والمنهج الذي يُعالج به. وبتعبيرٍ آخر، لا بُدَّ من أن يكون المنهج سليل مادة العلم نفسه. " والباحث صاحب منهج معين تحدّده عوامل تتصل بطبيعة المادة المدروسة " [(3)].

ولمّا عُرّفت Linguistics بأنها " الدراسة العلمية للغات " [(4)]، وصار من سمات منهج البحث اللغوي: الدقة ، والتنظيم ،والملاحظة ،والتجريب ،والموضوعية[(5)]، وسواها ، فقد احتاج علم اللغة إلى منهج يدرس اللغة لذاتها ويبعد " كل شيء يقع خارج كيانها ونظامها " [(6)] ، ويصل إلى حقائقها، ويصف قواعدها.

وللغة مناهج كثيرة لدراستها تتعدّد باختلاف مرجعيات اللغويين. وهذه المناهج تتداخل، وتترابط، ولا تُفصل إلاّ لأغراض علمية، إذ لا دراسة للغة بمنهج مقارن أو تاريخي ما لم يتم الفراغ من دراستها بمنهج وصفي. ويقصر بعض الدارسين[(7)] المناهج اللغوية على ثلاثة، هي المنهج : الوصفي ، والتاريخي ، والمقارن.

وكثيرة هي الظواهر اللغوية التي يصلح دراستها على وفق هذه المناهج الثلاثة، بل لا يتضح تفسيرها ، ويتكامل تعليلها إلاّ بتسليط المناهج المتعددة عليها، ولاسيما أن هدف الباحث اللغوي هو الحقيقة اللغوية، وغايته الكشف عنها بأي منهج كان، لذا راح الدرس اللغوي عند الغربيين يُدرِّب الباحثين " على التوصل إلى الحقائق باستخدام المناهج المتعددة " [(8)]. وطفق بعض المحدثين يستعملون مناهج لغوية مثل: المقارن ،والتاريخي،

---

(1) منهج البحث العلمي عند العرب: 31 نقلاً عن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه:33، وظ: رؤية حديثة في مناهج العلوم، د. محمد ثابت فندي : 194.

(2) ظ: رؤية حديثة في مناهج العلوم: 193.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 3.

(4) اللغة واللغويات، جون لوينز: 17، وظ: 56، مدخل إلى علم اللغة : 18.

(5) ظ: اللغة واللغويات: 57، ودراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، د. صلاح الدين حسنين: 30-31 ، ومعجم المصطلحات اللغوية، د. رمزي منير بعلبكي: 144.

(6) علم اللغة العام ، فردينان دي سوسور : 39.

(7) ظ: مقدمة لدراسة فقه اللغة، د. محمد أحمد أبو الفرج: 125، وفقه اللغة في الكتب العربية: 21.

(8) تطبيقات في المناهج اللغوية، د. إسماعيل أحمد عمايرة: 278، وظ: 275.

لتصحيح بعض أغلاط علماء العربية، ويُعلون من شأن هذين المنهجين[1]. وتعدّدُ المناهج اللغوية في دراسة ظواهر العربية ، إنما هو محاولةٌ للتجديد، وبحثٌ عن تفسيرات لم يَقُلْها علماء العربية القدماء[2].

وكان لعلماء العربية منهج في أخذهم اللغة، ودراستها، يوافق الغاية التي من أجلها، نشأت الدراسات اللغوية عند العرب.و يسود هذا المنهج مناخ عام، القصد منه: تفسير القرآن الكريم وتفهّم نصّه، وحفظ اللغة وصيانتها من التفكك إلى لهجات مستقلّة ؛ لدخول (الموالي) الإسلام. هذا المنهج اعتمد كثيراً من آليات المنهج الوصفي مثل السماع، واستقراء الظواهر اللغوية، وتحديد الزمان والمكان. وهو أمرٌ دعا كثير من المحدثين إلى التنويه بوصفيّة الدراسات اللغوية الأولى[3].

أما المستشرقون فيتأثّرون، وهم يدرسون العربية، بالحركة العلمية والفكرية في بلدانهم، مستعملين وسائلها، إذ " ينطلقون في الغالب من المناهج التي تدرس بها لغاتهم، أو من خلال تأثرهم الكبير بتلك المناهج " [4]، ولاسيما أنّ دراساتهم موجّهة إلى القارئ الغربي. وهم يعرضون العربية بالمناهج السائدة في بلدانهم لئلا تزداد تزداد غرابة العربية على هذا القارئ مرتين: الأولى كونها ليست لغته، والثانية عدم عرضها بمنهج يألفه.

والحركة الاستشراقية في ألمانيا وسواها، ليس مقطوعة عن مسايرة الاتجاهات الفكرية في أوربا، ففي القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر سارت بحوث المستشرقين اللغوية في ضوء المنهجين التاريخي، والمقارن، وفي القرن العشرين مال بحثهم إلى استعمال المنهج الوصفي[5]. وصار للمستشرقين " مناهجهم المتميّزة في وصف العربية وتعلُّمها. وهم قلّما يسيرون الآن على خطى النحو العربي بغرض تعلّم العربية. ولعلّ أبرز طرائقهم في تناول العربية، دراستها في ضوء مناهجهم اللغوية في دراسة لغاتهم " [6]. وقد يصل المستشرقون إلى إلى نتائج لا تتفق وبنية العربية ؛ لاستعمالهم هذه المناهج.

لقد كانت البعثات العلمية العربية إلى مراكز الاستشراق في أوربا، أو انتداب بعض المستشرقين للتدريس ولاسيما في الجامعة المصرية آنذاك ؛ لتعلّم المنهج في البحث الأكاديمي عن المستشرقين.

واستعمل المستشرقون الألمان، موضوع البحث، المناهج اللغوية الثلاث: الوصفي، والتاريخي، والمقارن. وسيبدأ الباحث بالمنهج الأحدث، وصولاً إلى الأقدم، وهو: المقارن. فالمنهج الوصفي لا بُدَّ من أن يُفرغ منه أولاً لتُبنى على قواعده ونتائجه الدراسات اللاحقة.

المنهج الوصفي

---

(1) على سبيل المثال ظ: المدخل إلى دراسة النحو العربي: 7، 10، 19، 92، وفقه اللغة المقارن: 190–191، وفي تاريخ العربية، د. نهاد الموسى: 199.

(2) ظ: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، د. عطا محمد موسى: 190.

(3) ظ: دراسات في فقه اللغة (د.صبحي): 110، واللغة بين المعيارية والوصفية: 20–21، والنحو العربي والدرس الحديث: 53–60، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 35–36. بل سوّغ د. تمام حسان معيارية النُحاة الأوائل، ظ: الأصول: 111.

(4) المستشرقون والمناهج اللغوية: 18.

(5) ظ: م. ن: 91.

(6) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 17، 18.

شاع استعمال المنهج الوصفي في دراسة اللغة منذ أوائل القرن العشرين، ولا يزال له حظوة كبيرة في التنظير والتطبيق. حتى سُمّي علم اللغة بعلم اللغة الوصفي، بل قصر بعض المحدثين علم اللغة على هذا المنهج[1]. وأرست دعائم هذا المنهج محاضرات اللغوي السويسري: سوسير، فغدت محاضراته نصاً مؤسساً، لمنهجٍ جديد، ذي أهمية في البحث اللغوي، ممّا يُعدُّ نقلة في الدراسات اللغوية بين القرنين التاسع عشر والعشرين، فنهض نهضة سريعة في قبال المناهج اللغوية الأخرى[2]. حتى صار أهم المناهج في الغرب.

ويدرس هذا المنهج " اللغة بتحديد المستوى اللغوي المدروس، ولا يخلط بين المستويات اللغوية، كما يتناول المستوى اللغوي الواحد بالدراسة الشاملة أو الجزئية لأحد جوانبه الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية " [3]. ومن المسوّغات لدراسة اللغة في كل مرحلة على وفق هذا المنهج، أن " من المستحيل دراسة لغة من اللغات دراسة وصفية دقيقة دفعة واحدة في تاريخها الطويل "[4]. كما أنّ المدة التي يدرسها هذا المنهج، أمرها نسبي " فقد تطول هذه المدة وقد تقصر ولكن لا يجوز إطالتها إلى الحد الذي يطمس ويشوّه الواقع..." [5]. ولذا صحَّ أن يوصف هذا المنهج بأنه ساكن (Static)، أو تزامني (Synchronic).

وللمنهج الوصفي نظامان، أحدهما خارجي، والآخر داخلي. وللنظام الخارجي أُسس، هي[6]:

1. أخذ المادة اللغوية عن الناطقين مباشرةً، وتأسس على هذا، الاهتمام باللغة المنطوقة، والاحتفاء بدراسة اللهجات.
2. وحدة الزمان والمكان؛ لأن الاقتصار على حقبة زمنية، ومساحة جغرافية يعني سهولة وصف اللغة؛ لوضوح خصائصها الموحّدة.

أما النظام الداخلي للمنهج الوصفي، فله أسسه التي دعا إليها المنهج التجريبي[*]، والفلسفة الوضعية[**]. وهذه الأسس عند مؤرخي المنهج العلمي[7]، هي: الاستقراء، والتصنيف، والاصطلاح، والتقعيد،

---

(1) ظ: اللغة واللغويات: 67-74.

(2) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 318، وللمزيد: 317-319.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، د.زكي كريم حسام الدين وآخرون: 36، و ظ: معجم المصطلحات اللغوية: 144، وموسوعة مرجعية لمصطلحات علم اللغة النفسي، د. جلال شمس الدين: 117-118.

(4) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 223.

(5) م. ن.

(6) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 22، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 37-55.

(*) المنهج التجريبي: منهج يقوم على التجربة والملاحظة، ويرفض المسلّمات، ويعتمد الواقع المُتحقّق والحسّي. بدأ عند ديكارت، ثمّ انتقل من العلوم الطبيعية إلى العلوم الإنسانية. ظ: قاموس الفلسفة، ديديه جوليا: 122.

(**) الفلسفة الوضعية: ظهرت بجلاء عند عالم الاجتماع الفرنسي أوجست كونت، تؤسس المعرفة البشرية على الوقائع، وترى مهمة العلم هي الوصف الخالص لهذه الوقائع، وليس تفسيرها، وادّعاء الحياد وعدم التحيّز. ظ: قاموس الفلسفة: 388،و مدرسة فرنكفورت: 212-213.

(7) ظ: رؤية حديثة في مناهج العلوم: 196، 201-202.

والموضوعية. وقد تبنّت كثير من الدراسات اللغوية الوصفية هذه الأسس[1]. وانبثقت من هذه الأسس شروطاً يلتزمها الواصف اللغوي في دراسته[2]، هي:

1. أن يتجنّب الدخول في تصنيفات سابقة.
2. أن يستعمل حقائق اللغة في وصفها ودراستها لذاتها وبذاتها.
3. أن يرتضي معياراً شكلياً أو وظيفياً في تقسيمه وتوصيفه، أو كلاهما معاً.

إن تأثّر سوسير بعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم حين عدَّ اللغة شيئاً عاماً شأن الوقائع الاجتماعية الأخرى " هو الذي يسَّر السبيل إلى تطبيق قوانين العلم في دراسة الظاهرة اللغوية "[3]. وبتطبيق المنهج العلمي صار المنهج الوصفي في الدراسة اللغوية، يعتمد على الملاحظة ، والموضوعية في استقراء المادة اللغوية، ويُجانب المقارنة والمعيارية[4].

وليس من الصواب النظر بصرامة إلى المنهج الوصفي في دراسة المستشرقين الألمان للعربية، ولاسيما من هم موضوع البحث؛ لأنّ هذا المنهج لم يكن واضحا بقوة أو شائعا في كتاباتهم إذا ما جُعِلت محاضرات سوسير تنظيره الأول. وقد لا تتوافر شروط الوصف اللغوي أو آلياته كلها في دراساتهم، وقد تتعدد مناهجهم في دراسة العربية وعرضها، ولكن الشيء المؤكد أنهم استعملوا كثيرا من آليات المنهج الوصفي، ولاسيما في بعض أسس نظامه الداخلي. وفي كثير من أسس نظامه الخارجي. ولعل هذا ما يُسوِّغ دراسة المنهج الوصفي لديهم ، فضلا عن الحقيقة المقررة في المناهج اللغوية التي تقول " لا يمكن تطبيق (المنهج التاريخي) ولا (المنهج المقارن) إلاّ بعد الفراغ من (المنهج الوصفي) " [5]. وسيعرض الباحث لأبرز مظاهر المنهج الوصفي.

أولاً: مؤلفاتهم على المنهج الوصفي

وتمثّل هذا التأليف مبكراً عند:

أ. ريكندورف (1863–1924):

فقد ألّف هذا المستشرق الألماني كتابين في النحو العربي، مازالا مرجعين فيه ؛ لأنه " صنفهما على الأسلوب العلمي الحديث، مستبعداً مذاهب قدماء النحاة وأمثالهم وشواهدهم، مستنداً إلى كتب اللغة في أمثاله وشواهده " [6].

ب. برجشتراسر (1886–1933):

---

[1] على سبيل المثال ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 152، 158–159، 162–163، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 74، 228.

[2] ظ: علم اللغة: 258–261، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 74، 228.

[3] موسوعة مرجعية لمصطلحات علم اللغة النفسي: 117.

[4] ظ: معجم المصطلحات اللغوية: 144، ودراسات في علم اللغة : 36.

[5] فقه اللغة في الكتب العربية: 21، وظ: مقدمة لدراسة فقه اللغة: 125.

[6] المستشرقون: 731/2.

يتبنّى هذا المستشرق المزاوجة في استعمال المنهج الوصفي (الوجهة النظامية) والمنهج التاريخي (الوجهة التاريخية). وفي المنهج الوصفي يقول: " النظامية، وهي أن تنظر إلى طورٍ معيّن من أطوار تاريخ لغة معيّنة، ونتساءل: أيٌّ هي خصائص اللغة في هذا الوقت؟ وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها؟ وما فائدة حروفها وأبنيتها، وما تحوزه من الوسائل لتأدية المعاني؟ وكيف تستعملها؟ " [1]. إن تسمية براجشستراسر المنهج الوصفي بالنظامية لعلّها متأثرة بقول سوسير: " إن اللسان ينطوي دائماً على وجود نظام ثابت، كما ينطوي على عملية التطوّر..." [2]. ولو لم يكن في اللغة نظام لما توارثتها الأجيال، وما أُستطيع تعلّمها والتواصل بها.

ويورد الباحث قولاً ثانياً لبرجشتراسر يرى فيه الوجهة النظامية (المنهج الوصفي) : " قريبة من الصرف والنحو العاديين، غير أنها أيضاً علمية محضة لا عملية، وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا وكذا أو لا؟ بل يُكتفى بإثبات الموجود حقيقة في السماع، دون تفريق بين المقبول منه والمردود " [3]. ومن نص برجشتراسر تُستنبط بعض أسس المنهج الوصفي، وهي[4]:

1. إن المنهج الوصفي ليس معيارياً، والقاعدة فيه ليس قانوناً مفروضاً على المتكلم، وإنما هي تعبير عن شيء لاحظه الواصف.
2. تؤخذ اللغة عن ألسنة المتكلمين بها، أي عن طريق استقرائها لا قياسها.
3. لا يحكم الواصف على القواعد اللغوية بالصحة والخطأ، ويمتنع عن اقتراح أي اختيار بمعيار جمالي أو أخلاقي.

ويُنظّم برجشتراسر موضوعاته، ويسلسلها على وفق منهج وصفي، ثمّ يختبر كلاً منها في ضوء منهج تاريخي أو مقارن. ولقد ظهرت هذه المزية المنهجية عند بروكلمان في كتابه (فقه اللغات السامية).

لم يكن استعمال المستشرقين الألمان للمنهج الوصفي في مستوى واحد من الظهور، و لم يبق على الشكل الذي أفاد منه برجشتراسر، بل تطوّر، وتدرّج في تطوّره التاريخي، حتى وصل إلى قمّته على يد المستشرق الألماني المعاصر ف. فيشر[5]. إنّ تأثر المستشرقين الألمان بالدرس اللغوي العربي: طريقةَ عرضٍ ومصطلحاً، لا يلغي "في مجملهِ آثار النظرة الغربية في تناول اللغة العربية..."[6].

ثانياً: مصادرهم في المنهج الوصفي

1. علم اللغة في أوربا:

---

[1] التطور النحوي: 7.

[2] علم اللغة العام: 27، وفي علم اللغة العام: 32.

[3] التطور النحوي: 7-8.

[4] للمزيد عنها ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 163، 152، 158-159.

[5] للمزيد ظ: بحوث في الاستشراق واللغة: 322-325.

[6] م. ن: 316.

لمّا كان المستشرق مرآةً لما يجري في بلده من تطوّر في المناهج العلمية ومنها اللغوية، أو في النظريات، فقد أسقط كثير منهم مفاهيم علم اللغة السائدة آنذاك في أوربا على دراستهم للعربية أو لغات الشرق عموماً. وقد أشار بروكلمان إلى أن مفاهيم المستشرقين في علم اللغة هي نفسها مفاهيم اللغويين الغربيين[1].

2. اللغة الألمانية:

درس المستشرقون الألمان العربية ووصفوها مُتأثرين بلغتهم الألمانية في مصطلحاتها وموضوعاتها. وهو أمرٌ استدعى اهتمامهم بمسائل لغوية مشتركة بين اللغتين، مثل: الإعراب ، والرتبة ، والتصغير ، والفصحى ، وشبه الجملة وغيرها[2].

3. اللغات السامية:

فقد استعانوا بنصوصها في التقعيد للعربية من جديد، وذلك بتوسيع المادة التي تُستقرأ من هذه اللغات كلها، فتوسّعت المدوّنة اللغوية للعربية.

ثالثاً: نظاما المنهج الوصفي

النظام الخارجي

أ. تحديد مستوى الأداء وطرائقه المختلفة التي يسلكها المتكلمون للتعبير، ففي العربية، على سبيل المثال، توجد ثلاثة مستويات هي: الفصحى، والفصيحة، والعامية. وهناك تقسيمات أُخر للمستشرقين الألمان، مثل: قديمة، ومعاصرة، أو فصحى تراثية ومعاصرة، أو عربية (كلاسيكية) ، وعربية معاصرة مكتوبة[3]. وقد أدّى تحديد المستوى الأدائي إلى الاهتمام باللهجات العربية (المحكية أو العامية)[4]. ولذلك يضع المستشرقون لها الأطالس اللغوية[5]. والأطلس اللغوي من وسائل المنهج الوصفي[6].

ب. الاهتمام بالجانب الصوتي في دراستهم للعربية، لأسباب[7]: أولها اهتمام المنهج الوصفي بالظاهرة اللغوية منطوقةً، وثانيها ظهور التغيّر اللغوي على المنطوق بشكل أدق، وثالثها ما للأصوات اللغوية من

---

(1) ظ: فقه اللغات السامية: 10.

(2) على سبيل المثال ظ: التطور النحوي: 125 (هامش1) ، والعربية الفصحى: 205.

(3) ظ: بحوث في الاستشراق واللغة: 295، 302، 323، 326. إن تسمية العربية الفصحى بالكلاسيكية هو إسقاط لما يُسمّيه الغربيون باللغات الكلاسيكية مثل: اللاتينية ، واليونانية ؛ " لذلك يخلط كثير من المستشرقين بين مفهوم الكلاسيكية من واقع لغاتهم– وهو مفهوم تاريخي يدل على أن تلك اللغات قد انتهت من واقع الاستعمال اللغوي– ومفهوم الفصحى، وهو ليس مفهوماً منقطعاً عن الحاضر بالنسبة إلى اللغة العربية..." (المستشرقون والمناهج اللغوية: 122، وللمزيد ظ: 122–124). وبذلك تلتقي الفصحى مع تلك اللغات في مفهوم القدم، وتفترق عنها في أنها لازالت تُستعمل إلى اليوم مفهومة. إنّ للعربية ظرفها الخاص بها، وهو ارتباطها بالقرآن الكريم، وتدوين التراث العربي بها، ولا يزالان يُقرآنِ ويُفهمانِ و" لولا كل هذا لأمست العربية لغة أثريّة، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية، ولسادت اللهجات العربية المختلفة..." (التطور اللغوي: 8).

(4) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 118–121.

(5) للمزيد ظ: المدخل إلى علم اللغة: 148، 158–164.

(6) للمزيد ظ: أسس علم اللغة: 131–133.

(7) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 92، 131–134، وعلم اللغة العام: 43، واللغة واللغويات: 85.

أثرٍ مهم ورئيس في النظم اللغوية، فبالأصوات تبنى الكلمات، ومن التتابع المنظم والمقصود للكلمات تنشأ الجمل. وترجم المستشرقون الاهتمام بالمستوى الصوتي في العربية إلى خطوات:

1. تقديم المستوى الصوتي في دراسة العربية، وهو ما يُلحظ في كتابي (فقه اللغات السامية) ، و(التطور النحوي).
2. تقسيم الأصوات إلى: صوامت ، وصوائت.
3. الاهتمام بالحركات القصيرة؛ لأهميتها في تفسير التغيّر ؛ لأن النحاة العرب قد " عالجوا الظواهر اللغوية بعملها في صورتها الخطية..."[1].
4. إبراز أثر النبر والتنغيم، والحكم على أن النحاة العرب لم يعرفوهما[2].

ج. نقد معيارية نحاة العربية، وبعض مصطلحاتهم واهتماماتهم[3]، مما جعل بعض المستشرقين الألمان يُصنّفون كتباً في النحو العربي، إمّا تستبعد تقعيد النحاة العرب وشواهدهم[4]، أو تضع تفسيراً منطقياً جديداً للقواعد العربية[5]. ثمّ جاء المستشرق الألماني المعاصر ف. فيشر، الذي تراكم عنده نقد المصطلحات والمنهج، فألّف كتابه (نحو العربية الفصحى)؛ ليكون وصفاً " شاملاً في قواعد العربية الفصحى (التراثية) على نمط التفكير الأوربي في وصف اللغات الأوربية "[6]، فابتعد " عن المصطلح العربي وطريقة العرض العربية..." [7].

النظام الداخلي

أ. الاستقراء[*]

هو " أن يدرس الذهن عدّة جزئيات فيستنبط منها حكماً عاماً " [8]، وهو استدلال بالخاص على العام، وخلافه القياس[9]. ويستعمل المنهج العلمي الاستقراء بوصفه وسيلة للتحليل ينتقل فيه من المُشخّص إلى المُجرّد،

---

[1] ملاحظات على الأوزان العربية القديمة: 39، ظ: التطور النحوي: 53.

[2] ظ: ملاحظات على أوزان العربية القديمة: 39، والتطور النحوي: 72.

[3] ظ: المثاقفة بين العروبة والإسلام: 39.

[4] ظ: المستشرقون: 731/2.

[5] ظ: تاريخ حركة الاستشراق: 167.

[6] بحوث في الاستشراق واللغة: 324.

[7] م. ن.

[*] اعتمد الباحث على تسلسل أسس النظام الداخلي على رأي د. تمام حسان ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 152، 162.

[8] المنطق، محمد رضا المظفّر: 144/2.

[9] ظ: م. ن.

المُجرّد، ومن الظواهر إلى القانون العام[1]. والاستقراء طريقه من طرائق الوصف في دراسة اللغة ، وسبيله: الملاحظة[2].

استعمل المستشرقون الألمان الاستقراء لإعادة توصيف المادة اللغوية العربية وتقعيدها، ومن نتائج هذا الاستعمال:

1. توسيع مصادر اللغة العربية من خارج عصر الاستشهاد.
2. اعتماد الاستعمال اللغوي الواقعي والحي، وعدم اصطناع الأمثلة النحوية والفروق اللغوية[3].
3. صنع جداول تصريفية على سبيل المثال للفعل الماضي المجرّد بحسب حرفه الأول، فيما إذا كان نوناً ، أو همزة ، أو واواً ، أو ياءً لملاحظة ما يحدث في صيغة الفعل، لضبط تغيّره بقاعدة عامة تصلح للغات السامية جميعها.

ب. التصنيف (التقسيم)

يعمد الواصف اللغوي إلى ملاحظة العلاقات المتشابهة، واتخاذها أساساً للتصنيف[4]، ويُعدّ هذا الأساس الأساس عملاً منهجياً من جهة، ووصفياً من جهة أخرى[5]، إذ " توضع الوحدات اللغوية في مجاميع، أو أصناف على أساس المعيار المناسب للتشابه " [6]. ويستند الواصف في تصنيفه إلى معيار: الشكل أو الوظيفة، الوظيفة، وربما كلاهما[7].

إن الاحتكام في وصف اللغة إلى معيار (شكلي، أو وظيفي، أو كلاهما) يعني وصف "العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً"[8]، أي: عندها صار التحليل اللغوي يقوم على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأُخر، وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه، ومن ثمّ فإنه يقوم على منهج موضوعي (Objective)[9].

الاحتكام إلى الشكل:

---

(1) ظ: رؤية حديثة في مناهج العلوم: 196.

(2) ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 152، 158.

(3) ظ: العربية: 94-96.

(4) ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 158-159.

(5) ظ: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 60.

(6) Discovering Grammar; P. 6.

نقلاً عن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 60.

(7) ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 159، وبحوث في الاستشراق واللغة: 344، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 60-61.

(8) مشكلة البنية، د. إبراهيم زكريا: 77، نقلاً عن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 74.

(9) ظ: النحو العربي والدرس الحديث: 46.

أ. جعل ظروف الزمان أو المكان حروفاً للجر[1]. وهذا احتكام للشكل؛ لأن ما بعد الظرف ، وحرف الجر اسم مجرور. وهذا ليس ببعيد عمّا قرّره الزجاجي : " والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف " [2] ، مثل: (مثل وشبه وكل وبعض وغير) وسواها[3].

ب. دراسة موضوعين تحت فصيلة العدد، هما: المثنى ، والجمع، وتقسيم ما تضمّه هذه الفصيلة بمعيار شكلي إلى: جمع خارجي (المثنى، والجمع الصحيح)، وجمع داخلي (جمع التكسير)[4].

ج. تقسيم الفعل العربي على وفق نظام اللواصق: فقد قسّم برجشتراسر ، و أ. فيشر، الفعل العربي شكلياً على: (فعل، وفعّل، وأفعل، وتفعّل، وانفعل، وافتعل، وافعلّ، واستفعل)[5]. وقد استعمل من قبلُ المستشرقون مثل هذا التقسيم مثل الإنجليزي لين[6]، والهولندي دوزي[7].

د. مثلما احتكم نحاة العرب إلى صيغة الفعل في تعيين زمنه[8]، كذلك احتكم المستشرقون في تعيين زمن الفعل إلى لواحقه ليكون تاماً (ماضياً) ، أو إلى سوابقه ليكون غير تام (مضارعاً)[9] تأثراً منهم بالنظرية العربية[10]. وقد أحس المستشرق الفرنسي هنري فليش أن هذه المقاربة غريبة على النظام الفعلي للعربية، ولا يوضّح استعمالها شيئاً؛ لاختلاف النظريتين اللغويتين: العربية ، والغربية[11]

وهناك كثير من الأمثلة على احتكام المستشرقين الألمان إلى الشكل في وصفهم العربية، مثل: تقسيم الجملة البسيطة على: اسمية وفعلية[12]. والجمع بين عدّة أدوات تحت موضوع الروابط[13]، وجمع الكلمات الملازمة للإضافة، مثل (كل، ونفس، وكلا، وكلتا، وعين، وبعض، ومثل، وغير، وذو) تحت عنوان الإضافة[14]، وهي كلمات وزّعها النحو العربي في دراسته على أبواب نحوية مثل: التوكيد ، والبدل ، والنفي ، والاستثناء ، والأسماء الستة وغيرها. وهناك كثير من الأمثلة التي وردت في هذا البحث.

---

[1] ظ: فقه اللغات السامية: 108، والتطور النحوي: 161.

[2] الجمل في النحو: 60.

[3] ظ: م. ن: 61–62.

[4] ظ: فقه اللغات السامية: 96–99، والتطور النحوي: 106–112.

[5] ظ: التطور النحوي: 92، والمعجم اللغوي التاريخي (المقدمة: 29).

[6] ظ: مقدمة لين لمعجمه (مدّ القاموس) : 61–63.

[7] ظ: تكملة المعاجم العربية (المقدمة: 1/9–10).

[8] ظ: كتاب سيبويه: 1/12، والأصول في النحو: 1/38–39، وشرح المفصل: 7/4.

[9] ظ: فقه اللغات السامية: 113، 116–117، 118–119، وبنية العربية الكلاسيكية: 162، 168–188.

[10] ظ: اللغة: 137.

[11] ظ: العربية الفصحى: 137.

[12] ظ: التطور النحوي: 132، البحث: 163.

[13] ظ: التطور النحوي: 135–139، البحث: 182–187.

[14] ظ: التطور النحوي: 150–150. ولم يغفل نحاة العربية مثل هذه الكلمات، فذكرها بعضهم في مبحث الإضافة، ظ: المفصّل: 86–87، تسهيل الفوائد: 157–158.

الاحتكام إلى الوظيفة (أو المعنى):

أ. توسيع مفهوم التوابع، بجعل الحال ، والتمييز تابعين كالصفة[1].

ب. جعل (بدل الاشتمال) ، و(النعت السببي) من الأساليب الاستدراكية[2].

ج. جمع أدوات النفي وأحكامه لدراسته أسلوباً واحداً[3]، بعدما فرّقه النحاة على وفق نظرية العامل.

د. جمع تحت موضوع الجملة الوصفية جملة صلة الموصول التي تصف المعرفة كقوله تعالى ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ (البقرة/21)، والجملة التي تصف مفرداً نكرةً ، نحو (جاءني رجلٌ لا أعرفه)[4].

هـ. إجازة تقديم المُسند إليه على المُسند مع بقاء الجملة فعلية، نحو (محمد جاء)[5].

الاحتكام إلى معياري الشكل والوظيفة كليهما:

أ. توسيعُ مفهوم الضمير ليشمل: الضمائر الشخصية واسم الاستفهام واسم الإشارة والاسم الموصول[6]، بمعيارين شكلي؛ لأنها لم تتطوّر، وليس لها أصول اشتقاقية . ووظيفي ؛ لقيامها بوظيفة الاسم، وأن دلالتها وظيفية لا معجمية.

ب. عدُّ أسلوب الطلب وجوابه المجزوم أسلوباً شرطياً استناداً إلى الوظيفة ، والشكل[7].

ج. جمعُ كثير من التركيبات تحت مصطلح (شبه الجملة) بالمفهوم الألماني، نحو (يا حسن، ومه، وإليك، وإيّاك ووالأسدَ، ولا بُدَّ...)[8]، خضع لمعيارين شكلي؛ لخلو هذه التركيبات من ركني الإسناد؛ لتكوّنها من من طرف واحد، وغالباً ما يكون اسماً، و وظيفي، بوصفها جملاً أدّت المعنى المراد توصيله إلى السامع. والمصطلحات النحوية التي جاء بها المستشرقون الألمان، ولاسيما برجشتراسر، يُلمح في وضعها احتكامٌ إلى الشكل والوظيفة.

د. تقسيم الشرط إلى إمكاني، وأداته (إن)، وامتناعي، وأداته (لو)[9]. ويرى بعضُ الباحثين أن هذه القسمة ممّا تأثر فيه المستشرق بلغته الألمانية[1]. ولا يعدّ الباحث هذا الإسقاط في التصنيف ناشزاً أو ممّا تأباه طبيعة العربية.

---

(1) ظ: التطور النحوي: 147–148، 164، البحث: 188–189

(2) ظ: التطور النحوي: 149.

(3) ظ: م. ن: 165.

(4) ظ: التطور النحوي: 181، البحث: 169–171.

(5) ظ: التطور النحوي: 125، البحث: 164.

(6) ظ: فقه اللغات السامية: 85–92، التطور النحوي: 75–87، وللمزيد ظ: البحث: 139.

(7) ظ: التطور النحوي: 196–197، البحث: 168–169.

(8) ظ: التطور النحوي: 125–132، البحث: 191.

(9) ظ: التطور النحوي: 200–201، والبحث: 167–168.

هـ. جمع نظام الأعداد، وتقسيمها تقسيماً جديداً، يتفق واللغة الألمانية[2]، واستقراء اللغات السامية كلها[3]، ممّا يجعل الأعداد نوعين:

1. الأعداد الأصلية: (أحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة... وعشرة).
2. الأعداد الترتيبية: (الأول، والثاني، والثالث، والرابع... العاشر). فالعدد الترتيبي من (2–10) يُصاغ على زنة (فاعل) من الثلاثي المجرّد[4].

وقد دعا بعض المحدثين[5] إلى لمّ شتات موضوعات النحو العربي، وجمع ما فرّقه النحاة العرب، وتفريق ما جمعوه على أسس موضوعية.

ج. الاصطلاح

لكل علم مصطلحاته التي تتطوّر لأسباب عديدة. ويُعدُّ وضع المصطلح " أساساً لكل نشاط علمي أيّاً كان نوعه " [6]. والمصطلح علامة مجرّدة، تُشير إلى تصنيف الأشياء[7]، وهو مفردة تحمل مفهوماً واحداً دقيقاً[8]. والاصطلاح " إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما " [9]. ويجب أن يكون المصطلح لفظاً مختصراً له دلالة جامعة مانعة[10].

ولكون عملية الاصطلاح من أسس المنهج الوصفي وآلياته، فقد أشار بعض الدارسين[11] إلى الجانب الوصفي عند نحاة العربية في وضعهم المصطلحات النحوية.

وفيما يتعلّق بالمصطلح عند المستشرقين الألمان، فقد حكم بعض الدارسين[12] بوصفية دراسات هؤلاء المستشرقين، وتحديداً في تخليصها من المصطلح العربي القديم. وقد وضع المستشرقون الألمان، موضوع البحث، مصطلحات كثيرة في قبال المصطلح العربي القديم، منها صوتية[13]، وصرفية[14]، ونحوية[15]، وقد

---

(1) ظ: بحوث في الاستشراق واللغة: 345. وعن قسمة الشرط إلى ممتنع ، وممكن في النحويينِ الألماني والإنجليزي ظ: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 157.

(2) ظ: بحوث في الاستشراق واللغة: 342.

(3) ظ: فقه اللغات السامية: 105–107، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 195–200.

(4) ظ: فقه اللغات السامية: 107، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 201، 200(هامش المترجم:1).

(5) ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 17.

(6) مناهج البحث في اللغة: 235، وظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 152.

(7) ظ: علم المصطلح، عثمان بن طالب: 75، ضمن كتاب (تأسيس القضية الاصطلاحية).

(8) ظ: المصطلح في اللسان العربي: 100.

(9) التعريفات: 22، وللمزيد ظ: 22–23.

(10) للمزيد عن شروط وضع المصطلح، ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 159–161.

(11) ظ: الاتجاهات النحوية لدى النحاة القدماء، د. حليمة أحمد عمايرة: 76–79، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 63–70.

(12) بحوث في الاستشراق واللغة: 321، والاتجاهات النحوية لدى النحاة القدماء: 185.

(13) ظ: البحث: 117.

(14) ظ: البحث: 161.

(15) ظ: البحث: 191.

ذكرها الباحث في الفصل الثالث (مستويات العربية)، للصلة الشديدة بين فهم المستوى وذكر المصطلح الخاص به.

د. التقعيد

هو وصف لسلوك لغوي مطرد تمَّ استقراؤه بعبارة مختصرة عامة، وليست شاملة[1]. وقد قعّد المستشرقون المستشرقون الألمان كثيراً من ظواهر العربية من جديد مستندين إلى حقائق اللغة، ولاسيما الحقائق ، والتفسيرات الصوتية.

إن استعمال حقائق اللغة في وصفها، ودراستها لذاتها وبذاتها، هو أهم ما يدعو إليه المنهج الوصفي، وهو توظيف لمقولة سوسير: " وهو أن الهدف الحقيقي الوحيد لعلم اللغة هو أن اللغة تُدرس في حد ذاتها ومن أجل ذاتها " [2]. وأهم استعمالات الحقائق الصوتية من لدن المستشرقين الألمان قد تمظهر في:

1. التفسير الصوتي لظواهر صرفية ، ونحوية، مثل:

أ. تفسير كسر تاء جمع المؤنث السالم، وكسر نون التثنية، وهمزة المصدر (إفعال) بالمخالفة الصوتية، تجنّباً لما قد ينتج من تتابع من الفتحتين: الطويلة ، والقصيرة[3].

ب. صوغ جمع المؤنث السالم بمد فتحته القصيرة[4]، واطّراح التقعيد على أساس الكتابة ، والاحتكام للمنطوق؛ لأن نحاة العربية كثيراً ما " كانوا يتأثرون بالخط خلافاً للنطق..." [5].

ج. تفسير جزم المضارع المعتل الوسط بالتقاء المقطع المديد في غير الوقف، نحو: لم يقولْ← لم يقلْ[6]. فالعربية تنزع لاستعمال المقطع الطويل المغلق، وتكره المقطع المديد الذي لا تستسيغه إلاّ في حالة الوقف.

د. تفسير نحو (لَيْسَ + تُ← لَسْتُ) بأنه ضرب من تقصير الحركة المركّبة[7]، بحذف قمة المقطع الأول (الطويل المغلق)، وقمة المقطع الثاني (القصير) لتتحوّل الكلمة من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين: طويل مغلق وقصير:

ل –َ ي / س –َ / ت –ُ / ← ل –َ س / ت –ُ /

إن استعمال حقائق اللغة في وصفها ودراستها وتفسيرها لذاتها وبذاتها، يجعل اللغة نظاماً قائماً " على أساس من العلاقات التي تربط بين أجزائها، وهو منهج وصفي بحت " [1]. وعرف تراثنا كثيراً من التعليل والتفسير الصوتيين لقضايا نحوية، ولكنها كانت متفرّقة.

---

(1) للمزيد ظ: اللغة بين المعيارية والوصفية: 162–163.

(2) علم اللغة العام: 253.

(3) ظ: فقه اللغات السامية: 77–78، والتطور النحوي: 120، والبحث: 148.

(4) ظ: فقه اللغات السامية: 98، والتطور النحوي: 84 ، والبحث: 144.

(5) التطور النحوي: 53، ظ: وملاحظات على الأوزان العربية القديمة: 39.

(6) ظ: فقه اللغات السامية: 149، 150، والبحث: 124–125.

(7) ظ: التطور النحوي: 66.

2. الاهتمام باللغة المنطوقة؛ لأن الوسط الأساس " للغة هو الصوت وليس الكتابة..." [2]، فاللغة أول ما عرفها الإنسان ومارسها أصواتاً قبل أن يدوّنها كتابةً، فالاهتمام بالدراسة الصوتية إنما هو لسببين[3]؛ أولهما: أن التغيّر اللغوي يظهر على المنطوق بشكل أوضح وأسرع من المكتوب. وثانيهما: أن الصوت يتغيّر أكثر وأسرع من المفردات والصيغ والأساليب.

ومن صور هذا الاهتمام:

أ. إبراز أثر القوانين الصوتية في التغيّر اللغوي، ومنه التغيّر الصرفي، وهو تغيّرٌ رُهن بهذه القوانين[4]؛ ولهذا عدَّ بروكلمان[5]، وبرجشتراسر [6] القلب المكاني ذا صلة شديدة بالمخالفة الصوتية. وبهذا أُخرج القلب المكاني من موضوعات الصرف إلى تطبيقات القوانين الصوتية، ومنها قانون الاقتصاد في الجهد[7]. وقد ذهب بعض الدارسين المحدثين إلى وجوب دراسة موضوع (القلب المكاني) دراسة صوتية، بل ويعرّفونه ويذكرون أمثلته، ويُفسّرون صوره صوتياً[8]. ممّا يجعل تسمية فندريس له بالانتقال المكاني[9] موفقة برأي الباحث، ويرتضيها بعض من سبقه[10].

ب. تأكيد أثر النبر في تعليل كثير من ظواهر العربية[11]، والاهتمام بالتنغيم ودلالته، وهذا جعلهم ينقدون إهمال العرب للنبر والتنغيم، وهو ما ارتآه برجشتراسر، ويوهان فك، وشاده[12]، ورأى خلافه بروكلمان، و أ. فيشر[13].

المنهج التاريخي

---

(1) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 228.

(2) دراسات في علم اللغة : 11 .

(3) ظ: علم اللغة العام: 43، دراسة الصوت اللغوي: 369.

(4) ظ: فقه اللغات السامية: 83.

(5) ظ: م. ن: 80.

(6) ظ: التطور النحوي: 35.

(7) للإطلاع على هذا القانون وتطبيقاته ، التي منها (القلب المكاني) ظ: أثر القوانين الصوتية: 61-67، 297، 462.

(8) ظ: القلب المكاني بين الأصوات الصحاح، عبد الحميد الأقطش: 223-262، والقلب المكاني صوره وتعريفه، د. محمد عبد الزهرة غافل: 51-62.

(9) ظ: اللغة: 94.

(10) ظ: الوجيز: 274.

(11) ظ: فقه اللغات السامية: 45-47، 79، 86 ، والتطور النحوي: 66، 67، 133، والبحث: 130-133.

(12) ظ : التطور النحوي : 72 ، وملاحظات على الأوزان العربية القديمة :39 ، وعلم الأصوات عند سيبويه وعندنا :96 -98 .

(13) ظ: فقه اللغات السامية: 45، والمعجم اللغوي التاريخي: 11، 12.

سادت في القرن التاسع عشر نزعة علمية اهتمت بالتطوّر المادي للعلوم، وتأثّر البحث اللغوي بهذه النزعة[1]، وصار " الهدف الأسمى من دراسة الظواهر اللغوية الخروج بقوانين مُفسّرة، ولم يكن التفسير آنذاك إلاّ إلاّ تاريخياً "[2]، فسيطر الاتجاه التاريخي على البحث اللغوي[3]. ومن العوامل المؤثرة في هذه السيطرة[4] :

أ. الاعتراف بالعاميات لغات جديرة بالدراسة بشكلٍ متساوٍ مع اللغات الكلاسيكية .

ب. أثر الحركة الرومانسية في الاهتمام بالنصوص المُغرقة في القدم.

ومن أسس هذا المنهج[5]:

1. دراسة حياة اللغة بحقبها المتعددة ؛ لذا سُمّيت الدراسات اللغوية على وفق هذا المنهج بالدراسات التتابعية أو الطولية.
2. دراسة تغيّرات مستويات اللغة كافّة ، صوتية وصرفية وما إلى ذلك.
3. اهتمامه بدراسة اللغة المكتوبة- في الأغلب-؛ فهو يحصل على مادّته من الوثائق ،والنقوش ، والآثار ، والمخطوطات .

وتتجلّى أهمية الدراسة اللغوية على وفق هذا المنهج في [6]:

1. كتابة تاريخ دقيق للغة عبر مراحلها الزمنية.
2. كون هكذا دراسة واجباً علمياً، لأنّها توسّع آفاق فهم اللغة وتغيّرها .

العربية والمنهج التاريخي

يرى أحد الدارسين قلّة معرفة علماء العربية بالمنهج التاريخي وأدواته[7]. وهذا إسقاط غير مقبول، فليس من المنهج بشيءٍ أن تُسقط المعارف الحديثة على تلك المرحلة، والأدق أن توصف علاقة علماء العربية (بالمنهج التاريخي) بعدم الاعتناء الكافي بتطوّر اللغة[8]؛ لأن دواعي نشأة الدراسات اللغوية عند العرب شغلت علماء العربية عن تتبّع تطوّر العربية، بعرضها بأسلوب تعليمي ومنهج معياري في الغالب.وقد أشار برجشتراسر إلى سببين منعا علماء العربية من دراسة تطورها:" أولهما: مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضدّه ، وعلى المنع عن كثير من العبارات. وهذا وإن كان واجباً نافعاً، فهو عمل المعلّم لا العالِم... والسبب الثاني:

---

(1) ظ: أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأثنولوجية ، د.محمود فهمي حجازي : 157-158، اللغة ودارسوها: 819/3.

(2) أصول البنيوية: 158.

(3) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 214، 277، 317، واللغة ودارسوها: 912/3، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 22.

(4) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 176، 211، 213، وأصول البنيوية: 157.

(5) ظ: التفكير اللغوي: 217، وفقه اللغة في الكتب العربية: 21، وعلم الدلالة (بالمر): 16، والمدخل إلى علم اللغة: 196، وعلم اللغة: 265-266، وأسس علم اللغة: 121، 137، وعلم اللغة العربية: 39، 40، 44 (الجدول)، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 22.

(6) ظ: علم اللغة: 40، والتفكير اللغوي: 217.

(7) ظ: مقدمة في فقه اللغة العربية: 92-93.

(8) ظ: التطور النحوي: 204.

اعتقاد علماء الشرق أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية، وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم " [1]. وقد زاد مستشرقون ألمان وغير ألمان عليها أسباباً أُخر منها[2]:

أ. اعتماد الفصحى أنموذجاً للغة العلم ، والأدب ، والدين، فصارت مثلاً أعلى يقتفيه كل أديب، ممّا منع من الحصول على صورة واضحة عن تطوّر العربية ونموّها، وجعلها لا تنقسم على لهجات، على الرغم من اتّساع رقعتها خارج حدودها الجغرافية.

ب. إكثار العرب من وضع القواعد وتأليف المعاجم والتصدّي برسائل (لحن العامة) لمقاومة التغيّر اللغوي، ممّا أخّره وحصره بحدود ضيّقة، فلم تنشأ من العربية لهجات ترقى إلى مصاف اللغة، كما حصل مع نشأة اللغات الرومانسية من اللغة اللاتينية. والذي لم يُشر إليه المستشرقون أن اللغة العربية توافر لها ظرف خاص، وهو ارتباطها بالقرآن الكريم، وتدوين التراث العربي والإسلامي بها، ولولاهما، لأمست العربية لغة أثرية[3].

إن ما تقدّم من أسباب، خلق صعوبة في دراسة التغيّر اللغوي للعربية، أشار إليها أكثر من دارس[4].

ولكن هذه الصعوبة، لا تُثني الدارسين عن التنويه بالدراسة التاريخية للعربية[5]. وحاول برجشتراسر أن يُغري مستمعي محاضراته في هذه الدراسة، ويقلل من الردود العنيفة التي قد يُجابه بها، فيقول: "والنظر إلى اللسان العربي من الوجهة التاريخية، له فائدتان، أولهما واضحة، وهي إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها، والأخرى هي: التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي... وغرضنا الأهم في هذا الدرس، أن نسهّل تفهّم معنى علم اللغة التاريخي بواسطة النظر إلى اللغة العربية"[6]. إن دراسة العربية بهذا المنهج يُعدُّ ملمحاً من ملامح دراسات المستشرقين الألمان[7]، ولاسيما إذا عُلم أن الدراسة التاريخية للغات هي التقليد الأبرز في المدرسة اللغوية الألمانية[8]. واصطفى الباحث ثلاثاً من القضايا اللغوية التي وردت في مؤلفات المستشرقين الألمان، هي: الأسلوب المُولَّد، والتغيّر اللغوي ، والمعجم التاريخي.

الأسلوب المولّد

بدايته

---

[1] م. ن: 204–205.

[2] ظ: العربية: 14، واللغات السامية: 85، وتكملة المعاجم العربية (مقدمة المؤلف: 1/13–14).

[3] ظ: التطور اللغوي: 12–13.

[4] على سبيل المثال ظ: فقه اللغة المقارن: 36–37، 170، واللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 238.

[5] على سبيل المثال ظ: علم اللغة العربية: 39–43، وعلم اللغة: 265، في علم اللغة التاريخي،د.البدراوي زهران : 4–7.

[6] التطور النحوي: 8، وظ: 7.

[7] ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 23، وعن بعض هذه الدراسات ظ: الدراسات العربية (رودي): 96.

[8] ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 268.

من اليسير إدراك العلاقة بين الجذر (ولد) والمصطلح (مولَّد)، فالفعل (ولد) من كلمات المشترك السامي[1]، ومعناه واضح في المعجم إلى الحد الذي لم يذكره الجوهري(ت393هـ) في صحاحه. وفي البدء كان "المولَّد: المُحدَث من كل شيء..."[2]. ثمّ تخصَّص في دلالته، فصار "المولَّد من الكلام مولّداً إذا استحدثوه، ولو ولو لم يكن من كلامهم فيما مضى"[3]. إن ما يربط المعنيين: اللغوي والاصطلاحي هو الحدوث الجديد، ثمّ انتقل (المولَّد) من دلالته على جنس من الكلام، إلى طبقة من الشعراء اختلطت دماؤهم بأصول غير عربية، ولا يُحتج بشعرهم، مثل: بشّار بن بُرد وأبي نواس وسواهما، حتى قال الأصمعي (ت 217هـ) قولته الشهيرة: " خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحُجج"[4].

يستعمل يوهان فك مصطلح (العربية المولَّدة) ، والباحث يرتضي مصطلح (الأسلوب المولَّد) في العربية. يُبكّر يوهان في تحديد بداية (الأسلوب المولَّد) ، فتارةً يُحدّده بانتقال " العربية بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام مباشرةً عن طريق الغزوات الكبرى في العهد الإسلامي إلى خارج حدودها القديمة في مواطن لغوية أجنبية " [5]. وتارةً أخرى يؤخّرها إلى النصف الثاني من القرن الأول للهجرة[6]، ثمّ يردُّ انتشاره إلى القرن الثاني[7]. أما علماء العربية القدماء، ونحوٌ من المحدثين، فيذهبون مذاهب شتّى :

1. جعل علماء العربية منتصف القرن الثاني للحواضر، ومنتصف القرن الرابع للبوادي، تحديداً زمنياً ومكانياً لمن لا يحتج بشعرهم من المولّدين[8].
2. حدّده دوزي بنهاية القرن الأول للهجرة[9].
3. أرجع شبيتالر (الأدب المولَّد) إلى العصر الجاهلي وما قبله[10].
4. ورآه سامي سعيد الأحمد بدأ منذ العصر العباسي[11].
5. ذهب حلمي خليل إلى ظهوره بعد تحوّل العربية من لغة بدوية إلى لغة للعلوم والفنون بعد ازدياد الترجمة إليها[12].

---

(1) ظ: التطور النحوي: 208، وتاريخ اللغات السامية: 254.
(2) لسان العرب(و ل د) : 470/3 .
(3) م. ن: 469/3 ، و ظ : والمزهر: 304/1 .
(4) الاقتراح: 148، وظ: 144، 147، والمزهر: 304/1.
(5) العربية: 17.
(6) ظ: العربية الوسيطة: 63-64.
(7) ظ: العربية: 109.
(8) الاقتراح: 144.
(9) ظ: تكملة المعاجم العربية (مقدمة المؤلف: 13/1).
(10) ظ: العربية (تعليقات شبيتالر: 7).
(11) ظ: المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية: 60.
(12) ظ: المولّد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام : 268، 270.

6. وحدّده أحمد محمد قدّور البداية الواضحة له إلى رأس المائة الثانية[1].

ويرى الباحث أن تحديد بدايات (الأسلوب المولَّد) وانتشاره بمجيء الدولة العباسية مقبول، لأسباب منها:

1. أنه يتّفق في مجمله مع ما أجمع عليه علماء العربية.
2. زوال الدولة الأموية، الراعية لعروبة الدولة، والعصبية القومية واللغوية.
3. انفتاح العباسيين على القوميات الأخرى، ممّا أدّى إلى تغلغلها في مفاصل الدولة، فضلاً عن ازدياد الترجمة، وازدهار العلوم العقلية والطبيعية.
4. ظهور أدباء من غير العرب، برعوا في فنون الشعر وأساليب النثر، مثل عبد الحميد الكاتب (ت132هـ)، وابن المقفّع (ت142هـ)، وبشّار (ت167هـ)، وأبي نواس (ت199هـ) وسواهم .

أمّا تحديد يوهان فك لبدايات (الأسلوب المولَّد) في ما بعد وفاة الرسول (ص)، فلا يرتضيه الباحث وغيره، لأن:

أ. التطور اللغوي بطيء ومتدرّج[2]، فلا تكفي سنوات قليلة لظهوره، ولاسيما إذا علمنا أن علماء العربية قد أجمعوا على ربط (المولَّد) بظهور استعمالات لغوية لدى الأجيال الناشئة المختلطة أعراقُها.

ب. بدأ ظهور الأسلوب المولّد حين " لم تبق العربية لغة العرب وحدهم، وإنما أصبحت لغة البلدان المفتوحة، وقد كان لمخالطة الشعوب المغلوبة التي بدأت تتكلّم اللغة العربية وتلحن في كلامها، أثر في العرب أنفسهم " [3].

ج. ممّا يُعزز تأخر ظهور (الأسلوب المولّد)، انتشاره- كما يرى يوهان فك نفسه- وتوطّده في نهاية القرن الثالث للهجرة[4].

أسباب نشأته

<u>**أولاً**</u>: استعمال العربية من غير العرب[5]، ونقصد منهم الأدباء والمولِّدين، لا عامّة الناس، فانتشرت أساليبهم، كنثر عبد الحميد الكاتب، وابن المقفّع، وشعر بشّار، فشاع استعمال الأساليب التي تحبذها حياة المدن المستقرة، فاختلف الأسلوب المولد عن الأسلوب العربي القديم في طبيعته لا في تركيبه[6]. فنثر ابن المقفع- مثالاً- كان يلتزم الإعراب، لكن أسلوبه تخلّى عن الصنعة اللفظية ووشي الكلام، وتجنّب التعبيرات الموروثة، مثل صيغ التعجّب والاستغاثة، وتفادى الجمل الفرعية، مثل: المعترضة، والدعائية، واتّسمت جمله بالوضوح ،

---

[1] ظ: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 232.

[2] للإطلاع على بطء التطور اللغوي، ظ: التطور اللغوي: 21، واللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 229.

[3] تكملة المعاجم العربية (مقدمة المؤلف: 13/1).

[4] ظ: العربية: 138، 149.

[5] ظ: م. ن: 63، 67، 109.

[6] العربية الوسيطة: 64 ، والمولد في العربية : 456 .

والقصر ، والتزام الوصف الموضوعي ، والبُعد عن الخيال[1]، ولعلَّ لتمكّنه من اللغتين: الفارسية والعربية، بحسب ما ورد في ترجمته[2]، أثراً في خصائص أسلوبه. وبهذا أكثرَ الأسلوب المولد من استعمال تراكيب وأساليب جديدة من دون مخالفة لقواعد الفصحى.

ثانياً: التقاء العربية باللغات الأخرى ولاسيما اللغة الفارسية. وقد خرجت العربية من صراعها اللغوي مع الفارسية، أن تجنّبت كثيراً ممّا يعوق نموّها وانتشارها، وصارت أكثر حيوية واستيعاباً لما تجدّد من مظاهر حضارية، ولاسيما أن الانتقال من البداوة إلى المدنية ، أحوجَ المجتمع آنذاك إلى البحث " عن مواد جديدة، وصور للتعبير جديدة، تكون أكثر ملائمة لأحواله الجديدة وما فيها من مجالات عقلية أبعد شأواً. وقد زاد هذه الميول قوةً، زيادة امتزاج العناصر الفارسية والآرامية وغيرها بالحياة العربية الاجتماعية والأدبية " [3].

ثالثاً: تحوّل العربية من لغة حديث ، وفطرة وطبع إلى لغة كتابة تُتعلّم وتُكتسب بالقراءة، ولاسيما بعد اتّخاذها من لدن (الموالي) لغة لهم، وصار تعلّم النحو في بداية القرن الثالث للهجرة لدواعٍ إدارية وسياسية مظهراً بارزاً[4]، و" كانوا يبذلون اجتهاداً عظيماً في دراستها " [5].

رابعاً: ومن أسباب نشأة (الأسلوب المولّد) ضعف الدولة العباسية، وغلبة غير العرب كالترك ، والفرس على مقاليد السلطة. وقد أشار يوهان فك أكثر من مرة[6] إلى ارتباط العربية بقوة الدولة العباسية أو ضعفها، فحين تقوى الدولة تتعزّز الفصحى، وحين تنحلّ تبدأ الازدواجية اللغوية بالظهور ، والشيوع.

إن مغادرة اللغة لموطنها الأصلي وانتشارها وتوسّعها يعرّضها للانقسام[7]، ولكن هذا الأمر مع العربية مختلف؛ لأن " تشعُّب اللغة الأصلية إلى لهجات ليس نتيجة حتمية من نتائج الانتشار في المكان، بل إن ضعف الاحتكاك هو الذي يولّد التمايز اللغوي، وليس التباعد المكاني في حد ذاته " [8]، والعربية لم تغب عن متكلميها أو يقل احتكاكهم بها وهم خارج أرضهم، فالقرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر العربي ، وبقية العلوم الإسلامية مصادر بقيت تشدّ العربي إلى دينه ولغته .

مصادره

---

[1] للمزيد عن لغة ابن المقفّع وسواه من الأدباء المولدين ظ : العربية : 65، وخواطر في الأدب العربي : 150/1، واللغة العلمية في العصر العباسي، د. محمد حسن عبد العزيز: 13، و المولد في العربية : 463-464.

[2] الفهرست، ابن النديم: 190

[3] خواطر في الأدب العربي: 146/1، وظ : تكملة المعاجم العربية (مقدمة المؤلف: 13/1).

[4] ظ: العربية: 135-136.

[5] م. ن: 176.

[6] للمزيد ظ : م. ن: 57، 93، 109، 135-136، 138، 174، والعربية الوسيطة : 67-68.

[7] ظ: أسس علم اللغة: 191.

[8] حول واقعنا اللغوي في الماضي والحاضر، أحمد الحمو: 148 ضمن كتاب (اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي والمستقبل).

ومن أهم مصادر (الأسلوب المولّد)[1]:

1. لغة الأقاليم الإسلامية.
2. النصوص النثرية للتراث العربي: الأدبي والجغرافي والتاريخي، مثل مؤلفات الجاحظ، وابن المقفّع، وتاريخ الطبري (ت310هـ)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت356هـ)، وكتب الجغرافيين العرب، و(ألف ليلة وليلة) وغيرها .
3. دواوين الشعراء المحدثين، مثل: بشار ، وأبي نواس ، وأبي العتاهية (ت211هـ).
4. كتابات غير المسلمين وترجماتهم، مثل حنين بن إسحاق (ت260هـ).

مفهومه

إن مفهوم (العربية المولّدة) عند يوهان فك أو كما يُسمّيه الباحث (الأسلوب المولّد) يخلط بين مستويات واستعمالات لغوية عدّة، منها اللحن ، والعاميات ، والرطانات الأعجمية، فضلاً عن التجديد الأسلوبي المقبول أدبياً، ويقول يوهان عن (العربية المولّدة) للمسلمين الجدد، بأنها استعانت " بأبسط وسائل التعبير اللغوي، فبسّطت المحصول الصوتي، وصوغ القواعد اللغوية، ونظام تركيب الجملة، ومحيط المفردات، وتنازلت عن التصرّف الإعرابي، واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتصريفها، كما ضحّت بالفرق بين الأجناس النحوية، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة عن مواقع الكلمات في الجملة للتعبير عن علاقات التركيب " [2]. والباحث، مسبوق بدارسين اثنين[3]، لا يوافق على هذا المفهوم الذي تتداخل فيه مستويات الاستعمال، وعلى سبيل المثال، فقد جعل يوهان من سمات (العربية المولّدة) " التحرّر من الإعراب قرينة أكيدة على العربية المولّدة..." [4]. في حين أنه لا عربية توجد من غير مراعاة الإعراب، ولولا أنّه من الخصائص البنيوية للعربية الفصحى، لما ظلّ من غير أن يعتوره تطوّر في قواعده منذ العصر الجاهلي إلى الآن. ومثال آخر على اختلاط مفهوم (العربية المولّدة) عند يوهان ما ذكره في الإبدال الصوتي، فلقد خلط بين إبدال صوتي مرجعه اختلاف اللهجات العربية القديمة، مثل: تسهيل الهمزة وتحقيقها ، وتفخيم السين صاداً والاختلاف في نطق الضاد[5]. لقد خلط بين هذا الإبدال اللهجي، والانحرافات الصوتية التي كانت تجري على ألسنة (الموالي) في أوائل إسلامهم، مثل: إبدال العين همزة ، والحاء هاءً ،والقاف كافاً والزاي سيناً ،والذال دالاً، والأصوات المطبقة صارت تُبدّل إلى نظائرها المُرقّقة[6]. إن الباحث يتّفق مع حلمي خليل على أن " العربية المولّدة بالخصائص التي ذكرها يوهان

---

[1] ظ: العربية: 108، 109–111، 115–118، 120، 121، 124، 174، 189–192، 198–199، 211، والعربية الوسيطة: 64، 65، 66–67، وللمزيد ظ: بحوث في الاستشراق واللغة: 307–308، وخواطر في الأدب العربي: 1/150.

[2] العربية: 20 وظ: 21، 111–118، والعربية الوسيطة: 66–67.

[3] ظ: المولدّ في العربية: 451–461، واللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 229–232.

[4] العربية: 15 وظ: 24، 113–114.

[5] ظ: م. ن: 111–113.

[6] ظ: م. ن: 26، 43، 44، 112، 120، والعربية والوسيطة: 64–65.

فك... هي العامية بعينها..." [1]. ولهذا سيعرض الباحث عن الأمثلة التي ذكرها يوهان والتي تمثّل اللحن والعامية والرطانات الأعجمية، ولا يناقش من أمثلته إلاّ ما يُفهم منه التغيّر والتجديد الأسلوبي اللذين أحدثهما الأدباء المحدثون (المولدون)، كما سيأتي في موضوع (التغيّر اللغوي).

إن التغيّرات التي طالت الفصحى لم تُبرز لنا (عربية مولّدة)، بل (أسلوباً مولّداً)، وبهذا الشأن يقول أحمد محمد قدّور عن الفصحى بأنها: " تعرّضت بعد القرن الأول لضروب من (المولّد) على صعيد زيادة الثروة اللفظية والتغيّر الدلالي والتجديد الأسلوبي مع بقاء الأنظمة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية مستمرّة لتُشكّل الملامح المميّزة للاستعمال الفصيح أدباً وحديثاً، مُشافهة ومُكاتبة. وعندما نقول: إنها فُصحى تعرّضت للمولّد، نُخرج سائر المستويات الأخرى كاللهجات العامية والرطانات الأعجمية التي بدأت زمن الفتوحات ثمّ توسّعت بعدئذٍ " [2]. إن التغيّرات اللغوية غير المقبولة هي التي تقود إلى (العاميّات). إن ممّا يرفضه الباحث هو جعل يوهان (اللحن) ، و(العاميّات) ، و(كلام الأعاجم) عربية مولّدة. في حين أن (الأسلوب المولّد) الذي كتب به بشّار ، وأبو نواس ، وأبو تمّام ، والمتنبّي شعرهم يُجاري الفصحى في أكثر خصائصها.

إن خلط يوهان فك في مفهوم (العربية المولّدة) يُردّ إلى سببين:

الأول: تأثّره بمفهوم علماء العربية في عدّ كل تغيّر لحناً أو مولداً، فثعلب (ت291هـ) حين: " سُئل عن التغيير، فقال: هو كل شيء مولد..."[3]، ففهم يوهان فك أن كل تغيّر لغوي مولدٌ، لذا جمع تحت عنوان (العربية المولدة) أكثر مظاهر التغيّر اللغوي من: لحن ، ومولد ، وعامي ، ورطانة أعجمية ، وتحريف وتصحيف وما إلى ذلك.

الثاني: تأثّره بالنظرية اللغوية الغربية التي تُقيم وزناً لكل تغيّر لغوي، وتُدخله الاستعمال معترفة به؛ ومن ثمّ أسقط يوهان مفهومي (القِدم) ، و(المعاصرة)، وهما من إسهامات علم اللغة التاريخي، فنشأت عنده وعند غيره مصطلحات، مثل: العربية الكلاسيكية ، والوسيطة أو المولدة والمعاصرة. إن هذا الإسقاط غير موضوعي، بل لا يصح " تشبيه العربية الفصحى باللغات التاريخية المندثرة ؛ لأنها مع ما اعتراها من ضيق التداول، بقيت لغة مسموعة ومقروءة حتى في أحلك الظروف التي مرّت بها " [4]. ولاسيما بعد تأكيدات الدارسين بأن للعربية " وضعاً خاصاً يميّزها في تطورها عن اللغات الأخرى بحكم ارتباطها بالقرآن الكريم..." [5]. فالعربية لا تشبه اللغات الأوربية التي كانت لهجات لاتينية، ثمّ تطوّرت إلى لهجات منفصلة، وكذلك لا تصلح العاميات العربية الحديثة أن يكنَّ بنات ليرثنَ الفصحى. وهذا ما دعا ف. فيشر إلى التراجع عن تقسيم العربية على فصحى:

---

(1) المولّد في العربية: 455.

(2) اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 233، وللمزيد ظ: 455-456.

(3) المزهر: 310/1، وظ: المولد في العربية: 451.

(4) اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 222، وظ: بحوث في الاستشراق واللغة: 329. وإلى استمرار الفصحى إلى الآن ذهب المحدثون: عرباً ومستشرقين، ظ: تكملة المعاجم العربية (مقدمة المؤلف: 14/1)، وتاريخ اللغة والآداب العربية: 56، وعلم اللغة: 40.

(5) بحوث في الاستشراق واللغة: 328، ظ: التطور اللغوي: 8.

كلاسيكية، ومولدة، ومعاصرة، وتبنّي " مصطلح (العربية الكلاسيكية) ليس اعتباره اصطلاحاً دالاً على تاريخ اللغة، بل بوصفه إشارة إلى واقع اجتماعي لغوي..." [1].

إن (الأسلوب المولّد) ممّا لا يُستغنى عنه في العربية الفصحى وتاريخها ؛ لأنه:

1. أسهم في التعبير عن متطلبات الحياة الجديدة.
2. لم يخرج على قواعد العربية الفصحى في عمومها.
3. أمدّ هذا الأسلوب العربية بثروة لفظية– دلالية، وأسلوبية، ممّا يجعل الباحث مُستغرباً من رأي نولدكه[2] بفقر هذا الأسلوب إلى المفردات.

التغيّر اللغوي[*]

إن التغيّر اللغوي يُصيب اللغات كلّها، في أصواتها ، وصيغها ، وتراكيبها ، ودلالاتها[3]. وله عوامل كثيرة، ولكنها متداخلة. بعضها يتعلّق بالمتكلم ولغته، مثل العوامل: اللغوية ، والاجتماعية ، والنفسية ، والعضوية[4]. وبعضها لا علاقة له بالمتكلّم أو اللغة، مثل دخول متكلمين جُدد[5]. ويختلف مدى التغيّر اللغوي بحسب المستوى الذي يحدث فيه، فالمستوى الدلالي في تغيّر مستمر، وتغيّر الأصوات أسرع من التغيّر الصرفي، أما التغيّر النحوي فهو أكثر التغيّرات بطئاً[6].

وللتغيّر اللغوي اتجاهات ، يُسميّها بعض المحدثين بالقوانين[7] ، وأول هذه الاتجاهات " مبعثةُ الحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر النحوية التي أصبحت شاذّة، والآخر مبعثةُ الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر نحوية جديدة " [8]. إن الحاجة إلى التوحيد يُسمّيه بعض الدارسين[9] (بقانون السهولة والتيسير) ، ومن مظاهره القضاء على التفريعات الكثيرة ، والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة في داخل اللغة، ويُعدُّ هذا المظهر من أبرز ما يتجلّى في اتجاهات التغيّر اللغوي، إذ " كلما رجعنا إلى الوراء في تاريخ اللغات وجدنا مظاهر تعقيد وعدم منطق، وكلما تقدمنا نحو الأعصر الأخيرة في تاريخ اللغة وجدنا شبه اتجاه نحو التبسيط والقياس والمنطق " [10].

وتنبّه علماء العربية على التغيّر اللغوي، ومن مظاهر هذا التنبّه قيام حركتي التصحيح والتثقيف اللغويين (كتب لحن العامة).

---

(1) المراحل الزمنية للغة العربية الفصحى: 486.

(2) ظ: اللغات السامية: 84.

(*) آثر الباحث استعمال كلمة (التغيّر) بدلاً من (التطوّر) ؛ لحيادية المصطلح الأول.

(3) ظ: المولد في العربية: 447، وفي علم اللغة التاريخي: 3-4.

(4) للمزيد ظ: علل التغيّر اللغوي : 33-127.

(5) ظ: اللغة: 427، وظ: علل التغيّر اللغوي: 52-53.

(6) ظ: التطوّر اللغوي: 11-13.

(7) على سبيل المثال ظ: التطور اللغوي: 13، وأثر القوانين الصوتية: 37، 95، 189، 297.

(8) دراسات في فقه اللغة (الأنطاكي): 282.

(9) ظ: لحن العامة والتطور اللغوي : 44، 47.

(10) نظريات في اللغة: 23.

التغيّر الصوتي

إن التغيّر الصوتي، هو أكثر أشكال التغيّر اللغوي ظهوراً، ويتّسم بالسرعة ، والاطراد ، والحتمية[1]. والمختصون إما درسوه بحسب أمثلته وظواهره[2]، أو بحسب قوانينه واتجاهاته[3].

وللتغيّر الصوتي عوامل، منها: الحالة النفسية، والبيئة الجغرافية، ونظرية السهولة ونظرية الشيوع، ومجاورة الأصوات، وانتقال النبر. وبتعبير آخر، إن لهذا التغيّر أسباباً تتصل إما بالأصوات وإما بالمتكلم ومحيطه.

وكان المظنون أن دراسات المستشرقين، ولاسيما الألمان أول ما أشارت إلى تغيّر بعض الأصوات العربية، حتى نشر غانم قدوري الحمد أطروحته (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) فنقل نصوصاً تُشير إلى تنبّه علماء التجويد لتغيّر هذه الأصوات[4]. ولنا فيما ذكره سيبويه[5] من أصوات غير مستحسنة، وحركة التأليف التأليف التي نشأت لتفريق نطق (الضاد) عن (الظاء) خير إشارة للتنبّه على التغيّر في بعض أصوات العربية. ثم جاء المحدثون العرب[6] وأشاروا إلى تغيّر بعض الأصوات من الجهر إلى الهمس ومن الرخاوة إلى الشدّة.

تغيّر وصف بعض الأصوات العربية

الصوت	سيبويه[7]	بروكلمان[8]	شاده[9]	برجشتراسر[10]	تمام حسان[11]	غانم قدوري[12]
الضاد	رخو	رخو	شديد	شديد	شديد	شديد
الجيم	شديد	شديد	مركب	مركب	مركب	شديد
القاف	مجهور	مهموس	مهموس	مهموس	مهموس	مهموس
الطاء	مجهور	مهموس	مهموس	مهموس	مهموس	مهموس
الهمزة	مجهور	لا مهموس ولا مجهور	مهموس	مجهور	مهموس	مهموس

وقد ذهب المحدثون في تفسير التغيّر الصوتي إلى آراء متعدّدة[1]:

---

(1) على سبيل المثال ظ: اللغة : 64–65، ودراسة الصوت اللغوي : 369، والتطور اللغوي : 15–17.

(2) ظ: أسس علم اللغة: 143–150، ودراسة الصوت اللغوي: 378–398.

(3) ظ: لحن العامة والتطور اللغوي : 35–59، والتطور اللغوي : 13.

(4) ظ: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 245، 249، 268–269.

(5) ظ: كتاب سيبويه: 4/432–433.

(6) على سبيل المثال: ظ: الأصوات اللغوية: 113، 120، وفي اللهجات العربية: 29–30.

(7) ظ: كتاب سيبويه: 4/434–435.

(8) ظ: فقه اللغات السامية: 39–40.

(9) ظ: علم الأصوات عند سيبويه: 43–70، ودائرة المعارف الإسلامية: 21/15.

(10) ظ: التطور النحوي: 15، 16–19، 26.

(11) ظ: مناهج البحث في اللغة: 91 (الجدول)، 124 (الجدول)، واللغة العربية معناها ومبناها: 79 (الجدول).

(12) ظ: مدخل إلى علم أصوات العربية: 192 (الجدول).

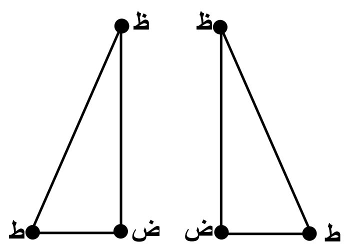
الأول: الخطأ في وصف هذه الأصوات.

الثاني: التغيّر الصوتي الذي أصابها.

الثالث: اختلاف مفاهيم الوصف وغموضها بين القدماء والمحدثين.

الرابع: أثر (الموالي) في انحراف نطق بعض الأصوات وتغيّر صفاتها.

وإذا استثنى الباحث (الهمزة) التي يمكن أن يصدق عليها الرأي الثالث في تعليل تغيّرها، فإن ما بقي يمكن تعليله بالرأيينِ الثاني ، والرابع. إن تقارب بعض الأصوات العربية في المخرج أو الصفة سهّل تغيّرها وسرّعه، ومن ثمّ جعلها عسيرة على (الموالي)، وفي أقل تقدير انحرفت قليلاً، فالنظام الصوتي يحكمه اتجاه (الجهد الأقل)، واتجاه (الوضوح الاتصالي)، أي: حين تُنقص عدد الملامح الصوتية المميّزة تقليلاً للجهد وتيسيراً على الناطق، يُحتفظ " بعدد من الملامح المميّزة التي تحقق أهداف عدم التشويش والخلط بين الأقوال المختلفة في الظروف السمعية التي تستخدم اللغة عادةً في ظلّها..." [2]؛ ولهذا فإن الخلط بين الظاء والضاد، بسبب تطابقهما أفقياً في الصفات، واختلافهما عمودياً في المخارج بدرجة واحدة، أدّى إلى إعطاء الضاد ملمحاً تمييزياً آخر يتمثّل بالشدّة بدلاً من الرخاوة، ممّا صيّر الضاد صوتاً مجهوراً شديداً مُفخّماً، وهي صفات للطاء من المخرج نفسه. وخوفاً من الخلط ، تغيّر الطاء إلى الهمس فاقداً ملمح الجهر [*]. وبالرسوم التوضيحية يحاول الباحث أن يوضّح هذا التغيّر، وتغيّر الجيم والقاف أيضاً.

المخرج	(شديد) مجهور مفخم	(رخو) مجهور مفخم	شديد (مهموس) مفخم	الرسم البياني للصوت قبل التغيّر وبعده
أسناني		الظاء		
أسناني لثوي	الضاد الطاء	الضاد	الطاء	

المخرج	(شديد) مجهور	شديد (مهموس)	(مركّب)	الرسم البياني للصوت قبل

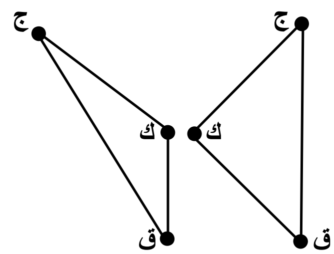
---

[1] على سبيل المثال ظ: المعجم اللغوي التاريخي: 2، والتطور النحوي: 17، 19، 26، والأصوات اللغوية: 124-127، ودروس في علم أصوات العربية: 123، ومناهج البحث في اللغة: 94-95، واللغة العربية معناها ومبناها: 62، والوجيز: 95، 205، والتفكير اللغوي: 393-394، وعلم الأصوات: 251-253، وحول واقعنا اللغوي في الماضي والحاضر: 155.

[2] علل التغيّر اللغوي: 35.

[*] أفاد الباحث هذه الفكرة من د. مصطفى زكي التوني، ولكنه وسّعها بشكل أكبر (ظ: علل التغيّر اللغوي: 35-36).

	غير مفخم	غير مفخم		التغيّر وبعده
غاري	الجيم ----	------------	---➤ الجيم	
طبقي		الكاف		
لهوي	القاف ----	--➤ القاف		



يود الباحث أن يُشير هنا إلى أن تغيّر وصف بعض أصوات العربية من الأفضل لها أن تُناقش قضية واحدة، من أن يُفصل تغيّر كل صوت وحده من غير مراعاة ما قبله وما بعده من الأصوات، فلم تتغيّر الطاء لو لم تتغيّر الضاد[*]. والذي يلحظه الباحث أن كل الأصوات التي تغيّر وصفها عن وصف سيبويه، كانت مجهورة إلاّ الكاف، وشديدة إلاّ الضاد.

التغيّر الصرفي

يحدّد الدارسون مزايا التغيّر الصرفي، منها[1]:

1. يصيب الكلمات لا الأصوات، ولكنه يرتبط بالقوانين الصوتية.
2. على الرغم من كونه بطيئاً، لكنه ابعد مدى وأكثر وضوحاً.
3. يندر أن يكون شاملاً، بل يدع صيغاً قديمة تستمر في الاستعمال، بخلاف اطّراد التغيّر الصوتي.

ويقود التغيّر الصرفي إلى[2]:

1. زيادة استعمال بعض الصيغ الصرفية، أو هجرانها، أو إبدالها بصيغ أُخر.
2. تحوّل بعض الصيغ السماعية إلى قياسية؛ لكثرة الحاجة إليها، مثل المصادر الصناعية.
3. استعمال بعض اللواحق الصرفية أكثر من سواها.

إن أبرز اتّجاهات التغيّر الصرفي تتمثّل باتجاهين، هما: القياس، والسهولة والتيسير.

القياس

أولاً: القياس على الكثرة

---

[*] وقد اطّلع الباحث بعد أن دوّن اقتراحه على بحث الدكتور محمود فهمي حجازي : الذي يرى فيه أنّ دراسة التغيّر الصوتي يجب أن تسلك سبيل المجموعات لا الأصوات المفردة، إذ يجعل " أهم الوحدات التي طرأت عليها تغيّرات:
أ. أصوات الإطباق: الظاء، الطاء، الضاد.
ب. أصوات أقصى الحنك: القاف، الجيم، الكاف " . قوانين المقابلات الصوتية في اللغات السامية، : 86-87 .

[1] ظ: اللغة: 203-204، وفقه اللغات السامية: 83، وعلم اللغة العربية: 301، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 129، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 37، والوجيز : 338، ودراسات في فقه اللغة (الأنطاكي): 281.

[2] ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 38، 75.

أ. التأنيث بالتاء:

وتوسّع تأنيث الأسماء ، والصفات بالتاء بعد دخول الموالي، ولاسيما في لغة الأمصار الإسلامية[1]، نحو: (شكورة)، و(عزلة)، و(غضبانة)، و(أدمانة)، و(زوجة)[2]. إن لهذا التأنيث جذوراً في العربية، إذ عُدَّ من من الخصائص اللغوية لقبيلة أسد[3]، وورد في الفصحى أيضاً، مثل تأنيث (خيفان) على (خيفانة)[4]. وللمحدثين[5] تعليلات مختلفة في هذا التأنيث والعدول عن (شكور، وعزلاء، وغضبى، وزوج...)، فهو إما ميل ميل إلى السهولة ، والتيسير ، والقضاء على التفريعات في الظاهرة الواحدة، أو قياس على الكثرة، أو قياس خاطئ. وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تأنيث (فعلان) على (فعلانة) ، و(فعول) على (فعولة)[6].

ب.التوسّع في جموع التكسير:

لقد أدّى الخلاف اللهجي، وعدم الإحساس بالفروق الدقيقة إلى توسّع الأدباء المولدين في قياس جموع على جموع أُخر مثل:

جمع (أخ) على (آخاء) قياساً على (آباء) و(أبناء)[7]، وأجازه الفارسي[8]، وابن جني[9]، ونُسب إلى ونُسب إلى يونس بن حبيب في (لسان العرب) [10]. ولقد اختلفت صيغ جمع التكسير بين الشعراء الجاهليين الحجج وعُدّ اختلاف اللهجات من أسبابه[11]. ولعل من باب التوسّع أن يقيس (الأسلوب المولّد) جموعاً على أوزانٍ عرفتها العربية، مثل (أَشْمَل)← (أَشامِل) قاسه الطرماح على (أَجانِب)[12] ، و(شاهين) جُمِع على (شَواهِن)[13].

ج. قياسية تعدية الثلاثي بالهمزة:

منع الصرفيون من علماء العربية تعدية كل (فَعَلَ) على (أفعلَ)، ولم يجعلوا التعدية بالهمزة قياساً، يقول الرضي (ت686هـ): " وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرُف: أظرفَ، وفي نَصُرَ: أنصرَ..." [14]. إن هذا التشديد لم يكن لسيبويه مثله، فقد سمِع (أفعلَ) في الفعلين (ظَرُفَ) و(نَبُلَ)، فقال

---

(1) على سبيل المثال ظ: لحن العوام ، الزبيدي: 139، 165، 171–172، 187، 209، 215.

(2) ظ: العربية: 52، 177، 192، 222، 225، 228.

(3) ظ: لهجة قبيلة أسد: 166.

(4) ظ: النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري : 28 ، ولسان العرب(خ ي ف) : 102/9 .

(5) ظ: لحن العامة والتطور اللغوي: 47، والتطور اللغوي : 56 ، في اللهجات العربية: 163، علل التغيير اللغوي: 73 ، لحن العامة : 272

(6) في أصول اللغة: 74/1، 80 نقلاً عن: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، خالد بن سعود بن فارس العصيمي: 486، 305.

(7) ظ: العربية: 179.

(8) ظ: التكملة: 404. وقد ورد في اللغة جمع (فَعَلَ) على (أفعال)، نحو: (جبل أجبال، وأسد آساد ، وجمل أجمال) ظ: التكملة: 402.

(9) ظ: الخصائص: 201/1، 338–339.

(10) ظ: لسان العرب (أ خ و): 20/14 .

(11) ظ: الصاحبي: 30، وشرح الشافية: 204/2–206، وعلل التغيير اللغوي: 80–81.

(12) ظ: ديوان الطرماح : 215، والعربية: 48.

(13) ظ: العربية: 103.

(14) شرح الشافية: 84/1.

فقال مُعقّباً: " ولا يُستنكر أفعلتُ فيهما، ولكن هذا أكثر واستُغني به " [1]. وقد خطّأ الأصمعيُّ الكميتَ (ت126هـ) في قوله:

أبــــرقْ وأرعــــدْ يـــا يزيـــــد فمـــا وعيـــدُك لـــي بضـــائرِ [2]

"لاستعماله صيغة أفعل من: برق ورعد..."[3]، على الرغم من إجازة أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) اللغتين[4]، فضلاً عن ورودهما في شعر المهلهل[5]، والأعشى[6]، ونثر الإمام علي (عليه السلام) [7]، و شعر شعر المتنبي (ت354هـ)[8].

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة، وجعلها قياسية[9].

د. صوغ اسم التفضيل:

يمنع النحاة البصريون صوغ اسم التفضيل ممّا وصفه (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)[10]، وشاع نسبة هذا الرأي إلى نحاة الكوفة[11]. وقد ورد في شعر طرفة:

إن قلت: نصرٌ، فنصرٌ كان شرَّ فتى قِــدماً، وأبيضَـــهم سِـــربالَ طبّـــاخِ[12]

وقد صاغ المتنبي اسم التفضيل من الرباعي ومن (أَفْعَل) التفضيل [13]، إذ قال:

– فـــرؤوس الرمـــاح أذهـــبُ للغيـــظِ وأشـــفى لغـــلّ صـــدر الحقـــودِ[14]

– إبعَـدْ بَعِـدتَ بياضـاً لا بيـاضَ لـهُ لأنـت أسـودُ فـي عينِـي مـن الظُّلَـمِ[15]

وأجاز عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)[16]، التخفف من شرط اختصاص الفعل الثلاثي بصوغ اسم التفضيل، وهو ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية في القاهرة[17].

إن أغلب الأمثلة التي ذُكرت (قياساً على الكثرة)، يُعزّزها قول علماء العربية بأن " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " [18].

---

(1) كتاب سيبويه: 55/4.
(2) شعر الكميت بن زيد الأسدي: 225/1.
(3) العربية: 51، وظ: الأمالي، أبو علي القالي: 96/1.
(4) ظ: الأمالي: 96/1–97، والخصائص: 294/3.
(5) ظ: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني: 232، والمولد في العربية: 250.
(6) ظ: ديوان الأعشى الكبير: 355.
(7) ظ: نهج البلاغة: 20 (خطبة: 9)، 67 (خطبة: 93).
(8) ظ: ديوان المتنبي: 28/4.
(9) ظ: القرارات النحوية والتصريفية: 106.
(10) على سبيل المثال: ظ: كتاب سيبويه: 97/4، والأصول في النحو: 104/1، وشرح المفصل: 91/6–92.
(11) ظ: الإنصاف: 148/1–155، التبيين عن مذاهب النحويين : 292–294، وشرح المفصّل: 93/6. وقد وجد الباحث كلاماً للفرّاء يذهب فيه إلى عدم إجازته صوغ اسم التفضيل من الألوان (ظ: معاني القرآن:127/2–128).
(12) ديوان طرفة بن العبد: 150.
(13) ظ: العربية: 178.
(14) ديوان المتنبي: 321/1.
(15) ديوان المتنبي: 35/4.
(16) ظ: 398/3 (هامش1).
(17) ظ: في أصول اللغة: 121/1، 122، نقلاً عن: القرارات النحوية والتصريفية: 217، 229.
(18) الاقتراح: 239، وظ: الخصائص: 114/1، والمنصف: 180/1.

ثانياً: القياس على التوهّم

ويسميه بعض الدارسين (القياس الخاطئ)[1]، وهو أن يستدعي المتكلم من ذاكرته إحدى الكلمات أو الصيغ، فإذا ما ندّت، يحاول الاستنباط بنفسه، وهنا يقوم بعملية قياسية، أي يستنبط شيئاً جديداً على أساس ما اختزنه في حافظته من محصول لغوي، لوجود مشابهة مُتوهّمة[2]. ولهذا النوع من القياس أثر كبير في تطوّر الصيغ والدلالة[3]، بل يذهب عبد الصبور شاهين إلى أن القياس على التوهّم أوسع من القياس الإبداعي[4].

وقد عرف القدماء من علماء العربية هذا القياس ، يقول سيبويه على سبيل المثال : " فأما قولهم مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهّموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعِلة. وقد قالوا مصاوب " [5] ؛ وذلك مُتأتٍ من أن المتكلمين " شبّهوا مصيبة بصحيفة فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصائب، وليست ياء مصيبة بزائدة كياء صحيفة..." [6]، أو كمنع صرف (أشياء) بحسبان همزتهما زائدة، مثل (حمراء)، في حين أنها أصلية مثل (أفياء)[7].

وليس القياسُ على التوهّم مرادفاً للخطأ أو الغفلة؛ لسببين، أولهما إنَّ من معاني التوهّم: التمثيل والتخيّل[*]، وعلى هذين المعنيين حُمل. وثانيهما إنّه قياس يجري على سنن العربية وفطرة متكلميها الفصحاء. وهذان المسوغان وسواهما جعلا مجمع اللغة العربية في القاهرة يعدّه ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون وأيّدها المحدثون، وقبِل الأمثلة الواردة على أساسه، إذا اشتهرت، ودعت إليها الحاجة، أي على حدّ تعبير القدماء (يُحفظ ولا يُقاس عليه)[8]. وتشيع في أساليب التعبير أمثلة هذا القياس، نحو: تمسكن، وتموضع، وتمظهر، والعلمنة، وجمع (مدير مدراء) قياساً على (أمير أمراء).

إن القياس على التوهّم " مبعثه الحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شاذّة..." [9]، فالقياس على التوهّم جعل جمع مدير على (مديرين)، وجمع مصيبة على (مصايب) يبدوان

---

(1) ظ: لحن العامة والتطور اللغوي: 42، والتطور اللغوي: 74، والقياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز: 205.

(2) ظ: القياس في اللغة العربية: 205، ولحن العامة والتطور اللغوي: 42-43 ، وأسس علم اللغة: 141.

(3) ظ: لحن العامة والتطور اللغوي: 43.

(4) ظ: مشكلات القياس في اللغة العربية، د. عبد الصبور شاهين: 202.

(5) كتاب سيبويه: 356/4، ظ: المنصف: 307/1، والعربية: 78.

(6) المزهر: 496/2.

(7) ظ: القياس في اللغة العربية: 206، وللمزيد من الأمثلة ظ: التطور اللغوي: 73-74.

(*) في لسان العرب: "توهّم الشيء: تخيّله وتمثّله، كان في الوجود أم لم يكن" (و هـ م) : 12/ 643 ، وظ: تعريف (التوهّم) في: التعريفات ، الجرجاني : 44 .

(8) للمزيد ظ: القياس في اللغة العربية : 207-208 .

(9) اللغة: 204-205، وظ: 207 .

خطأين. وقد كثُر هذا القياس في لغة الأمصار الإسلامية[1]. وشاع بصورة كبيرة في العصر الحديث، ولاسيما لغة الإعلام. وسيعرض الباحث لما ورد من أمثلة على هذا القياس، وهي منقسمة على نوعين:

أ. التوهّم في أصالة الصامت:

ومن أمثلة هذا النوع صوغ اسم المفعول ، والمصدر ، وسواهما من الفعل (أهرق)، نحو: (مهراق)، و(إهراق)[2]، واشتقاق (التهمة) من (تهم) بدل (وهم)[3]، و" التهمة: فُعْلةٌ من الوهم، والتاء بدل من الواو..." [4]. [4]. ومثله جمع (مسيل) على (أمسلة) ، و(فم) على (أفمام) بدل (أفواه) على توهّم أصالة الميم، أي: توهم فعله (مسل)، والصحيح أنّه (سَيَل)[5].

ب. التوهّم في زيادة الصامت:

ومن أمثلة هذا النوع[6]:

1. قراءة الحسن البصري (ت110هـ) (الشياطون)[7] في قوله تعالى ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ (الشعراء: 210)، وهذه القراءة " نشأت من توهّم أن نون جمع التكسير هي نون جمع التصحيح (المذكر السالم)"[8].
2. جمع (مصيبة) على (مصائب)[9] حملاً على (صحيفة) و(صحائف)، أي توهّم أن الياء هي ياء (فعيلة)، وأصل الياء عين (مُفْعِلة):

فالقياس على التوهّم[10]: $\frac{\text{صحيفة}}{\text{صحائف}} = \frac{\text{مصيبة}}{\text{س}}$

∴ س = مصائب.

ومن أمثلة هذا القياس قراءة نافع (ت169هـ) في جمع (معيشة) على (معائش)[11] قياساً على (مدينة← مدائن). ولقد سار جمع (مصيبة) على (مصائب) واشتهر " حتى ليُعَدّ الجمع بالياء أشبه بالغلط في أذن السامع.

---

[1] على سبيل المثال ظ: لحن العوام: 184، 208.

[2] ظ: معالم دراسة في الصرف العربي ، د. إسماعيل أحمد عمايرة : 13.

[3] ظ: التطور النحوي: 52.

[4] لسان العرب(و هـ م) : 644/12،.

[5] ظ: العربية: 168، 212.

[6] للإطلاع على أمثلة من هذا النوع ظ: توهّم الحرف الأصلي زائداً، عبد القادر المغربي: 61-65.

[7] ظ: المحتسب، ابن جني: 133/2، والعربية: 41.

[8] ظ: العربية: 42.

[9] ظ: م. ن: 78، 168.

[10] ظ: مشكلات القياس في اللغة العربية: 198، 202.

[11] فيما يخصّ الآية الكريمة (الأعراف: 20) ظ: السبعة في القراءات: 278، والعربية: 78، و فيما يخصّ الآية الكريمة (الحجر: 20) ظ: الكشاف: 547/2 ، والبحر المحيط: 5/ 450.

ومن هنا نقول: إن نظرتنا إلى ما سُمّي بالقياس الخاطئ ينبغي أن تتعدّل إلى اعتباره قياساً حراً، يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بإبداع صيغ جديدة " [1].

السهولة والتيسير

تميل اللغة عبر تاريخها الطويل إلى تجنّب الأصوات الصعبة ، والصيغ القليلة ، وإلغاء فروق الاستعمال بين الظواهر اللغوية المتعددة، كيما تطّرد على قواعد محدّدة، لتسير بالظواهر من التعدد إلى التوحيد. وهذا مصداق لاتجاهي السهولة والتيسير اللغويين. وتحاول اللغة بوساطته " أن تتفادى تلك التفريعات المتعددة، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة " [2]. وقد يُسمّى اتجاه السهولة والتيسير باتجاه الاقتصاد في الجهد[3]. ولا يطرد هذا الاتجاه في الأحوال كلها، ولاسيما إذا كان التيسير يؤدي إلى الخلط ، وعدم الوضوح[4].

ومصداقاً لهذا الاتجاه، نجد أمثلة كثيرة ممّا ذكرها يوهان فك، تُشير إلى ضياع الفروق ، واختلاط الأصل ، وتقارب الدلالة.

أ. اختلاط أصل الفعل:

وأدّى هذا الاختلاط، إلى الاستعمال غير المصيب لصيغ محل أخرى، مثل: استعمال (مُضام) بدلاً من (مَضيم)[5]، و(مَنْبوت) بدلاً من (مُنْبَت)[6]، و(مَخوف) بدلاً من (مُخيف)[7]، و(عَيِيْتُ) بدلاً من (أَعْيَيْتُ)[8]، وكلهن على إرادة الصيغة الثانية. وهذا الخلط برأي الباحث سببه الوهم في استعمال (فعل) أو (أفعل) و الصوغ منهما. ولقد قامت بسبب هذا الخلط والوهم حركة لغوية تؤلّف في (فَعَلْت وأَفْعَلْتُ).

ب. اختلاط الدلالة وتقاربها:

من أمثلة هذا النوع:

استعمال شهور بدلاً من (أشهر)[9]، وأيدي بدلاً من (أيادي)[10]، ونَعَم بدلاً من (أنعام)[11].

ج. ضياع الفرق بين الحركات:

ومن أمثلة هذا النوع:

استعمال سَداد بدلاً من (سِداد)[12]، وبِشارة بدلاً من (بُشارة)[1]، و(قنَع) بدلاً من (قنِع)[2].

---

(1) مشكلات القياس في اللغة العربية: 202.

(2) لحن العامة والتطور اللغوي: 44، والتطور اللغوي: 47، 55.

(3) ظ: اللغة: 206، وأثر القوانين الصوتية: 61.

(4) ظ: علل التغيّر اللغوي: 35، والبحث: 218.

(5) ظ: العربية: 145.

(6) ظ: م. ن: 210.

(7) ظ: م. ن: 177، ودرة الغواص على أوهام الخواص، الحريري: 195. وللمزيد عن ضياع الفروق لاختلاط أصل الفعل ظ : العربية: 169، 223.

(8) ظ: نزهة الألباء في طبقات الأدباء : 59 ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: 2/257-258 ، والعربية: 95.

(9) ظ: العربية: 224.

(10) ظ: م. ن: 177.

(11) ظ: درة الغواص: 196 ، والعربية : 117 .

(12) ظ: درة الغواص: 105- 106 ، والعربية: 82-83 .

د. ضياع الفرق بين الصيغ:

ومن أمثلته:

الوعد والوعيد[3]، والرؤية والرؤيا[4]، وموتة وميتة[5].

إن مثل هذه الاستعمالات المختلطة أدّت إلى قيام حركة لغوية تعتني بالفروق اللغوية، منها كتب (المثلث)، والمشترك اللفظي، وسواهما من التأليفات التي تعالج الكلمات المتشابهة صيغها والمتباينة دلالتها، ولاسيما بعدما كثُر في لغة ألأمصار الإسلامية عدم التنبّه على الفروق الدلالية والصرفية[6].

التغيّر النحوي

إن التغيّر النحوي هو أبطأ أنواع التغيّرات اللغوية صيرورة، وأصعبها وضوحاً وملاحظة؛ لأن النظام النحوي للغةٍ ما مرتبط بفكر المتكلمين بها. والحديث عن التغيّر النحوي للعربية فيه صعوبة؛ لأن المكتبة اللغوية تكاد تخلو من مؤلفات ترصد تغيّر بناء الجمل والأساليب لما يُكتب ويؤلّف. في حين أن التقاط أمثلة للتغيّرات: الصوتية والصرفية، يسير؛ لوضوحهما.

ونوّه أكثر من دارس محدث[7] بالدراسة التاريخية للنحو العربي. وسيعرض الباحث ما ورد من تغيّرات نحوية ذكرها المستشرقين الألمان، مقسّماً إياها على تغيرين: في الأدوات، وفي الأساليب.

أ. الأدوات:

1. (ليس) للاستثناء:

زال التفريق بين (ليس) ناسخة، و(ليس) أداةً للاستثناء، كما في حادثة سيبويه المشهورة[8]. ويندر استعمال (ليس) للاستثناء، ولا شواهد لها غير ما اصطنعوه من أمثلة، وحديث للنبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)[*]. وربما يكون لحذف اسمها وبقاء المستثنى (وهو خبرها)[9] أثرٌ في لحن سيبويه بها إن صحّت الرواية. والغريب

---

[1] ظ: درة الغواص: 146 ، والعربية: 228 .

[2] ظ: الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني : 338–339 ، والعربية: 103 ، ولسان العرب(ق ن ع) : 297/8 .

[3] ظ: درة الغواص: 141–142 ، العربية: 67–68 .

[4] ظ: درة الغواص: 98–99 ، العربية: 177 .

[5] ظ: درة الغواص: 170–171 ، العربية: 142، 224، 226 .

[6] على سبيل المثال: ظ: لحن العوام: 192، 216–217، 218.

[7] ظ: المراحل الزمنية للغة العربية الفصحى: 431، والنحو العربي، نقد وبناء: 62.

[8] ظ: العربية: 81، وللمزيد ظ: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 54، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: 350/2، مجالس العلماء ، الزجاجي: 154.

[*] رجع الباحث إلى كتب الصحاح ومسانيد الحديث النبوي، واستعان بالمكتبات الإلكترونية والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، فلم يجد لهذا الحديث أثراً إلاّ في الترجمة لحياة (سيبويه)!.

[9] للإطلاع على (ليس) للاستثناء، ظ: الجنى الداني: 495، والأزهية في علم الحروف: 204، ومغني اللبيب: 387/1.

أن لا وجود لهذا الحديث النبوي فيما عرضه سيبويه من أحوال (ليس) التي للاستثناء[1]. وأسقطها بعض المحدثين[2] من أدوات الاستثناء.

2. دخول (لام التعريف) على (كل، بعض، غير)[3]:

وقد منع أكثر علماء العربية تعريف (كل، بعض، غير) بلام التعريف[4]. ولكن بعضهم أجازه، مثل الجوهري (393هـ)[5] وابن الشجري (542هـ)[6]. ووردت هذه الكلمات في لغة الفلاسفة معرّفة بـ(ال)[7]. وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول (ال) عليها[8]. وخلاف دخول (ال) على كلمات لا تعرّف بها، هو امتناعها عن كلمات لا يصحّ مجيئها من دونها، نحو (صغرى، كبرى)، وكل (فُعلى) مؤنث (أفعل) التفضيل، إلاّ إذا صار اسماً، نحو (دنيا)[9].

3. المساواة بين (أم) و(أو):

يقول يوهان فك: " واستعملوا في صيغة الاستفهام، لفظي: أو، وأم، دون فرق ولا تمييز، على حين أن اللغة الفصيحة تستعمل: أو في الاستفهام عن أحد الشيئين مثل: أزيد عندك أو عمرو؟ بمعنى هل أحد هذين عندك؟ في الإجابة على ذلك يقال: نعم أو لا. وتستعمل: أم، في الاستفهام عن التعيين، نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ بمعنى قد علمت أن احدهما عندك، ولكن أيّهما الذي عندك؟ " [10]. إن مثل هذه الدقائق النحوية قد اختلطت على المسلمين من غير العرب. والقاعدة التي ارتضاها النحاة تمنع مجيء (أو) بعد همزة (سواء)، مساواةً لها بـ(أم)، وهو ما عناه يوهان في نصّه السابق، فصار يُقال (سواء عليَّ أقمت أو قعدت) بدل (... أم قعدت)، يقول ابن هشام (761هـ): " إذا عطفت بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التسوية لم يُجز قياساً... وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنه إذا قيل (أزيدٌ عندك أو عمرو) فالمعنى: أحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتعيين صح، لأنه جواب وزيادة..." [11]. والذي دعا إلى الخلط في استعمال (أو) بدل (أم) بعد همزة التسوية، سببان، أولهما الفرق الدلالي الدقيق الذي يترتّب ظهوره في الجواب، وليس في

---

(1) ظ: كتاب سيبويه: 2/347-350.

(2) ظ: تجديد النحو، د. شوقي ضيف: 180.

(3) ظ: العربية: 68، 116.

(4) على سبيل المثال، ظ: كتاب سيبويه: 3/479، والمقتضب: 2/274، والجمل في النحو : 24-25، وشرح المفصل: 2/129.

(5) ظ: الصحاح: 5/1812 (ك ل ل).

(6) ظ: أمالي ابن الشجري: 1/37، ظ: القرارات النحوية والتصريفية: 68.

(7) ظ: الضروري في صناعة النحو، ابن رشد: (مقدمة المحقق: 30-31)، 62، 82، 96، 112، وتعليل هذا الاستعمال فلسفياً ظ: الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية: 142-144.

(8) ظ: القرارات النحوية والتصريفية: 65، 174، 176.

(9) ظ: العربية: 100-101.

(10) م. ن: 224، وظ: درة الغواص: 195-196.

(11) مغني اللبيب: 1/63-64، وظ: المفصل: 304-305، والأشباه والنظائر: 1/215، والتطور النحوي: 167.

جملـة الاسـتفهام، وثانيهمـا كلاهمـا يأتيـان حـرف عطـف "لتعليـق الحكـم بأحـد المـذكورين..." [1]، ممـا جعـل استعماليهما يختلطان على المتعلمين. ومثلهما عدم التفريق بين استعمال: (نعم) و(بلى)[2].

ب. الأساليب:

1. شيوع (أكلوني البراغيث)[3]:

وسيأتي ذكر هذا الأسلوب اللهجي، في المنهج المقارن؛ لكونه يمثل ظاهرة شائعة في الساميات[4]. ولقد ولقد شـاع تركيـب الجمـل الفعليـة علـى هـذا الـنمط علـى ألسـنة الكتّـاب والمتـأدّبين، ونُقل عـن الحسـن البصـري (ت110هـ) في وصفه طالب العلم: " أعمدتاه رجلاه " [5]، وشاعت لهجة (أكلوني البراغيث) في لغة الفلاسفة[6] الفلاسفة[6] والمترجمين النصارى[7].

2. تعميم الإعراب على المبنيات:

مثل تحوّل (صباحَ مساءَ) من البناء إلى الإعراب على الإضافة، أي: صـارَ (صـباحَ مسـاءٍ)[8]. ومـا ذهـب إليـه أحـد الدارسـين[9] مـن أن الإعـراب إذا تغيّـر فإنـه يتّجـه مـن الإعـراب بـالحركات الثلاثيـة إلـى الثنائيـة فالأحادية، يردّه هذا التغيّر، الذي أصاب التركيب المبني (صباحَ مساءَ)، ويُعدُّ مصداقاً لاتجاه السهولة والتيسير، إذ قُضـي علـى هـذا التفريـع المعقّـد الـذي يجـب حفظـه، بـردّه مثـل بقيـة التركيبـات بشـمولها بظـاهرة الإعـراب علـى الإضافة.

3. شيوع التركيب الاسمي والمصادر الصريحة:

---

(1) المفصل: 304.

(2) ظ: العربية: 224.

(3) ظ: م. ن: 114-115، 223، درة الغواص: 108-109.

(4) ظ: البحث: 255-256.

(5) النهاية في غريب الحديث والأثر: 297/3، ظ: المدخل إلى علم اللغة: 303، "(وأعمدتاه رجلاه) أي صيّرتاه عميداً، وهو المريض الذي لا يستطيع أن يثبت على المكان حتى يعمد من جوانبه؛ لطول اعتماده في القيام عليهما". النهاية في غريب الحديث والأثر: 297/3.

(6) ظ: الضروري في صناعة النحو (مقدمة المحقق: 31)، 116.

(7) ظ: العربية: 117-118، والمولد في العربية: 441. وللمزيد عن أثر المترجمين والفلاسفة المسلمين في تغيّر الصيغ والتراكيب في الأسلوب العربي، ظ: اللغة العلمية في العصر العباسي: 13-24.

(8) ظ: العربية: 221، ودرة الغواص: 193.

(9) ظ: في تاريخ العربية: 115.

يرى نولدكه[1] أن استعمال المصادر الصريحة بدلاً عن المصادر المؤوّلة، مثل تفضيل: (ضروري جلوسك) على (ضروري أن تجلس)، مزيّة للعربية استثمرتها اللغة الفلسفية. أما يوهان فك فذهب إلى أن "تقديم المسند إليه في الجملة الفعلية،... ظاهرة خاصة بالعربية المولدة..." [2]. وليس في النحو العربي ولاسيما اتّجاهه اتّجاهه البصري، مثل هذا التقديم إلاّ أن يكون المسند إليه مبتدأ. ولا يعرف النحو العربي وجوب حفظ رتبة الفاعل إلاّ إذا لم توجد القرينة التي تبيّن الفاعل من المفعول كمثال النحاة المشهور (ضرب موسى عيسى) [3]. ولاحظ بعض المحدثين شيوع التركيب الاسمي، وذهبوا في تعليله إلى مذهبين[4]:

الأول شيوع هذا التركيب قديماً؛ لأثر ترجمة المنطق والفلسفة اليونانيين.

الثاني كثرة استعماله حديثاً؛ لاحتكاك العرب في العصر الحديث بالغربيين والترجمة عنهم والتأثّر بتعبيراتهم. إن شيوع التركيب الاسمي هو نتيجة للتعبير به عن حقائق علمية ومنطقية وفلسفية لا تحتاج كثيراً لتوقيتات الفعل وتحديداته الزمنية. فشاعت تعبيرات من مثل (منظمة هيئة الأمم المتحدة) وسواها، وهو أمر دعا مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى إجازتها[5].

4. الفصل بين المتضايفين[6]:

نحو (أسماء وأخبار العلماء)، والصواب بحسب نحاة العربية: (أسماء العلماء وأخبارهم). وقبّح سيبويه ومن تلاه من البصريين هذا الأسلوب، وتأوّلوه إلى حدّ المنع[7]. وأجازه الفرّاء في الشيئين المتصاحبين دوماً، نحو: " قطع الله الغداة يد ورجل من قاله " [8]. وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا الأسلوب؛ لورود شواهد شواهد عليه من فصيح الكلام[9]، وهو ما رجّحه بعض الدارسين أيضاً[10].

وهناك تغيّرات أسلوبية عامة وردت عند المستشرقين الألمان وسواهم[11]، أعرض عنها الباحث خشية الإطالة.

المعجم التاريخي

---

(1) ظ: اللغات السامية: 83-84.

(2) العربية: 181، 114-115، 214. ولا يوافق الباحث على تقديم المسند إليه بوصفه ظاهرة خاصة بالأسلوب المولد، لكنه نمط كثُر ليس إلاّ.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 487/1.

(4) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 35-36، وعلم اللغة العربية: 306-309، والإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية: 165.

(5) ظ: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، د. ياسين أبو الهيجاء : 47.

(6) ظ: العربية: 214.

(7) على سبيل المثال ظ: كتاب سيبويه: 180/1، 280/2، والمقتضب: 227/4، وشرح المفصل: 21/2.

(8) معاني القرآن: 322/2، ظ: مظاهر التجديد النحوي: 45.

(9) ظ: مظاهر التجديد النحوي: 44.

(10) ظ: اللغة بين الثبات والتحوّل، مثل من ظاهرة الإضافة، د. نهاد الموسى: 48 نقلاً عن: مظاهر التجديد النحوي: 46.

(11) للمزيد ظ: اللغات السامية: 84، والعربية: 64-67، 211، 221، 240، وعلم اللغة العربية: 306-309، واللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 232-233.

تعريفه:

المعجم التاريخي فكرة انبثقت تحت تأثير الاتجاه التاريخي في الدراسة اللغوية في القرن التاسع عشر[1]، وهو بذلك يحاول الخروج من أسر الغرض التعليمي لقيام صناعة المعجم إلى رحاب مدوّنة اللغة. إنّ نظرة واحدة إلى أنموذج من هذا المعجم، يجعل هذا النوع من التأليف المعجمي لا يقصده المتعلّمون، بل المتخصصون.

إن " المعجم التاريخي هو المعجم الذي يسجّل كل مفردات اللغة في كل مراحل تطورها مع الدلالات الخاصة لكل كلمة وكل تركيب في ضوء النصوص الموثوقة على نحو دقيق، ويقدّم صورة كاملة لألفاظ اللغة عبر القرون " [2]. وبذلك تغدو كلمات اللغة في هذا المعجم وثائق تاريخية مهمة ودقيقة أحياناً. ويُثير هذا المعجم قضية الجمع اللغوي في رؤيته أن من حق أيّة كلمة تنتمي إلى لغة ما أن تدخل مدوّنتها، ولاسيما إذا ما أُنتفي الغرض التعليمي، واستند صنع هذا المعجم إلى " اعتماد مبدأ التطوّر التاريخي في متابعة معاني الكلمات فيه..." [3]. وقد فتح (المعجم الكبير) الذي أصدره مجمع اللغة العربية في القاهرة باب الاستشهاد خارج الأعصر المحدّدة، وصولاً إلى العصر الحديث[4]؛ ولهذا دعا بعض المحدثين[5] إلى عدم حصر الفصحى بمكان وزمان معيّنين. وهذا النوع من المعاجم " يُحدّد فيها بقدر المستطاع مولد كل كلمة في اللغة، وتاريخ ذلك، كما يُبيّن بالشواهد متدرّجة مع مرّ العصور، تغيّر الدلالات، وظهور المشتقات المختلفة من مادة الأصل..." [6]. ويُعدُّ معجم (أكسفورد) أول معجم في العالم يُسجّل مفردات اللغة: مبانيها ومعانيها، ويعالجها معالجة تاريخية، واستغرق صنعه من لدن (الجمعية الفيلولوجية البريطانية) أكثر من سبعين عاماً، وصدرت طبعته الأولى سنة 1933، ثمّ أُعيد إصداره بزيادات وتنقيحات كثيرة، واستُشهد فيه بنصوص اللغة الإنجليزية على مدى ثمانية قرون من تاريخها، وقُسِّمت الإنجليزية على ثلاث حقب، وأُخذت الشواهد من مؤلفين جديرين بالثقة[7].

ويرى الباحث ضرورة التفريق بين نوعين من المعاجم[8]:

1. المعجم التأصيلي (الاشتقاقي)، ويبحث في أصل الكلمات، بمنهج مقارن.

---

[1] للإطلاع على هذه الفكرة ظ: البحث اللغوي: 59، المعجم التاريخي، وثائق ونماذج ، د. محمد حسن عبد العزيز: 45، والمعجم والمعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره، د. عبد الغني أبو العزم: 7، والاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، د. محمود فهمي حجازي: 97.

[2] البحث اللغوي: 74، وللمزيد ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 28، واللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 204، ومسائل في المعجم ، إبراهيم بن مراد: 209–210، والمعجم التاريخي: 43، والمعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره: 10–11، 12.

[3] المعجمية الإنجليزية، د. عبد العزيز البسّام: 404، وظ الصفحة: 420– منه 421، ضمن كتاب (المعجمية العربية)، وظ: المعجم التاريخي: 387.

[4] ظ: التفكير اللغوي: 354.

[5] مسائل في المعجم: 209–210.

[6] اللسان والإنسان ، د. حسن ظاظا: 96، وظ: الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات: 97.

[7] للمزيد عن هذا المعجم ظ: المعجمية الإنجليزية: 404–410، والمعجم التاريخي: 42–49.

[8] ظ: كلام العرب: 97، وعلم اللغة العربية: 44 (الجدول)، والبحث اللغوي: 59–60، 65.

2. المعجم التاريخي، ويتتبّع استعمال اللفظ ومعانيه عبر العصور مع إيراد النصوص، وهو بمنهج تاريخي.

ومن مزايا المعجم التاريخي[1]:

1. مصادره هي مواد مدوّنة في الكتب والوثائق، وربما النقوش؛ فهو يحتوي على كلمات ميتة أو نادرة.
2. تُرتَّب معاني الكلمات مصحوبة بشواهد بطريقة تراعي تطوّر المعاني.
3. تقديم معلومات عن بعض الصيغ التي لها سياقات نحوية تنفرد بها.
4. يتجنّب هذا المعجم الوصف والتعليل، ويلتزم العرض التاريخي.

علماء العربية والتطور الدلالي

كان هدف علماء العربية من تأليف معاجمهم خدمة النصوص الأدبية، فشرحوا الألفاظ وفسّروها، ونقل المتأخرون منهم عن المتقدمين، ممّا ضخّم المعجم العربي بنصوص وشروح تكاد تتطابق في عرض المواد اللغوية، وقصرت جهودهم " عن المضي بالتطور المعجمي... فليس منهم من اتّجه إلى البحث في تاريخ الألفاظ وتطورها جيلاً بعد جيل..." [2]. إن عزوف علماء العربية عن مراعاة تطور دلالة الكلمات العربية؛ سببه أنهم اقتصروا على تسجيل الألفاظ ومعانيها في عصر الاحتجاج. ولكن ما تقدّم لم يمنع من جود مؤلفات ذات اتجاه تاريخي، منها:

1. تراث لحن العامة[3].
2. كتب مصطلحات العلوم والتعريفات والحدود.
3. الكتب التي تعرّضت (للألفاظ الإسلامية) [4].
4. معجم (أساس البلاغة) للزمخشري[5].
5. الزينة في الكلمات الإسلامية للرازي (ت322هـ)[6].

وتداركاً لنقص العناية بالتطور الدلالي في المعجم العربي، دعا كثير من المحدثين[7] إلى أهمية صنع (معجم تاريخي) للغة العربية، فهي " ليست بدعاً بين اللغات العالمية في حاجتها إلى معجم تاريخي، بل هي أحوج؛ لأنها أطول عمراً، وأوسع مساحة، وأغنى

---

(1) ظ: علم اللغة وصناعة المعجم: 54-55، والمعجم التاريخي: 29، والبحث اللغوي: 74.

(2) دلالة الألفاظ : 248-249.

(3) ظ: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 201-220.

(4) ظ: الصاحبي في فقه اللغة: 78-86، المزهر: 1/294-303.

(5) ظ: دلالية الألفاظ: 246.

(6) ظ: الزينة في الكلمات العربية الإسلامية ، أبو حاتم الرازي (تقديم د. إبراهيم أنيس: 7،9)، (مقدمة المحقق:11)، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث: 365.

(7) على سبيل المثال ظ: المعجم العربي: 2/764، والبحث اللغوي عند العرب: 302، والمعجم التاريخي: 11، والمعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره: 9-10، ومسائل في المعجم: 211.

تراثاً..." [1]. والمعجم التاريخي للغة العربية لو أُنجز فسوف يتتبّع الكلمات العربية في مختلف العصور، ليقف على تطور معانيها وصيغها وربما حتى رسمها.

وللدارسين العرب ولبعض المؤسسات العلمية اهتمام ومحاولات جادّة في سبيل إنجاز هذا المعجم:

1. بعض مؤلفات الدكتور إبراهيم السامرائي، مثل (من معجم الجاحظ)، و(من معجم المتنبي)، و(من معجم المعرّي)، و(من معجم عبد الله بن المقفّع)، و(رحلة المعجم التاريخي)، و(التكملة للمعاجم العربية من الألفاظ العباسية)، وسواها.
2. ما تصنعه الدكتورة سهام عبد الوهاب الفريح من معاجم لغوية لدواوين بعض الشعراء الجاهليين، مثل: امرئ القيس والنابغة والأعشى وأوس بن حجر.
3. ما تنشره الدكتورة ندى عبد الرحمن يوسف الشايع من معاجم لدواوين بعض الشعراء، مثل شعراء المعلقات العشر، وعمرو بن قميئة.
4. الاتجاه الذي ساد في جامعة القاهرة بكلية الآداب في توجيه طلابها لدراسة دواوين شعراء عصور الاحتجاج، دراسة معجمية[2].
5. ما ينشره بعض الدارسين من المهتمين بالمعجم التاريخي من أبحاث نظرية[3]، وتطبيقية[4]، ومنهم الدكتور إبراهيم بن مراد والدكتور عبد الغني أبو العزم والدكتور محمد حسن عبد العزيز.
6. ما تقوم به بعض المؤسسات العلمية[5]، مثل جامعة الكويت، وبعض الجمعيات اللغوية، مثل (جمعية المعجمية العربية) في تونس، من عقد مؤتمرات وندوات ونشر بحوث.

وقبل أن يعرض الباحث بالدراسة لمعجم فيشر (المعجم اللغوي التاريخي)، يودّ أن يذكر أمراً منهجياً. إن ما نشره مجمع اللغة العربية من هذا المعجم قد ثنّاه محمد شوقي أمين وإسماعيل مظهر، بنشر الأول جذاذات مادة (أخذ) بخط فيشر[6]، ثمّ نشر الثاني هذه الجذاذات بتحريره هو وليس بتحرير فيشر[7]. ولا يعدّ الباحث المادة المنشورة من (المعجم اللغوي التاريخي) إلاّ على سبيل التجوّز؛ لسببين:

<u>الأول</u>: إن ما نُشر من مادة (أخذ) لم يحررها فيشر بنفسه، فالنقل شيء، وكتابة المادة اللغوية لتخرج معجماً تاريخياً، شيء آخر.

<u>الثاني</u>: أُهملت ثلثي مادة (أخذ)، وأُغفل ذكر صفحات مصادر المواد المنقولة.

(المعجم اللغوي التاريخي) لفيشر

---

[1] المعجم التاريخي: 11.

[2] ظ: البحث اللغوي: 84. ولدى الباحث عنوانات رسائل جامعية لكلية الآداب في جامعة القاهرة، تخصّ هذا الاتجاه.

[3] ظ: مسائل في المعجم: 207–221، والمعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره: 5–38.

[4] ظ: المعجم التاريخي: 240–242.

[5] للإطلاع عليها ظ: المعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره: 9، 56–57 (هامش: 15، 16، 17).

[6] ظ: مثال (أخذ) من معجم فيشر: 35–62.

[7] ظ: المعجم التاريخي: 106–113.

أولاً: نبذة عنه

جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة من مهامّه منذ إنشائه سنة 1932 " أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيير مدلولاتها " [1]. ولمّا كان المستشرق الألماني أوغست فيشر عضواً في لجنة المعجم العربي[2]؛ لذا طُلب منه وضع خطة للمعجم التاريخي. وكان الحافز لدى فيشر للبدء بصنع مثل هذا المعجم أمرين:

الأول نظري، لرؤيته اللغة "على أنها دائمة التطوّر... ولكل كلمة تطورها التاريخي الخاص..." [3]، ولاهتمامه بهذا المعجم، فقد عرضه مشروعاً على ثلاثة مؤتمرات استشراقية في (باسل 1907)، و(كوبنهاكن 1908)، و(أثينا 1912)، ورُحّب به[4].

الثاني تطبيقي؛ لتأثّره بإنجاز (معجم أكسفورد) التاريخي، فأراد تطبيق منهجه على اللغة العربية[5].

وعرض فيشر سنة (1935) مشروعه لإعداد هذا المعجم جامعاً بعض موادّه[6]، وفي عام 1936، وُزّع أنموذج لمعجم فيشر على أعضاء المجمع لدراسته، ونوقش كثيراً[7]، ثمّ اقترح طبعه[8]. ولمّا غادر فيشر القاهرة القاهرة صيف 1938، حالت الحرب العالمية الثانية (1939–1945) دون عودته إليها، وكان قد ترك من عمله مقدمة هذا المعجم حتى آخر مادة (أبد) [9]، وقد ظنّ أن معجمه أُتلف بسبب القصف[10]. وبعد وفاته سنة (1949)، لم يرَ معجمه النور إلاّ سنة (1967).

إن اعتراف أعضاء مجمع اللغة العربية بمعجم فيشر، والموافقة على طبعه يُعدُّ دليلاً على أثر المستشرقين الألمان، في الدراسات اللغوية، واقتناع أعضاء المجمع بالتصوّر الاستشراقي الذي يقوم على نقد المعجم العربي القديم.

وقبل أن يبدأ الباحث بدراسة أُسس معجم فيشر، ومن ثمّ يُقوّمه، لا بُدَّ له من أن يصفه بإيجاز:

1. يتكوّن من مقدمة نظرية من أربع وثلاثين صفحة، تليها رموز مختصرة لمصادر المعجم، ورموز أُخر لبعض المصطلحات.

---

(1) مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية: 7، ظ: فقه اللغة: 290.

(2) ظ: قرارات المجمع (القرارات الإدارية): 31.

(3) المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 22).

(4) ظ: م. ن: (المقدمة: 29–30).

(5) ظ: م. ن: (تصدير إبراهيم مدكور: هـ)، (المقدمة: 32).

(6) ظ: المساهمة الألمانية: 74.

(7) ظ: المعجم التاريخي: 32–34.

(8) ظ: قرار طبع معجم الأستاذ الدكتور فيشر: 32.

(9) ظ: المعجم التاريخي: 32–34.

(10) ظ: المستشرقون الألمان (صلاح الدين): 135/1.

2. متن المعجم يربو على ثلاث وخمسين صفحة، تبدأ مواده بالهمزة وتنتهي بمادة (أبد)، واستغرق تفصيل أنواع الهمزة عشرين صفحة. والصفحات الباقيات اشتملت على كلمات عربية، وغير عربية، فهو معجم لا يحفل بجذور عربية كثيرة.

ثانياً: أسسه

إن هذه الأسس هي عماد نظرية فيشر في معجمه التاريخي للغة العربية. وتتكوّن من: الأسس العامة، وتشترك فيها أكثر المعاجم، وهي أسس: خارجية وداخلية. ثمّ الأسس الخاصة، وهي التي تجعل معجمه تاريخياً.

الأسس العامة:

أ. الأسس الخارجية:

1. زمن المادة اللغوية:

لقد فتح أ. فيشر باب الاحتجاج بما بعد عصر الاستشهاد، فرأى الحق لكل كلمة عربية أن تدخل المعجم التاريخي؛ لأن لكل كلمة تطوّرها الخاص بها، ممّا يجب عرضه، وتوضيح أطواره[1]. إن رؤية فيشر هذه، يناقضها تحديده لزمن المادة اللغوية بنهاية القرن الثالث للهجرة[2]. وهذا راجع لأسباب:

1. نزوله عند رغبة بعض أعضاء المجمع[3].
2. إن مشروع (المعجم التاريخي للعربية)، مادته اللغوية واسعة، ولو سوّغ فيشر تحديده باتّساع التراث العربي، لكان أكثر إقناعاً.
3. قد يُسوّغ التحديد، ما تذهب إليه بعض الدراسات[4]، من مراعاة المعجم لمستوى اللغة التي يأخذ منها مادته (فصحى، عامية، لغة كتابة...)، وكذلك مراعاة نوع القارئ وحاجته.

2. مصادر المادة اللغوية:

تتنوّع مصادر المعجم التاريخي بتنوّع تراث العربية، إذ يشمل ما كُتب بالعربية كله ، ولاسيما النتاجين الحضاري والإنساني منه. وانقسمت مصادر فيشر على عدّة حقول [5] :

<u>أولها</u>: المصادر الإسلامية مثل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكتب التفسير.

<u>ثانيها</u>: المصادر اللغوية، وشملت المعاجم اللغوية، وكتب لحن العامة ورسائل بموضوعات فقه اللغة، والقراءات وكتب النحو والصرف وشروحهما.

<u>ثالثها</u>: المصادر الأدبية، واشتملت على دواوين الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والأمويين والعباسيين والأندلسيين، وكتب الاختيارات، مثل المفضليات، ومؤلفات في الأدب والنقد العربيين.

<u>رابعها</u>: المصادر التاريخية والجغرافية، وشملت كتب السيرة والتاريخ العربي، والإسلامي، والتراث الجغرافي.

---

(1) ظ: المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 7، 22).

(2) ظ: م. ن: (المقدمة: 22).

(3) ظ: م. ن: (المقدمة: 26)

(4) ظ: المعاجم اللغوية: 20، 21.

(5) للإطلاع عليها ظ: المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: أ– يز).

لقد رجع فيشر إلى مصادر متأخرة عن نهاية القرن الثالث للهجرة، ولقد بدا هذا المستشرق متناقضاً حين احتجّ بلغة الزمخشري في الكشّاف في تفسير (الأوابد) على وجه بأنها الأضاحيك(1). ولا يمكن تسويغ هذا بأن الزمخشري استعمل لغة عصر الاحتجاج لسببين:

1. اعتراف فيشر بأن هذا المعنى متأخّر.
2. رجع الباحث إلى (أساس البلاغة)، فلم يجد هذا المعنى فيه(2). ولا يضير فيشر أن يستعمل مصدراً متأخراً شرط أن تكون لغته تنتمي إلى نهاية القرن الثالث على ما ألزم معجمه به.

ب. الأسس الداخلية:

1. المداخل:

وتعني كيفية التعامل مع جذور الكلمة، وترتيب مواضع ورودها بدقّة ووضوح . ومنهج فيشر يبدأ بإيراد الفعل المجرّد من المادة، ثمّ المزيد بحرف، وحرفين، وثلاثة أحرف، وتذكر الأسماء كلها بعد الأفعال، وترتب على ترتيبها(3). والمعرب الزائد على ثلاثة أحرف إن تصرّفت فيه العربية في الاشتقاق، يتبع الكلمات العربية، فمثلاً (إبريق) في (برق)، و(ديباج) في (دبج)، وإن لم تتصرّف فيه العربية بالاشتقاق فتُعدّ حروفه أصلية كلها، مثل: (استبرق)، و(شطرنج) وسواهما(4). وتفريق فيشر، لا يرتضيه الباحث؛ لأن كل حروف الكلمة المعربة يجب أن تُعامل كأصول.

2. الترتيب:

وارتضى فيشر الترتيب الألف بائي، فيقول: " وقد رتّبت الكلمات على حسب المواد، الترتيب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحرف الأول والثاني والثالث أساساً..." (5). ونأى عن ترتيب (الصحاح) لأسباب ذكرها.

3. الشرح:

ويتم بـ(6):

أ. ضبط كلمات المعجم وشواهده ضبطاً دقيقاً.

ب. شرح حروف المعاني (الأدوات) بتوسّع، كما سيأتي.

ج. إتْباع الشرح العربي للكلمات شرحاً بالإنجليزية والفرنسية. وليس من فائدة كبيرة من شرح الكلمة العربية بهاتين اللغتين، " إذ لسنا أمام إنجاز معجم ثنائي اللغة، بل معجم أحادي اللغة، له نسقه التاريخي الخاص به، هذا بالإضافة إلى ما سيسفر عن ذلك من تضخيم صفحات المعجم..." (7). وعلى الرغم

---

(1) ظ: الكشاف: 795/4 ، والمعجم اللغوي التاريخي: 49 .
(2) ظ: أساس البلاغة: 1.
(3) ظ: المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 28).
(4) ظ: م. ن: (المقدمة: 27).
(5) ظ: م. ن: (المقدمة: 28).
(6) ظ: المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 28–29).
(7) المعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره: 20.

من تعليل فيشر بإدراج الشرح باللغتين، لإعانة المستشرقين الآخرين ليتمكّنوا من العربية، لكن يبقى الاعتراض عليه مسوّغاً.

الأسس الخاصة:

وتعني الأسس التي تجعل من معجم فيشر تاريخياً. يقول فيشر: " فكيف إذن يجب أن يكون معجم اللغة العربية الفصحى ملائماً للتطور العلمي للعصر الحاضر؟. الجواب: يجب أن يشتمل المعجم على كل كلمة – بلا استثناء– وجدت في اللغة، وأن تعرض على وجهات النظر السبع التالية: التاريخية، والاشتقاقية، والتصريفية، والتعبيرية، والنحوية ، والبيانية ، والأسلوبية " [1]. وهذه الأسس واضحة ما خلا (الاشتقاقية)، فإنه يعني بها : (التأصيل للكلمة)، و(التعبيرية)، ويعني بها (المعنى والدلالة).

ثالثاً: تقويم معجم (فيشر)

أ. تقويم الأسس:

1. جديد هذا المعجم: ترتيبه وورود الكلمات (المداخل) داخلياً، وذكره مصادر شواهده. وكذلك محاولة عرضه لتطوّر معنى الكلمة وتصريفها، وتأصيل بعضها بالمقارنة.
2. وأبرز ما وُجّه إليه من نقد، أنه لم يلتزم بحق كل كلمة أن تدخل معجمه، بوقوفه عند نهاية القرن الثالث للهجرة، لذلك وُصف معجمه بأنه مقتصر على لغة الشعر القديم[2]. ورأى بعض المحدثين شيوع الألفاظ السامية والغربية في معجم فيشر [3].

ب. تقويم المادة:

وسيقتصر الحديث على (الهمزة) ومادة (إبَّان).

أولاً: الهمزة:

عرض فيشر للهمزة ودعاها الألف المتحركة[4]، وسمّى همزة الوصل وهمزة القطع بألف الوصل وألف القطع[5]. وتأثّر بعلماء العربية في تسمية الهمزة ألفاً[6]. ثمّ تحدّث عن نوعي الهمزة إذا ما كانت حرف معنى (أداة)، وهما: همزة الاستفهام وهمزة النداء، وأسهب بذكرهما. وهذه الإطالة مسوّغة بقوله: " وحروف المعنى...

---

(1) المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 22)، وللإطلاع عليها ظ : (22–25).

(2) ظ: العربية القديمة، ف. فيشر: 112، ضمن كتاب (دراسات في العربية).

(3) ظ: معجم الأستاذ فيشر، د. بشر فارس: 532، نقلاً عن: جهود المستشرقين اللغوية: 129.

(4) ظ: المعجم اللغوي التاريخي: 2.

(5) ظ: م. ن: 3.

(6) على سبيل المثال ظ: الأزهية في علم الحروف: 2، ورصف المباني: 8، ومغني اللبيب: 17/1.

من الواجب شرحها بتوسّع في المعجم، كي يتسنّى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية " [1]. وبعرض (الهمزة) على أسسه الخاصة، يتبيّن ما يأتي:

1. طبّق فيشر الأساس الاشتقاقي بتأصيل الهمزة في الساميات[2].
2. لم يعرض لتطوّر الهمزة، فأهمل الأساس التاريخي.
3. تكلّم عن السياقات النحوية التي ترد معها الهمزة، مثل سياق: العطف[3]، والنفي[4]، أو الطلب[5]، والتوكيد[6].
4. تحدّث عن الأساليب التي ترد فيها الهمزة، مثل: الاستفهام الحقيقي[7]، أو المجازي[8]، كالتوبيخ والإنكار والإنكار والتعجّب، أو التلوين الصوتي (التنغيم)[9].

ثانياً: إبَّان:

1. في الأساس التصريفي، ذكر فيشر القولين في نون (إبّان)، فهي زائدة على وزن (فِعلان) من (أبب)، وأصلية على وزن (فِعّال) من (أبن)، وقد رجّح فيشر أنها زائدة بدليل ذكره إيّاها تحت الجذر (أ ب ب) [10]. وقد ذهبت مدرسة الباب والفصل إلى أصالة النون[11]، ومدرسة الألفباء إلى زيادتها[12].
2. وفي الأساس الاشتقاقي (التأصيلي) ، قال: " يحتمل أن كلمة إبّان أُخذت من الآرامية..." [13]. ويميل الباحث إلى أنها إن لم تكن مشتركاً سامياً، فهي عربية.
3. وفي الأساس التعبيري (الدلالي)، وضّحها بقوله: "إِ بّان كل شيءٍ: وقته وحينه " [14]. وهي نفسها عبارة أكثر المعجمين العرب القدماء.
4. وفي الأساس التاريخي، ذكر شواهد لـ (إبان) تنتمي لعصور متعددة، منها أحاديث نبوية شريفة، وشواهد شعرية لشعراء مولدين كأبي نواس ، وأبي العتاهية، والمتنبي، ورجزاً وأقوالاً لمجهولين[15].

---

(1) المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 28).

(2) ظ: م. ن : 5.

(3) ظ: المعجم اللغوي التاريخي : 5، 14.

(4) ظ: م. ن: 9–10.

(5) ظ: م. ن: 11.

(6) ظ: م. ن: 12.

(7) ظ: م. ن: 7.

(8) ظ: م. ن: 8–13.

(9) ظ: م. ن: 11، 12.

(10) ظ: م. ن: 27.

(11) ظ: الصحاح(أ ب ن) : 2066/5 ، ولسان العرب: 4/13.

(12) ظ: أساس البلاغة: 1، والمصباح المنير ، الفيومي : 4/1، والمعجم الوسيط: 1/1.

(13) المعجم اللغوي التاريخي: 27.

(14) م. ن، وظ: الصحاح: 2066/5، ولسان العرب:4/13.

(15) ظ: المعجم اللغوي التاريخي: 27

وخالف فيشر في عرض (إبّان) معاييره التي وضعها:

أ. لم يلحظ الباحث رصده لتطور معنى (إبّان)، فمعناها واحد وواضح في كل ما ذكره من شواهد. ولم يزد عمّا ذكره علماء العربية، بل قصَّر حين لم يُشر إلى تطوّر معنى (إبّان) من الدلالة على (الوقت) و(الحين)، إلى معنى (أول)، أي أصابه تخصيص في المعنى. وممّن ذكر هذا المعنى الزمخشري[1]، وابن منظور[2].

ب. ذكر شواهد المجهولين، فخالف معياره الذي ارتضاه حكماً بقوله: "ويقدّم المنسوب، ويهمل غيره"[3].

ج. أطال الحديث في إيراد الشواهد، فخالف ما قرره بقوله: " وليس... من الضروري إثبات كل الشواهد التي وردت على كلمة ما في المعجم، إذ إن هذا قد يؤدي إلى البلبلة عند إثبات كلمة كثيرة التداول..." [4]، ثمّ أكّد هذا بقوله: " بل يجب الاقتصار على إثبات الشواهد ذات الطابع الخاص، أعني تلك التي تدل بحال من الأحوال على الأطوار التاريخية للكلمة..." [5].

5. لم يذكر فيشر بعض التراكيب النحوية التي ترد فيها (إبّان)، في حين أن الفيّومي (ت770هـ) قد أشار إلى مجيئها مضافة دائماً فيقول: "والإبّان- بكسر الهمزة والتشديد- الوقت، إنما يستعمل مضافاً، فيُقال: إبّان الفاكهة، أي: أوانها ووقتها..." [6].

6. ولم يذكر فيشر شيئاً عن التراكيب البيانية لـ(إبّان)، وقد أورد الزمخشري لـ(إبّان) تركيباً قائماً على (الإتباع والمزاوجة)، فقال: " اطلب الأمر في إبّانه، وخذه برُبّانه: أي أوّله " [7].

7. ولم يذكر فيشر شيئاً عن الأساس الأسلوبي، ولم يجد الباحث- على قلّة ما قرأه- ما يستدرك به عليه.

المنهج المقارن

تنسب البداية المهمة للمنهج المقارن إلى اكتشاف وليم جونز للغة السنسكريتية عام (1786) في الهند، وعلاقتها باللغات الأوربية[8]. أما البداية الثانية، وهي الأهم، فقد تمثّلت بإصدار فرانز بوب عام (1816) كتابه المهم (عن نظام التصريف في اللغة السنسكريتية مقارناً بكل من اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية)[9]، مؤكداً فيه الروابط المتبادلة بين اللغات الهندية والأوربية.

---

[1] ظ: أساس البلاغة : 1.

[2] ظ: لسان العرب(أ ب ن): 4/13 .

[3] المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 23). وقد كرّر فيشر هذه المخالفة لمعياره مع (تَأَبّد).

[4] م. ن: (المقدمة: 22).

[5] المعجم اللغوي التاريخي: (المقدمة: 22).

[6] المصباح المنير: 4/1، وظ: المعجم الوسيط: 1/1.

[7] أساس البلاغة: 1.

[8] للإطلاع على أثر اكتشاف السنسكريتية في نشأة المنهج المقارن ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 277-278، والمدخل إلى علم اللغة: 181، 198-200، وعلم اللغة المقارن: 54-55، ونظرية الصيغة الأولى : 7 .

[9] ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 277، وعلم اللغة المقارن: 54.

ولم يكن المنهج المقارن مجهولاً من قبلُ، إذ لم يُصنّف الغربيون رواداً لهذا المنهج، بل يهود الأندلس، مثل ابن بارون الذي كتب دراسة مقارنة للغتين العبرية والعربية[1]. أما في إطار الحضارة الغربية، فقد أُشير إلى إلى مقارنات بين لغات مختلفة في القرن الرابع عشر الميلادي وما بعده[2]. أما نسبة المنهج المقارن لصنيع وليم جونز وفرانز بوب، فله ما يُسوّغه،منها أن الظروف الأكاديمية في بداية القرن التاسع عشر كانت مؤاتية لتكامل نظرية هذا المنهج ومادّته[3]، ومنها شيوعه خاصية للتفكير العلمي لذلك العصر، ممّا أدّى إلى سيادته في الدراسات اللغوية، ولاسيما أن استعماله كان مفتاحاً لفهم التاريخ والتغيّر[4].

ثمّ توالى التأليف في النحو وفقه اللغة المقارنين، ممّا يمكن عدّ بداية القرن التاسع عشر الانطلاقة الحقيقية للمنهج المقارن[5].

والمنهج المقارن يقوم على " مقارنة للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في اللغات التي تنتمي إلى مجموعة لغوية واحدة أو عائلة لغوية واحدة " [6].

أهداف المنهج المقارن[7]

1. محاولة إعادة تكوين اللغة الأم، واستنتاج الخصائص المشتركة بين اللغات المنتمية إلى أسرة واحدة، لينشأ ما يسمّى بالنحو المقارن.
2. تصنيف اللغات إلى أسر وفصائل لغوية على أساس التشابه في الأصوات والصرف والنحو والمعجم.
3. دراسة التقابلات المطردة: الصوتية والصرفية والنحوية، وبناء المعجم التأصيلي (الاشتقاقي)، مما يهيئ لبناء التاريخ اللغوي لعائلة أو فصيلة أو حتى لغة واحدة.
4. متابعة ما يعرض للغات العائلة الواحدة- بوساطة المقارنة- من تغيرات تبعدها عن أصلها، مما يؤدي إلى استنباط قوانين التغيّر اللغوي.
5. بحث الظاهرة اللغوية، ولاسيما الشاذّة منها، في أكثر من لغة تنتمي إلى عائلة واحدة؛ لاستنتاج أحكام لا يتوصّل إليها لو اقتصرت الدراسة على لغة واحدة فحسب.

مشكلاته وصعوباته[1]

---

(1) ظ: موجز تاريخ علم اللغة : 171، والبحث اللغوي عند العرب: 333-337، واللسان والإنسان: 146-149.

(2) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 268، 271-272، 274.

(3) ظ: موجز تاريخ علم اللغة: 274-275.

(4) ظ: م. ن: 282.

(5) ظ: علم اللغة العربية: 126.

(6) معجم علم اللغة النظري: 48، وظ: معجم اللسانيات الحديثة: 23، ونظرية الصيغة الأولى: 7، 21.

(7) ظ: علم اللغة: 266، 267، 268-269، وعلم اللغة العربية: 35-36، 44، 119-121، 127، واللغة: 371-372، وفصول وفصول في فقه العربية: 47،وعلم اللغة المقارن: 18، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 41.

1. الاعتماد على الكتابة دون النطق في وصف اللغات القديمة، ممّا يصعب معه مقارنة الأصوات؛ لأن الوثائق والآثار لا تعبّر إلاّ عن الصيغ والجمل.
2. انقراض اللغة السامية الأم، وكثير من لهجاتها، ممّا جعل اللغات السامية حلقات غير متصلة في سلسلة لغوية واحدة.
3. إن المنهج المقارن يتطلّب معرفة كاملة بكل لغة من اللغات السامية، وهو أمر لم يُتح إلاّ لقلّة من الدارسين.
4. إن استعمال نص قديم ربّما لا يمثل لغة في حاضرها، بل كان مرحلة قصيرة؛ لأن اللغات دائمة التغيّر.

ولعلّ ما ذُكر من صعوبات إنما هي تطبيقية (عملية)، وللمنهج المقارن صعوبة نظرية تتمثّل بعدم اعتماده على نظرية، ممّا دعاه إلى أن يُركّز في بحثه على الجزئيات المفردة (أو ما يُسمّى بالبحث الذري) ؛ لذلك نجد أنه بمجرّد بزوغ المنهج الوصفي تحوّل البحث إلى النظام وإلى البنية[2].

علماء العربية القدماء والمنهج المقارن

حكم بعض المستشرقين الألمان[3] بجهل علماء العربية باللغات السامية؛ لذا لم يوفقوا – برأيهم– إلى بيان المعاني الدقيقة للكلمات أو أصولها الاشتقاقية؛ لاقتصارهم على معرفة العربية وحدها. وقد وردت إشارات مقارنة عند بعض علماء العربية[4]، والتفت لها بعض المحديثن[5]، ممّا يمكن وضعها في إطار المقارنة اللغوية، لكنها لا تعدو كونها إشارات عرضية وغير مؤسسة على وعي بالمنهج المقارن. وعلى الدارسين ألاّ يتوقعوا وضوح المناهج اللغوية في تلك الحقبة المبكرة، كما هي الآن.

إن ازورار المنهج المقارن عن تراثنا اللغوي له أسباب، منها[6]:

1. اعتقاد علماء العربية بأفضلية العربية على سواها من اللغات.
2. إن الدراسة اللغوية عند العرب، قامت على نزعة معيارية.

---

(1) للمزيد ظ: المدخل إلى علم اللغة: 200–205، وفقه اللغات السامية: (المترجم: 7)، وأصول البنيوية: 157، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 50–61، ومناهج الدرس النحوي في العالم العربي ، : 192–193، وأسس علم اللغة: 164.

(2) ظ: هندسة اللغات، فيفن لو: 882/3، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، وأصول البنيوية: 166.

(3) ظ: تاريخ اللغات السامية: 189، التطور النحوي: 52.

(4) على سبيل المثال ظ: كتاب العين (كنع) ،: 204/1–205 والزينة لأبي حاتم الرازي: 77/1–78، وارتشاف الضرب: 15/1، 224، 907/2، 985 ، البحر المحيط : 162/4–163 .

(5) على سبيل المثال ظ: المدخل إلى علم اللغة: 201–202، وفصول في فقه العربية: 42–45، وعلم اللغة العربية: 122–124، وفقه العربية المقارن: 57–76، ومساهمة العرب في دراسة اللغات السامية: 11–22، والاتجاهات النحوية لدى النحاة: 141–148، ومنهج البحث اللغوي: 107–108، والدراسات اللغوية عند العرب: 464–467، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 42–43، وتأصيل الجذور السامية، د. حسام قدوري عبد: 12–14، واللسان والإنسان: 145–146.

(6) ظ: الصاحبي في فقه اللغة: 16–25، والدراسات اللغوية عند العرب: 464، 467، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 43.

3. إن المنهج المقارن جاء بخطى وئيدة ودعت إليه دوافع معقدة، ولاسيما إن إشاراتهم التي لم تكن تتعدّى العلم بأصول بعض المفردات، لم تُستعمل استعمالاً مثمراً في دراستهم اللغوية.

المستشرقون الألمان والمنهج المقارن

ومما لا يخفى على متتبع لتاريخ اللغة ومناهجها أن المنهج المقارن كان ألماني التأسيس، فإسهامات علماء اللغة الألمان واضحة فيه، بل كانوا المبرزين في هذا المنهج، ثمّ تطورت المقارنات السامية بإفادة المستشرقين الألمان من مقارنات اللغويين الغربيين في اللغات الهندوأوربية[1]، على الرغم من أن هؤلاء المستشرقين كان لديهم تصور عن الوحدة اللغوية للغات السامية قبل اكتشاف اللغة السنسكريتية وتقدم المنهج المقارن، إذ من المعروف أن (شلوتسر) لاحظ وجوه الشبه بين (اللغات السامية)، وجمعها تحت هذا المصطلح في سنة (1781) ، أي : قبل اكتشاف اللغة السنسكريتية سنة (1786)[2].

وللغة العربية مكانة مميزة في الدراسات السامية المقارنة للمستشرقين، ودعا الألمان منهم[3]: نولدكه، وبروكلمان، و برجشتراسر، وفولفنسون، واينو لتيمان، وف. فيشر، إلى عدّها صورة قريبة من السامية؛ لاحتفاظها بكثير من الخصائص المشتركة، مع تنويعها أو تخصيصها أو تطويرها. ولهذا ليس بغريب أن يتطور المنهج المقارن وتطبيقاته في العربية على أيدي المستشرقين[4]، وأن تكون الدراسات اللغوية المقارنة من أظهر دراساتهم[5].

والمنهج المقارن أول المناهج التي عرفها اللغويون المحدثون العرب، فلقد ألّف في ضوئه بعض اللغويين المحدثين الأوائل، مثل: جرجي زيدان ، وجبر ضومط ، والأب أنستاس ماري الكرملي. أما السبب الأهم في شيوعه فهو انتداب المستشرقين الألمان وغيرهم للعمل في الجامعة المصرية (القاهرة الآن)، وكذلك إسهام تلامذتهم ، ولاسيما المصريون ، ممّن ابتعثوا إلى جامعات ألمانيا ومعاهدها الاستشراقية، في تعميق الأخذ بالمنهج المقارن في الدراسات اللغوية الحديثة. وقد مرّ تفصيل هذا في المدخل.

العربية في ضوء المنهج المقارن

توجد في العربية ظواهر كثيرة لا يُحسِن تفسيرها وتعليلها إلاّ المنهج المقارن؛ لأنه منهج يوسع من استقراء المادة اللغوية، لتشمل اللغات السامية كلّها، ممّا يُتيح للباحث ذي المنهج المقارن نصوصاً أشمل يُقعّد ويقيس عليها ويستنبط منها، فيخرج بتعليلات لم يعرفها الباحث ذو المنهج المعياري أو غيره. ويرى رمضان عبد التواب أن في الدراسات السامية المقارنة فوائد كثيرة، وعزا " سر تقدم المستشرقين في دراستهم للغة العربية،

---

(1) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية : 28، والمساهمة الألمانية :55–56، وعلم اللغة المقارن : 55.

(2) ظ: فقه اللغات السامية :11–12، وعلم اللغة العربية : 133.

(3) ظ: اللغات السامية : 14، 15، وفقه اللغات السامية: 28، 29، والتطور النحوي: 23، 35، 87، 90، 208، 210–211، وتاريخ اللغات السامية: 14، والمساهمة الألمانية: 73، واللغة العربية في إطار اللغات السامية، ف. فيشر: 43–44.

(4) ظ: المدخل إلى علم اللغة: 201.

(5) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية :43.

ووصولهم فيها إلى أحكام لم يُسبقوا إليها؛ لأنهم لا يدرسون العربية في داخل العربية وحدها، بل يدرسونها في إطار اللغات السامية " [1]، وأن عدم الاعتناء بهذا المنهج ينشأ معه عدم الوضوح في تفسير كثير من الحقائق في تاريخ العربية وقضاياها.

وسيعرض الباحث لأهم ما يُفسّره ويوضّحه المنهج المقارن من ظواهر لغوية في العربية، وقد رتّبها ونظّمها مما يجعلها ذات وحدة موضوعية.

خصائص العربية

تبيّن للباحث أن للعربية خصائص انمازت بها لوحدها، ظهرت له نتيجة للدراسة المقارنة، وهي خصائص أعلق بالعربية ممّا تذكره كتب (فقه اللغة العربية) قديمها وحديثها، مثل: النحت والاشتقاق والتضاد والترادف والمشترك اللفظي وسواها؛ لأن هذه الخصائص تشترك فيها العربية مع سواها من الساميات وغيرهنَّ. وانقسمت عند الباحث على خصائص تخص الاسم وأخرى تخص الفعل.

خصائص الأسماء

1. جمع التكسير:

وهذا الجمع هو " ممّا تنفرد فيه اللغة العربية، ولا يشاركها في كثير منه إلاّ اللغة الحبشية " [2]. وإجمالاً عُدَّ هذا الجمع من خصائص اللغات السامية الجنوبية[3]. ولكن ما يجعل الباحث يعدُّ هذا الجمع من خصائص العربية سببان:

<u>الأول</u>: بقاء العربية الفصحى حيّة إلى الآن تستعمل هذا الجمع وتقيس عليه، وانقراض اللغتين العربية الجنوبية والحبشية.

<u>الثاني</u>: هناك بعض المتخصصين[4] بالمقارنات السامية من يرى هذه الخصيصة هي ألصق بالعربية، لتطويرها هذه الجموع وتوسيعها، واطراد قواعدها، وتمييزها بين أوزان جموع القلّة والكثرة.

2. المثنى:

أجمع اللغويون[1]: قدماء ومحدثين، عرباً ومستشرقين، مقارنين ووصفيين، على اختصاص العربية بالمثنى وتوسّعها فيه، فثنّت الاسم الظاهر والضمير واسم الإشارة والاسم الموصول، كما ألحقت الفعل ضمائر

---

(1) فصول في فقه العربية: 447، وللإطلاع على تسويغ دراسة العربية بالمنهج المقارن ظ: علم اللغة العربية: 194، وفقه العربية المقارن: 39.

(2) التطور النحوي: 106، وظ: 7، وفقه اللغات السامية: 29، 96، واللغات السامية: 29

(3) ظ: علم اللغة العربية: 183، وقواعد العربية الجنوبية: 62، وكلام العرب: 129، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 124، 152، وفقه العربية المقارن: 143، والعربية في إطار اللغات السامية، كارل هيكر: 33، ضمن كتاب (دراسات في العربية)، وأهمية لغات الشرق القديم أو(اللغات السامية) في دراسة النحو العربي ، د. إلياس بيطار: 111، ونظرية الصيغة الأولى: 208–209.

(4) ظ: الحضارات السامية القديمة: 242، 246، وفقه اللغة: 210–211، ودراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر: 30 نقلاً عن: الأدب الجاهلي: 21، وصيغ الجموع في اللغة العربية: 242، وأهمية لغات الشرق القديم: 111، وفقه لغات العاربة المقارن: 267.

تثنية. ممّا حدا بإبراهيم السامرائي إلى وصف التثنية بأنها ظاهرة عربية[2]. ولم يبق في الساميات من المثنى إلاّ بقايا متجمّدة ونادرة[3].

3. بعض أوزان الاسم:

يقول برجشتراسر: " وأظهر علامات العربية في باب أوزان الاسم أربع؛ أوّلها: كثرة مصدر (فَعَلَ) . والثانية : وزنا (فَعْلَة) و(فِعْلَة). والثالثة : وزن (فُعيل). والرابعة : وزن (أَفْعل) " [4]. وقد أكّدت الدراسات المقارنة وغيرها[5] كثرة مصادر (فَعَلَ) في العربية، واختصاص هذه اللغة باسم المرة واسم الهيأة وبصيغ التصغير وباسم التفضيل.

خصائص الأفعال

1. وزن (فاعَل):

إن " الممدود أي: فاعَل خاص بالعربية والحبشية " [6]، ويُصاغ هذا الوزن الذي يُسمّيه بروكلمان بوزن الهدف " بمدِّ حركة فاء الفعل؛ مثال ذلك في العربية: (قاتَل) من (قَتل). ولا يوجد هذا الوزن في عدا ذلك إلاّ في العبرية في البقايا المتجمّدة..."[7]. وأشارت الدراسات المقارنة[8]، إلى اختصاص العربية بهذا الوزن أكثر من الحبشية، وتطويرها له، لعلَّ أهم توسيع هو بناء صيغة المبني للمجهول منه، نحو: (كُوتِب).

2. المبني للمجهول:

اللغات السامية بالنسبة للفعل المبني للمجهول إما فقدته كما في الأكدية والآرامية والسريانية والجعزية[*]، وإما فيها بقايا نادرة من هذه الصيغة غير مقيسة[9]، وإما تعبّر عنه بعض الصيغ التي تفيد المطاوعة، مثل

---

(1) ظ: ارتشاف الضرب: 549/2فقه اللغات السامية: 86، 99، 119، والتطور النحوي: 112، وفقه اللغة المقارن: 75، 79، 80، 90، ومناهج البحث في اللغة: 219، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 179، 180، 186، 236، 237، 243، وأهمية لغات الشرق القديم : 102، وصيغ الجموع في اللغة العربية: 241، 242، وعلم الدلالة (بالمر): 77، وفقه العربية المقارن: 144-145، 147، 148، ودراسات لغوية مقارنة: 159، وفقه اللغات العاربة المقارن: 265.

(2) ظ: فقه اللغة المقارن: 75.

(3) ظ: فقه اللغات السامية: 99.

(4) التطور النحوي: 102، و ظ: 104-105.

(5) للمزيد ظ: فقه العربية المقارن: 146، 147، 148-149، ودراسات لغوية مقارنة: 155-156، والاشتقاق، د. فؤاد حنّا ترزي: 29.

(6) التطور النحوي: 92، وظ: 93.

(7) فقه اللغات السامية: 109.

(8) ظ: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 213، وفقه العربية المقارن: 152، والمدخل إلى علم اللغة: 232، والعربية في إطار اللغات السامية: 35، والاشتقاق: 29، ودراسات لغوية مقارنة: 122، 125 .

(*) من اللهجات الحبشية القديمة.

(9) ظ: اللغات السامية: 52، 98، وفقه اللغات السامية: 111، والمفصّل في قواعد اللغة السريانية: 59، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 211.

(انفعل) و(افتعل)[1]. أما العربية فتصوغ المبني للمجهول من صيغ أفعالها كلّها، يقول بروكلمان: " ولكل وزن من الأوزان الأربعة الرئيسية الأولى[**]، في الأصل صيغة للمبني للمجهول، ويظهر فيها في العربية الحركات: (a – i – u) متتابعة، بدلاً من: (a – a – a) " [2]، ثمّ يقول أيضاً: " وتصوغ العربية المبني للمجهول من الأوزان الانعكاسية..." [3]. ويقصد: تفعَّل وتفاعل وافتعل وانفعل واستفعل. وبذلك يتفق الباحث تماماً مع القول بأن: " بناء الفعل للمجهول في العربية معمّم لا مُخصص، فهو بذلك ذو قياسية عالية " [4]، ومثال على هذا، في العربية ستّة عشر وزناً فعلياً للمعلوم ومثلها للمجهول- باستثناء الأوزان الملحقة- في حين هي في العبرية [5] مثلاً، لا تتجاوز ثلاثة للمعلوم وأربعة للمجهول.

3. الفعل المضارع المنصوب:

يقول برجشتراسر عن العربية: " ابتدعت مضارعاً منصوباً، علاوةً على المجزوم والمرفوع، مختصة بذلك وحدها دون سائر أخواتها " [6]، ويرى بروكلمان وفرةً في صور إعراب الفعل المضارع في العربية[7]. وقد أكّدت أكّدت الدراسات المقارنة هذه المزية للعربية، يقول إسماعيل أحمد عمايرة: " أمّا ما انفردت به العربية من ألوان المضارع فهو المضارع المنصوب (يَفْعَلَ) " [8].

4. الفعلان (افعلَّ) و(افعالَّ):

يقول برجشتراسر: " ويوجد في العربية غير الأبنية المذكورة، وأكثرها وقوعاً هو: (افعلَّ) نحو (اخضرَّ)، وقد تمد الفتحة، فتصير (اخضارَّ). وهذا البناء وإن يوجد نظيره في بعض اللغات السامية الأخرى، فقد حصرت اللغة العربية استعماله معتمدةً في ذلك على صيغة أوصاف اللون والعيب، وهي: أفعل، نحو أبيض وأعرج " [9].

---

[1] للمزيد ظ: المفصّل في قواعد اللغة السريانية وآدابه والموازنة مع اللغات السامية : 59، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: 48، وأوزان الفعل ومعانيها ، د. هاشم طه شلاش : 264، 265، ومعالم دراسة في الصرف: 17، 18، ودراسات لغوية مقارنة: 126-128، والمستشرقون والمناهج اللغوية: 75.

[**] يقصد: فعَل أو أفعل وفعَّل وفاعَل.

[2] فقه اللغات السامية: 111.

[3] م. ن.

[4] فقه العربية المقارن: 151.

[5] ظ: المدخل إلى اللغة العبرية، أنيس فريحة: 53، نقلاً عن الاشتقاق: 29.

[6] التطور النحوي: 89.

[7] ظ: فقه اللغات السامية: 114.

[8] دراسات لغوية مقارنة: 150، وظ: 152، فقه العربية المقارن: 154.

[1]. وأيّدت الدراسات المقارنة[2] اختصاص العربية بوزني (افعلَّ) و(افعالَّ)، للدلالة على لون أو عيب، نحو: ابيضَّ، اعورَّ، احمارَّ.

التأصيل والتصحيح

يُستعان بالمنهج المقارن لتأصيل الظواهر اللغوية، بالتماسها في اللغات الشقيقات، وتصحيح بعض الأحكام التي ذهب إليها القدماء من علماء العربية.

1. التلتلة:

وتعني " كسر حرف المضارعة، فيقال: أنا إعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وهو يِعلم..." [3]، يقول سيبويه: " وذلك في لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعْلَمُ ذاك..." [4]. ويُسمّي بروكلمان التلتلة بـ(التحويل الحركي)، ويرى الفتح سمة الفصحى، والكسر سمة لهجية[5]. وقد اختلف المحدثون في تفسير أيهما الأصل الأقدم، أهو فتح حرف المضارعة[6]، وهو اختيار سيبويه[7]، أم كسر حرف المضارعة[8]. وتناصر وتناصر كثير من الدراسات[9] الرأي الثاني، وترى الفتح أحدث والكسر أقدم. وفي ضوء المنهج المقارن لا تُعدُّ هذه اللهجة مذمومة؛ لأنها " من بقايا ظاهرة سامية أصيلة..." [10]، وكذلك لشيوعها بين العرب إلاّ الحجازيين، كما جاء في (كتاب سيبويه).

2. تركيب الأدوات النحوية:

على الرغم من تعقيد دراسة الأدوات المركّبة بالمنهج المقارن[11]، ولكن على العموم، فقد تطابقت آراء من قال بالتركيب من علماء العربية مع ما ذهب إليه برجشتراسر، مع اختلاف يسير في بعض التفصيلات.

(لن):

يرى الخليل، والكسائي، وابن جني، والرضي[12]، ومن المحدثين برجشتراسر [13] وبعض اللغويين العرب ، أنها مركّبة[1]. وانفردت العربية في استحداث هذه الأداة وتوظيفها للدلالة على نفي المستقبل[2].

---

(1) التطور النحوي: 93، وظ: فقه اللغات السامية: 111.

(2) ظ: فقه اللغة المقارن: 152، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 219، والعربية في إطار اللغات السامية: 35-36.

(3) فصول في فقه العربية: 124.

(4) كتاب سيبويه: 110/4.

(5) ظ: فقه اللغات السامية: 116.

(6) ظ: في اللهجات العربية: 140.

(7) ظ: كتاب سيبويه: 111/4.

(8) ظ: فصول في فقه العربية: 125.

(9) ظ: المفصّل في قواعد اللغة السريانية: 5، وعلم اللغة المقارن: 20، 39، والأدب الجاهلي: 38، 155.

(10) علم اللغة المقارن: 39.

(11) ظ: فقه العربية المقارن: 56.

(12) ظ: كتاب سيبويه: 5/3، والخصائص: 151/3، وسر صناعة الإعراب: 304/1-305، ومغني اللبيب: 374/1، وشرح الكافية: 39/4، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 283/3.

(13) ظ: التطور النحوي: 45، 169.

(ليس):

يرى الخليل والفرّاء أن أصل (ليس) هو " لا أيس، فطُرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء "[3]، وإلى تركيب (ليس) من (لا + اسم معناه الوجود) ذهب المحدثون[4] مثل: برجشتراسر وبعض اللغويين العرب، مع اختلاف في بعض تفصيلات التركيب.

(مهما):

ونشأت هذه الأداة من تركيب (ما + ما)، أي: إنّ أصلها أُحادي، ثمّ تحوّلت بالمخالفة إلى (مهما). وعلى الرغم من شيوع رأي الخليل بتركيبها بين نحاة العربية، لكنهم اختلفوا معه في الأجزاء المركّبة، فذهب الخليل إلى أن العرب " زادوا (ما) على (ما) كما يزيدون ما على متى فصار (ماما) فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين فأبدلوا من الألف هاءً فقالوا (مهما) إذ الألف والهاء من مخرج واحد "[5]، وذهب سيبويه والأخفش إلى أنّها مركبة من اسم الفعل (مه) و(ما) الشرطية[6]. وانتصر برجشتراسر لرأي الخليل بقوله: "... فتصير: (مهما) بدل: māmā "[7]، وهذا ما رجّحه بعض المحدثين[8].

وهناك كثير من الأدوات النحوية التي اتفق القول في تركيبها بين بعض النحاة وبرجشتراسر، مثل: (لكن)، و(لم)، و(كم)، أعرض الباحث عنها طلباً للإيجاز.

3. معرفة الصوامت الأصول:

إن معرفة أصول الكلمة من الزوائد مما يقوم به المنهج المقارن، حتى صارت الصوامت الأصول للكلمة من معايير معرفة المشترك السامي[9]. وإن أثر المنهج المقارن في تأصيل كثير من المواد اللغوية في المعجم

---

(1) ظ: مدرسة الكوفة: 216، وفقه اللغة المقارن: 65، ودراسات لغوية مقارنة: 407، والإشارات النحوية، الأزهر الزناد : 265.

(2) ظ: دراسات لغوية مقارنة: 212، وظ: 408.

(3) لسان العرب(ل ي س) : 11/3 .

(4) ظ: التطور النحوي: 169، ومدرسة الكوفة: 217، 219، والخليل: 203، ولحن العامة والتطور اللغوي: 373، والفعل زمانه وأبنيته: 66، وفقه اللغة المقارن: 69، والنحو العربي نقد وبناء: 82 ، 176–177، والتطور اللغوي التاريخي: 122، والدراسات اللغوية عند العرب: 473–474، والحقائق التاريخية: 139، وبحوث في الاستشراق واللغة: 60، والإشارات النحوية: 384–388، ومن تراثنا اللغوي القديم، طه باقر: 54.

(5) شرح المفصّل: 8/4.

(6) ظ: كتاب سيبويه: 59/3–60، وشرح الكافية: 88/4. وللمزيد عن تركيب (مهما) والخلاف فيه ظ: المقتضب: 48/2، والأصول في النحو: 159/2، وارتشاف الضرب: 1863/4–1864، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 11/4.

(7) التطور النحوي: 184.

(8) ظ: فقه اللغة المقارن: 71، والإشارات النحوية: 208–209.

(9) ظ: دراسات مقارنة في المعجم العربي، د. السيد يعقوب بكر: 3، ونظرية الصيغة الأولى: 33. وللإطلاع بصورة أكبر على أثر المقارنة في تصحيح جذور بعض الكلمات ظ: تأصيل الجذور السامية: 77–98.

العربـي، لـم يمنـع أن ينـوّه كثيـرٌ مـن المحـدثين المهتمـين بالمقارنـة بمكانـة هـذا المعجـم وأهميّتـه فـي المقارنـة المعجمية[1]. ومن تطبيقات هذا النوع من التأصيل المعجمي:

الكلمة	جذرها في المعجم العربي	جذرها بعد المقارنة
تابوت[2]	(ت و ب)	(ت ب ت)
تلميذ[3]	(ت ل م ذ)	(ل م د)
رُكبة[4]	(ر ك ب)	(ب ر ك)
زِنديق[5]	(ز ن د ق)	(ز دّ ق)
سنبلة[6]	(س ن ب ل)	(س بّ ل)
قنفذ[7]	(ق ن ف ذ)	(ق بّ ذ)
كوكب[8]	(ك ك ب)	(ك ب ك ب)
	(ك و ب)	
	(و ك ب)	
محراب[9]	(ح ر ب)	(ح ر م)

---

(1) ظ: اللغة العربية في إطار اللغات السامية، ف. فيشر: 44، وحاجتنا إلى معجم تأصيلي شامل ومقارن، بنيامين حداد: 255، ضمن كتاب (الواقع اللغوي العربي القديم)، والمعجم السرياني، نشأته، ومنهجيته، بنيامين حداد: 475، ضمن كتاب (المعجمية العربية)، والثروة اللغوية العربية، أنطوان شال: 32، ضمن كتاب (الأساس في فقه اللغة العربية) .

(2) ظ: لسان العرب: 233/1، التطور النحوي: 226. وقد تنبّه ابن بري (ت 582هـ) على أصالة التاء الثانية، وهو ما ذهب إليه أكثر القرّاء، وهو أيضاً اختيار المصحف العثماني. ظ: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس : 278/1 ، والتنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، ابن بري، (ت و ب): 45/1 ، والكشاف: 293/1، والبحر المحيط: 261/2.

(3) ظ: لسان العرب: 478/3، والتطور النحوي: 222، ونشوء اللغة العربية: 94، والبحث: 86.

(4) ظ: لسان العرب:433/1، والتطور النحوي: 36، 55، ونشوء اللغة العربية : 106، والتطور اللغوي: 58، وتطبيقات في المناهج اللغوية: 54، والمدخل إلى علم اللغة: 213، وتأصيل الجذور السامية: 87 ، وعلم الدلالة المقارن : 114 .

(5) ظ: لسان العرب: 147/10، والتطور النحوي: 225–226.

(6) ظ: لسان العرب: 348/11، والتطور النحوي: 34، وفقه اللغات السامية: 72، وتاريخ اللغات السامية: 248، والتطور اللغوي: 38، والقاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم: 260.

(7) ظ: لسان العرب: 505/3، والتطور النحوي: 34.

(8) ظ: الصحاح (ك ك ب): 213/1 ، ولسان العرب (ك و ب) و(و ك ب): 720/1 ، والتطور النحوي: 97، وفقه اللغات السامية: 74، والقاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم: 466.

(9) ظ: لسان العرب: 305/1، والتطور النحوي: 217 .

مدينة[1]	(م د ن)	(د ي ن)

4. تحديد الحجم الكمي للجذر:

إنّ الكلمات المتكوّنة من جذور ثلاثية هي الغالبة في اللغة العربية. وقد أيّدت هذه الحقيقة: حوسبة جذور المعاجم العربية[2]. ومحاولة رد علماء العربية لبعض الكلمات إلى الجذر الثلاثي، كان إمّا لجعل هذه الحقيقة مطردة، أو لقلّة معرفتهم بمعاجم اللغات السامية. وتطبيقات المقارنة السامية أظهر ما يأتي:

1. كلمات أحادية الجذر وليست ثلاثية، يقول برجشتراسر عن الأسماء الأحادية ومنها (فو): " اسم محتوٍ على حرف واحد فقط هو (فو) " [3]، وعُدّت هذه الكلمة من المشترك السامي[4]. و(فم) عند المعجميين المعجميين العرب ثلاثية من مادة (فوه)[5]. أما الميم التي لحقت الكلمة " فيمكن أن تكون راسباً من رواسب ظاهرة التمييم، وهي تقابل التنوين في بعض اللغات السامية " [6]، ومنها العربية، ثمّ تنوسي أصل (الميم) فعُدَّ من أصل الكلمة، وراحت تظهر عليه الحركات الإعرابية والتنوين. وقد أصاب السيوطي[7] حين وضع كلمة (فم) مع الكلمات التي زيدت في آخرها (ميم).
2. كلمات ثنائية الجذور وليست ثلاثية، منها:

أ. ما يُسمّى بالأسماء الستة، نحو: (أبو، أخو، حمو...)، ويرى نحاة العربية هذه الكلمات من أصل ثلاثي[8]، وهو ما رجّحه محمد حسين آل ياسين[9]. ويذهب المنهج المقارن إلى ثنائية هذه الكلمات، الكلمات، يقول براجشتراسر: " ومن الأسماء الثنائية ما آخره حركة ممدودة، وهي بعض أسماء القرابة، نحو (أبو) ، و(أخو) ، و(حمو) ..." [10]. ويُرجّح الباحث، موافقاً من سبقه، أن الحركة

---

[1] ظ: لسان العرب: 402/13، والتطور النحوي: 224–225، وعلم اللغة العربية: 209، والمعجم السرياني: 474، والبحث: 89 . وقد عَدّ مختصون كلمة (مدينة) من المشترك السامي من الجذر (دين) بمعنى: حكم وقضى ، ظ: علم اللغة المقارن: 43، ومعجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية: 177.

[2] ظ: إحصاءات الكومبيوتر لجذور اللغة العربية، د. أحمد مختار عمر: 77، 87، (الجدول)، ضمن كتاب (بحوث في اللغة والأدب).

[3] التطور النحوي: 96. وعن أحادية جذر (فو) ظ : علم الدلالة المقارن : 115 ، 183 ، 198 ، 215 .

[4] ظ: التطور النحوي : 209، وتاريخ اللغات السامية: 251، وعلم اللغة العربية: 207.

[5] ظ: الصحاح: 2244/6–2245، ولسان العرب: 525/13.

[6] علم اللغة العربية: 207، والمدخل إلى علم اللغة: 214. وقد ذهب إبراهيم مصطفى إلى الأصل الأحادي لـ(فو) من غير أن يستعمل المنهج المقارن. (ظ: إحياء النحو: 109).

[7] ظ: المزهر: 258/2.

[8] ظ: الإنصاف: 17/1–33، والتبيين عن مذاهب النحويين : 193–200، وهمع الهوامع: 38/1–39.

[9] ظ: الدراسات اللغوية عند العرب: 473.

[10] التطور النحوي: 96، وللإطلاع بصورة أكبر ، ظ: والمعجم اللغوي التاريخي (المقدمة: 28) ، علم الدلالة المقارن : 117، 175، 186، 263 –264 .

الطويلة التي تلحق هذه الكلمات إنما هي زوائد لا علاقة لها بالأصل السامي المشترك الذي يتكوّن من صامتين، وقد يُفسّر الشكل الثلاثي لأسماء ثنائية سامية مشتركة مُغرقة في القِدم، بأنها تمثل اتجاهاً في التطور نحو الثلاثية؛ لتماثل النمط الثلاثي السائد لأغلب الكلمات العربية[1]. ولعل فيما نُقل عن المازني (ت 229هـ) بأن الحركات الطويلة في الأسماء الستة، " نشأت عن إشباع الحركات " [2]، وما ذهب إليه ابن جني من أن مطل الحركة يُنشئ حرفاً[3]، يُؤكّد ثنائيتها.

ب. كلمة (اسم) و(أخْت وبنْت). أما كلمة (اسم)، فقد انشغل علماء العربية: بصريين وكوفيين بردّها إلى جذر ثلاثي (السمو) أو (الوسم)[4]. وقد أثبت المنهج المقارن ثنائية (اسم) بأمرين، أولهما ورود هذه الكلمة في اللغات السامية بصامتين هما الشين والميم، وقد تغيّرت الشين السامية إلى (سين) في العربية[5]. وثانيهما تفسير مجيء همزة الوصل لا عوضاً عن محذوف هو (لام الكلمة أو فاؤها)[6] فاؤها)[6] ، وإنما " لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وُجد مثل هذين الصوتين، في صيغة ما، نشأت حركة جديدة... هي في العربية: الكسرة، مثل bin ← ... ibnun (ابنٌ)..." [7].

أما الكلمتان (أخْت) و(بنْت)، فعلماء العربية لا يرون التاء فيها للتأنيث، بل بدلاً من لام الكلمة المحذوفة، والذي يمنعهم من عد هاتين التاءين للتأنيث هو سكون ما قبلهما، وقد اشترطوا أن يكون ما قبل تاء التأنيث مفتوحاً دائماً[8]. لذلك يجدهما الباحث في المعجم العربي تحت الجذر (أخو) و(بنو)[9]. ويرى المنهج المقارن تاء (أخت) و(بنت) للتأنيث، يقول برجشتراسر: " ونحن نعرف أن (الأخ) و(الابن) من الأسماء القديمة جداً، التي مادتها مركّبة من حرفين فقط، لا من ثلاثة، وأن التاء وإن لم تسبقها فتحة، هي تاء التأنيث، فهي في غير العربية، وخصوصاً في الأكدية والعبرية، كثيراً ما لا فتحة قبلها " [10]. ونتيجة لما أثبته المنهج المقارن من ثنائية (أخت) و(بنت)، وأن

---

[1] ظ: الحضارات السامية القديمة : 421 (هوامش المترجم) ، وعلم اللغة العربية: 206، وفي تاريخ العربية: 168.

[2] الإنصاف: 17/1، ظ: والتبيين عن مذاهب النحويين: 194.

[3] ظ: الخصائص: 2/315-316.

[4] ظ: الإنصاف: 1/6-16، والتبيين عن مذاهب النحويين: 132-138. ويشتق المعجم العربي (اسم) من مادة (س م و) ظ: لسان العرب: 401/14.

[5] ظ: التطور النحوي: 55، وتاريخ اللغات السامية: 244، وعلم اللغة العربية: 201، 207-208، وفقه اللغة المقارن:59، وعلم اللغة المقارن:64-65، 107-108، 125-127،وعلم الدلالة المقارن: 265.

[6] ظ: الإنصاف: 8/1.

[7] فقه اللغات السامية: 73، وظ: 43.

[8] ظ: كتاب سيبويه: 221/3، 362-363، وسر صناعة الإعراب: 165/1-166، والخصائص: 200/1-202، وشرح المفصل:55/1، 39/10. ولسيبويه رأي آخر في تاء (أخت) و(بنت) إذ يعدّهما للتأنيث في موضع ثالث في كتابه . وتكلّف ابن جني في التسويغ له.(ظ: كتاب سيبويه: 317/4، والخصائص: 200/1).

[9] ظ: لسان العرب: 21/14-22، 89-90.

[10] التطور النحوي: 51 و ظ: 115. للإطلاع على ثنائية (أخت ، وبنت) ، ظ: علم الدلالة المقارن : 118 ، 252 .

تاءهما للتأنيث، فقد صاغ رمضان عبد التواب هذه القاعدة بشمولية أكثر، فقال عن تاء التأنيث: " يفتح ما قبلها دائما مثل: كبيرة وصغيرة ولحية ورقبة، إلاّ في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف، فيأتي ما قبلها ساكناً، في مثل (بِنْت) مؤنث (ابن) و(أخْت) مؤنث (أخ) في اللغة العربية"[1].

المقارنة التاريخية

وجد الباحث ظواهر لغوية كثيرة لا يمكن دراستها في ضوء المنهج المقارن لوحده، بل لا بُدَّ أن يُضمّ إليه المنهج التاريخي، وعُرف هذه المنهج المزدوج بالمقارنة التاريخية. ولعلّ هذا ما يُفسّر لنا لماذا يرى بعض اللغويين "أن المقارنة بين اللغات تبقى بلا معنى حتى توضع في سياق تطوري"[2]. وليس هذا بغريب؛ لأن كل العلوم في القرن التاسع عشر كانت ذات طابع تاريخي[3]. وسيعرض الباحث بعضاً من هذه الظواهر.

1. الإعراب:

اتّفق المختصون[4] بمقارنة الساميات على أن الإعراب سامي الأصل، لم تحتفظ ببقائه سوى العربية والأكدية، ومن ثمّ زيدت الأوغاريتية بعد اكتشافها سنة 1929[5]. وبهذا الصدد يقول يوهان فك: " لقد احتفظت العربية الفصحى، في ظاهرة التصرّف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية– باستثناء البابلية القديمة– قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي " [6]. ولقد صار قدم ظاهرة الإعراب في الساميات ما يجعلها أصلاً مشتركاً للسامية الأم ، ويزيد محمود فهمي حجازي هذه الحقيقة بتقريره أن " الظواهر المشتركة في العربية والأكادية، لا يمكن إلاّ أن تكون موروثة عن اللغة السامية الأولى التي خرجت عنها كل اللغات السامية " [7].

والإعراب في ضوء المقارنة التاريخية يُظهر النتائج الآتية:

أ. لم يبقَ منه في الحبشية والآرامية سوى آثار وبقايا لا يلحظها إلاّ الدارسون المختصون[8]، لذلك رأوا هؤلاء اتجاه أكثر اللغات السامية من الإعراب إلى البناء، حتى زال أكثره زوالاً تاماً[9].

---

[1] المدخل إلى علم اللغة: 256 .

[2] أعلام الفكر اللغوي: 244/1، وللمزيد ظ: مدخل إلى علم اللسان: 13، 16.

[3] ظ: البحث اللغوي: 26.

[4] ظ: فقه اللغات السامية: 100، والتطور النحوي: 116.

[5] ظ: فصول في فقه العربية: 384، وفقه العربية المقارن: 48.

[6] العربية: 15.

[7] علم اللغة العربية: 193، وظ: المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية: 158.

[8] ظ: التطور النحوي: 116، وفقه العربية المقارن: 49.

[9] ظ: تطبيقات في المناهج اللغوية: 212.

ب. تطوّر الحركة الإعرابية من صوائت طويلة إلى صوائت قصيرة، ولم يُحتفظ بطولها إلاّ في حالات قليلة، أو في الوقف والقافية[1].

ج. لم تحتفظ العربية بنظام الإعراب فحسب، بل وسّعت هذا النظام، وانفردت بتعميمه وتنظيمه، فأُعرِب فيها ما لم يكن مُعرباً في الأصل المشترك، حتى ظهر من صور هذا التعميم إعراب الخبر والمضاف وتنوّع صور إعراب الفعل المضارع[2].

ولعل ما تُظهِره ظاهرة الإعراب في ضوء المقارنة التاريخية تُبيّن أن الإعراب ليس قصة اختلقها النحاة العرب، كما يرى إبراهيم أنيس [3] .

2. أداة التعريف:

يقول بروكلمان: " لم تكن اللغة السامية، تملك في الأصل، رمزاً أو أداة معيّنة للتعريف. وقد حافظت الآشورية والحبشية، على ذلك الأمر... وفيما عدا ذلك، يوجد للتعريف في العربية: الأداة (ال)، وفي العبرية الأداة (hā) اللتان توضعان في أول المعرّف، وفي العربية الجنوبية الأداة (n) وفي الآرامية الأداة (ā) اللتان توضعان في آخر المعرّف. غير أنه في السريانية، فقدت (ā) قوتها التعريفية، وأصبحت النهاية العادية للاسم، ولا تدلّ على التعريف..." [4]. ومن هذا النص وغيره يمكن تصنيف اللغات السامية بحسب موقع أداة التعريف ونوعها:

بالبداية   العبرية (ها) ←
             العربية (ال) ←

بالنهاية   السبئية (ن)[*] ←
             الآرامية (ها) ←

ومما تُظهِره المقارنة التاريخية:

---

[1] ظ: فقه اللغات السامية: 100–101، ونظرية الصيغة الأولى: 120.

[2] ظ: التطور النحوي: 89، 116، والمدخل إلى دراسة النحو العربي: 36.

[3] ظ: من أسرار اللغة: 183.

[4] فقه اللغات السامية: 103 وظ: 29، والتطور النحوي: 119، 143–144، واللغات السامية: 26–27، 71، 93، وتاريخ اللغات اللغات السامية: 23–24، 164،158، 226. وما يأخذه الباحث على بروكلمان ذكره= =أداة التعريف في الآرامية (ā)، والأدق أنها (hā) تطوّرت في السريانية إلى (ā) (ظ: التطور النحوي: 118–119، 143–144، والمدخل إلى علم اللغة: 244). وما يأخذه الباحث على برجشتراسر عدم ذكره أداة تعريف للعربية الجنوبية (ظ: التطور النحوي: 143). وقد ذُكر لها أداتان للتعريف : اللاحقة (ن) والسابقة (أم) (ظ: المدخل إلى علم اللغة:242، وقواعد العربية الجنوبية: 58، والمختصر في علم اللغة العربية الجنوبية، أغناطيوس غويدي :14).

[*] وتوجد في بعض اللغات اليمنية القديمة أداة تعريف أخرى هي (أم) نُسبت إلى حمير، واستعملتها قبيلتي الأزد وطيّئ، ولولا اختلاف موقعها عن أداة التعريف الأولى لكان يسيراً على الباحث أن يعد اختلافهما من قبيل تبادل الأصوات المتوسطة. للمزيد عن أداة التعريف (أم) ظ: المستشرقون والمناهج اللغوية: 74، وفصول في فقه العربية: 128–130.

أ. أن فكرة التعريف وأداته لم يكونا من الأصول المشتركة بين الساميات[1]، لذا طورت كل لغة أداتها التعريفية، وتنوعت في مواقعها أيضاً، ولذلك استنتج بعض المختصين تاريخاً لظهور التعريف في هذه اللغات، يقول خالد إسماعيل علي: "يمكننا أن نقول إن أداة التعريف هي من خصائص لغات الألف الأول ق. م"[2]. ومن الدارسين من عدَّ تأخر ظهور أداة التعريف دليلاً على تطوّر موقف الإنسان العقلي إزاء الشيء المعروف والشيء المجهول[3].

ب. أن بعض أدوات التعريف، مثل (ها) في الآرامية، فقدت بمرور الوقت قيمتها التعريفية، حتى صارت في السريانية فتحة طويلة في نهاية الاسم لا تدل على تعريف.

3. المطابقة العددية: لهجة (أكلوني البراغيث)

تؤدي المطابقة بين ركني الجملة، سواءً في الجنس أو العدد أو الإعراب أو الجهة أو التعيين، توافقاً في سياق الجملة العربية[4]. وتوجب العربية إفراد الفعل إذا كان فاعله مثنى أو جمعاً، وهذه هي القاعدة المطردة التي سارت عليها جُلّ شواهد العربية الفصحى. ولكن قد وردت شواهد لغوية من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، تطابق فيها الفعل والفاعل المتعدد، وأُصطلح على هذه اللهجة بـ(أكلوني البراغيث)، ونُسبت إلى طيّئ وأزدشنوءة وبلحارث بن كعب[5].

ويرى برجشتراسر أن التاء الساكنة والفتحة الممدودة والضمة الممدودة ونون النسوة في (فعلتْ، فعلتا، فعلا، فعلوا، فعلْن): " بعضها علامةً للمؤنث، وبعضها علامة للتثنية، وبعضها علامة للجمع، وليس فيها ضمير "[6]. ورأي برجشتراسر هذا يسهل معه تعليل لهجة (أكلوني البراغيث) وتوجيهها، وهو يقرب كثيراً من توجيه سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضربوني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالتْ فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة"[7]. ويعمّم المختصون[8]، هذه هذه اللهجة بالمقارنة التاريخية، على أغلب اللغات السامية ، وهي لغات كانت تُؤثِر المطابقة بين المُسند والمُسند إليه، سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية، ويلحق الفعل علامة التثنية والجمع، للفاعل المثنى والمجموع كما

---

[1] وقد سبق الباحث إلى هذا الاستنتاج بعض المختصين، على سبيل المثال ظ: اللغات السامية: 71، وعلم اللغة العربية: 197، وأداة التعريف في العربية، د. غالب المطلبي: 95، والمدخل إلى علم اللغة: 241، وتطبيقات في المناهج اللغوية: 149، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 164–171، ونظرية الصيغة الأولى: 101، 102.

[2] فقه لغات العاربة: 272.

[3] ظ: اللسان والإنسان: 114.

[4] للمزيد ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: 212–213، وتقويم الفكر النحوي: 181–183، 185–186.

[5] ظ: كتاب سيبويه: 20/1، 40/2–41، وارتشاف الضرب: 739/2.

[6] التطور النحوي: 81.

[7] كتاب سيبويه: 40/2.

[8] ظ: المدخل إلى علم اللغة: 300–301، 306–307، وبحوث ومقالات في اللغة: 67–72، وقواعد العربية الجنوبية: 124–125، وتطبيقات في المناهج اللغوية: 212، ودراسات في علم اللغة المقارن، محمد عبد الصمد دعيمة: 196–197، نقلاً عن مناهج الدرس النحوي: 184.

تلحقه علامة التأنيث. وقد حاول نحاة الفصحى أن يتأوّلوا هذه الظاهرة فعزوها إلى الأثر اللهجي، ولكنها بقيت في اللهجات العربية القديمة، وكذلك الحديثة، امتداداً للأصل السامي.

إن لهجة (أكلوني البراغيث) هي مرحلة زمنية في عمر الساميات كان الإسناد فيها يُجري مطابقة بين ركني الجملة (المسند والمسند إليه) في العدد بزيادة لواحق، مثل: (الفتحة الطويلة، والضمة الطويلة، أو النون المفتوحة)، وهذه زوائد مُفرّغة من معنى الضمير، وموقوفة على إدخال فكرة المطابقة النحوية الشكلية (اللفظية) بين طرفي الإسناد الأساسين وهما: الفعل والفاعل. ويُرجّح الباحث أن لهجة (أكلوني البراغيث) من العربية الصحيحة الفصيحة لجذرها السامي القديم، ولأنّ لها شواهد من العربية الفصحى، وكذلك لتسويغ بعض المحدثين[1] لمجيء هذه الظاهرة بالتوكيد أو بالتلوين الصوتي.

4. تغيّر الصوت السامي (P) إلى الصوت العربي (ف):

يقول بروكلمان: " في السامية الجنوبية (العربية والحبشية)، تحوّل الصوت الشفوي الشديد المهموس (پ) إلى الصوت الرخو المهموس (ف) " [2]. وتغيّر صوت (P) إلى (ف) ليس مقتصراً على بعض اللغات السامية، فقد تطوّر (P) في السنسكريتية واليونانية واللاتينية، وتحوّل إلى صوت (F) في الإنجليزية وسواها[3].

ومن أدلة تغيّر (P) في الساميات إلى صوت (ف) في العربية أن كلمة (فم) قد وردت في السامية الجنوبية بالفاء، وفي بقية اللغات السامية (P)[4]. وعدَّ رمضان عبد التواب هذا التغيّر من التغيرات التاريخية في في الأصوات[5].

والذي دعا إلى هذا التغيّر، تقارب هذين الصوتين في المخرج، وتشابههما في الهمس والترقيق، وإن اختلفا في رخاوة (ف) وشدّة (P)[6]. والصوت الأخير تشترك كلتا الشفتين في إنتاجه ، ولكن في إنتاج (ف) ترتفع الشفة السفلى حتى تلامس الأسنان العليا الأمامية[7] ؛ لذا هو الصوت الشفوي- الأسناني الوحيد في العربية . ومع اختلاف مخرجيهما بشكل يسير، واشتراكهما في صفتين، لم يكن من الصعب تغيُّر صوت (P) إلى (ف). وتنبّه علماء العربية على تقارب صوتي

---

(1) ظ: في التحليل اللغوي: 256–258، ومن وظائف الصوت اللغوي: 96.

(2) فقه اللغات السامية: 51، وظ: 69، التطور النحوي: 23، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: 49، 79 (جدول صوامت السامية الأم)، والمدخل إلى علم اللغة: 213–214، وقوانين المقابلات الصوتية في اللغات السامية: 84–85، 87.

(3) ظ: علم اللغة المقارن: 56–57.

(4) ظ: التطور النحوي: 23، وتاريخ اللغات السامية: 251، وعلم اللغة العربية: 200–201، وفقه العربية المقارن: 189، وعلم اللغة المقارن: 63.

(5) ظ: التطور اللغوي: 17–18.

(6) ظ: فقه اللغات السامية: 39، والتطور النحوي: 13–14، 21.

(7) ظ: أساسيات علم الكلام: 183، 196.

(P) و(ف)، فسمّى سيبويه (P): الباء التي كالفاء[1]، وقابل الجواليقي (ت 540هـ) بينهما في تعريب الكلمات التي تحتوي الپاء الفارسية ، فقال : " وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء فاءً " [2].

---

(1) ظ: كتاب سيبويه: 432/4.

(2) المعرب: 7، وظ: 243، 247، و(هامش المحقق: 9).

الخاتمة

يمكن للباحث القول: إن بحثه وضع دراسات المستشرقين الألمان موضعها الصحيح في إطار الدراسات اللغوية الحديثة. ويُعدّ نقداً ومراجعة لمُنجزهم اللغوي في دراسة العربية. ابتعد الباحث فيه عن الصراع الفكري بين المتشددين من المستشرقين ، ودُعاة الصحوة الإسلامية. ومن اختار الشق اللغوي في دراسات المستشرقين، ولاسيما الألمان منهم، فقد نأى ببحثه عن المماحكات الإيديولوجية. وتنقسم الخاتمة على نتائج: عامة وخاصة، ومقترحات يوصي الباحث بها.

النتائج العامة

5. ردَّ الباحث كثيراً من إسقاطات المستشرقين الألمان، وأهمها:
   أ. مركزية الحضارة اليونانية وأثرها في نشأة النحو العربي.
   ب. مفاهيم النظرية اللغوية الغربية ومصطلحاتها.
   ج. مشابهة التنقيح المتأخّر للكتاب المقدّس بعهْدَيه بنشأة القراءات القرآنية وتعدّدها.
6. الخروج برؤية تكاد تكون شاملة للمنجز اللغوي للمستشرقين الألمان وجديده.
7. الاتجاه في دراسة الاستشراق باتّخاذ معيار المواطنة، للوصول إلى تقويم أبين عن كل مدرسة استشراقية.
8. الكشف عن تأثّر المستشرق الألماني بالحركة الفكرية في بلده أو في أوربا، ولاسيما أن ما يكتبه موجّه للقارئ الغربي المُهتم. وهذا التأثّر ظهر في الموضوعات والمناهج والاهتمامات وسواها.

النتائج الخاصة

1. صحّح الباحث القول بعدم معرفة أوربا باللغة العربية قبل بدء التبشير والاستشراق.
2. خصَّ الباحث المدخل للاستشراق الألماني بالشق اللغوي، موضحاً فيه عوامل تطوّره، وبدا له أن هذا الاستشراق لم يكن جامداً على اهتماماته ، وموضوعاته ، وأدواته المنهجية، بل كانت تتطوّر وتنمو. وتتبّع الباحث خصائص دراساته التي تتعلّق بالمنهج والموضوع.
3. لم تكن الصلة بين أجيال المستشرقين الألمان مقطوعة ، بل كانوا حلقات متّصلة ، وشكّل مَن دَرَسَهم الباحثُ حلقتين من أبرز ثلاث حلقات في تاريخ الاستشراق الألماني.
4. كشف الباحث أثر الاستشراق الألماني في اتجاهات الدراسات اللغوية وتجديدها متتبّعاً بداياته منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.
5. صحَّ لدى الباحث عدم الإكثار من دوافع نشأة الدراسات اللغوية عند العرب مقتصراً على الدوافع الدينية ، والحاجات التعليمية موافقاً نولدكه ، وفيشر ، وبروكلمان.
6. بيّن الباحث أهمية المعجم العربي عند المستشرقين الألمان، وأصالة كتاب (العين) عند أكثرهم. واستدلّ على أصالة الدرس الصوتي مخالفاً شاده ، وبروكلمان.
7. صُحّحت بعض آرائهم في المعجم العربي كنقد معاجم الموضوعات، وتحديد سبب تأليف (العين)، ومسوّغات اختلاف مدارسه.

8. كثيراً ما ردَّ الباحث نقدهم معيارية علماء العربية، سواء أكان في تأليفهم المعجم العربي، أم رواية اللغة.
9. فطن الباحث إلى إصرار بعض المستشرقين الألمان على تفنيد جهود أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه، ووصف كتاب سيبويه بأنه أول جهد نحوي، يفتح الباب إلى تبنّي الأثر الأجنبي. ونفى الباحث أثر الفلسفة اليونانية ، ومنطق أرسطو في نشأة الدراسات اللغوية مؤخّراً إيّاه حتى القرن الرابع للهجرة.
10. عزا الباحث– موافقاً يوهان فك– الخلاف النحوي إلى اختلاف المنهج ، والتنافس، وردَّ رأي بروكلمان في إرجاعه إلى المنافسة بين المبرّد ، وثعلب.
11. كشف الباحث عن اتفاق المستشرقين الألمان على كون الفصحى في الجاهلية لغة فنية معربة، تعلو على اللهجات ، وأنّ استعمالها في الشعر الجاهلي– كما ذهبوا– صيّر الفروق اللهجية قليلة. وهذا دليل منهم في رد دعواهم بـ(تنميط العربية) من خلال طمس النحاة لمظاهر الاختلاف في الرواية تمهيداً لتقعيدها، فضلاً عن أدلة أُخر ذكرها الباحث.
12. قوَّم الباحث محاولة برجشتراسر في رصد المعرّب القرآني آخذاً عليه بعض المآخذ.
13. استُثمر (رسم المصحف) من ثلاثة أوجه:

<u>الأول</u>: اتّخذه الباحث دليلاً على وقوع المعرّب في القرآن الكريم.

<u>الثاني</u>: جعله وثيقة لغوية مهمة تُشير إلى مرحلة من مراحل الكتابة العربية، وفي ضوئه فسَّر بعض الظواهر اللغوية في القرآن الكريم.

<u>الثالث</u>: فنَّد أيّة علاقة له بنشأة القراءات.

14. كشف الباحث عن اهتمامهم باللغة ظاهرة صوتية، ممّا نتج عنه في دراساتهم:

أ. التفريق بين الصوت والحرف، وانبنى عليه عدُّ الواو والياء المديتين والألف حركات طويلة، بل سمّى برجشتراسر الواو والياء المديتين ضمة وكسرة، وغير المديتين واواً وياءً.

ب. تغيُّر توصيف بعض الظواهر اللغوية، فصار حذف (حرف العلة) تقصيراً، وإبدال تاء التأنيث هاءً غلقاً للمقطع، والتخفيف ، وكراهية توالي المتحركات ، والإشباع ،والتقصير نبراً.

ج. معالجة بعض الظواهر النحوية والصرفية تحت البناء المقطعي من قبيل التقاء الساكنين وجزم المضارع واتصال الماضي بتاء التأنيث، وتغيير صوغ جمع المؤنث السالم بمد الفتحة القصيرة قبل تاء التأنيث.

د. استثمار القوانين الصوتية في تعليل التغيّر الصرفي والنحوي، وتوحيد التغيّرات تحت عنوان واحد، مثل جعل: كسر نون المثنى وكراهية توالي الأمثال ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وسواها، تحت عنوان المخالفة.

15. كشف الباحث عن اهتمامهم في بناء الكلمة بمبدأ (الإلصاق)، فنتج عنه:

أ. دخول الحركة الإعرابية التحليل الصرفي، بوصفها لاحقة صرفية.

ب. صوغ اسم الفاعل من ماضي الفعل الرباعي بزيادة ميم.

ج. صوغ الفعل المضارع من فعل ألأمر.

د. وصف ضمائر الرفع المتصلة بأنها لواحق صرفية لصوغ الماضي.

هـ. وصف أحرف المضارعة بسوابق لصوغ المضارع.

16. وأدّى اهتمامهم بالشكل معياراً صرفياً إلى النتائج الآتية:

أ. دخول تغيّر الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول التحليل الصرفي؛ لأنه تغيّر من حيث: الجهة والإعراب والجنس والعدد.

ب. عد صيغة (تفعلْنَ، يفعلْنَ) من الأفعال الخمسة.

ج. تبنّي الزمن الصرفي (زمن الصيغة)، وهو الذي تؤديه لواحق الماضي وسوابق المضارع.

د. تجريد الفعل من معاني اللواصق، وتصنيفه شكلياً بحسب تشابه لواصقه، نحو (افتعل، تفعّل، تفاعل). وبهذا فصل بين المعنى والمبنى في الصرف.

هـ. إهدار القيمة الوظيفية لضمائر الرفع المتصلة وجعلها مع الفتحة القصيرة وتاء التأنيث الساكنة لواحق بناء الماضي.

و. هيمنة الاهتمام بالشكل على صوغ المصطلح الصرفي لديهم.

17. ونتج عن إيثار برجشتراسر المعنى في المستوى التركيبي:

أ. تقسيمه الجملة العربية باعتماد نوع المُسند لا موقعه.

ب. عدّه خبر (كان) حالاً، والحال صفة كالتوابع.

ج. دراسته المفَّرق وجمعه كما في أسلوبي: الاستفهام والنفي.

د. مساواته بين أسلوبين إنشائيين، هما: (إيّاك والأسد) و(احذر الأسد).

18. بدا للباحث أن إعادة تقسيمهم للكلمة العربية، كان الدافع إليه إمّا التأثّر بالنظرية الغربية أو المعايير المشتركة المنبثقة عن الدراسات السامية المقارنة.

19. سوّغ الباحث ذهاب النحاة إلى فعلية الجملة (ظهر الحق) واسمية (الحق ظهر).

20. وافق الباحثُ برجشتراسر في:

أ. تعليله في عدم دخول الباء على خبر (بشرا) و(أمهاتهم)، بكونهما ليسا وصفين.

ب. تفريقه بين أساليب انفعالية، وأخرى عقلانية، ووجد الباحث فيه حلاً في عدم انطباق القسمة المنطقية للكلام على بعض (الجمل غير الإسنادية) مع اشتمالها على معنى تام، ومن ثمّ لا يجوز البحث عن أركان الإسناد كما يفعل نحاة العربية في جمل: النداء والتعجّب والتحذير وسواها.

21. رُفِضت بعض أحكام برجشتراسر، أبرزها:

أ. جزم المضارع إذا دلّ على الزمن الماضي.

ب. (كان) و(ضمير الفصل) و(الباء) من الروابط.

ج. ندرة أسلوب الاستفهام محذوف الأداة.

د. وصف صيغة النهي (لا تفعل) نفياً للأمر.

22. ظهر ارتباط كل منهج طبّقه المستشرقون الألمان بالحركة العلمية والفكرية السائد في بلدهم. فالمقارنة كانت سمة علمية للتفكير العلمي ومفتاحاً لفهم التغيّر. والمنهج التاريخي ازدهر بسبب النزعة التطوريّة. أما المنهج الوصفي فدعا إليه: المنهج التجريبي والفلسفة الوضعية.

23. ميّز الباحث نظامين للمنهج الوصفي، نظام خارجي، شمل تحديد مستوى الأداء، والاهتمام بالجانب الصوتي من اللغة، ونقد المعيارية. ونظام داخلي، تضمّن أسس المنهج العلمي، وهي: الاستقراء والتصنيف والاصطلاح والتقعيد.

24. في التصنيف، كُشِف عن احتكام واضح للمستشرقين الألمان إلى الشكل أو الوظيفة أو كلاهما، في وصف العلاقات اللغوية المتشابهة.

25. وفي المصطلح، اتّضحت وصفيتهم في إطلاق مصطلحات: صوتية وصرفية ونحوية في قبال المصطلح العربي القديم. وكانت مصطلحاتهم على العموم إما غير دقيقة أو واهمين فيها أو متأثرة بمصطلحات النظرية الغربية، ولاسيما مصطلحات بروكلمان. أما مصطلحات برجشتراسر الصوتية فكانت تُشير إلى طبيعة الصوت وما يُحدثه من أثر. ومصطلحاته الصرفية هي أقرب إلى الصرف العربي. أما مصطلحاته النحوية، فقد حرص أن تُشير إلى القدر المشترك من العمل والوظيفة.

26. وفي التقعيد، استعملت حقائق اللغة في وصفها وتقعيدها ودراستها لذاتها بذاتها.

27. علّل الباحث ضمور المنهجين: التاريخي والمقارن في التراث اللغوي، على الرغم من الإشارات المقارنة أو ما يمكن أن يُعدّ اتجاهاً تاريخياً. وهذان المنهجان أهم المناهج التي اتّصفت بها دراسات المستشرقين الألمان.

28. خطّأ الباحث يوهان فك في بعض أحكامه، ومنها:

أ. تحديده المبكّر في ظهور (الأسلوب المولّد).

ب. تسميته (الأسلوب المولّد) بالعربية المولّدة.

ج. وصفه كل تغيّر بأنه مولّد وإن كان لحناً أو رطانة أعجمية أو لهجة عامية.

29. وافق الباحث على رأي المستشرقين الألمان، ولاسيما فيشر ويوهان فوك وبرجشتراسر، بأهمية المصادر النثرية والشعرية من خارج عصر الاستشهاد، مثل: دواوين الشعراء المولدين، وكتابات غير المسلمين وترجماتهم، ولغة المؤرخين والجغرافيين؛ لإعطائها صورة واضحة عن تغيّر العربية في تاريخها الطويل، وقد دخلت هذه الأهمية الواقع العملي حين أُستعين بها مصادر للأسلوب المولّد أو المعجم التاريخي أو التغيّر اللغوي.

30. المستشرقون الألمان من أوائل من أشار إلى تغيّر وصف الأصوات. واقترح الباحث عدم دراسة تغيّر كل صوت منفرد لوحده، من غير مراعاة لما قبله وما بعده من الأصوات. ونتج عن هذا الاقتراح أن الصوت لا يتغيّر إلاّ إذا فقد ملمحه التمييزي، أو شاركه فيه صوت آخر.

31. اكتشف الباحث سير التغيّر الصرفي باتجاهين، أولهما القياس كثرةً وتوهّماً، وثانيهما السهولة والتيسير.

32. أما التغيّر النحوي فانحصر في قسمين: الأول زوال الفروق الدقيقة في استعمال الأدوات، والثاني شيوع بعض الأساليب.

33. أكّد الباحث أهمية المعجم التاريخي للعربية، بل ضرورته. ذاكراً محاولات بعض الدارسين، أو المؤسسات العلمية الراعية.

34. وصف الباحث معجم فيشر، ورأى جديده يكمن في كونه المحاولة الثرية والأولى لصنع هذا المعجم. وكذلك ترتيبه المداخل ترتيباً داخلياً، مع محاولته عرض تطوّر كل كلمة وتأصيلها.

35. في منهج فيشر، كشف الباحث عن:

أ. تناقض فيشر بين دعوته النظرية بعدم تحديد زمن المادة اللغوية، وتحديدها عند التطبيق.

ب. عدم القبول بتمييزه بين الكلمات المُعرَّبة بتجريد ما تصرّف فيها العرب إلى ثلاثة صوامت، وإبقاء ما لم يتصرّف على أصواتها أصولاً كلّها.

ج. عدم الاقتناع بتسويغه إيراد شرح للكلمة العربية باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

36. في مادة المعجم، انتخب الباحث مادتين ليقوّمهما، وهما الهمزة أداةً، وكلمة (إبَّان). وكشف الباحث عن عدم التزام فيشر أحياناً بأُسسه التي ارتضاها ليغدو معجمه تاريخياً.

37. أجمع المستشرقون الألمان أن المنهج المقارن يُظهر المكانة المُميّزة للغة العربية في الدراسات السامية المقارنة. وبيّن الباحث أنه أوّل المناهج التي عرفها اللغويون العرب في العصر الحديث، من خلال دراسات: جرجي زيدان وجبر ضومط والكرملي.

38. كشف الباحث بالمنهج المقارن بعض التفسيرات الجديدة، والأحكام المبتكرة، لعلّ أبرزها:

أ. التنويه بخصائص للاسم وأخرى للفعل، انمازت بهما العربية وحدها.

ب. تأصيل بعض الظواهر، والكشف عن تركيب بعض أدوات المعاني، وتصحيح جذور بعض الكلمات وسواها.

39. اقترح الباحث أن تدرس بعض الظواهر اللغوية التي تجمّعت عنده بدراستها في ضوء المقارنة التاريخية، وطبّقها على: الإعراب، ولهجة (أكلوني البراغيث) وسواهما.

المقترحات

أولاً: إكمال دراسة المُنجز اللغوي للمستشرقين بأحد اتجاهين:

1. دراسة مستوى لغوي واحد في دراسات المستشرقين عموماً، كأن يكون (المعجم العربي في دراسات المستشرقين)، أو (البحث الصوتي في دراسات المستشرقين).
2. دراسة قضايا العربية وتاريخها في مدرسة استشراقية بعينها، مثل (البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الإنجليز) أو (الفرنسيين).

ثانياً: تدريس مادة الاستشراق اللغوي طلبة قسم اللغة العربية، أو على الأقل طلبة الدراسات العليا.

ثالثاً: ترجمة الأعمال اللغوية المهمة لكبار المستشرقين إلى اللغة العربية.

رابعاً: نشر التقاليد الأكاديمية للاستشراق الألماني، ومنها إهداء الكتب التكريمية لأحد أساتذة الجامعة ممّن يبلغ سن السبعين أو التقاعد.

خامساً : ابتعاث الطلاب المتفوقين للدراسة في المعاهد الاستشراقية الرصينة ولاسيما الألمانية ، وانتداب المستشرقين الموضوعيين ولاسيما الألمان للتدريس في الجامعات العراقية .

ملحق بتراجم أهم المستشرقين الألمان وسواهم

هذا ملحق بتراجم المستشرقين الذين ورد ذكرهم في البحث، لم يترجم لهم الباحث في الهوامش؛ لئلا تُثقل. ويودّ الباحث أن يشير بأنه واجه صعوبة في ترجمة بعضهم ولاسيّما المعاصرين ؛ لأن موسوعات تراجمهم تترجم لهم حتى مطلع القرن العشرين وتتوقف عنده. ورتّب الباحث من ترجم لهم ترتيباً ألف بائياً. وإذا كان المستشرق غير ألماني ذُكِرت جنسيته، ومن أُهمِلت فهو ألماني.

1. **أجنتس جولد تسيهر (1850–1921)**(1): مستشرق مجري، درس في جامعات لايبزغ، وبرلين ،وليدن، وتأثر بأستاذه فون كريمر. سافر إلى سوريا ومصر، وتتلمذ عند شيوخها وأبرزهم محمد عبده. من أعماله: (العقيدة والشريعة في الإسلام)، و(مذاهب التفسير الإسلامي).
2. **إدورد لين (1801–1876)**(2): مستشرق إنجليزي، سافر إلى مصر وعاش فيها ثلاث سنوات (1825–1828) وألف في أحوال معاصريه من المصريين، وترجم (ألف ليلة وليلة). أهم أعماله معجمه العربي (مدّ القاموس)، لم يتقيد بعصور الاحتجاج في مواده.
3. **آرثور شاده (1883–1952)**(3): تخرّج في اللغات السامية على أوغست فيشر في لايبزغ، وعين أستاذاً في هامبورج، وحاضر في الجامعة المصرية، ثم أصبح مديراً لدار الكتب المصرية. وأشهر أعماله رسالته للدكتوراه في: الدراسات الصوتية في كتاب سيبويه (1911). وله بعض المواد التي حرّرها في دائرة المعارف الإسلامية.
4. **إسرائيل ولفنسون (–)**(4): مدرس اللغات السامية في الجامعة المصرية، أشرف طه حسين على رسالته للدكتوراه (تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام) وطبعت سنة(1927). ويُعدُّ كتابه (تاريخ اللغات السامية ط1/1929) أول بحث أكاديمي في اللغات السامية يصدر باللغة العربية، وقد أصدرته لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة.
5. **أغناطيوس جويدي (1844–1935)**(5): مستشرق إيطالي،ألقى محاضرات في الجامعة المصرية في الأدب العربي ،وفقه اللغات العربية الجنوبية، وقد حضرها أبرز تلاميذه طه حسين واقتبس منها في كتابه (في الأدب الجاهلي). من أبرز أعماله تحقيقه (كتاب الاستدراك للزبيدي ت379هـ) و(كتاب الأفعال لابن القوطية ت367هـ) .
6. **ألبرت ديتريش (1912–)**(6): نال الدكتوراه سنة (1927)، وعين أستاذاً في جامعة جونتجن سنة (1959)، اعتنى بدراسة (البرديات) ،و(الكتابات العربية) ولاسيما في مصر. وحقق شيئاً من التراث الشعري

---

(1) ظ: المستشرقون: 3/ 906–908، وتاريخ حركة الاستشراق: 236–241.

(2) ظ: المستشرقون: 2/ 480–481.

(3) ظ: م. ن: 2/775.

(4) ظ: م. ن: 2/ 762.

(5) ظ: موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي: 212–217.

(6) ظ: الدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا (د. ميشال): 103–104.

العربي. وله دراسة في تاريخ الاستشراق الألماني بعنوان (الدراسات العربية في ألمانيا تطورها التاريخي ووضعها الحالي).

7. **إنطوان شبيتالر (1910–)**[1]: درس في جامعة ميونيخ وبراسلو عند كارل بروكلمان وبرجشتراسر، ثم خلف الأخير أستاذاً لكرسي الدراسات العربية في جامعة ميونيخ سنة (1949). له اهتمامات بالعربية المعاصرة والمعجم العربي.
8. **أوغست فيشر (1865–1949)**[2]: أتقن اللغات الشرقية عند توربيكه، وخلف سوسين بتدريسها في لايبزغ (1899–1930)، فتخرج عليه بها: شاده ،وجراف ،وبرجشتراسر. وقد نحا نحو فلايشر في العناية بفقه اللغة بوصفه أساساً لدراسة النصوص وتحقيقها. انتخب عضواً في مجمعي: القاهرة ، ودمشق. أهم أعماله: (المعجم اللغوي التاريخي).
9. **إيفالد فاجنر (–)**: مستشرق معاصر، ترجم سعيد حسن بحيري كتابه: (الشعر العربي القديم).
10. **إينو ليتمان (1875–1958)**[3]: أستاذ اللغات الشرقية في جامعة توينجن ، والجامعة المصرية وسواهما. اشترك في التنقيب في المشرق العربي ، والحبشة، وحرّر بعض مواد دائرة المعارف الإسلامية. انتخب عضواً في مجمع اللغة العربية في القاهرة، وكان خبيراً في نقوش اللهجات العربية الشمالية البائدة: (اللحيانية ، والثمودية ، والصفوية).
11. **براونلش (1892–1942)**[4]: تخرّج في اللغات الشرقية في لايبزغ على أ. فيشر. له اهتمام بالمعجم العربي، ولاسيما (كتاب العين) للخليل.
12. **بول كراوس (1904–1944)**[5]: حصل على الدكتوراه من جامعة برلين في العلوم الشرقية، ثم صار مدرساً فيها سنة (1933). انتدب سنة (1936) أستاذاً للغات السامية في الجامعة المصرية. وقد اهتم بـ(جابر بن حيان ت200هـ): تأليفاً فيه، وتحقيقاً لبعض أعماله. وعلى العموم، اعتنى بتاريخ العلوم عند العرب.
13. **بيتر باخمان (1936–)**[6]: نال الدكتوراه من جامعة جوتنجن سنة(1961). ثم درّس فيها من (1974–1978). كان مديراً للمعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت. اهتم بتاريخ الطب عند العرب، وبتاريخ العلوم عموماً. وقد ترجم مختارات من الشعر العربي الحديث إلى الألمانية.

---

(1) ظ: م. ن: 104.

(2) ظ: المستشرقون: 2/770–772، تاريخ حركة الاستشراق: 325. والباحث يكتب اسمه (أ. فيشر)؛ اختصاراً.

(3) ظ : المستشرقون: 2/784–787.

(4) ظ: م. ن: 2/762. وقد يعرب اسمه (بروينلش) أو (برونليخ) أو (براونلتش).

(5) ظ: م. ن: 2/763–765.

(6) ظ: الدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا (د. ميشال): 106.

14. **توربيكه (1837–1890)**[1]: تلميذ فلايشر، وأستاذ العربية وآدابها في جامعتي هايدلبرج ، وهاله. اعتنى باللهجات العربية الحديثة. من أعماله تحقيق (درة الخواص للحريريت516هـ)، ونشرها في لايبزغ سنة (1871). من تلامذته أ. فيشر.

15. **تيودور نولدكه (1836–1930)**[2]: تعلّم اللغات السامية والشرقية عند إيفالد في جوتنجن سنة (1853)، ونال الدكتوراه سنة (1856) عن رسالته (أصل وتركيب سور القرآن)، التي نشرت في اللغة العربية بعنوان (تاريخ القرآن). وهو أستاذ اللغات السامية والشرقية في أكثر من جامعة ألمانية. أشهر تلامذته: زاخاو ،وياكوب ،وبروكلمان. من كتبه المهمة: (اللغات السامية ط1887/1) ،و(نحو العربية الفصحى). وحقق كثيراً من الدواوين الشعرية والتراث العربي. التزم نولدكه أسلوباً علمياً صارما، لا يقبل معه إلا ما يقوم على المنطق، فكان ناقداً تاريخانياً، نفر من كل ما هو تأملي. ويمكن القول بأنه أهم مطبقي التاريخانية الألمانية من المستشرقين.

16. **جاشوا بلاو (–)**: مستشرق أمريكي معاصر. من أهم دراساته: (نشأة الازدواجية اللغوية في العربية) ، و(دراسة في أصول اللهجات العربية).

17. **جان كانتينو (1899–1956)**[3]: مستشرق فرنسي، درس العربية في باريس، وعين عضواً في المعهد الفرنسي بدمشق (1928–1932)، وقد عنى باللهجات العربية الحديثة، ثم عين أستاذاً لفقه اللغات العام ،واللغات السامية في كلية الآداب بالجزائر من(1933–1947)، ثم أستاذاً في مدرسة اللغات الشرقية. ومن مؤلفاته المهمة: (دروس في علم أصوات العربية).

18. **جوتهيلف برجشتراسر (1886–1933)**[4]: تلقى الفلسفة واللغات السامية على أ. فيشر، ونال الدكتوراه من من جامعة لايبزغ (1911) في استعمال (حروف النفي في القرآن)، وطبعها بتوسّع للمرة الثامنة سنة(1914). نال الأستاذية في اللغات السامية والعلوم الإسلامية سنة(1912) برسالته (معجم قرّاء القرآن وتراجمهم). عُرفت عنه اهتمامات بالقراءات القرآنية ، وتدوين اللهجات الشرقية الحديثة ، وتقعيدها ووضع الأطالس اللغوية لها، مثل: اللهجة الدمشقية ، واللهجة الآرامية الحديثة لـ(معلولا). أُنتدب لإلقاء المحاضرات في الجامعة المصرية عن (التطور النحوي للغة العربية) للعام الدراسي(1930/1929)، و(نقد النصوص ونشر الكتب) للعام الدراسي(1932/1931). أهم تحقيقاته (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ت370هـ)، و(طبقات القراء لابن الجزري ت833هـ)، و(كتاب اللامات لابن فارس ت395هـ).

---

(1) ظ: المستشرقون: 709/2.

(2) ظ: م. ن: 738/2–740، وتاريخ حركة الاستشراق: 225–228.

(3) ظ: المستشرقون: 282/1–283.

(4) ظ: م. ن: 2/ 747–748، والتطور النحوي (مقدمة د. رمضان عبد التواب: 3–4)، وتاريخ حركة الاستشراق: 326–327، وموسوعة المستشرقين: 85–87.

درس في جامعات: لايبزغ وبرسلاو وهايدلبرج. واستقرّ في جامعة ميونيخ، وانتخب بها عميداً لكلية الآداب سنة (1928)، وعمره لم يتجاوز (42) سنة.

19. **جورج ف. فريتاج (1788–1861)**[1]: تلقى مبادئ العربية في ألمانيا، ورحل في سبيلها إلى باريس وتضلع فيها اللغتين التركية والفارسية على دي ساسي. ولمّا اشتهر عينته جامعة بون أستاذاً للعربية فيها سنة(1819). حقّق كثيراً من مصادر التراث العربي ولاسيما الشعري. وأهم ما ألّفه (المعجم العربي–اللاتيني).

20. **جوستاف فلوجل (1802–1870)**[2]: درس اللغات الشرقية في لايبزغ عند مشاهير علمائها (1821–1824)، وأجيز بها. وتتلمذ عند دي ساسي في باريس، ثم رجع إلى ألمانيا سنة(1830) أستاذاً للغات الشرقية في معهد (ميسان) الملكي. وأهم أعماله تحقيق (كشف الظنون لحاجي خليفة) ، و(التعريفات للجرجاني)، وتأليفه المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم المسمّى (نجوم الفرقان في أطراف القرآن)، وتصنيفه كتاباً عن (مدارس العرب النحوية) في لايبزغ سنة(1862).

21. **جوستاف يان (1837–1917)**[3]: تلقّى اللغات الشرقية في جامعات ألمانيا من فلايشر وفيستنفلد ، وإيفالد وغيرهم. أشهر أعماله تحقيق (شرح المفصل) لابن يعيش(ت643هـ) بمجلدين، و(كتاب سيبويه بشرح السيرافي ت368هـ) مع ترجمته.

22. **جون هيوود (–)**[4]: مستشرق إنجليزي مهتم بدراسة المعجم والنحو العربيين، فضلاً عن اهتماماته بالأدب العربي القديم والحديث. من أساتذة اللغة العربية في كلية الدراسات الشرقية في جامعة (درم) في إنكلترا. زار العراق في ستينيات القرن العشرين، وتحدّث عن المعجمية العربية في تلفزيون بغداد.

23. **جيرار ترويو (–)**: مستشرق فرنسي معاصر، أستاذ فقه اللغة العربية في السوربون. له بحث مهم عن أصالة النحو العربي بعنوان (نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه). وعمل معجماً لمصطلحات سيبويه النحوية مع دراسة تثبت أصالتها.

24. **حايم رابين (–)**[5]: مستشرق إنجليزي، وأستاذ سابق بجامعة أكسفورد. أتقن اللغات الأوربية الحديثة فضلاً عن اللغة العربية واللغات السامية القديمة. أشهر أعماله (اللهجات العربية الغربية القديمة)، وهي في الأصل الدراسة التي حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة لندن.

---

(1) ظ: المستشرقون: 2/697–698، وتاريخ حركة الاستشراق: 166.

(2) ظ: المستشرقون: 2/701–702، وموسوعة المستشرقين: 411–413.

(3) ظ: المستشرقون: 2/724.

(4) ظ: المعجمية العربية، (مقدمة المترجم: 5–6).

(5) ظ: المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية: 183–184.

25. **دي ساسي (1758–1838)**[1]: أشهر المستشرقين الفرنسيين، درس العربية وأتقن عدداً من اللغات الشرقية والأوربية. أقبل عليه المستشرقون من كل أنحاء أوربا. وفي سنة (1833) عين مديراً لمدرسة اللغات الشرقية. من مؤلفاته (الأنيس المفيد للطالب المستفيد)، وهو مختارات من أدب العرب وعلومهم، ونشر (مقامات الحريري) و(كليلة ودمنة) وسواها.

26. **رودي بارت (1901–1983)**[2]: تتلمذ في الدراسات العربية عند إينو ليتمان، ونال الدكتوراه من جامعة توينجن سنة (1924) وعين فيها. وفي سنة (1941) شغل كرسي علوم الإسلام والساميات في جامعة بون خلفاً لباول كاله، ثم أستاذاً للساميات والإسلاميات في جامعة توينجن سنة (1951). وأهم أعماله : ترجمته القرآن الكريم إلى اللغة الألمانية، فقد اشتهرت هذه الترجمة لدقتها، حتى قامت الحوزة العلمية في (قم) بإعادة طبعها. ويعد رودي من المستشرقين المتعاطفين مع الإسلام والرسول محمد (صلّى الله عليه وآله وسلّم). وقد أرّخ للاستشراق الألماني بكتابه: (الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية).

27. **ريجيس بلاشير (1900–1973)**[3]: مستشرق فرنسي، نال الدكتوراه سنة (1936)، وعين أستاذاً محاضراً في السوربون. أهم مؤلفاته: رسالته لدكتوراه الدولة (شاعر عربي من القرن الرابع الهجري: أبو الطيب المتنبي)، وترجمته القرآن الكريم إلى الفرنسية مع مقدمة طويلة.

28. **رينهارت دوزي (1820–1883)**[4]: مستشرق هولندي من أصل فرنسي، درس في جامعة ليدن، ونال جائزة عن كتابه (معجم في أسماء ملابس العرب). تعمّق في دراساته الأندلسية، وأشهر مؤلفاته: (تكملة المعاجم العربية) بعدة أجزاء.

29. **سباتينو موسكاتي (–)**[5]: مستشرق إيطالي، له دراسات في تاريخ الإسلام والساميات، من أهمها: (الحضارات السامية القديمة) ، و(مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن).

30. **ستيفان فيلد (1937–)**[6]: درس في جامعات ميونيخ ، وأرلنغن ، وتوبنجن ، وهايدلبرج وسواها. متخصص بالمعاجم العربية ، والعروض. وله اعتناء بالفكر العربي المعاصر والأدب العربي الحديث. من مؤلفاته: (كتاب العين والمعاجم العربية).

31. **شارل بلاّ (1914–1992)**[7]: مستشرق فرنسي، ولد في الجزائر. أعدّ دكتوراه الدولة في جامعة باريس سنة (1953) عن (البيئة البصرية وتكوّن الجاحظ ت255هـ)، وعين أستاذاً في معهد اللغات الشرقية، ثم

---

(1) ظ: المستشرقون: 179–182.

(2) ظ: موسوعة المستشرقين: 62–63، والاستشراق الألماني في القرن العشرين: 260–261.

(3) ظ: المستشرقون: 1/316–318، وموسوعة المستشرقين: 127.

(4) ظ: المستشرقون: 2/658–660.

(5) ظ: المستشرقون: 1/401.

(6) ظ: الدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا (د. ميشال): 106.

(7) ظ: موسوعة المستشرقين: 117–120، وتاريخ اللغة والآداب العربية (مقدمة المترجم: 9–17).

في معهد الدراسات الإسلامية في كلية الآداب بجامعة باريس. وهو متخصص في أدب الجاحظ: تأليفاً فيه وتحقيقاً لمؤلفاته.

32. **شبيتا (1853–1883)**[1]: أتقن اللغات الشرقية على فلايشر في لايبزغ، ونال الدكتوراه برسالة عن (تاريخ أبي الحسن الأشعري ومذهبه) سنة (1875). وفي السنة نفسها عين مديراً لدار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية)، فراح يفهرس مخطوطاتها العربية. ومن أعماله: (قواعد اللهجة العربية العامية في مصر)، وهي أول دراسة للهجات العربية في مصر.

33. **فرنر ديم (1944–)**[2]: التحق سنة(1963) بجامعة ميونيخ متخصصاً في (فقه اللغات السامية) و(الدراسات الإسلامية). وفي سنة(1968) حصل على الدكتوراه بامتياز من الجامعة نفسها ببحثه المعنون (كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني). وتولى التدريس في الجامعة ذاتها (1971–1976)، ثم في جامعة كولونيا سنة(1976)، وزار بلداناً عربية مثل لبنان و اليمن للتدريس والقيام ببحوث ميدانية.

34. **فرينكل (1855–1909)**[3]: تخرّج باللغات الشرقية على نولدكه، ونال الدكتوراه من جامعة ستراسبورج برسالة عنوانها (الكلمات الآرامية في القرآن)، ثم سمّي أستاذاً لأصل اللغات في جامعة برسلاو، وعُني بالكتابات السبئية ، والآشورية ، والسامية وآثارها.

35. **فؤاد سزكين (–)**[4]: مستشرق ألماني من أصل تركي، وهو أستاذ في جامعة فرانكفورت. من أهم أعماله: (تاريخ التراث العربي) ، وهو يقع في تسعة أجزاء، وهو تكملة لكتاب بروكلمان (تاريخ الأدب العربي). ومن تحقيقاته المهمة (مجاز القرآن لأبي عبيدة ت210هـ)، ونال جائزة الملك فيصل تقديراً لخدماته للتراثين العربي والإسلامي.

36. **فولفديتريش فيشر(1928–)**[5]: درس في جامعة أرلنغن عند هانز فير. وفي سنة (1964) أصبح أستاذاً فيها. وهو متخصص في اللهجات العربية الحديثة. زار القاهرة، ودمشق ،وبيروت، وله فيها تلامذة، مثل: سعيد حسن بحيري، وعبد الفتاح البركاوي من مصر، وهاشم الأيوبي من لبنان ،وحسام الخطيب ،وأحمد هبّو ،ومحمد فؤاد نعناع من سوريا. ترأس مؤتمر المستشرقين الألمان في جامعة أرلنغن سنة (1977). أبرز مؤلفاته: (أسماء الإشارة في اللهجات العربية الحديثة)، و(الصفات الدالة على الألوان والأشكال في لغة الشعر العربي القديم)، وسواها. وأشرف على تحرير كتابي: (الأساس في فقه اللغة العربية)، و(دراسات في العربية)، وكتابة بعض بحوثهما.

---

(1) ظ: المستشرقون: 2/705–706.

(2) ظ: الاسم والصفة عند النحاة العرب: (مقدمة المترجم: 85–86)، والدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا (د. ميشال): 105.

(3) ظ: المستشرقون: 2/719.

(4) ظ: الدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا (د. ميشال): 104–105.

(5) ظ: م.ن (د. ميشال): 105، وأعمال فولفديتريش فيشر: 35–53، وحوار مع المستشرق الألماني فولفديتريش فيشر:395–407 ضمن كتاب (أبحاث عربية). والباحث يكتب اسمه (ف. فيشر) اختصاراً.

37. **فيرديناند فيستنفلد (1808–1899)**[1]: تخرّج في اللغات الشرقية من برلين وجوتنجن على إيفالد. قضى ستين سنة مكباً على اللغة العربية وآدابها وتاريخها وتراثها الجغرافي، حتى كُفّ بصره، أدى خدمات جليلة بما نشره محققاً من مخطوطاتها القديمة النادرة بخطه الجميل. أشهر تحقيقاته: (وفيات الأعيان لابن خلكان) ،و(وطبقات الحفاظ للذهبي) ،و(تقويم البلدان لأبي الفداء) ،و(اللباب في معرفة الأنساب لابن الأثير الجزري) ،و(المعارف لابن قتيبة) و(وتهذيب الأسماء واللغات للنووي) ،و(الاشتقاق لابن دريد) و(سيرة ابن هشام) ،و(معجم ما استعجم للبكري) ،و(ديوان ابن علقمة) وسواها، وقد شاركه فريتاج في تحقيق: (معجم البلدان لياقوت الحموي). ومجموع ما نشره محققاً يفوق ما نشره محققاً أي مجمع علمي عربي.

38. **فيلهلم آلورد (1838–1909)**[2]: أتقن اللغات الشرقية، ونال الدكتوراه في الفلسفة سنة (1851). اهتم بالمخطوطات العربية وأولع بنسخها وتحقيقها، وعين أميناً لمكتبة جامعة غرايفسفالد. كان يوقّع باسم: وليم بن الورد البروسي. واشتهر بوضع فهرس مكتبة برلين.

39. **كارل بروكلمان (1868–1956)**[3]: تخرّج في اللغات السامية على أعلام مستشرقي بلده مثل: نولدكه ، و أ. فيشر. عين أستاذاً للعربية ، والساميات ، والتاريخ الإسلامي في جامعات: برسلاو ، وهاله ، وبرلين وسواها. انتخب عضواً في مجامع لغوية عالمية ، وعربية. له عشرات الكتب ومئات البحوث والتحقيقات. وأشهر مؤلفاته المترجمة للعربية: (تاريخ الأدب العربي) ، و(تاريخ الشعوب الإسلامية) ، و(فقه اللغات السامية).

40. **كارل فولرز (1803–)**[4]: تخرّج من جامعة بون سنة(1827)، وسافر إلى باريس ليتتلمذ عند دي ساسي. وفي سنة (1830) نال الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هاله. وسنة (1833) عين أستاذاً للغات الشرقية في جامعة جيسن.

41. **كارل هاينريش بيكر (1876–1933)**[5]: تخرّج في اللغات السامية على بتسولد، ويوليوس بارث، وعين أستاذاً لها في جامعة هامبورج سنة(1908)، ثم في بون سنة(1913). وقد اشتهر بتضلعه من التاريخ

---

[1] ظ: المستشرقون: 2/713–715، وتاريخ حركة الاستشراق: 198–199، والمستشرقون الألمان (صلاح الدين): 8

[2] ظ: المستشرقون: 2/720–721، المستشرقون الألمان (صلاح الدين): 101–104. وقد يُعرّب اسمه إلى (أهلوارت) أو (ألفرت).

[3] : المستشرقون: 2/777–783، وموسوعة المستشرقين: 98–105، والمستشرقون الألمان (صلاح الدين): 153–162، كتاب تاريخ الأدب العربي (كارل بروكلمان: حياته وأعماله)، مقدمة المشرف : د. محمود فهمي حجازي : ق1 ج1/15–28 .

[4] ظ: موسوعة المستشرقين: 419–420.

[5] ظ: المستشرقون: 2/745–746 ، وتاريخ حركة الاستشراق: 337 ، ونقد الخطاب الاستشراقي :1/187–190.

الإسلامي. واختير وزيراً للثقافة من(1925–1930). وأهم أعماله: إصداره مجلة (الإسلام) سنة(1910)، وهي مجلة تعنى بتاريخ الشرق الإسلامي وحضارته.

42. **كرنكوف (1872–1953)**[1]: تتلمذ عند زاخاو، واشتهر بتحقيقاته للتراث الشعري العربي.

43. **كريستوف لوكسنبرغ (–)**[2]: مستشرق معاصر وأستاذ اللغات السامية والعربية القديمة في الجامعات الألمانية. من دراساته: (قراءة آرامية سريانية للقرآن).

44. **كيس فرستيج (–)**[3]: مستشرق هولندي، وهو أستاذ اللغة العربية والدراسات الإسلامية في معهد الشرق الأوسط بجامعة نايميجن في هولندا. من أهم مؤلفاته: (أعلام الفكر اللغوي: التقليد اللغوي العربي ج3)، و(عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي).

45. **مايكل جي كارتر (–)**[4]: مستشرق إنجليزي معاصر ، وأستاذ اللغة العربية في قسم الساميات في جامعة سدني بأستراليا، وهو متخصص بكتاب سيبويه. حصل على شهادة الدكتوراه سنة (1968) من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة عن رسالته الموسومة بـ(التحليل النحوي عند سيبويه).

46. **هانز فير (1909–1981)**[5]: مستشرق معاصر، مهتم بالعربية المعاصرة، ولهجاتها الحديثة. أشهر أعماله (القاموس العربي– الألماني)، وهو قاموس للغة العربية المعاصرة، كل مفرداته مستقاة من الصحف والمجلات العربية الحديثة.

47. **هاينريش إيفالد (1803–1875)**[6]: بدأ دراساته الشرقية في ألمانيا، ثم قصد دي ساسي، فأخذ عنه وتخرّج في العربية عليه. عين أستاذاً للغات الشرقية في جونتجن. وبوصفه رجل لاهوت فقد سعى إلى تفسير اللغة تفسيراً تأملياً. ولم يكن ذا إنتاج وفير. ولمكانته الكبيرة فقد كان المستشرقان الألمانيان: نولدكه ، وفلهاوزن يقدّمان نفسيهما بصفتهما تلميذين له.

---

(1) ظ: موسوعة المستشرقين:473–474.

(2) ظ: أساسيات المنهج والخطاب: 275.

(3) رجع الباحث في الترجمة الموجزة إلى ما كتبه مترجم كتاب (أعلام الفكر اللغوي ج3) على غلاف الكتاب نفسه.

(4) ظ: عشرون درهماً في كتاب سيبويه (مقدمة المترجم: 119)، ونحوي من القرن الثامن (للميلاد): (مقدمة المترجم: 29).

(5) ظ: الاستشراق الألماني في القرن العشرين: 260–261، والدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا (د. ميشال): 103، وموسوعة المستشرقين: 431–432.

(6) ظ: المستشرقون: 703/2، وتاريخ حركة الاستشراق: 167.

48. **هاينريش ليبرشت فلايشر (1801–1888)**[1]: تخرّج في جامعة لايبزغ، وتتلمذ على دي ساسي في باريس، وعين أستاذاً للغات الشرقية في جامعة درسدن سنة (1826) بعد ما رجع إلى ألمانيا، ثم ارتقى كرسي العربية في جامعة لايبزغ طوال خمسين عاماً حتى وفاته. وبفضل أعماله وشهرته ومكانة طلابه، نالت لايبزغ المركز الطليعي في الدراسات العربية في أوربا آنذاك. ومن أعماله التنظيمية: تأسيسه الجمعية الشرقية الألمانية في هاله سنة(1845) التي عرفت فيما بعد بـ(جمعية المستشرقين الألمان)، وقد نشرت مجلة باسمها، وكثيراً من الكتب العربية المشهورة محققة. ومن أعماله التأليفية: ترجمة ألف ليلة وليلة في تسعة مجلدات سنة(1843)، ونشر (تفسير القرآن للبيضاوي ت685هـ) سنة(1846)، وكان أنموذجاً يُحتذى في دقة التحقيق.

49. **هنري فليش (1904–   )**[2]: مستشرق فرنسي، نال الدكتوراه في الآداب من السوربون، وعين أستاذاً بجامعة القديس يوسف ببيروت منذ سنة(1945) ؛ ليلقي محاضرات في فقه اللغة العربية والساميات فيها . وتتركز بحوثه في الدراسات الصوتية ، والصرفية للعربية والساميات ، واللهجات الحديثة. أشهر مؤلفاته: (العربية الفصحى).

50. **هيرمان ريكندورف (1863–1924)**[3]: درس اللاهوت في برلين، ثم انصرف عنه إلى اللغات الشرقية. ونال الدكتوراه بإشراف نولدكه، وعين أستاذاً للعربية، وكان من أعلام النحو فيها. عرض النحو العربي متأثّراً بكتاب (مبادئ تاريخ اللغة لهيرمان باول). وحاول في دراساته إعادة وصف النحو العربي، داعياً إلى مراعاة خصوصية الشعراء في أساليبهم، وتطور القاعدة النحوية.

51. **يوهان فك (1894–1974)**[4]: أستاذ فقه اللغة العربية ، والدراسات الإسلامية في جامعتي لايبزغ ، وهاله. وهاله. حصل على الدكتوراه من جامعة فرانكفورت سنة(1921)، وعلى لقب أستاذ في سنة(1929). أهم مؤلفاته: كتاب (العربية) الذي طُبع في برلين (1950)، وظهر في اللغة العربية للمرة الأولى سنة(1951) في القاهرة بترجمة عبد الحليم النجار، وترجمه ثانيةً رمضان عبد التواب سنة (1980).

52. **يوهان يعقوب رايسكه (1716–1774)**[5]: أول مستشرق جدير بالذكر في عصر مشغول عن العربية بالتوراة. تعلّم اللاتينية ، واليونانية بدار الأيتام في هاله (1728–1732)، والعربية من دون معلم في لايبزغ (1733–1738)، وكان ينفق ما يحصل عليه اقتناء الكتب. نشر مقامة من (مقامات الحريري). وتبحّر في العربية على يد المستشرق الهولندي ألبرت شولتنس (1686–1750). وبنشره معلقة طرفة بن العبد بشرح ابن النحاس (ت338هـ) ، وتحقيقها، وضع الأساس العلمي لنشر الشعر العربي محققاً.

---

(1) ظ: المستشرقون: 706/2–707، وتاريخ حركة الاستشراق: 171–174.

(2) ظ: العربية الفصحى: (مقدمة المترجم: 25–27).

(3) ظ: المستشرقين: 731/2، وتاريخ حركة الاستشراق: 329.

(4) على سبيل المثال ظ: المستشرقون: 798/2.

(5) ظ: م. ن: 692/2–694، وتاريخ حركة الاستشراق: 110–123.

مصادر البحث ومراجعه

مصادر البحث ومراجعه

*القرآن الكريم.

الكتب

1. الأب أنستاس ماري الكرملي و(المساعد) دراسة وتحليل ونقد، د. حكمت كشلي فواز ، ط1/ 1996، بيروت .
2. أبحاث عربية في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني فولفديتريش فيشر، إعداد د. هاشم إسماعيل الأيوبي، ط1/1994.
3. أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي ، ط1/1998 بغداد .
4. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط1/1385هـ–1965م ، مكتبة النهضة ، بغداد.
5. اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، د. رياض قاسم، ج1 ، ط2/1982، بيروت.
6. الاتجاهات النحوية لدى النحاة القدماء، د. حليمة أحمد عمايرة، ط1/2006م ، دار وائل ، الأردن .
7. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات الشريف الرضي ، ط3/1415 ، إيران، قم، مطبعة الأمير.
8. الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري، عباس ارحيلة ، ط1/1419هـ–1999م ، الدار البيضاء .
9. أثر الاستشراق في الفكر العربي المعاصر عند (إدورد سعيد،حسن حنفي، عبد الله العروي) د. نديم جابري ، ط1/2005، بيروت.
10. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد نجيب اللبدي ، ط1/1398هـ– 1978م ، الكويت.
11. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي الشايب ، ط1/1425هـ–2004م، إربد .
12. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1959م ، القاهرة.
13. أخبار العلماء بأخبار الحكماء، القفطي (646هـ) ، تصحيح السيد محمد أمين الخانجي، 1326هـ ، مصر مطبعة السعادة .
14. آداب الشرق القديم وتلاقح الحضارات، تنسيق: أحمد شحلان ، ط1/1426هـ–2005م، الرباط.
15. الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، د. هاشم الطعان ، 1978، بغداد .
16. أدب الكتاب، أبو بكر الصولي (ت336هـ)، تح: محمد بهجة الأثري ، 1341هـ ، مصر، المطبعة السلفية.
17. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد ، ط1/1418هـ–1998م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
18. الأزهية في علم الحروف، الهروي (ت415هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، 1391هـ–1971م ، دمشق.
19. أساس البلاغة، الزمخشري (ت538هـ) ، 1960م، القاهرة، دار مطابع الشعب.
20. الأساس في فقه اللغة العربية، تحرير: فولفديتريش فيشر، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري ، ط2/1426هـ–2005م ، القاهرة.
21. أساسيات المنهج والخطاب في درس القرآن وتفسيره، محمد مصطفوي ، ط1/ 2009، بيروت.
22. أساسيات علم الكلام، د. جلوريا ج. بوردن وآخرون، ترجمة: د. محيي الدين حميدي ، ط1/1998، سوريا.

23. الاستشراق الألماني تاريخه وواقعه وتوجهاته المستقبلية، دراسات مختارة جمعها ونقلها من الألمانية إلى العربية د. أحمد محمود هويدي، تقديم: د. محمود حمدي زقزوق، مراجعة: د. محمود فهمي حجازي ، 1420–2000م ، القاهرة.
24. الاستشراق الروسي، د. عبد الرحيم العطاوي ، ط1/2002، الدار البيضاء.
25. الاستشراق بين دعاته ومعارضيه، محمد أركون وآخرون، ترجمة وإعداد: هاشم صالح، دار الساقي ، ط2/ 2000، بيروت.
26. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، د. محمود حمدي زقزوق، مكتبة الشروق الدولية ، ط1/2008، القاهرة.
27. الاستشراق، إدورد سعيد، ترجمة: كمال أبو ديب ، ط7/2005، بيروت.
28. الاستشراق، د. محمد الدعمي ، ط1/ 2006، بيروت.
29. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار ، 1957، دمشق.
30. الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، د. إدريس مقبول ، ط1/ 2006، إربد–الأردن.
31. أسس علم اللغة ، ماريو پاي ، ترجمة د.أحمد مختار عمر ، ط8/1419هـ 1998م ، القاهرة ، عالم الكتاب.
32. الإسلام والمسلمون في ألمانيا، بقلم الشيخ طه الولي ، بيروت ، 1966.
33. أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، د. محمد حسين أبو الفتوح ط1/1995م ، مكتبة ناشرون، بيروت.
34. الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، د. محمود أحمد نحلة ، 2006، الإسكندرية.
35. الإشارات النحوية، بحث في تولد الأدوات والمقولات النحوية من الأصول الأحادية في اللغة العربية ، الأزهر الزناد ، 2005، تونس .
36. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي ط2/1359–1361هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد .
37. الاشتقاق، د. فؤاد حنا ترزي مطبعة دار الكتب ، بيروت.
38. الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، د. جيرار جهامي ، ط1/1994م، بيروت دار المشرق العربي.
39. الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس ، ط4/1971، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
40. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، 1393هـ/1973م.
41. الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان ، بغداد ،1988.
42. الأصول في النحو، ابن السراج (ت316هـ)، تح: د. عبد الحسن الفتلي ، ط1/1405هـ–1985م ، بيروت.
43. أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني برجشتراسر بكلية الآداب سنة 1931/1932، إعداد وتقديم: د. محمد حمدي بكري ، القاهرة، مطبعة دار الكتب ، 1969.
44. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد ، 1397هـ–1977م ، مطبعة العاني ، بغداد.
45. أعلام الفكر اللغوي، ج1 (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير، روي هاريس وتولبت جي تيلر ، ط1/2004)، ج3 (التقليد اللغوي العربي كيس فرستيج، ط1/2007)، ترجمة: د.أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد، بيروت.
46. الإغفال، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، الإمارات العربية المتحدة.

47. أغلاط اللغويين الأقدمين : الأب أنستاس ماري الكرملي ، 1933 ، (طبعة مصورة) ، مطبعة الأيتام ، بغداد.
48. افتراءات المستشرقين على المسلمين والرد عليها د. يحيى مراد ، ط2004/1، بيروت.
49. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (911هـ)، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت ، 1426هـ–2006م ، السويس، مصر.
50. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي ، ط1429/2هـ–2008م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
51. آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، د. خالد اليعبودي ، ط2006/1 ، فاس.
52. الإمالة في القراءات واللهجات العربية، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط1403/3هـ–1983م، بيروت ، دار الشروق.
53. أمالي ابن الشجري (542هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي ، ط1413/1هـ–1992م ، القاهرة مكتبة الخانجي .
54. الأمالي، أبو علي القالي (356هـ) ، ط1344/2هـ–1926م ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية .
55. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، 1369هـ–1950م ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية .
56. الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1380/4هـ – 1961م ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى.
57. أوزان الفعل ومعانيها : هاشم طه شلاش ، 1971 ، مطبعة الآداب ، النجف 0
58. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (ت337هـ)، تح: د. مازن المبارك ، ط1393/2هـ–1973م ، بيروت.
59. البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر ، ط1988/6، القاهرة.
60. البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، د. أحمد مختار عمر ، بيروت ، 1972.
61. البحث اللغوي، د. محمود فهمي حجازي ، 1993م ، القاهرة.
62. البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين ، 1980م ، بغداد.
63. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ، ط1411/2هـ–1990م ، بيروت.
64. بحوث في الاستشراق واللغة، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، ط1417/1هـ–1996م ، عمان.
65. بحوث في اللغة والأدب، إعداد وإشراف د. سهام الفريح ، ط1408/1هـ–1987م، مكتبة المعلا ، الكويت.
66. بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب ، ط1408/2هـ–1988م ، مكتبة الخانجي القاهرة.
67. البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئي ، ط1394/3هـ–1974م ، بيروت.
68. البيان والتبيين، الجاحظ (ت255هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط1380/2هـ–1960م ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
69. تأثّر العربية باللغات اليمنية القديمة، هاشم الطعان ، 1968، مطبعة الإرشاد، بغداد .
70. تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي ، ط1/ 1421هـ–2000م ، بيروت دار الكتب العلمية.
71. تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مراجعة: د. شوقي ضيف، دار الهلال، 1957.

72. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: د. عبد الحليم النجار وآخرون، الهيأة العامة المصرية للكتاب، 1993.
73. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة: د. محمود فهمي حجازي، مراجعة: د.عرفة مصطفى وآخر ، ط2/1412هـ ، قم.
74. تاريخ التمدن الإسلامي، جرجي زيدان، تعليق: د. حسين مؤنس، دار الهلال.
75. تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. نبيه أمين فارس وآخر ، ط3/ 1960، بيروت .
76. تاريخ العربية، د. إبراهيم السامرائي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1977.
77. تاريخ العلوم عند العرب، د. حميد موراني ، ط2/ 2004، بيروت، دار المشرق.
78. تاريخ الفلسفة في الإسلام، ت. ج. دي بور، ترجمة: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة ، ط3/1954م ، بيروت، دار النهضة العربية.
79. تاريخ القرآن، تيودور نولدكه، ترجمة: د. جورج تامر وآخرون ، ط2/2008، كولونيا (ألمانيا)– بغداد.
80. تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين ، ط2/2006م ، القاهرة، نهضة مصر.
81. تاريخ القرآن، د. محمد حسين علي الصغير ، ط1/1420هـ–1990م، بيروت، دار المؤرخ العربي.
82. تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، دار القلم، بيروت.
83. تاريخ اللغة والآداب العربية، شارل بلا، ترجمة: رفيق ابن وناس وآخرين ، ط1/1997م ، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
84. تاريخ حركة الاستشراق، يوهان فوك، ترجمة: عمر لطفي العالم ، ط2/2001م ، بيروت المدار الإسلامي.
85. تأسيس القضية الاصطلاحية، عبد السلام المسدي وآخرون ،تونس،بيت الحكمة ،1989.
86. تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث، د. حسام قدوري عبد ، ط1/1428هـ– 2007م ، بيروت، دار الكتب العلمية.
87. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ت276هـ) تح: السيد أحمد صقر ، ط2/1427هـ–2006م ،القاهرة، مكتبة التراث.
88. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت616هـ) تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط1/1406هـ–1986م ، بيروت.
89. تجديد النحو، د. شوقي ضيف ، ط4/ 1995، القاهرة، دار المعارف.
90. تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي ، ط1/1421هـ–2001م، عمّان، دار الفكر العربي.
91. تراث الإسلام، شاخت وبوزورث، ترجمة: محمد زهير السمهوري وآخرون ، 1978–1988م ، الكويت.
92. التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية (دراسات لكبار المستشرقين)، ترجمة: د. عبد الرحمن بدوي.
93. التراكيب الإسنادية، د. علي أبو المكارم ، ط1/1428هـ–2007م، القاهرة.
94. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت 672هـ)، تح: محمد كامل بركات ، 1388هـ–1968م، القاهرة.
95. التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية)، د. سلمان حسن العاني، ترجمة: د. ياسر الملاح ، ط1/1403هـ–1983م، جدة.
96. التصريف العربي، الطيب البكوش ، 1973م ، تونس.
97. تطبيقات في المناهج اللغوية، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، ط1/2000، الأردن.

98. تطور الاستشراق في دراسة التراث العربي، د. عبد الجبار ناجي ،1981م ، بغداد.
99. التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي ، 1966، القاهرة، دار الرائد للطباعة.
100. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب ، ط1/1404هـ–1983م ، القاهرة مكتبة الخانجي.
101. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر ، إخراج وتصحيح: د. رمضان عبد التواب ، ط4/1423هـ–2003م ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
102. التعريب في التراث اللغوي، د. عبد العال سالم مكرم ،ط1/1409هـ–1989م، الكويت.
103. التعريفات، الجرجاني (ت816هـ)، بغداد، دار الشؤون الثقافية.
104. التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي ، ط2/1986، تونس.
105. التفكير اللغوي بين القديم والحديث، د. كمال بشر ، 2005، القاهرة.
106. تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (وقائع ندوة جهوية في الرباط 1987) ، ط1/1991م ، بيروت (دار الغرب الإسلامي).
107. تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، بيروت دار الثقافة.
108. تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، ترجمة: د. محمد سليم النعيمي ، 1398هـ–1978م ، بغداد.
109. التكملة، أبو علي الفارسي ، تح: د. كاظم بحر مرجان ، 1401هـ–1981م، مطابع جامعة الموصل.
110. تكوّن الكتاب العربي، د. فرانسوا زبّال ، ط1/1976م ،معهد الإنماء القومي، بيروت.
111. التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة ، ط1/1428هـ–2007م، قم.
112. التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، ابن بري المصري (582هـ)، تح: مصطفى حجازي وآخر ، ط1/1980–1981م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
113. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: للرماني(ت386هـ) والخطابي(ت388هـ) وعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله أحمد ود.محمد زغلول سلام ، ط3/1976، مصر ، دار المعارف.
114. ثلاثة كتب في الحروف: للخليل بن أحمد(ت175هـ)، وابن السكيت (ت244هـ) والرازي، تح: د. رمضان عبد التواب ، ط2/1415هـ–1995م ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
115. ثمرات الدرس الشرقي: من القراءة على التأمل، أحمد شعلان ، ط1/1429هـ–2008م ، الدار البيضاء.
116. الجُمل في النحو ، الزجاجي ، تح: د. علي توفيق الحمد ، ط2/1405– 1985، بيروت، مؤسسة الرسالة.
117. الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم ، ط1/1428هـ–2007م ، القاهرة.
118. الجملة العربية أقسامها وتأليفها، د. فاضل السامرائي ، ط3/1430هـ–2009م ، الأردن.
119. الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم ، ط1/1428هـ–2007م ، القاهرة.
120. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ت749هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط1/1413هـ–1991م ، بيروت.
121. الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري، د. عفيف عبد الرحمن ، 1981، بغداد.
122. جهود المستشرقين في تحقيق التراث العربي الإسلامي ونشره، د. عباس محمد حسن سلمان ، ط1/2007 ، الإسكندرية.
123. جوانب من نظرية النحو ، نعوم چومسكي، ترجمة: مرتضى جواد باقر ، 1985، بغداد، مطابع جامعة الموصل.

124. جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي ، 1383هـ–1963م ، مصر ، مطبعة السعادة.
125. حاشية الصبان (ت1206هـ) على شرح الأشموني لألفية بن مالك ، مصر دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
126. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي ، ط/1402هـ–1982م ، بيروت.
127. الحذف والتقدير في الدراسة النحوية، د. عائد كريم الحريزي ، 2009م ، النجف، مطبعة السراج المنير.
128. الحضارات السامية القديمة، سبتينو موسكاتي، ترجمة: د. السيد يعقوب بكر، القاهرة.
129. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، آدم متز، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة ، ط4/1378هـ–1967م ، بيروت.
130. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د.عبد العال سالم مكرم ، 1977، الكويت.
131. الحوار العربي الألماني، وقائع ندوة الحوار الثقافي العربي الألماني (برلين 24–25 نوفمبر 2005) ، 2006، تونس.
132. الخصائص، ابن جني (ت395هـ)، تح: محمد علي النجار ، ط2 ، بيروت.
133. الخط العربي وتطوره في العصور العباسية في العراق، سهيلة ياسين الجبوري ، 1381هـ–1962م ، بغداد، المكتبة الأهلية.
134. الخليل بن أحمد الفراهيدي، د.مهدي المخزومي ،ط2/1406هـ–1986م ، بيروت.
135. دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: محمد ثابت وآخرون، أكتوبر، 1933.
136. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد ، ط1/1406هـ–1986م ، بغداد، مطبعة الخلود.
137. الدراسات العربية في ألمانيا تطورها التاريخي ووضعها الحالي، ألبرت ديتريش ، 1382هـ–1962م ، فيسبادن.
138. الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، رودي بارت، ترجمة: د. مصطفى ماهر، القاهرة.
139. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين ، ط1/1400هـ–1980م ، بيروت، دار مكتبة الحياة.
140. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د.حسام النعيمي ، 1980م ، بغداد ، دار الرشيد للنشر.
141. دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلي، ترجمة: د.عبد الرحمن بدوي ، ط1/1979، بيروت، دار العلم للملايين.
142. دراسات في أسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة ، 1392هـ ، مصر مطبعة السعادة.
143. دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس ،ط2/1406هـ–1986م،الكويت.
144. دراسات في العربية، لمجموعة من المستشرقين الألمان المعاصرين، تحرير: المستشرق الألماني فولفديتريش فيشر، ترجمة: د.سعيد حسن بحيري ، ط1/1426هـ–2005م ، القاهرة، مكتبة كلية الآداب.
145. دراسات في تاريخ اللغة العربية، ترجمة: د. حمزة بن قبلان المزيني ، ط1/1421هـ–2000م ، الرياض.
146. دراسات في تفسير النص القرآني، مجموعة من الباحثين ، ط1/2007 ، بيروت.

147. دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، د. صلاح الدين حسنين ، ط2/2007–2008م ، القاهرة، مكتبة كلية الآداب.
148. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح ، ط14/2000م ، بيروت.
149. دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ، ط4، بيروت.
150. دراسات لغوية مقارنة، د.إسماعيل أحمد عمايرة،ط1/2003م،عمان دار وائل للنشر.
151. دراسات مقارنة في المعجم العربي،د.السيد يعقوب بكر،1970،جامعة بيروت العربية.
152. دراسات نقدية في النحو العربي، ج1، د. عبد الرحمن أيوب، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
153. دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط1/1427هـ–2006م ، بيروت.
154. دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر ، 1425هـ–2004م ، القاهرة.
155. دراسة في المعاجم العربية، كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (ت206هـ)، فرند ديم، ترجمة: د. حسن محمد الشماع ، ط1/1400هـ–1980م ، الرياض.
156. درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (ت516هـ)، تح: توربيكه، 1871 ، لايبزغ (طبعة مصورة من مكتبة المثنى ببغداد).
157. الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي ، 1974، بغداد.
158. دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي ، 1966، الجامعة التونسية.
159. دلالات التراكيب دراسة بلاغية، د. محمد محمد أبو موسى ، ط4/1429هـ–2008م ، القاهرة ، مكتبة وهبة.
160. دلالة الألفاظ العربية وتطورها، د. مراد كامل ، 1963، مصر، مطبعة النهضة.
161. دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس ، ط2/1963، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
162. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت471 أو474هـ)، تح: محمود محمد شاكر ، ط5/1424هـ–2004م ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
163. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، تح: محمد محمد حسين، القاهرة، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.
164. ديوان الطرماح، تح: د. عزة حسن ، ط2/1414هـ–1994م ، بيروت، دار الشرق.
165. ديوان المتنبي (354هـ) بشرح العكبري ، تح: مصطفى السقا وآخرون، 1397هـ–1978م ، بيروت، دار المعرفة (طبعة مصورة).
166. ديوان شعر ذي الرمة (ت117ه)، تح: كارليل هنري هيس مكارتني ، 1337هـ–1919م ، لندن، مطبعة كلية كمبريج.
167. ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تح: درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، ط2/2000م ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
168. رسائل في النحو واللغة، تح: د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني، 1388هـ–1969م، بغداد.
169. رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد ، ط1/1982، بيروت .
170. رصف المباني في حروف المعاني، المالقي (ت702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط ، 1395هـ–1975م ، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق.

171. رواية اللغة، د. عبد الحميد الشلقاني ، 1971 ، مصر، دار المعارف.
172. الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد ، 1972، القاهرة.
173. رؤية حديثة في مناهج العلوم، د. محمد ثابت فندي وآخرين، الإسكندرية.
174. الزمن في النحو العربي، د. كمال إبراهيم بدري ، ط1/1404هـ ، الرياض.
175. الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أبو حاتم الرازي (322هـ)، تح: د. حسين بن فيض الله الهمداني، تقديم: د. إبراهيم أنيس ، ط2/1957، القاهرة.
176. الساميون ولغاتهم، د. حسن ظاظا ، 1971 ، الإسكندرية، مطبعة المصري.
177. السبعة في القراءات، ابن مجاهد (324هـ)، تح: د. شوقي ضيف ، ط3/1988م ، القاهرة دار المعارف.
178. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة البابي الحلبي، ط1/1374هـ–1954م ، القاهرة، دار إحياء التراث القديم.
179. سؤالات نافع ابن الأزرق إلى عبد الله بن عباس، تح: د. إبراهيم السامرائي ، 1968م ، بغداد مطبعة المعارف.
180. سيبويه حياته وكتابه، د. خديجة الحديثي ، 1394هـ–1975م ، بغداد.
181. سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، د. صاحب جعفر أبو جناح 1394هـ–1974م ، بغداد.
182. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي ، 1927، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.
183. شرح ابن عقيل، (769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط14/1384هـ–1964م ، بيروت.
184. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت905هـ) ، ط1/1374هـ–1954م ، القاهرة، مطبعة الاستقامة.
185. شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترابادي (686هـ)، تح: محمد نور الحسن وآخرين دار الكتب العلمية ، بيروت.
186. شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي، تح: د. يوسف حسن عمر ، 1398هـ–1978م ، جامعة قاريونس.
187. شرح المفصل، ابن يعيش (643هـ) المطبعة المنيرية ، مصر.
188. شرح ديوان الفرزدق، تح: عبد الله الصاوي ، ط1/1354هـ–1936م، مصر المكتبة التجارية.
189. شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي ، ط4/1378هـ–1959م ، القاهرة، مطبعة الاستقامة.
190. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، محمد محي الدين عبد الحميد ، ط2/1380هـ–1960م ، مصر، مطبعة السعادة.
191. شرح كتاب سيبويه، السيرافي (368هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب وآخرين ، ط2/1429هـ–2008م ، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية.
192. الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، د. عبد السلام المسدي وآخر ، 1985 ، ليبيا– تونس، الدار العربية للكتاب.
193. الشعر العربي القديم، إيفالد فاجنر، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري ، ط1/1428هـ–2008م ، القاهرة، مؤسسة المختار.
194. شعر الكميت بن زيد الأسدي (ت126هـ)، تح: د. داود سلوم ، 1969م ، النجف الأشرف، مطبعة النعمان.
195. الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح: السيد أحمد صقر، مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية.

196. الصحاح ، الجوهري (ت393هـ) ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، ط1990/4م ، بيروت ، دار العلم للملايين.
197. صيغ الجموع في العربية مع بعض المقارنات السّامية : باكزة رفيق حلمي ، 1392 هـ -1972م ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد.
198. الصيغ الزمنية في اللغة العربية، د. مالك المطلبي ، 1986م ، بغداد، دار الشؤون الثقافية.
199. ضحى الإسلام، أحمد أمين ، ط10 ، بيروت دار الكاتب العربي.
200. الضروري في صناعة النحو، ابن رشد (595هـ)، تح: د. منصور علي عبد السميع .
201. ضمير الشأن والفصل، دراسة ومقاربة لسانية، د. فوزي الشايب، 1427هـ-2006م ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة الكويت.
202. طه حسين مؤرخا، عمر مقداد الجمني ، ط1993/1م ، تونس، قرطاج، بيت الحكمة.
203. ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د. أحمد سليمان ياقوت ، ط1401/1هـ-1981م ، الرياض.
204. العرب قبل الإسلام، جرجي زيدان، راجعه: د. حسين مؤنس، دار الهلال.
205. العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين ، ط1966/1م، بيروت، المطبعة الكاثوليكية.
206. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، تصدير: د. أحمد أمين بك، تقديم: د. محمد يوسف موسى ، 1370هـ-1951م ، القاهرة، مطبعة دار الكتاب العربي.
207. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، مع تعليقات المستشرق الألماني شبيتالر، ترجمة: د. رمضان عبد التواب ، 1400هـ-1980م، مصر مكتبة الخانجي.
208. العربية وعلم اللغة البنيوي، د. حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
209. العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، 2001م ، القاهرة، دار غريب.
210. علل التثنية، ابن جني، تح: د. صبيح التميمي ، 1413هـ-1992م ، القاهرة.
211. علل التغيير اللغوي، د. مصطفى زكي التوني، 1413هـ-1993م ، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت.
212. علل النحو، ابن الوراق (381هـ)، تح: د. محمود جاسم الدرويش، 2002م ، بغداد، بيت الحكمة.
213. علم الأصوات اللغوية- الفونيتيكا، د. عصام نور الدين ، دار الفكر اللبناني ، بيروت.
214. علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، آرثور شاده، تعليق د. صبيح التميمي ، ط1420/1هـ-2000م ، صنعاء.
215. علم الأصوات، د. كمال بشر ، 1420هـ-2000م ، القاهرة، دار غريب.
216. علم الدلالة المقارن، د. حازم علي كمال الدين ، ط1428/1هـ-2007م ، القاهرة، مكتبة الآداب.
217. علم الدلالة، أف. آر. بالمر، ترجمة: مجيد الماشطة ، 1985، بغداد، مطبعة العمال المركزية.
218. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر ، ط1427/6هـ-2006م ، القاهرة.
219. علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز ، ط1988/2، الموصل.
220. علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، الكويت.
221. علم اللغة المقارن، د. حازم علي كمال الدين ، ط1428/1هـ-2007م ، القاهرة، مكتبة الآداب.
222. علم اللغة وصناعة المعجم، د. علي القاسمي ، 1395هـ-1975م، مطبوعات جامعة الرياض.

223. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران ، 1962، مصر دار المعارف.
224. علم وظائف الأصوات اللغوية- الفونولوجيا، د. عصام نور الدين ، ط1/1992م ، بيروت دار الفكر اللبناني.
225. عمدة الصرف، كمال إبراهيم ، ط2/1376هـ-1957م ، بغداد، مطبعة الزهراء.
226. عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، د. كيس فرستيج، ترجمة: د. محمود كناكري، تقديم: د. محمد عدنان البخيت ، ط2/1424هـ-2003م ، الأردن، إربد.
227. غريب القرآن الكريم، د. عبد العال سالم مكرم ط1/1430هـ-2009م ، القاهرة.
228. الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، تح: محمد المختار العبيدي، تقديم: د. محمد رشاد الحمزاوي ، ط1/1989م ، تونس، قرطاج بيت الحكمة.
229. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب ، ط2/1980م ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
230. الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي ، 1386هـ-1966م، بغداد مطبعة العاني.
231. الفعل والزمن، د. عصام نور الدين ، ط1/1404هـ-1984م ، بيروت.
232. فقه العربية المقارن، د. رمزي منير بعلبكي ، ط1/1999م ، بيروت، دار العلم للملايين.
233. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب ، 1397هـ-1977 ، مطبوعات جامعة الرياض.
234. فقه اللغة العربية، د. كاصد ياسر الزيدي ، 1987، جامعة الموصل.
235. فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي ، 1968م ، بيروت، دار العلم للملايين.
236. فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، بيروت دار النهضة العربية.
237. فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي ، ط6، دار نهضة مصر.
238. فقه لغات العاربة المقارن، د. خالد إسماعيل علي ، 1421هـ-2000م ، إربد.
239. الفكر الإسلامي: قراءة علمية، محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح ، ط2/1996م ، بيروت.
240. الفكر اليوناني والثقافة العربية، ديمتري غوتاس (مستشرق ألماني معاصر)، ترجمة: نقولا زيادة ، ط1/2003م ، بيروت.
241. فلسفة اللغة العربية وتطورها، جبر ضومط، تقديم: يعقوب صروف ، 1929، مصر، مطابع المقتطف والمقطم.
242. فلسفة اللغة العربية، د. عثمان أمين ، 1965م ، القاهرة، مكتبة مصر.
243. فلسفة المنصوبات في النحو العربي، د. عائد كريم علوان الحريزي ، 2008، العراق.
244. الفهرست، أبو الفرج النديم (ت380هـ)، تح: د. يوسف علي طويل وآخر ، ط2/1422هـ-2002م، بيروت، دار الكتب العلمية.
245. في الأدب الجاهلي، طه حسين ، ط9 ، مصر دار المعارف.
246. في الأصوات اللغوية، د. غالب المطلبي ، 1984، بغداد.
247. في البحث الصوتي عند العرب ، د.خليل إبراهيم العطية ، 1983م ، بغداد ، دار الحرية للطباعة.
248. في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة ، ط1/1407هـ-1987م، الأردن، مكتبة الزرقاء.
249. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس ، ط8/1992م، القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية.

250. في النحو العربي، قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي ، ط1/1966م، مصر مطبعة مصطفى الحلبي.
251. في النحو العربي، نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي ، ط1/1964م ، بيروت المكتبة العصرية.
252. في تاريخ العربية، د. نهاد الموسى ، 1976م ، الجامعة الأردنية.
253. في تاريخ العلوم، دراسات فلسفية، رشدي راشد، ترجمة: حاتم الزغل ، ط1/2005، تونس، قرطاج، بيت الحكمة.
254. في علم اللغة التاريخي، دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى، د. البدراوي زهران ، 1979 ، القاهرة، دار المعارف.
255. في علم اللغة العام ، د. عبد الصبور شاهين، ط3/1400هـ–1980م ، بيروت مؤسسة الرسالة.
256. قاموس الفلسفة، ديديه جوليا، ترجمة: د. فرنسوا أيوب وآخرين ، ط1/1992م ، بيروت دار أنطوان.
257. القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم، د. خالد إسماعيل علي ، 1425هـ–2004م ، بغداد.
258. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين ، ط3/1427هـ–2007م ، القاهرة مكتبة الخانجي.
259. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم ، ط1/1430هـ–2009م ، القاهرة.
260. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة (61) عام 1415هـ–1995م، خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، ط1/1423هـ–2002م ، الرياض.
261. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، 1968م ،مصر، دار المعارف.
262. قصة الحضارة، ول وايريل ديورانت، ترجمة: د. زكي نجيب محمود وآخرين ، 2002م ، بيروت، دار الجيل.
263. قطوف أدبية، عبد السلام محمد هارون، ط1/1409هـ–1988م، القاهرة،مكتبة السنة.
264. قواعد العربية الجنوبية، ف. ل. بيستون، ترجمة: د. خالد إسماعيل علي ، 1412هـ–1992م ، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي .
265. القياس في اللغة العربية، د. مجمد حسن عبد العزيز ، ط1/1415هـ–1995م، القاهرة، دار المناهل للطباعة.
266. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، تح: د. عبد الله درويش، ج1 ، 1386هـ–1967م ، بغداد مطبعة العاني.
267. كتاب العين، الخليل، تح: د. مهدي المخزومي ،ود.إبراهيم السامرائي ، 1980م، الكويت، مطابع الرسالة.
268. كتاب سيبويه (180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ، 1975،بيروت، عالم الكتب.
269. كتاب سيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق، 1317هـ.
270. الكتابة العربية والسامية، د. رمزي منير بعلبكي ،ط1/1981م ، دار العلم للملايين.
271. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، بيروت، دار الكتاب العربي.
272. كلام العرب، د. حسن ظاظا ، ط1 ، دار النهضة العربية.
273. الكلمة، دراسة لغوية معجمية، د. حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
274. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، 1312–1317هـ ، دائرة المعارف، حيدر آباد بالهند.
275. اللامات، الزجاجي ، تح: د. مازن المبارك ، 1389هـ–1969م ، دمشق المطبعة الهاشمية.

276. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر ، 1386هـ–1966م ، القاهرة، دار الكتاب العربي.
277. لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب ، ط1/1967م ، القاهرة، دار المعارف.
278. لحن العوام، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب ، ط2/1420هـ–2000م ، مكتبة الخانجي، القاهرة .
279. لسان العرب، ابن منظور (711ه) ، 1375هـ–1956م ، بيروت دار صادر.
280. اللسان العربي وإشكالية التلقي، حافيظ إسماعيلي وآخرون ، ط1/2007م ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
281. اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة، د. حسن ظاظا ،ط2/1410هـ–1990م، دمشق، دار القلم.
282. اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، التنسيق العلمي: عبد القادر الفاسي الفهري ، ط1/1996م ، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
283. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، د. حافيظ إسماعيلي ، ط1/2009م ، بيروت، دار الكتاب الجديد.
284. اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، د. أحمد محمد قدور ، ط1/1422هـ–2001م ، دمشق، دار الفكر العربي.
285. اللغات السامية، تيودور نولدكه، ترجمة: د. رمضان عبد التواب ، 1963، القاهرة، مكتبة النهضة العربية.
286. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان ، 1973م، الهيأة المصرية العامة للكتاب.
287. اللغة العربية، أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، أحمد بن نعمان وآخرون ، بيروت، ط1/2005، مركز دراسات الوحدة العربية.
288. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان ، 1958، مكتبة الأنجلو المصرية.
289. اللغة والتطور، د. عبد الرحمن أيوب ، 1969م، معهد البحوث الدراسات العربية، مطبعة الكيلاني.
290. اللغة واللغويات، جون لوينز، ترجمة: د. محمد العناني ط1/1430هـ–2009م ، عمان الأردن، دار جرير.
291. اللغة، ج. فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، 1950م ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.
292. اللمع في العربية، ابن جني، تح: حامد المؤمن ، ط1/1402هـ–1982م ، بغداد، مطبعة العاني.
293. اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي ، 1398هـ–1978م ، ليبيا– تونس، الدار العربية للكتاب.
294. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي ، ط1/1428هـ–2008م ، عمان دار المسيرة.
295. اللهجات العربية الغربية القديمة، **Chaim Rabin**، ترجمة: عبد الرحمن أيوب ، 1986، مطبوعات جامعة الكويتم.
296. اللهجات العربية، بحوث ودراسات، جمع وإعداد: ثروت عبد السميع وآخرون ، ط1/2004م ، القاهرة، مجمع اللغة العربية.
297. اللهجات وأسلوب دراستها، د. أنيس فريحة ، ط1/1409هـ–1989م ، بيروت، دار الجيل.
298. لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط دراسة لغوية، د. عبد العزيز مطر، تصدير: د. إبراهيم أنيس ، 1386هـ–1967م ، القاهرة.
299. لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب ، ط1/1989 ، بغداد، دار الشؤون الثقافية.

300. مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح ، ط26/2005م ، بيروت.
301. المثاقفة بين العروبة والإسلام، مجموعة مستشرقين، ترجمة: د. حسان إسحاق، ط1/2000م ، دمشق، دار الحصاد.
302. مجالس العلماء ،الزجاجي، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط/2 ، 1984م ،الكويت .
303. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف وآخرون ، 1424هـ–2004م ، القاهرة.
304. المحكم في نقط المصاحف ، أبو عمرو الداني(ت444هـ) ، تح : د. عزة حسن ، 1379هـ–1960م ، دمشق .
305. المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية ، أغناطيوس غويدي ، 1349هـ–1930م ، القاهرة.
306. المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي ، ط1/1987م ، عمان، دار الفكر.
307. المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي ، ط2/1410هـ–1990م، مطبعة جامعة بغداد.
308. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ، 1968هـ ، مصر، دار المعارف.
309. المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية، د. سامي سعيد الأحمد ، 1981م ، بغداد، مطبعة الحكم المحلي.
310. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، د. محمود محمد الطناحي ، ط1/1405هـ–1984م ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
311. مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة ،1408هـ–1988م، بيروت.
312. مدخل إلى دراسة الصرف العربي، د. مصطفى النحاس ، ط1/1401هـ–1981م ، الكويت، مكتبة الفلاح.
313. المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين ، ط1/1951م ، مصر، مطبعة الشبكشي بالأزهر.
314. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، سباتينو موسكاتي وآخرين، ترجمة: د. مهدي المخزومي ود.عبد الجبار المطلبي ، ط2/1414هـ–1993م ، بيروت.
315. المدخل إلى علم أصوات العربية ، د.غانم قدوري الحمد ، 1423هـ – 2002م ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
316. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب ، ط3/1417هـ–1997م ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
317. مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي ، ط2/1978 ، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.
318. مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد ، ط1/1968م ، مصر، دار المعارف.
319. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، د. محمود حسني محمود ، ط1/1407هـ–1986م ، بيروت.
320. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، ط2/1377هـ–1958م ، مصر مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
321. مدرسة فرانكفورت، توم برتومور، ترجمة: سعد هجرس، ط2/2004م، ليبيا، دارأويا.
322. مذاهب التفسير الإسلامي، أجنتس جولدتسيهر، ترجمة: د. عبد الحليم النجار ، ط5/1413هـ–1992م ، بيروت، دار اقرأ.

323. المذكر والمؤنث، ابن التستري الكاتب (ت361هـ)، تح: د. أحمد عبد المجيد هريدي ، ط1/1403هـ–1983م ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
324. المزهر، السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مصر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
325. مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية ، د. هاشم الطعان ،1978م ، بغداد.
326. مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد ، ط1/1997م ، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
327. المستشرقون الألمان، د. رضوان السيد ،ط1/2007م ، بيروت، دار المدار الإسلامي.
328. المستشرقون الألمان، دراسات جمعها وشارك فيها: صلاح الدين المنجد، ج1 ، ط1/1978م ، بيروت، دار الكتاب الجديد.
329. المستشرقون والدراسات القرآنية، د. محمد حسين علي الصغير ، ط1/1420هـ–1999م ، بيروت، دار المؤرخ العربي.
330. المستشرقون والشعر الجاهلي، د. يحيى وهيب الجبوري ، ط1/1997 ، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
331. المستشرقون والمناهج اللغوية، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، ط3/2002 ، الأردن .
332. المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، ط3/2002م ، الأردن، عمان، دار وائل للنشر.
333. المستشرقون، نجيب عقيقي ، ط3/1965م ، مصر، دار المعارف.
334. مستقبل اللغة العربية المشتركة، د. إبراهيم أنيس ، 1960م ، القاهرة، مطبعة الرسالة.
335. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، بيروت، (مصورة على طبعة حجرية).
336. مشكلات التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، 1401هـ–1981م ، بغداد.
337. مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، د. ناصر الدين الأسد ، ط8/1996م، بيروت، دار الجيل.
338. مصادر اللغة، د. عبد الحميد الشلقاني ، ط1/144هـ–1980م ، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الرياض.
339. المصباح المنير، الفيومي (ت770هـ)، صححه مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
340. المصطلح النحوي نشأته وتطوره، عوض حمد القوزي ، ط1/1401هـ–1981م ، جامعة الرياض.
341. المصطلح في اللسان العربي، د. عمار ساسي ، ط1/1429هـ–2009م ، إربد.
342. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، د. ياسين أبو الهيجاء ، ط1/1429هـ–2008م ، الأردن.
343. المعاجم العربية، د. عبد الله درويش ، 1375هـ–1956م ، القاهرة، مطبعة الرسالة.
344. المعاجم اللغوية، د. محمد أحمد أبو الفرج ، ط1/ 1966، بيروت.
345. معاجم الموضوعات، د. محمود سليمان ياقوت ، 1994، الإسكندرية.
346. معاجم على الموضوعات، د. حسين نصار ، 1405هـ–1985م ، مطبعة حكومة الكويت.
347. معالم دارسة في الصرف العربي، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، ط2/1413هـ–1993م ، عمان.

348. معاني القرآن ، الفراء(ت207هـ) ، تح أحمد يوسف نجاتي وآخرين ، (ج1) 1374هـ 1955،(ج3)1972م ،القاهرة ، مطبعة دار الكتب.
349. معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، د. إسماعيل أحمد عمايرة وآخر ، ط4/1418هـ–1998م ، بيروت، مؤسسة الرسالة.
350. المعجم التاريخي للغة العربية وثائق ونماذج، د. محمد حسن عبد العزيز ، ط1/1429هـ–2008م ، القاهرة، دار السلام.
351. معجم الحضارات السامية، هنري. س. عبودي ، ط2/1411هـ–1991م ، طرابلس لبنان.
352. المعجم العربي: إشكالات ومقاربات، د.محمد رشاد حمزاوي ،1991، تونس، قرطاج.
353. المعجم العربي نشأته وتطوره ، د.حسين نصار ،القاهرة، دار مصر للطباعة، ط2/1968.
354. معجم القراءات القرآنية، إعداد: د. أحمد مختار عمر ود.عبد العال سالم مكرم ، ط2/1426هـ، طهران.
355. معجم اللاهوت الكتابي، الأب فاضل سيداروس اليسوعي وآخرون ، ط5/2004م ، بيروت.
356. معجم اللسانيات الحديثة، د. كريم زكي حسام الدين وآخرون ، 1996، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت.
357. المعجم اللغوي التاريخي: منهجه ومصادره، د.عبد الغني أبو العزم ، ط1/2006، الرباط.
358. المعجم اللغوي التاريخي، أ. فيشر، تصدير: د. إبراهيم مدكور ، ط1/1387هـ–1967م ، القاهرة، مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية.
359. معجم المصطلحات اللغوية (E/ عربي)، د. رمزي منير بعلبكي ، ط1/1990 ، دار العلم للملايين، بيروت.
360. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف، أ. ي. فنسنك وآخرون، ج4 ، 1942م ، ليدن، مطبعة بريل.
361. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم: د. منصور فهمي ، ط2/1408هـ–1988م ، القاهرة، دار الحديث.
362. المعجم الوسيط، أخرجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، القاهرة، مجمع اللغة العربية.
363. معجم علم اللغة النظري (إنجليزي– عربي)، د. محمد علي الخولي ، ط1/1982، بيروت.
364. معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، د. حازم علي كمال الدين ، ط1/1429هـ–2008م ، القاهرة، مكتبة الآداب.
365. المعجمية العربية، أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي: 15–16 شعبان 1412هـ/18–19 شباط 1992، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1412هـ–1992م.
366. المعجمية العربية، جون أ. هيوود، ترجمة: د. عناد غزوان، بغداد، مطبعة المجمع العلمي، 1425هـ–2004م.
367. المعرب في القرآن الكريم، دراسة تأصيلية دلالية، د. محمد السيد علي بلاسي ، ط1/2001م ، ليبيا.
368. المعرب من الكلام الأعجمي ، الجواليقي (ت540هـ) تح: أحمد محمد شاكر، تقديم: د. عبد الوهاب عزام ، ط1/1361هـ–1942م، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.
369. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح: د.مازن المبارك وعلي حمد الله ، ط2، قم، مطبعة الأمير.
370. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد علي، ط2/1413هـ–1993م.

371. المفصل في علم العربية، الزمخشري ، ط2، طبعة دار الجيل.
372. المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية، محمد عطية الأبراشي وآخرين ، ط1/1354هـ–1935م ، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق.
373. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني، تح د.كاظم بحر مرجان ، 1982، بغداد.
374. المقتضب، المبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1385–1388هـ.
375. مقدمة في علوم اللغة، د. البدراوي زهران ، ط1/2008، القاهرة، دار العالم العربي.
376. مقدمة في فقه اللغة العربية، د. لويس عوض ، ط2/1993م ، مصر.
377. مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، د. حلمي خليل ، ط1/1997م ، بيروت دار النهضة العربية.
378. مقدمة لدراسة فقه اللغة، د. محمد أحمد أبو الفرج، بيروت، دار النهضة العربية.
379. مقدمة لين لمعجمه (مدّ القاموس)، إدورد وليم لين، ترجمة: د. محسن آل ياسين ، 1412هـ–1992م ، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
380. المقرب، ابن عصفور (ت669هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، بغداد، مطبعة العاني، 1986م.
381. المقنع، أبو عمرو الداني ، تح: محمد أحمد دهمان ، 1359هـ–1940م، دمشق، مطبعة الترقي.
382. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د. جعفر نايف عبابنة ، ط1/1404هـ–1984م ، عمان، دار الفكر.
383. ملامح في فقه اللهجات العربيات، د. محمد بهجت قبيسي ، ط2/2000م ، دمشق، دار شمال.
384. ملامح من تاريخ اللغة العربية، د. أحمد نصيف الجنابي ، 1981م ، بغداد، دار الرشيد للنشر.
385. الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي (669هـ)، تح: فحر الدين قباوة ، ط1/1390هـ–1970م ، حلب، المكتبة العربية.
386. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس ، ط3/1966، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية.
387. من تراثنا اللغوي القديم، طه باقر ، 1400هـ–1980م ، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
388. من قضايا اللغة، د. مصطفى النحاس ، ط1/1415هـ–1995م ، الكويت.
389. من وظائف الصوت اللغوي، د. أحمد كشك ، ط1/2006 ، القاهرة، دار غريب.
390. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان ، 1990، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
391. مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، د. عطا محمد موسى ، ط1/2002م ، عمان، دار الإسراء.
392. مناهج المستشرقين، د. سعدون محمود الساموك وعبد القاهر داود العاني ، 1989م ، الموصل، مطبعة التعليم العالي.
393. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، د. رمضان عبد التواب ، ط1/1406هـ–1986م ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
394. المنتقى من دراسات المستشرقين، جمعها وترجمها وعلق عليها: د. صلاح الدين المنجد ، 1955م ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

395. المنصف، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، ط1/1373هـ–1954م/1379هـ–1960م ، مصر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
396. المنطق، محمد رضا المظفر ، ط2/1377هـ–1957م ، بغداد، مطبعة الزهراء.
397. منهج البحث اللغوي، د. محمود سليمان ياقوت ، 2002م ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
398. المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين ، 1400هـ–1980م، بيروت.
399. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د. نوزاد حسن أحمد ، ط1/2007م ، عمان.
400. موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ر. هـ. روبنز، ترجمة: د. أحمد عوض ، 1997م ، الكويت.
401. الموسوعة اللغوية، تحرير: أ. د. ن. ي. كولنج، ترجمة: د. محيي الدين حميدي ود. عبد الله الحميدان ، 1421هـ ، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.
402. موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي، ط3/1993، بيروت، دار العلم للملايين.
403. موسوعة مرجعية لمصطلحات علم اللغة النفسي (E/ عربي)، د. جلال شمس الدين ، 2003 ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
404. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني (384هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين ، ط1/1415هـ–1995م ، بيروت ، دار الكتب بالعلمية.
405. المولّد في العربية: دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، د. حلمي خليل ، ط2/1405هـ–1985م ، بيروت، دار النهضة العربية.
406. نحو التيسير، د. أحمد عبد الستار الجواري ، 1404هـ–1984م ، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
407. النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار الصادق.
408. النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي ، ط1/1429هـ–2008م ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
409. النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك ، ط3/1401هـ–1981م ، بيروت، دار الفكر.
410. نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجواري ، 1394هـ–1974م ، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
411. النحو الوافي، عباس حسن ، ط3/1966م ، القاهرة، دار المعارف.
412. النحو بين العرب واليونان، د. إبراهيم خليفة شعلان ، ط1/1429هـ–2009م ، القاهرة.
413. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري ، تح: د. إبراهيم السامرائي ، ط2/1970م ، بغداد، مكتبة الأندلس.
414. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (833هـ) ، ط2/1423هـ–2002م ، بيروت، دار الكتب العلمية.
415. نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، الأب أنستاس ماري الكرملي ، 1938م ، القاهرة، المطبعة العصرية.
416. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة ، ط1/1997م ، القاهرة.
417. نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري ، ط1/1993م ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
418. نظريات في اللغة، د. أنيس فريحة ، ط2/1981م ، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
419. نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، 1422هـ–2001م ، جامعة الكويت حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية .

420. نظرية الصيغة الأولى في علم الصرف المقارن، د. حازم علي كمال الدين ، ط1/1429هـ–2008م ، القاهرة، مكتبة الآداب.
421. النقد التاريخي، أنجلو أوسينويوس وآخرون، ترجمة: عبد الرحمن بدوي ، 1963م ، القاهرة، المطبعة العالمية.
422. نقد الخطاب الاستشراقي، د. ساسي سالم الحاج ، ط1/2002م ، بيروت المدار الإسلامي.
423. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير(ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، ط1/1383هـ–1963م ، مصر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
424. نهج البلاغة والمعجم المفهرس لألفاظه ، ط1/1410هـ–1990م ، بيروت، دار التعارف.
425. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت215هـ)، تعليق: سعيد الشرتوني ، ط2/1387هـ–1967م ، بيروت.
426. النواسخ الفعلية والفرعية، دراسة تحليلية مقارنة، د. أحمد سليمان ياقوت ، 2004م ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
427. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت، دار المعرفة، (نسخة مصورة عن الطبعة الأولى سنة 1327هـ، مطبعة السعادة بمصر).
428. الواقع اللغوي العربي القديم، مجموعة باحثين، مراجعة وتقديم: د.عبد الجبار ناجي ، ط1/1423هـ–2006م ، بغداد، بيت الحكمة .
429. الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي ، 1969، حلب.
430. الوصفية، مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، رفيق بن حمودة ، ط1/2004م ، تونس، دار محمد علي.

الرسائل

1. البحث اللغوي عند الجاحظ، محمد عبد الزهرة غافل السوداني، رسالة ماجستير، كلية الآداب– جامعة بغداد، 1412هـ–1991م.
2. جهود المستشرقين اللغوية في اللغة العربية (المترجمة والمطبوعة)، فارس حسن محسن السلطاني، رسالة دكتوراه، كلية التربية/ ابن رشد– جامعة بغداد، 1422هـ–2001م .

البحوث

1. الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، د. محمود فهمي حجازي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج(40)، 1397هـ–1977م.
2. اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث ، د. محمود فهمي حجازي، مجلة المجلة س(10)، ع(114)، حزيران 1966م.
3. أداة التعريف في العربية: دراسة تاريخية، د. غالب المطلبي، المورد، مج(19)، ع(2)، 1410هـ–1990م.
4. الاستشراق الألماني إلى أين؟ حوار أجراه مع المستشرق الألماني هارتموت بوتبسين، الدكتور ظافر يوسف، مجلة التراث العربي، دمشق، ع(68)، س(17)، ربيع الآخر 1418هـ–آب 1997م.
5. الاستشراق الألماني في القرن العشرين، ميشال زكريا، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع(50) و(51)، س(13)، 1422هـ–2001م.

6. أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأثنولوجية، د. محمود فهمي حجازي، الكويت، عالم الفكر، مج(3)، ع(1)، 1972م.
7. أهمية لغات الشرق القديم أو (اللغات السامية) في دراسة النحو العربي: دراسة تطبيقية على (المفرد والمثنى والجمع)، د. إلياس بيطار، مجلة التراث العربي، دمشق ع(71–72)، 1418هـ–1998م.
8. البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية: دراسة وصفية وتاريخية، د. عبد الرحمن أيوب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مج(2)، ع(7)، صيف 1982م.
9. بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، د. محمد خير الحلواني، مجلة المورد، بغداد، مج(9)، ع(1)، 1400هـ–1980م.
10. تأثر النحو العربي النحو اليوناني والنحو السرياني، د. صباح عباس السالم، مجلة القادسية للعلوم التربوية، ع(1)، مج(2)، آذار – نيسان 2002م.
11. تاريخ الاستشراق الألماني، د. أحمد حسن عبد السلام، مجلة الفكر العربي، س(5)، ع(31)، ك2–آذار 1983م.
12. التعبير عن الجنس في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مجلة الأقلام، ج(7)، س(3)، 1386هـ–1967م.
13. التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، لابن جني، هنري فليش، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج(23)، 1388هـ–1968م.
14. التفكير اللغوي عند العرب: مصادره ومراحله، د. عبد الرحمن أيوب، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج(24)، 1388هـ–1969م.
15. توهم الحرف الأصلي زائداً، عبد القادر المغربي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج(9)، 1957م.
16. الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، د. عبد الرحمن أيوب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع(11)، مج(13)، صيف 1983م.
17. الدراسات العربية في ألمانيا الديمقراطية، د. جيرت كوك، مجلة التراث العربي، دمشق، ع(8)، س(2)، تموز 1982م.
18. الدراسات العربية والإسلامية في ألمانيا، د. ميشال جحا، مجلة الاستشراق، بغداد، ع(3)، 1989.
19. الدراسات القرآنية في ألمانيا: دوافعها وآثارها، د. أحمد محمود هويدي، مجلة عالم الفكر، مج(31)، ع(2)، 2002م.
20. صورة الاستشراق الألماني، د. جورج كتورة، مجلة الفكر العربي، ع(44)، س(7)، كانون الأول 1986م.
21. طه حسين والأدب الألماني،مصطفى ماهر،مجلة فصول، مج(9)، ع(1–2)، 1990م.
22. عشرون درهماً في كتاب سيبويه، **M. G. Carter**، ترجمة وتعليق : د.عبد اللطيف الجميلي ود. حاتم الضامن ، المورد، بغداد، مج (16)، ع(1)، 1407هـ–1987م.
23. قرار طبع معجم الأستاذ الدكتور فيشر، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي في القاهرة، ج3، 1936م.
24. قرارات المجمع (القرارات الإدارية)، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي في القاهرة، ج1، 1934م.
25. القلب المكاني: صوره وتعريفه (دراسة صوتية)، د. محمد عبد الزهرة السوداني، ملحق مجلة آداب المستنصرية، ع(33)، 1999م.

26. القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية، عبد الحميد الأقطش، أبحاث اليرموك، مج(15)، ع(2)، 1418هـ–1997م.
27. قوانين المقابلات الصوتية في اللغات السامية، د. محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج(75)، 1415هـ–1994م.
28. كارل بروكلمان والاستشراق، د. علي شلق، الاجتهاد، بيروت، ع(50–51)، س(13)، 1422هـ–2001م.
29. اللغة العربية في إطار اللغات السامية، فولف ديتريش فيشر، حوليات الجامعة التونسية، ع(23)، 1984م.
30. اللغة العلمية في العصر العباسي، د. محمد حسن عبد العزيز، مجلة اللغة، القاهرة، ع(4)، 2003.
31. لهجات عربية شمالية قبل الإسلام، إينو ليتمان، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج(3)، 1355هـ–1936م.
32. لهجة القرآن الكريم، د. جواد علي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج(3)، ج(2)، 1374هـ–1955م.
33. ما أخذه العرب من اللغات الأخرى، د. مسعود بوبو، مجلة التراث العربي، دمشق، ع(71–72)، 1418هـ–1998م.
34. مثال (أخذ) من معجم فيشر، تقديم: محمد شوقي أمين، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج(42)، 1398هـ–1978م.
35. مدخل إلى علم اللسان الحديث (3)،القرن التاسع عشر:عصر الدراسات المقارنة والتاريخية،عبد الرحمن الحاج صالح،مجلة اللسانيات،جامعة الجزائر،مج(2)،1972.
36. مرسوم بإنشاء مجمع ملكي للغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القاهرة، ج(1)، 1353هـ–1934م.
37. مشكلات القياس في اللغة العربية،د.عبد الصبور شاهين ، عالم الفكر، مج(1) ، ع(3)، 1970م.
38. ملاحظات على الأوزان العربية القديمة، يوهن فك، ترجمة: د. مراد كامل، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، المطبعة الأميرية، ج(18)، 1384هـ–1965م.
39. منطق أرسطو والنحو العربي، د. إبراهيم بيومي مدكور، مجلة الأزهر مج(23)، ج(10)، 1371هـ–1952م.
40. النحو العربي والمنطق بين الرفض والمهادنة، د.عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، ع(51)، ج(2)، 2006م.
41. النحو والمنطق، د. تمام حسان، مجلة الأزهر، مج(32)، ج(7)، 1380هـ–1960م.
42. نحوي عربي من القرن الثامن (للميلاد): (دراسة عن منهج سيبويه في النحو)، مايكل جي كارتر، ترجمة : د. عبد المنعم آل ناصر، المورد ، مج (20) ،ع (1) ،1412هـ–1992م.
43. نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه، جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع(1)، ج(1)، 1398هـ–1978م.
44. نشر التراث العربي ودراسته في ألمانيا، د. فاييكه فالتر، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع(26)، 1979م.
45. النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، الطيب البكوش، حوليات الجامعة التونسية، ع(11)، 1974م.
46. الوقف على المختوم بالتاء وطبيعة ذلك الوقف، د. أحمد كشك، اللسان العربي، مج(17)، ع(1)، 1399هـ–1979م.

47. ويبقى الاستعراب الألماني مَعْلَماً، نظرة في كتاب "الطبعات المهمة"، د. محمد حسين الأعرجي، المورد، مج(34)، ع(4)، 1428هـ-2007م.

48. يوحنا يعقوب رايسكه: مؤسس الدراسات العربية في ألمانيا (1716-1774)، د. بيتر بخمان، دمشق، الموقف الأدبي، ع(9)، س(4)، 1975م.

Abstract

T[illegible]es the Orientalist's Efforts in the Arabic Language, which the rese[illegible]he printed and the translated works, and he studies for only seven German orientalists; Th. Nöldeke, Aug. Fischer, Carl Brokelmann, Bregsträsser, A. Schaade, J. Fuck and Y. Welfenshn, their works were ten books and some published articles.

The researcher chose the German orientalists for the characteristics of the German Orientalist's studies of being subjective, varied and effectiveness in the Arab modern linguistics studies.

Many problems had faced the researcher, such as: the modernity of this studies, their multi-opinions, the new explanations that they present to justify many of the Arabic Language issues, which involve the researcher presences to discuss their new, display or even adopt it. Of these difficulties: their varied works in the terms of each Orientalist method, subject and interest, and that involved a different way of dealing and display. The research resources' scarcity formed another difficulty for the research as well as to be indexed within this or that field.

The researcher method was to describe, explain and evaluate subjectively, and the discussion be upon the German Orientalist's opinion with being restricted to the important opinions and distinguished issues to give more clear image upon the Arabic language position for the others.

The research contains an introduction, approach, four chapters and a conclusions that includes the most important results and recommendations. The resources were varied to start with the most important of the Arabic Linguistics heritage till the studies of the modern Arab and conclusions's studies.

Finally, we wish for this effort to be accepted for we had done our best to present it in a perfect way.

Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Kufa
College of Arts

The Linguistic Research in the German Orientalists Studies

A Thesis Submitted to:

The council of the College of Arts/ University of Kufa in Partial Fulfillment of the Requirements of M.A. Degree in the Arabic Language and its Literature

By:

Abdul-Hassan Abbas Hassan Al-Jamel Al-Zewainy

Supervised by:

Assist. Prof. Mohammed Abdul Zahra Ghafil Al-Sharify

1431 A.H. *2010 A.D.*